الموسوعة العلمية الشاملة

عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي

١٨٢هـ - ٢٦٢هـ

تحوي:

١ - سيرته كاملة - أقواله واختياراته في علوم الحديث منهجه في الجرح والتعديل

٢ - تحقيق ودراسة القطعة الموجودة من مسند يعقوب وهي "الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب"

٣ - ملحق "الأحاديث التي تكلم عليها يعقوب" جمع وترتيب ودراسة. وفي آخره فوائد منثورة نقلت عن يعقوب بن شيبة

٤ - ملحق "الرجال الذين تكلم فيهم يعقوب" جمع وترتيب

تقديم

فضيلة الشيخ العلامة
عبد الرحمن البراك

وفضيلة الشيخ المحدث
عبد الله السعد

دكتور علي بن عبد الله الصياح

الجزء الأول

أضواء السلف

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار أضواء السلف

للنشر والتوزيع

لصاحبها

الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢

الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨

«وكان الدكتور علي موفقاً بعنايته بهذا الإمام ؛ فإنه في الرسالة قد أبرز منزلته الحديثية وإمامته في الجرح والتعديل، وأطال النفس في ترجمته، وأوجز ذلك في البحث المذكور. والمعروفُ عند المحدثين أنَّ يعقوبَ بن شيبة السدوسيّ رحمه الله من أئمةِ الجرح والتعديل المعتدلين كابن المديني والبخاريّ، لكنه غير مشهور».

قاله فضيلة الشيخ العلامة

عبدالرحمن بن ناصر البراك

«فإنّ من أراد فهم علم الحديث فلا بد له من الرجوع إلى مصادره الأولى من كتب الحديث والعلل والجرح والتعديل. ولا بدَّ له أيضاً من تتبع كلام الأئمة المتقدمين والحفاظ السابقين ؛ ومنهم : يعقوب بن شيبة السدوسي رحمه الله فهو من كبار الحفاظ في وقته، ومن علماء الحديث في عصره، وله كلام معروف في الجرح والتعديل والعلل والصناعة الحديثية. وقد قام الشيخ علي بن عبدالله الصياح بدراسة منهجه الحديثي فترجم له وجمع أقواله في الصناعة الحديثية وكلامه في الجرح والتعديل وأطال النفس في ذلك فجزاه الله خيراً ووفقه، والشيخ علي من المتمكنين في علم الحديث ـ نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحدا ـ».

قاله فضيلة الشيخ المحدث

عبدالله بن عبدالرحمن السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة فضيلة الشيخ المحدث: عبدالله السعد[1]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد على آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنّ من أراد فهم علم الحديث فلا بد له من الرجوع إلى مصادره الأولى من كتب الحديث والعلل والجرح والتعديل.

ولا بدَّ له أيضاً من تتبع كلام الأئمة المتقدمين والحفاظ السابقين؛ ومنهم: يعقوب بن شيبة السدوسي رحمه الله فهو من كبار الحفاظ في وقته، ومن علماء الحديث في عصره، وله كلام معروف في الجرح والتعديل والعلل والصناعة الحديثية.

وقد قام الشيخ علي بن عبدالله الصيّاح بدراسة منهجه الحديثي فترجم له وجمع أقواله في الصناعة الحديثية وكلامه في الجرح والتعديل وأطال النفس في

---

(١) كانت مقدمة شيخنا لكتاب "الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليعقوب بن شيبة" فرأيتُ أنه من المناسب أن تكون في أوّل الموسوعة، لأنَّ فضيلته أسهب في الكلام عن يعقوب ومنهجه مما ناسب أن تكون في طليعة الموسوعة، وأوّل ما يقابل القارئ للكتاب.

ذلك فجزاه الله خيراً ووفقه، والشيخ علي من المتمكنين في علم الحديث ـ نحسبه كذلك ولا نزكيه على الله تعالى ـ.

وقد قام أيضاً بتحقيق الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليعقوب بن شيبة، وقدم لذلك بمقدمة قيّمة تحدث فيها عن قضية مهمةٍ تتعلق بالتحقيق؛ وذلك عندما يكون الخطأ في أصل الكتاب، فبين المنهج الصحيح الذي ينبغي اتباعه في ذلك كما أنه ترجم ليعقوب بن شيبة وتحدث عن مسنده، وبين ميزات هذا المسند، ومن ذلك دقة يعقوب بن شيبة في حكمه على أسانيد الأخبار التي يذكرها مع التفصيل في الحكم كقوله: "حديث حسن الإسناد وهو صحيح"، وقوله "إسناده وسط وليس بالثبت ولا الساقط وهو صالح"، وقوله" صالح الإسناد وسط"، مع ملاحظة التفرد والغرابة عند الحكم على الحديث، ومن تفرد بروايته من أهل البلدان، مع بيان الاختلاف الذي يقع في الحديث سواء كان في الإسناد أو المتن.

وهذه الطريقة أيضاً طريقة شيخه علي بن المديني وقد نقل عنه بعض ذلك في هذا الجزء، وينظر أيضاً مسند الفاروق لابن كثير فقد نقل كثيراً من أقوال علي بن المديني ومنها ـ ١/٢٨٨ ـ قوله عن حديثٍ: "هو حديثٌ صالح ليس مما يسقط وليس مما يحتج به".

وقوله ـ ١/٣٣٣ ـ: "هذا حديث صالح الإسناد وليس بالصافي وهو حديث كوفي لا نحفظه إلا من هذا الوجه".

وقوله ـ ٢/٥٢٦ ـ: "هذا حديث حسن وهو من حديث قتادة وهو بصري عن سالم بن أبي الجعد وهو كوفي عن معدان وهو شامي".

وينظر: ١/١٠٧ ـ ٢٤٣ ـ ٢٧٧ ـ ٣٤٨ ـ ٢/٥٦٧ ـ ٥٨٤ ـ ٥٨٦ ـ ٦٠٥ وغير ذلك.

وهذا المنهج ينبغي الاستفادة منه والسير عليه عند الحكم على الأحاديث وأما الحكم على ظاهر الإسناد فقط دون ملاحظة ذلك، والرجوع إلى المختصرات دون المطولات، والاقتصار على أقوال من تأخر دون من تقدم، فهذا منهجٌ غيرُ صحيح، وطريقة ضعيفة والله تعالى أعلم.

وقد ألحق المحققُ ـ وفقه الله ـ بهذا الجزء الرجال الذين تكلم عليهم يعقوب بن شيبة بعد أن جمع هؤلاء الرواة من مصادر كثيرة فجزاه الله خيراً، وهذا العمل فيه فوائد أهمها: التعرف على منهج يعقوب بن شيبة في الجرح والتعديل وقد قام المحقق بذلك كما تقدم، وذكر أشياء مفيدة تتعلق بمنهج يعقوب، وسأذكر هنا بعض ذلك ـ ومن أراد الزيادة فيحسن له الرجوع إلى رسالة "يعقوب بن شيبة السدوسي آثاره ومنهجه في الجرح والتعديل" للمحقق ـ، فمن ذلك:

١ ـ أنّ يعقوب بن شيبة من كبار أئمة الجرح والتعديل، وأنه من المجتهدين في هذا الشأن، يبين ذلك: ثناء أهل العلم عليه، ويبين ذلك أيضاً: كلامه على الرواة جرحاً وتعديلا وتضعيفا وتوثيقا، واعتداله في

ذلك، وتفصيله في بيان حال الراوي وموازنته بين الرواة وأسباب تقديم بعضهم على بعض وتميز بعضهم على غيره وسبب تضعيف بعض من ضعف منهم.

ومما يزيد من تمكن يعقوب في هذا الفن تمكنه من علم العلل وبراعته في ذلك حتى قال عبدالغني بن سعيد الأزدي: «لم يتكلم أحد على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب وعلي بن المديني والدارقطني»[1].

ومن المعلوم أنَّ المتكلمين في الرواةِ على قسمين من حيثُ حكمُهُم على الرجال: إمّا أن يكون ذلك باجتهادهم أنفسهم، أو بمتابعتهم لغيرهم وتقليدهم لمن سواهم، فمن القسم الأوّل: كبار الحفاظ كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم.

ومن القسم الثاني: أبو أحمد الحاكم في كثير من أحكامه لأنه كثيراً ما يقول: ليس بالقوي عندهم؛ ينظر الكنى له ١/٣٨١، ٤٣٥، أو ليس بالمتين عندهم كما في الكنى ١/٤٠٠، ٤٢١، وينظر مقدمة محقق كتاب الكنى (١/٩٤) فقد بين أن أكثر العبارات التي استعملها في كتابه الكنى عند حكمه على الرجال عبارة "ليس بالقوي عندهم"، ويليها عبارة "ليس بالمتين عندهم".

---

(١) ترتيب المدارك لعياض (٢/٥٧).

وأبو حفص بن شاهين في كتابيه الثقات والضعفاء بخلاف كتابه: "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه".

وأيضاً أبو يعلى الخليلي في كتابه الإرشاد فتجده كثيراً ما يذكر عبارات التعديل أو الجرح بصيغة الجمع ويحكيها عن غيره كقوله: "قال الحفاظ"[(١)] أو "ضعفوه"[(٢)] أو "مرضي عندهم"[(٣)] أو "لم يرضوه"[(٤)] أو "متفق عليه"[(٥)] وغيرها.

وهناك غيرهم من الحفاظ وأما يعقوب بن شيبة فهو من القسم الأوَّل.

٢ ـ وينبني على ما تقدم أن من القواعد التي يرجع إليها عند اختلاف الحفاظ في الحكم على الرواة النظر إلى مكانة هؤلاء الحفاظ في علم الحديث، ومن المقرر أنَّ المتكلمين في الرجال ليسوا على درجة واحدة في العلم بهذا الفن؛ فعلي بن المديني مثلاً ليس مثل أبي عيسى الترمذي في هذا الفن، وأبو عيسى ليس مثل الحاكم، ويحيى بن معين مثلاً ليس مثل ابن حبان، وابن حبان ليس مثل أبي نعيم، وأحمد بن حنبل ليس مثل أبي جعفر العقيلي، والعقيلي ليس مثل أبي الفتح الأزدي.

---

(١) (٢/٤٧٠).

(٢) (٢/٤٨٥، ٤٩٠).

(٣) (٢/٤٧٧، ٤٧٨، ٤٩٨).

(٤) (٢/٤٧٨).

(٥) (٢/٤٧٢، ٤٧٥، ٤٨٩).

فعندما يختلف قول علي بن المديني مع قول أبي عيسى الترمذي فالأصل هو تقديم قول علي بن المديني، وعندما يختلف قول يحيى بن معين مع قول ابن حبان فالأصل هو تقديم قول يحيى بن معين حتى لو كان جرح ابن حبان مفسراً.(١)

وأمّا القاعدة التي تقول الجرح المفسر يقدم على التعديل المجمل أو عكس ذلك إذا كان الجرح غير مفسر فإنّ التعديل يقدم عليه إذا وجد فهذه القاعدة ليست على إطلاقها بل هي مقيدة بما تقدم والله تعالى أعلم.

وعلى هذا فإنَّ يعقوب بن شيبة يعد من الطبقة الأولى من النقاد من أمثال علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري وغيرهم.

٣ ـ كلام يعقوب بن شيبة في الرجال غير قليل ولكنه ليس مثل ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم، والنسائي، وابن حبان في الإكثار من الحكم على الرواة كما أنه ليس من المقلين في ذلك مثل إسحاق بن راهويه، ومسلم بن الحجاج، وأبي بكر بن خزيمة وإنما هو من المتوسطين مثل: البخاري والترمذي كما يظهر ذلك مما جمعه الشيخ علي من كلام يعقوب في حكمه على الرجال.

٤ ـ يعقوب بن شيبة من المعتدلين في الحكم على الرواة ولا يلاحظ في

---

(١) إلاّ إذا تبين بالدليل الواضح صحة قول ابن حبان كأن يوجد لهذا الراوي مثلا أحاديث منكرة فهنا يقدم قول ابن حبان.

كلامه تشدداً واضحا أو تساهلا بينا، بل تتميز أحكامه بالاعتدال والإنصاف، وقد بيّن ذلك المحققُ وفقه اللهُ في رسالته عن يعقوب وذكر الأدلةَ على ذلك.

قلتُ: ومن الأدلة أيضاً حكمه على حفص بن غياث فقد قال عنه: "ثقة ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه"، وهذا الحكم من يعقوب هو الصحيح في حفص وفيه اعتدال وإنصاف فقد قال أبو زرعة عن حفص: «ساء حفظه بعد ما استقضي فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلاّ فهو كذا»، وقال داودُ بنُ رُشيد: «كثير الغلط»، وقال ابنُ عمّار: «كان لا يحفظ حسناً وكان عسراً»، وهذه الأحكام فيها بعض التشدد.

وقال العجلي: «ثقة مأمون فقيه»، وهذا الحكم فيه شيء من التساهل ولا شك أنّ حفصاً ثقة مأمون فقيه ولكنه تغير حفظه بعد القضاء، وأنكر عليه بعض ما حدّث به ولم يشر إلى ذلك العجلي.

ومن الأدلة أيضاً على اعتدال يعقوب حكمه على سماك بن حرب فقد قال عنه: «وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديماً مثل: شعبة، وسفيان، فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرة».

وهذا الذي قاله يعقوب في سماك فيه اعتدال وإنصاف، وهو حكم وسط بين من وثقه ومن ضعفه، فقد بين يعقوب أنّ رواية سماك عن عكرمة فيها

ضعف بخلاف روايته عن غيره، وأن حديثه القديم من رواية شعبة والثوري صحيحة مستقيمة بخلاف رواية المتأخرين عنه ففيها بعض الضعف لأنه تغير وساء حفظه.

وقال يعقوب بن شيبة عن بكر بن خنيس: «ضعيف الحديث، وهو موصوف بالعبادة والزهد»، وهذا الحكم أقرب إلى الاعتدال والإنصاف، وهو وسط بين من وثقه كالعجلي وهذا فيه تساهل، وبين مَنْ تشدد فيه كابن حبان[1] فقد قال عنه: «يروي عن الكوفيين والبصريين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها».

والأمثلة على اعتدال يعقوب بن شيبة في حكمه على الرواة كثيرة وهذا لا يعني عدم وجود بعض الرواة الذين تشدد في الحكم عليهم يعقوب بن شيبة، كما أنه تساهل في آخرين، وقد بين المحقق ـ جزاه الله خيراً ـ ذلك في رسالته وذكر بعض الرواة الذين تشدد فيهم (ص ٥٤٦).

ومن هؤلاء الذين تشدد فيهم أيضاً:

أيمن بن نابل الحبشي فقد قال عنه: «مكي صدوق وإلى الضعف ما هو»، قلتُ: الأقرب في أيمن أنه جيد الحديث وقد وثقه جمع من الحفاظ، ولعل سبب

---

(١) كما في المجروحين (١/١٩٥)، لذلك قال ابن حجر في التقريب ـ ص١٢٦ رقم٧٣٩ ـ: «أفرط فيه ابنُ حبان».

الكلام فيه أنه أخطأ في حديث مشهور[1]، ولكن الغالب على حديثه الاستقامة[2].

ومن تشدد فيهم: عبدالكريم بن مالك الجزري فقد قال عنه: «إلى الضعف ما هو، وهو صدوق ثقة، وقد روى عنه مالك، وكان ممن ينتقي الرجال»، قلتُ: عبدالكريم ثقة مشهور خرّج له الجماعة، قال أحمدُ وابنُ معين: ثقة ثبت، وحكي عن ابن المديني أنه قال: ثبت ثبت، وقال سفيان: ما رأيت عربيا أثبت منه، وقال ابن عيينة: كان حافظاً وكان من الثقات، لا يقول إلا سمعت وحدثنا ورأيت.

ووثقه جُل الحفاظ[3]، وتكلم ابنُ معين في روايته عن عطاء، وقال ابن عدي: «عنى بذلك حديث عائشة أنّ الرسول ﷺ كان يقبلها ولا يحدث وضوءا»[4]، وأنكر القطانُ خبراً آخر من روايتهِ عن عطاء.

قلتُ: مثل هذا لا يؤثر كثيراً على عبدالكريم، فمن ذا الذي يسلم من الخطأ، ثمّ ينبغي أن يخص هذا القدح بروايته عن عطاء كما جاء عن ابن معين، وأمّا باقي حديثه فهو مستقيم، وهو ثقة ثبت كما تقدم، والله تعالى أعلم.

ومنهم عبدالله بن عقيل قال عنه: «صدوق وفي حديثه ضعف شديد جداً»،

---

(١) مذكور في ترجمته.

(٢) يراجع الكامل لابن عدي (١/٤٣٣).

(٣) ومرض ابن حبان القول فيه كما في المجروحين (٢/١٤٥)، وهذا فيه نظر ويرد عليه بما تقدم.

(٤) الكامل (٥/٣٤١).

قلتُ: هذا القول ـ وإن كان قد قاله غيره ـ ولكن الأقرب أنّ ابن عقيل فوق ذلك ولكنه لا يحتج به، وهو سيئ الحفظ. ينظر التهذيب (١٣/٦).

وممن تساهل فيهم بعض الشيء سليمان بن أيوب الطلحي فقد قال عنه: «ثقة»، وقال أيضاً في الأحاديث التي رواها عن أبيه عن جده عن موسى بن طلحة عن أبيه: «هذه الأحاديث عندي صحاح أخبرني بها أحمد بن منصور عن سليمان بن أيوب».

وقد وثق سليمان هذا الفضل بن سكين ـ كما في الكامل لابن عدي (٢٨٣/٣) ـ، وذكره ابن حبان في الثقات ـ، وقال ابن عدي في الكامل ـ بعد ذكره عدداً من أحاديثه بالإسناد السابق ـ: «ولسليمان بن أيوب بهذا الإسناد عشرون حديثاً آخر، وعامة هذه الأحاديث أفراد لا يتابع سليمان عليها أحد»، وذكره الذهبي في الميزان (٢٨١٩/٣) وقال: «صاحب مناكير وقد وثق»، وقال ابن حجر في التهذيب (١٥٢/٤) في ترجمة سليمان: «أورد له ابن عدي أحاديث مناكير وقال..».

قلتُ: وأنا أذهب إلى ما قاله ابن عدي ومن تابعه لأنّ هذا الأحاديث التي رواها سليمان أحاديث أكثرها منكرة قد ساقها الطبراني في الكبير، وقد لا تكون النكارة من سليمان ولكن من أبيه أو جده لأنهم لا يعرفون، والله تعالى أعلم.

وقال أيضاً: «الربيع بن حبيب كوفي أخو عائذ بن حبيب ثقتان جميعاً»، قلتُ: الربيع ضعفه الجمهور وقال جمع من النقاد: «منكر الحديث» لأنه روى

عن نوفل بن عبدالملك أحاديث مناكير ونوفل مجهول، ولذلك ذهب بعض الحفاظ إلى أنّ الحمل في هذه الأحاديث على نوفل[1] كأبي أحمد الحاكم والذي يظهر لي أنّ الربيع لا يصل إلى درجة الثقة حتى لو جعلنا الحمل في هذه الأحاديث على نوفل بل هذا يوجب التوقف في حديثه والله تعالى أعلم.

ومن تساهل فيه شهر بن حوشب فقد قال عنه: «ثقة على أنّ بعضهم طعن فيه»، قلتُ: شهر فيه ضعف، ينظر التهذيب.

وقال: «عبدالله بن سلمة المرادي ثقة يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة»، قلت: عبدالله بن سلمة تكلم فيه بعض الحفاظ ولا يصل إلى درجة الثقة.

وقال: «عطاء الخراساني ثقة ثبت» قلتُ: عطاء لا يصل إلى هذا ولعل يعقوب تفرد بقوله: «ثبت»، ينظر التهذيب، والله أعلم.

وهذا التساهل من يعقوب بن شيبة في بعض الرواة أو التشدد في آخرين أمر طبعي لا يكاد يخلو منه أحد من الحفاظ ولذلك يكون الحكم للغالب من حال الشخص فالغالب على أحكام يعقوب على الرواة هو الاعتدال، والله تعالى أعلم.

ومن الأهمية بمكان معرفة أنَّ يعقوب بن شيبة من المعتدلين، لأنَّ من قواعد

---

(١) ينظر التقريب (ص٢٠٦ رقم١٨٨٥).

الجرح والتعديل التي يرجع إليها عند اختلاف الحفاظ في أحد الرواة هو معرفة مناهج الحفاظ في أحكامهم على الرواة من حيثُ الاعتدال أو التشدد أو التساهل[1]، فالحفاظ فيهم من يغلب عليه الاعتدال كعلي بن المديني والبخاري ويعقوب بن شيبة كما تقدم.

ومنهم من يتشدد في بعض الأحيان كيحيى بن سعيد القطان وأبي حاتم الرازي وأبي جعفر العقيلي.

ومنهم من غلب عليه التشدد حتى خرج عن الحد وهو أبو الفتح الأزدي ومنهم من يكون عنده شيء من التساهل كأحمد بن صالح المصري وأحمد بن عبدالله العجلي وعبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي المعروف بدحيم، فعندما يتعارض مثلاً قول البخاري في القدح في راو ما مع توثيق أحمد بن صالح المصري له فالأصل تقديم قول البخاري لاعتداله ولتساهل أحمد بن صالح، ولا يقال هنا إذا كان الجرح مجملا فإنّ التعديل ـ إذا وجد يقدم عليه ـ إلاّ أن يتبين بالدليل استقامة حديث هذا الراوي.

فيعقوب بن شيبة من المعتدلين في أحكامهم على الرواة، والله تعالى أعلم.

٥ ـ ومن منهج يعقوب بن شيبة عند الحكم على الرواة التفصيل في بيان

---

(١) ذكر هذا التقسيم الذهبي في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ص١٥٨ـ١٥٩"، وأصله موجود في كلام بعض الأئمة السابقين.

حال الراوي كما في في حكمه على حفص بن غياث وبقية بن الوليد وسماك بن حرب وحماد بن سلمة وشريك القاضي وهشام بن عروة وغيرهم، وهذا ظاهر في كلام يعقوب على الرواة لمن تتبع ذلك وقد بين المحقق ـ وفقه الله تعالى ـ ذلك، وذكر أمثلةً كثيرةً توضح منهج يعقوب في هذه القضية.

والتزام منهج التفصيل في بيان أحوال الرواة وأقسام حديثهم عند الحكم عليهم من قواعد الجرح والتعديل المهمة التي ينبغي العمل بها عند الحكم على الرواة لأنه كثيراً ما يكون في حديث الراوي تفصيل وبالتالي يكون من الخطأ الحكم عليه بحكم واحد مجمل، وبسلوك هذه الطريقة كثيراً ما يتم الجمع بين أقوال أهل العلم في هذا الراوي التي ظاهرها الاختلاف ويؤلف بينها.

وقد اعتنى أبو الفرج بن رجب في بيان هذه القاعدة في كتابه "شرح العلل" وذلك في القسم الثاني من النصف الثاني من الكتاب وأطال النفس في ذلك وأكثر من ذكر الأمثلة فيحسن الرجوع إليه.

٦ ـ ومن منهج يعقوب بن شيبة أيضاً أنه يحكم على الراوي بأنه ثقة أو صدوق و لا يقصد في حديثه وإنما يقصد في ذاته ونفسه لأنه يقرن مع هذا الحكم تضعيف الراوي وهذا ظاهر لمن تتبع أقوال يعقوب في حكمه على الرواة كقوله عن ليث بن أبي سليم "هو صدوق ضعيف الحديث"، وقوله عن مندل بن علي العنزي "كان خيراً فاضلاً صدوقاً

وهو ضعيف الحديث"، وقوله عن موسى بن عبيدة الربذي " صدوق ضعيف الحديث جداً...."، وقد بين المحقق ذلك في رسالته عن يعقوب.

وفائدة معرفة ذلك أمران:

١ ـ لئلا يحمل قول يعقوب عن راوٍ ما بأنه "ثقة أو صدوق" مع تضعيفه لحديثه بأن هذا الضعف يسير وأنّ هذا الراوي لا بأس به بدليل قوله عنه " ثقة أو صدوق"، فإذا علم ذلك من منهج يعقوب وأنه لا يقصد ما تقدم زال الأشكال الذي قد يقع فيه البعض وعرف مقصد يعقوب في ذلك.

٢ ـ أنّ أحد الرواة قال عنه يعقوب: "ثقة" ولم يضعفه في حديثه وفيه ضعف واضح وفي هذه الحالة يكون توثيقه لهذا الراوي مشكل فالذي يظهر من منهج يعقوب أنه أراد بتوثيقه فضله وصلاحه في نفسه وليس في حديثه فقد قال عن أبي بكر بن أبي مريم[1]: "روى أبو بكر بن أبي مريم وهو ثقة عن راشد بن سعد وهو ثقة"، فتوثيقه لأبي بكر بن أبي مريم مشكل لأنّ عامة الحفاظ تكلموا فيه بل قال بعضهم: "متروك" ولم أقف على أحد وثقه سوى ما جاء عن يعقوب، ورواية عن ابن معين، فيبعد مع هذا أن يعقوب أراد بقوله: "ثقة" في حديثه

---

(١) لم أقف على غيره في كلام يعقوب، وأما جمعه ما بين التوثيق والقدح في الراوي فهذا كثير كما تقدم.

وإنما الأقرب أنه أراد في نفسه دون حديثه كما تقدم من منهج يعقوب ويؤيد هذا أن ابن أبي مريم من أهل الصلاح والخير، قال يزيد بن هارون عنه: "من العباد المجتهدين"، وقال الحسن بن علي السكوني: "كان لأبي بكر بن أبي مريم في خديه سدتان من الدموع"، فهذا يؤيد أن المراد بالتوثيق في كلام يعقوب توثيقه في نفسه دون حديثه، والله أعلم.

وفي ختام التقديم نسأل الله أن يرحم أئمة الإسلام أجمعين، وأن يرفع درجتهم في المهديين، وأن يرزقنا العلم والعمل، والإخلاص فيهما، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمَة المُوسوعة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بَعْدُ:

فهذه موسوعة علمية شاملة عن إمَامٍ كبيرٍ من أئمة الحديث المتقدمين وناقد من كبار أئمة العلل في زمانه وهو يَعْقُوبُ بنُ شَيبة السَّدُوسي، وقد كان هذا الحافظ موضوع رسالتي العلمية ـ الماجستير ـ والتي كانت بعنوان **"يعقوب بن شيبة السدوسي آثاره ومنهجه في الجرح والتعديل"**، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ألف وأربعمائة وسبعة عشر (١٤١٧) من الهجرة النبوية.

وبعد مناقشة الرسالة لم تنقطع علاقتي بهذا الحافظ، بل امتدت هذه العلاقة لتشمل تحقيق **"الجزء العاشر من مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تأليف أبي يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت السّدوسي"**، وكذلك تتبعتُ الأحاديثَ التي تكلم عليها، وكذلك الرواة الذين تكلم عليهم حسب ما وقفتُ

عليه بعد استقراء المصادر المختلفة.

فرأيتُ من الفائدة جمع هذه الأعمال في كتابٍ واحدٍ يغني الباحث عن تتبع متفرقات كلام يعقوب والكلام عنه، ووسمتُ هذا الكتاب بـ"**المَوْسُوعةُ العِلْمِيَّة الشَّامِلَة عَن الإِمَامِ الحَافِظِ يَعْقُوب بْنِ شَيْبَةَ السَّدُوسِيّ**".

ومما أنبه عليه أنَّ عنايتي بهذا الحافظ لم تقف عند حدود هذه الموسوعة، بل لازلتُ أبحث هنا وهناك عن بقايا من مسنده العظيم الذي كان محط عناية كبار العلماء وجهابذة الحفاظ، فهذا المسند يُعَدُّ موسوعةً شاملةً للأحاديثِ والآثارِ، والعللِ والجرحِ والتُعَدِّيلِ، والتراجمِ والأخبارِ والسيرِ، قال الذهبيّ ـ وهو من أهل الاستقراء التام ـ: «يعقوب بن شَيْبَة... صاحبُ المسندِ الكبيرِ العديمِ النظيرِ المعلل.. ويوضِّحُ عللَ الأحاديثِ، ويتكلمُ على الرجال، ويُجَرِّح ويُعَدِّل، بكلامٍ مفيدٍ عذبٍ شافٍ، بحيثُ إنّ الناظر في مسنده لا يملّ منه»[1].

وقد بينت القيمة العلمية للمسند في مقدمة تحقيقي "للجزء العاشر من مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب" ـ كما سيأتي ـ وهذا الجزء العاشر هو القطعة الوحيدة التي وَقَفَ عليها الباحثون، وإنّي على أملٍ كبير من الوقوف على بعض المسند لما أرى من انتشار العناية بتراث السلف والحرص على إخراجها، والتنقيب في دور المخطوطات بحثاً عن هذه الكنوز.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٧٦ – ٤٧٧).

وقد كان من ثمار هذا البحث والتنقيب العثور على "ملخص من مسند يعقوب بن شيبة بن الصلت من مسند عمر بن الخطاب" من تلخيص: أحمد بن أبي بكر الكاملي (المتوفى سنة ٨٣٥)، وقد انتهيتُ من نسخه وتحقيقه ودراسته ـ ولعله يطبع قريباً ـ والأهمية الخاصة لهذا المُلَخَّصِ أنّه حَفِظَ لنا جُزءاً مِنْ مُسْنَد يعقوب بن شيبة.

وقدْ تمثل هذا الحفظ في:

١ ـ وجود عدد من الأحاديث المسندة المرفوعة إلى النبي ﷺ أو التي أُبرز منها بعض الإسناد؛ وعددها (٣٣) حديثاً.

٢ ـ وجود عدد من الآثار الموقوفة على الصحابة؛ وعددها (٥٤) وغالبها مروي بالإسناد.

٣ ـ وجود عدد كبير من آثار وأقوال التابعين ومن بعدهم ـ عدا شيوخ يعقوب بن شيبة ـ: وعددها (١٦٤) وغالبها مروي بالإسناد.

٤ ـ وجود نقول عديدة ليعقوب عن شيوخه ـ الذين هم كبار أئمة الحديث ونقاده مثل: علي بن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل ـ بلغ عددها: (٥٩)، وتتمثل هذه النقول في علل الحديث، والجرح والتعديل، والأنساب وما يلحق بها، وهناك نقول نفيسة عن كبار أئمة الحديث في الأحاديث وعللها والرجال وأحوالهم لم أقف عليها في كتب الجرح والتعديل والتواريخ والسؤالات المطبوعة ـ حسب بحثي ـ

وقد بينتُ ذلك في هامش الكتاب.

٥ ـ وجود عدد من الأحاديث التي تكلم عليها يعقوب بن شيبة صحة وضعفاً بلغ عددها (١٨) حديثاً، ولم أقف على من نقل كلام يعقوب عليها.

٦ ـ وجود عدد من الرواة الذين تكلم عليهم يعقوب بن شيبة جرحاً أو تعديلاً، بلغ عددهم (٤٣) راوياً، وهناك تفصيلات دقيقة ليعقوب في الرواة لم أقف عليها في كتب الجرح والتعديل والتواريخ والسؤالات المطبوعة ـ حسب بحثي ـ وقد بينت ذلك في هوامش الكتاب.

وأشير هنا إلى أني كنت قد تتبعت "النصوص المقتسبة من مسند يعقوب" سواء من كلامه أو من نقله فأحصيتُ ما يقارب ألف نص ما بين حديث وأثر وخبر وسيرة، وكان في النية ضم هذه النصوص إلى الموسوعة بعد تنسيقها وترتيبها وضم النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه، ولمّا بدأتُ العملَ وجدتُ نفسي أمام عمل يحتاج إتقانه إلى وقتٍ غيرِ قصير فرأيت إرجاءه إلى وقت يتيسر لي فيه ذلك.

ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أشكر جميع الزملاء والمحبين الذين رغبوا في طباعة هذه الموسوعة وملحقاتها، وأحسنوا الظن بأخيهم الفقير إلى الله كاتب هذه السطور.

وبعدُ: فكل ما تقدم من أعمالٍ وتحريرٍ فضلٌ مِنْ الله ومِنّه، فلولاه سبحانه

وتعالى لما تحقق هذا العمل فله الحمدُ والشكر أوّلا وآخراً، ظاهراً وباطناً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومِنْ المناسبِ في هذه المقدمة ضم تقدمة الرسالة العلمية ـ الماجستير ـ إليها وهي هذه:

مقدمة الرسالة العلمية ـ الماجستير ـ:

إنَّ مِنْ أسبغ نعم الله على هذه الأمة حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم، " فأما الكتاب العزيز فإنَّ الله تعالى تَولّى حِفظَه بنفسِهِ ولم يَكِلْ ذلك إلى أحدٍ من خلقهِ فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحِجْر: ٩]، فظهر مصداقُ ذلك مع طول المُدّة، وامتدادِ الأيام، وتوالي الشهور، وتعاقبِ السنين، وانتشارِ أهل الإسلامِ، واتساعِ رُقعتهِ.

وأما السُّنَّةُ فإنَّ الله تعالى وَفَّق لها حُفَّاظاً عارفين، وجهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبْطلين، وتأويل الجاهلين "(١)، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، وتمييزِ ضعيفها من صحيحها، فجزاهم الله عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاءِ وأوفرَهَ.

لذا كان حقاً على مَنْ جاءَ بعدَهم دراسةُ مناهجِهم في حِفظِ السُّنّةِ وعلومِها، إذْ أنَّ هذا الأمر من الأهمية بمكان، فلو أنَّ كلَّ إمامٍ من الأئمة ـ وخاصةً المتقدمين

---

(١) مقتبس من كلام المزيّ، تهذيب الكمال ١ : ١٤٦.

منهم ـ جُمعت أقوالُهُ في علوم الحديث وفي الجرح والتَّعديل، ثم رُتبتْ وصُنّفَتْ، وعُورِضتْ بسائر أقوال الأئمة، مع التحليل والاستنباط، والمناقشة والترجيح، لَعُلِمَ ـ وبدقةٍ ـ منهجُ كلٍّ ناقدٍ بعينهِ، وخبايا هذا المنهج ومصطلحاته، ومدى اعتدالِهِ وتَشدُّدِهِ وتساهلِهِ، ومنْ ثَمَّ يصارُ إلى جمع المناهج كلِّها، وبعد السبرِ والتَّمحيص تُوضعُ القواعد الكلية التي سار عليها أولئكَ الأئمة.

قال الدكتور أحمد محمد نور سيف: «لقد كنتُ أتوقُ إلى مثلِ هذهِ الدراسات الجادة التي تتناول هؤلاء الأعلام، وتكشفُ جانباً من حياتهم وجهودهم، وما بذلوه في خدمة السُّنة النبوية، وطالما شجّعنا أبناءنا على تسجيلِ رسائلهم في دراسةِ هذه الشخصياتِ»[1]، وقال أيضاً: «بدأنا نَقْربُ من وضع منهج متقاربٍ يُصور لنا مناهج النُّقاد في تلك الحقبة من الزمن، هذه الحقبة هي العصور الذهبية لنُّقاد الحديث، مدرسة علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل والمدرسة التي قبلهم، والمدرسة التي بعدهم، هذه المدارس في الواقع قد تكون مدارس وقد تكون مدرسة، قد تتقارب المناهج وقد تفترق وقد تختلف، ولكن لا يمكن أنْ نتصور أو أن نستطيع أنْ نُلِمَ بتلك المناهج في إطارٍ عامٍ محددٍ إلاَّ بمثلِ هذه الدراسة..»[2].

ومن أولئكَ الحُفَّاظ العارفين، والجهابذة العالمين، الإمام الحافظ يعقوبُ بنُ

(١) مقدمة كتاب «الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال» ص ٥.

(٢) المرجع السابق ص ٧.

شَيْبَةَ السَّدُوسِيّ البَصريّ، الذي يقول فيه القاضي عياض: «يعقوب هذا أحد أئمة المسلمين، وأعلام أهل الحديث المسندين»[1]، ويقول الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال[2] ـ: «الحافظ الكبير العلامة الثقة...ويتكلم على الرجال، ويجَرِّح ويُعَدِّل، بكلام مفيدٍ عذبٍ شافٍ بحيثُ إنَّ الناظر في مسنده لا يملُّ منه»[3]، ويقول ابن ناصر الدين: «وكان من كبارِ علماءِ هذا الشّأن، وأحدِ الحُفَّاظ الثقات الأعيان»[4].

أسباب اختيار الموضوع:

وقد رأيتُ أنْ يكون بحثي التكميلي في دارسةِ سيرتهِ وآثارهِ ومنهجهِ في الجرْحِ والتَّعديلِ، وذلك لأسباب عدة:

أوَّلها: الأهمية البالغة لعلم الجرح والتعديل، وما ينبني عليه من تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

الثاني: أنَّ يعقوب بن شيبة مع إمامتة في علم الحديث ورفعة مكانته فيه لم تُفْرد سيرتُه وآثاره ومنهجه بدراسة تجليها وتبينها.

الثالث: أن له ألفاظاً وأحكاماً ظاهرها التعارض والتناقض، فهي تحتاج إلى

---

(١) ترتيب المدارك ٢ : ٥٦.

(٢) قاله ابن حجر في النزهة ص ٧٠.

(٣) سيرأعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧.

(٤) التبيان لبديعة البيان ورقة: ٧٢ مخطوط.

استقراء وتتبع لبيان المراد منها فمن ذلك قوله في الربيع بن صَبِيح: «رجل صالح، صدوق ثقة، ضعيفٌ جداً»[1]، فهو في هذه العبارة جمع بين أحكامٍ مختلفةٍ ظاهرها التعارض، فما هو اصطلاحه في هذا؟ ولماذا جمع بين لفظةِ ثقة و لفظةِ ضعيف جداً؟، ومن ذلك أيضاً قوله في النضر بن إسماعيل البَجَليّ: «صدوق، ضعيف الحديث»[2]، وقوله في عبدالله بن عُمر العُمَريّ: «ثقة صدوق، وفي حديثه اضطراب»[3]، فهذه الأقوال وغيرها تحتاج إلى بيان المراد منها، وتحليلها، وذلك يكون عن طريق الاستقراء والتتبع لأقواله.

الرابع: أن هناك جوانب في حياة الإمام يعقوب تحتاج إلى تجليةٍ وتحقيقٍ، كموقفِهِ من قضية خلق القرآن، وقلةِ تلاميذهِ وسببِ ذلك!.

العمل في البحث:

لَمّا استقر عندي أهمية الموضوع وأصالته أخذتُ بجمع مادةِ البحثِ من الجزء الموجود من مسند يعقوب، ومن كتب الخطيب البغداديّ حيث إنه من أشهر وأكثر من نقل كلام الإمام يعقوب بن شيبة في كُتُبِهِ المتنوعةِ، فقمتُ بقراءة ما

(١) تهذيب الكمال ٩: ٩٣.

(٢) تاريخ بغداد ١٣: ٤٣٤، تهذيب الكمال ٢٩: ٣٧٥.

(٣) تاريخ بغداد ١٠: ٢٠، تهذيب الكمال ١٥: ٣٣٠.

وقفتُ عليه من كتبه، وهي: «الإجازة للمعدوم والمجهول»، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، و«اقتضاء العلم العمل»، و«البخلاء، و«تاريخ بغداد»، و«التطفيل»، و«تقييد العلم»، و«تلخيص المتشابه»، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، و«حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه»، و«الرّحلة في طلب الحديث»، و«السابق واللاحق»، و«شرف أصحاب الحديث»، و«غنية الملتمس وإيضاح الملتبس»، و«الفصل للوصل المدرج في النقل»، و«الفقيه والمتفقه»، و«الكفاية في علم الرواية»، و«المؤتنف تكملة المختلف» ـ مخطوط ـ، و«المتفق والمفترق» ـ مخطوط ـ، و«مُوضِح أوهام الجمع والتَّفريق»، و«نصيحة أهل الحديث».

ومن الكتب التي قمتُ بجردها أثناء جمع المادة: «تاريخ دمشق»[1]، و«تحفة الأشراف»، و«تعجيل المنفعة»، و«تغليق التعليق»، وتهذيب التهذيب»، و«تهذيب الكمال»، و«الصارم المنكي»، و«علل الدارقطنيّ»، و«الكامل في ضعفاء الرجال»، و«لسان الميزان».

و هناك كتب اعتمدت على فهارسها الدقيقة الموضوعة للأعلام وهي: «السُّنّة» للخلاّل، و«سير أعلام النبلاء»، و «شرح علل الترمذي»، و«فتح

---

(١) اعتمدتُ في بداية البحث على المخطوط من تاريخ دمشق، فلمّا طُبع بعضه ـ طبع ثلثي الكتاب في ٤٠ مجلداً ـ اعتمدتُ على المطبوع لسهولة قراءته وتوفره، فإن كان النقل من المطبوع وضعتُ: "ط" بعد العزو، وإن كان من المخطوط تركته مهملاً.

الباري» لابنِ رجب، و«فتح الباري» لابن حجر ـ من خلال كتاب: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» ـ، و«لطائف المعارف»، و«المعجم المؤسس»، و«المغني» لابن قدامة وغيرها من الكُتُب.

وبعد ذلك أخذتُ في ترتيب المادةِ ودارستِها وصياغتِها مُتّبعاً في ذلك المنهجَ التالي:

مَنْهَجُ البحثِ:

يعتمد البحث في مثل هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي مصحوباً بالمنهج المقارن.

إجراءات البحثِ:

أوَّلاً: استقراء المدة العلمية الموجودة في كتب علوم الحديث، وكتب الجرح والتعديل، وكتب الأخبار والسير المتعلقة بيعقوب بن شيبة.

ثانياً: النظر في الجانب العلمي الذي سار عليه يعقوب والذي قد يدعم أو ينفي بعض ما نسب إليه من آراء كالقول المنسوب إليه من حمل صيغة «أنَّ» على الانقطاع حتى يتبين الاتصال.

ثالثاً: الموازنة بين آراء يعقوب الحديثية، وآراء غيره من النقاد.

وأنبه أنّ هناك **إجراءات تُعدّ من قبيل مسلمات البحوث العلمية** والتي لا يليق أن يخلو منها بحث كعزو الآيات، وتخريج الأحاديث، وتوثيق الأقوال،

والترجمة للأعلام، والفهارس الفنية المعروفة فهذه لا نطيل بذكرها لما تقدم من كونها مسلمات البحوث العلمية الأكاديمية.

خطة البحث:

هذا وقد اشتمل البحثُ على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، وقد اتبعتُ الخطةَ التاليةَ:

- **مقدمة البحث، وتشتمل على:**
  - أهمية الموضوع.
  - وأسباب اختياره.
  - والعمل في البحث.
  - ومنهج البحث.
  - وخطة البحث.
- **الباب الأول: يعقوب بن شيبة عصره وحياته، ويشتمل على فصلين:**
  - الفصل الأول: عصره من النواحي العلمية والسياسية والاجتماعية.
  - الفصل الثاني: حياته، وتشتمل على:
    - اسمه ونسبه وكنيته.
    - مولده، وموطنه.
    - حالته الاجتماعية.
    - طلبه للعلم وسؤالا ته ورحلاته.

- شيوخه وأبرز من تأثر بهم.
- تلاميذه وسبب قلتهم.
- ثناء العلماء عليه.
- عقيدته.
- مذهبه الفقهيّ.
- وفاته.

- **الباب الثاني: أقوال واختيارات يعقوب بن شيبة في بعض أنواع علوم الحديث، ويشتمل على:**

١ ـ الحديث الحسن.

٢ ـ المُؤَنَنُ.

٣ ـ التدليس.

٤ ـ العَرْض.

٥ ـ أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم وما اتفق منها وافترق.

٦ ـ التواريخ والوفيات.

٧ ــ الطبقات.

٨ ـ أوَّل منْ صنف الكتب.

٩ ـ مذهب أهل الكوفة في الصحابة.

١٠ ـ صحة رواية أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه.

١١ ـ أطول إسناد.

- **الباب الثالث: منهج يعقوب بن شيبة في الجرح والتعديل، ويشتمل على تمهيد وفصلين:**

— تمهيد: تعريف علم الجرح والتعديل، ونشأته، ومناهج العلماء فيه.

— الفصل الأول: منهجه في التعـــديل، وفيه مبحثان:

  ▪ المبحث الأول: مصطلحا ته في التعديل.

  ▪ المبحث الثاني: أحكامه على الرجال.

— الفصل الثاني: منهجه في الجـــرح، وفيه مبحثان:

  ▪ المبحث الأول: مصطلحا ته في الجرح.

  ▪ المبحث الثاني: أحكامه على الرجال.

— خاتمة الرسالة.

هذه هي الخطة التي سرتُ عليها في إعداد هذا البحث الذي بذلتُ فيه وسعي، واستفرغت المجهود في أداءه، حيث عكفتُ عليه زمناً ليس بالقصير جامعاً ومُحَرّراً ومُنقّحاً وناقداً، أقتنص الشّوارد، وأصبوا إلى الفوائد، وهو جهد المقل، فإنْ وُفِّقتُ فيه فذلك فضل الله، وإن كانت الأخرى فأستغفر الله، ولعل من قرأ سيرة يعقوب بن شيبة في كتب التراجم والسِّير، ومَنْثُورَ ما نُقِلَ عنه في كُتب المصطلح وعلومِ الحديث، عرف مقدار ما بُذل في هذه الرسالة على ما فيها من قصورٍ وعَوَزٍ، والله المستعان والهادي إلى سواء السبيل.

ولعلمي بأهمية طباعة البحث وخطورته، وأثره الكبير في إبراز البحث على

أحسن وجه وأتقنه، وما أسمع من شكوى بعض الباحثين من كثرة أخطاء وتصحيفات المُدخلين للبيانات، مما يُشوه منظر البحث ويذهب حلاوته، لذا قمتُ بكتابته وتنسيقه بنفسي ـ ولله الحمد والمنَّة ـ، ولا يخفى على منْ مارس الطباعة والتنسيق ما يبذل من جهد ومشقة في ذلك.

وفي الختام أتوجه بالشكر ـ بعد شكر الله ﷻ ـ لجامعة الملك سعود التي أتاحت لي الفرصة لإكمال دراستي، وأخص بذلك كلية التربية ممثلة في عميدها ووكيلها وقسم الثقافة الإسلامية، كما أشكر فضيلة الدكتور شاكر فياض على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة وقراءتها وإبداء الملاحظات عليها.

وأخيراً أشكرُ كلَّ من أعانني في بحثي من مشايخي وزملائي بفائدةٍ علميةٍ، أو إعارة كتب، وأسأل الله سبحانه أن يرزقنا الإخلاصْ في السر والعلن، وأن يحفظنا من فتنةِ القولِ والعملِ، إنه على كل شيءٍ قدير، وصلى اللهُ على نبينا محمدٍ وآله وصحبهِ وسلّم.

البَابُ الأَوَّلُ

يعقوب بن شيبة عصره وحياته

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: عَصرُ يعقوبِ بنِ شَيْبَة السَّدُوسِيِّ.
- الفصل الثاني: حياته.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

عَصْرُ يعقوب بن شَيْبَة السَّدُوسِيِّ

وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الناحية السياسية في عصر الإمام يعقوب بن شَيْبَة.
- المبحث الثاني: الناحية الاجتماعية في عصر الإمام يعقوب بن شَيْبَة.
- المبحث الثالث: الناحية العلمية في عصر الإمام يعقوب بن شَيْبَة.

تمهيد

لا يخفى أنّ الإنسان مجبول بطبعه على التأثر بالزمان والمكان الذي يعيش فيه، فغالبُ الناسِ ينشأُ على ما تعود عليه في بيئته ومجتمعه، وينحو في تعلمه وتوجهه منحى أهلِ زمانِهِ وبيئته وأسرته، والشخصية تتكونُ وتبرزُ متأثرةً بالأحوال والظروفِ المحيطةِ بها ـ في الغالب ـ.

فمن المفيدِ إذاً عندَ دراسةِ يعقوب بن شَيْبَة وآثاره ومنهجه في الجرح والتعديل أنْ نمهد بإلمامةٍ سريعةٍ عن عصره في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: عصره من الناحية السياسية.
- المبحث الثاني: عصره من الناحية الاجتماعية.
- المبحث الثالث: عصره من الناحية العلمية.

المبحثُ الأوَّل

الناحية السياسية في عصر الإمام يعقوب بن شَيْبَة

ولد يعقوب بن شَيْبَة سنة اثنتين وثمانين ومائة بعد الهجرة، وتوفي سنة اثنتين وستين ومائتين، فعاش رحمه الله ثمانينَ سنة، أدركَ فيها عصرَ الدولة العباسية الأول والثاني[1]، وعاصر خلالها أحدَ عَشَرَ خليفةً من خلفاء بني العباس، وسأتناولُ على سبيل الإيجاز جملةً من الحوادث السياسية التي حدثت في هذه الفترة مبتدأً بخلافة هارون الرشيد الذي ولد يعقوبُ بنُ شَيْبَة أثناءَ خلافته سنة اثنتين وثمانين ومائة.

١ـ هارون الرشيد (١٧٣ ـ ١٩٣):

قال ابن كثير: «استمرتْ خلافة هارون الرشيد ثلاثاً وعشرين سنة وشهراً وثمانية عشر يوماً»[2]، وفي عهده بلغتْ الدولةُ العباسيةُ أَوجَّ قوتها، وأزهى عهودِها.

---

(١) اصطلح المؤرخون على تقسيم الدولة العباسية إلى قسمين:
أ ـ عصر الدولة العباسية الأول، ويبدأ من نشأتها سنة ١٣٢ إلى سنة ٢٣٢.
ب ـ عصر الدولة العباسية الثاني، ويبدأ من سنة ٢٣٢ إلى سنة ٦٥٦ وهي السنة التي سقطت فيه الدولة العباسية على يد التتار. تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي ٣: ٧ ـ ٨.

(٢) البداية والنهاية ١٠: ٢٢١.

ففي عهده خضعت الروم للمسلمين وأدوا الجزية، فلمّا كان سنة ١٨٧هـ ولّى الرومُ عليهم "نقفور"، فنقض العهدَ وكتب يهدد الرشيد، فكتب إليه هارون تلك الرسالة الشهيرة والتي قال فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم من هارون أمير المؤمنين، إلى نقفور كلبِ الروم، قد قرأتُ كتابك يا بن الكافرة، والجوابُ ما تراه دون ما تسمعه والسلام»، ثم ذهب إليه بجيشٍ عظيمٍ فهزمه شرَّ هزيمة.

وفي عهده أيضاً أخضع الخارجين عن طاعته وقمعهم أمثال: الوليد بن طريف الشاريّ[(١)]، وثروان بن سيف[(٢)]، والبربر وغيرهم.

وفي عهده وقعتْ نكبةُ البرامكةِ سنة ١٨٧هـ فقد غضب عليهم هارون الرشيد فأهلكهم ودمر ديارهم وأذهب صغارهم وكبارهم[(٣)].

وفي عهده قمع الزنادقة والملاحدة والمعتزلة، فليس لهم في عهده ذكر ولا خبر، وكان يقتل من يقول القرآن مخلوق أو يتكلم على الصحابة[(٤)].

---

(١) الوليد بن طريف الشاريّ الشيباني، أحد أمراء العرب، خرج بالجزيرة واستفحل أمره، حتى قضى عليه يزيد بن مزيد سنة ١٧٩. سير أعلام النبلاء ٨: ٢٣١، البداية والنهاية ١٠: ١٧١، ١٧٣.

(٢) ثروان بن سيف الحروري، خرج على الرشيد سنة ١٩١ فأرسل إليه الرشيد طوق بن مالك فهزمه وجرحه وقتل أصحابه. انظر: تاريخ الإسلام سنة ١٩١ و ١٩٢، البداية والنهاية ١٠/٢٠٦، و ٢٠٧.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٠/١٨٩.

(٤) انظر: البداية والنهاية ١٠/١٨٩.

٢ـ محمد الأمين (١٩٣ ـ ١٩٨):

تولى الأمينُ بعد أبيه هارون الرشيد، قال ابنُ كثير: «كانتْ ولايتُه أربع سنين وسبعة اشهر وثمانية أيام»[١]، وفي عصره فَسَدَ حالُ الرعيةِ، وخربت بعض معالم الدولة العباسية، ونشبت الحروب بينه وبين أخيه المأمون، وأعلن المأمونُ نفسَه خليفةً وقبلته فارسُ بأجمعها وحاصر بغداد إلى أن وافق الأمين على تسليم نفسه إلاَّ أنه قُتل قبل وصوله وذلك سنة ١٩٨هـ.

وعَهْدُ الأمينِ ليس فيه ما يستحق الذكر والإشادة قال ابن الأثير: «لم نجد في سيرته ما يستحق ذكره من حِلْمٍ أو مَعْدَلَة[٢] أو تجربة حتى نذكرها»[٣]، وقال ابن كثير: «لمّا قُتل الأمين هدأت الفتنة، وخمدت الشرورُ، وأمن الناسُ، وطابت النَّفسُ»[٤].

٣ـ عبدالله المأمون (١٩٨ـ ٢١٨):

قال ابن كثير: «وكانت مدةُ خلافته عشرين سنة وأشهراً»[٥]، وفي عهده واجه بعض الصعوبات كان من أبرزها استقلالُ الدولة الزيادية عن الخلافة العباسية، كما قام الزط[٦] بمناوأة السلطة مستفيدين من الفتنة التي قامت بين

---

(١) البداية والنهاية ١٠/٢٤١.

(٢) أي: عدل.

(٣) الكامل في التاريخ ٥/١٧١.

(٤) البداية والنهاية ١٠/٢٤٣.

(٥) البداية والنهاية ١٠/٢٨٠.

(٦) الزط: قوم من أخلاط الناس، وأصلهم من هنود آسيا وكانوا يقيمون على ساحل الخليج=

الأمين والمأمون، وقام أبو السرايا[1] في الكوفة بالدعوة لأحد العلويين وقاد مؤيديه ضد والي العراق الحسن بن سهل[2] وأوقع به الهزيمة، وجميع هذه الأحداث واجهها المأمون بقوةٍ و حزمٍ حتى قضى على كثيرٍ منها، وشهد عصر المأمون فتوحات كثيرة وبخاصة في بلاد الروم، وكان يخرج للغزو بنفسه.

قال ابن كثير: «وفي ربيع الأوَّل ـ يعني من سنة اثنتي عشرة ومائتين ـ أظهر المأمونُ في النّاس بدعتين فظيعتين، إحداهما أطّمُّ من الأخرى، وهي: القول بخلق القرآن، والثانية: تفضيلُ علي بن أبي طالب على الناس بعد رسول الله ﷺ، وقد أخطأ في كلٍ منهما خطأ كبيراً فاحشاً، وأثم إثماً عظيماً»[3].

وقد توفي في العام الذي حمل الأمة على القول بخلق القرآن سنة ٢١٨هـ وكان قد أوصى بالخلافة من بعده للمعتصم[4].

=الفارسي.فتوح البلدان (ص٣٦٦)، النهاية (٢/٣٠٢)، لسان العرب (٧/٣٠٢مادة زطط).

(١) هو السّري بن منصور الشيباني، خرج على المأمون، واستفحل أمره وقوي، حتى قُتل سنة ٢٠٠ على يد الحسن بن سهل، وبعث برأسه إلى المأمون. تاريخ الإسلام سنة ١٩٩، و ٢٠٠ سنة، البداية والنهاية ١٠/٢٤٤.

(٢) هو الحسن بن سهل السرخسي أبو محمد، وزير المأمون، وأحد كبار القادة والولاة في عصره، وقد تزوج المأمون بنته بوران، توفي في سنة ٢٣٦.سير أعلام النبلاء ١١/١٧١.

(٣) البداية والنهاية ١٠/٢٦٦ـ ٢٦٧.

(٤) تاريخ الطّبري ٨/٥٢٧ـ ٦٦٦، البداية والنهاية ١٠/٢٤٤ـ ٢٨٠.

٤ـ محمد المعتصم (٢١٨ـ ٢٢٧):

ولي الخلافة بعد أخيه المأمون وكان من أبرز المشاكل التي واجهت المعتصم فتنة الزط التي سبق ذكرها، حيث استولوا على البصرة وفرضوا المكوس الجائرة على السفن مما تسبب في منع وصول الأقوات والمؤن إلى بغداد حتى قضى عليهم سنة ٢١٩هـ، كما تم في عهده محاربة ثورات بابك الخُرَّمي[(١)]، ومازيار[(٢)]، والأفشين[(٣)]، وفي عهده أسس مدينة سامرا.

ومن أبرز الأحداث في عهده فتح عَمُّورية على يده، ومما شان خلافته أنه استمر على إجبار الناس أن يقولوا بأنَّ القرآن مخلوق، وفي عهده ضرب الإمام أحمد وجلد بالسياط[(٤)]، قال الذهبي: «كان المعتصم من أعظم الخلفاء وأهيبهم، لولا ما شأن سؤدده بامتحان العلماء بخلق القرآن»[(٥)].

---

(١) كان من أشد الخارجين على الدولة العباسية، قال الذهبي: «كان من أبطال أهل زمانه وشجعانهم المذكورين، عاث وأفسد، وأخاف الإسلام وأهله»، قُتل سنة ٢٢٣. تاريخ الإسلام سنة ٢٢٢ ص ٧ـ٩.

(٢) هو محمد بن قارن، والي طبرستان، قال الذهبي: «كان ظلوماً غشوماً..حارب جيوش المعتصم إلى أن أنكسر، ..وضرب حتى مات»، سنة ٢٢٦. تاريخ الإسلام سنة ٢٢٦ ص ٢٤.

(٣) هو حيدر بن كاوس، والأفشين لقب، قال الذهبي: «كان موصوفاً بالشجاعة والرأي والخبرة»، قُتل سنة ٢٢٦. تاريخ الإسلام سنة ٢٢٦ ص ٢٣ـ ٢٤.

(٤) سيرة الإمام أحمد بن حنبل ص ٥١ ـ٦٥، تاريخ الطّبري ٨: ٩، ٦٦٧: ١٢٣، البداية والنهاية ١٠: ٢٨٠ـ ٢٩٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٩٧ـ ٢٩٨.

٥ـ هارون الواثق بالله (٢٢٧ـ ٢٣٢):

ولي الخلافة بعد والده ولم تدم أكثر من ست سنوات سار فيها سيرة والده من الانتصار للمعتزلة، وتشدد في فرض آرائه حتى إنه قتل أحمد بن نصر الخزاعي[١] لعدم قوله بخلق القرآن.

وفي عهده بدأ الضعف يدب في الدولة إلى أن توفي سنة ٢٣٢هـ[٢].

٦ـ المتوكل على الله (٢٣٢ ـ٢٤٧):

وهو أخو الواثق تولى الخلافة بعده ولقب بالمتوكل على الله، وكانت خلافته بداية لما يسمى بعصر نفوذ الأتراك، وكان في أول الأمر يدني منه أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي[٣] حتى جعله كبير القضاة، وفي سنة ٢٣٧هـ غضب عليه وقبض ضياعه وأمواله وحبسه، وفي عهده أمر بترك الجدل الذي أثير في عهد المأمون والمعتصم والواثق المتعلق بقضية خلق القرآن، وكتب بذلك إلى الأمصار مما كان

---

(١) أحمد بن نصر الخزاعي أبو عبدالله، روى عن مالك، وهشيم وغيرهما، وعنه ابن معين وغيره، كان من أهل العلم والعمل، قال أحمد بن حنبل: لقد جاد بنفسه، قُتل سنة ٢٣١. طبقات الحنابلة (١/ ٨٠)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٠٣).

(٢) تاريخ الطّبري ٩: ١٢٣ـ١٥٤، البداية والنهاية ١٠: ٢٩٧ـ٣١٠، تاريخ الإسلام السياسي والدينيّ والاجتماعيّ ٢: ٦٨ـ٧٢.

(٣) هو أبو عبدالله أحمد بن أبي دؤاد الإيادي، أحد القضاة المشهورين قال الذهبي: «جهمي بغيض هلك سنة أربعين ومائتين قل ما روى».مختصر تاريخ دمشق ٣: ٦٦، ميزان الاعتدال (١/ ٢٣٣)، البداية والنهاية ١٠: ٣١٩.

له أكبر الأثر في نفوس المسلمين، وحدث في عهده مجاعات شديدة أثر عواصف شملت بغداد والبصرة والكوفة وغيرها، وأغار الروم على دمياط ثم آسيا فغزوا قيلقيا، واغتيل سنة ٢٤٧هـ، ويقال: إنّ ذلك كان بتدبير من ابنه والأتراك[١].

٧ـ المنتصر بالله (٢٤٧ ـ ٢٤٨):

تولى الخلافة بعد أبيه فبادر بخلع أخويه المعتز والمؤيد من ولاية العهد، ومال إلى العلويين وسمح لهم بزيارة قبر الحسين وأدنى منه الأتراك ثم ما لبث أن قلب لهم ظهر المجن فأرادوا قتله فتآمروا عليه مع طبيبه على أن يضعوا له السم وكان ذلك، فمات سنة ٢٤٨هـ وعمره ٢٦ عاماً[٢].

٨ـ المستعين بالله (٢٤٨ ـ ٢٥٢):

اجتمع رأي الترك على تولية الخلافة لأحمد بن محمد بن المعتصم وكان يبلغ من العمر ٢٨ عاماً ولقبوه بالمستعين بالله[٣]، ولعل ذلك راجع إلى اطمئنانهم إليه ففضلوه على أبناء المتوكل إلاّ أنه أراد التخلص منهم، فلمّا شعروا بذلك انقسموا إلى فريقين؛ فريق اتجه إلى بغداد وأما الآخر فأراد العودة إلى سامرا إلاّ انه

---

(١) تاريخ الطّبري ٩: ١٥٤ـ٢٣٤، البداية والنهاية ١٠: ٣١٠ـ٣٥٢، تاريخ الإسلام السياسي والدينيّ والاجتماعيّ ٣: ٧ـ١٢.

(٢) تاريخ الطّبري ٩: ٢٣٤ـ٢٣٩، البداية والنهاية ١٠: ٣٥٢ـ٣٥٤، تاريخ الإسلام السياسي ٣: ١٢ـ١٤.

(٣) الإنباء في تاريخ الخلفاء لابن العمراني ص ١٢٣.

رفض فقام الذين عارضوه بخلعه وتولية ابن عمه المعتز بن المتوكل وقامت حروب بين الفريقين، واستمرت عدة أشهر وانتهت بانتصار المعارضين للمستعين بالله المعزول فأخرج إلى واسط ثم ما لبث أن قتل سنة ٢٥٢هـ[١] يقول صاحب كتاب"الفخري في الآداب السلطانية": «واعلم أن المستعين كان مستضعفاً في رأيه وعقله وتدبيره، وكانت أيامه كثيرة الفتن ودولته شديدة الاضطراب، ولم يكن فيه من الخصال المحمودة إلاّ أنه كان كريماً وهوباً»[٢].

٩ـ المعتز بالله (٢٥٢ ـ ٢٥٥):

كانت فترة حكمه محكمة القبض بأيدي الأتراك يعزلون من يريدون ويصنعون ما شاءوا، وكان متخوفاً منهم لا يأمن جانبهم، وقد قتلوه صبراً سنة ٢٥٥هـ بعد أن عذبوه أشد العذاب[٣].

١٠ـ المهتدي بن الواثق (٢٥٥ ـ ٢٥٦):

تولى بعد مقتل أخيه وأبى أهل بغداد مبايعته وقاموا ضده إلاّ أنه استطاع أن يهدّي ثائرتهم إلى أن بايعوه كما ثار في عهده الجند لتأخر عطائهم، وثار العلويون

---

(١) تاريخ الطّبري ٩: ٢٥٦ـ٣٥٤، البداية والنهاية ١١: ٢ـ١١، تاريخ الإسلام السياسي ٣: ١٤ـ١٥.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام السياسي ٣: ١٥.

(٣) تاريخ الطّبري ٩: ٣٤٨ـ٣٩٠، البداية والنهاية ١١: ١١ـ١٧، تاريخ الإسلام السياسي ٣: ١٥ـ١٨.

في أنحاء مختلفة من الخلافة إلاّ أن أخطر الثورات في عهده كانت ثورة الزنج التي بدأت في عهده واستمرت زهاء أربعة عشر عاماً، ثم ما لبث أن أسر ثم خلع ثم عذب حتى مات سنة ٢٥٦هـ[١].

١١ـ المعتمد على الله (٢٥٦ـ ٢٧٩):

تولى الخلافة بعد أن أُخرج من حبسه في القلعة وذلك سنة ٢٥٦هـ وفي عهده شهدت الدولة أحداثاً هامة من أبرزها:

أ ـ استمرار ثورة الزنج.

ب ـ قيام طائفة شيعية جديدة هي الشيعة الإثني عشرية.

كما ظهرت على مسرح الأحداث شخصية موسى بغا[٢]، وأحمد بن طولون[٣]، فقد كان لهما أثر واضح في أحداث ذلك العصر.[٤]

---

(١) تاريخ الطّبري ٩: ٣٩٢ـ٤٦٩، البداية والنهاية ١١: ١٧ـ٢٣، تاريخ الإسلام السياسي ٣: ١٥ـ١٨.

(٢) هو موسى بن بُغا الكبير، أحد قواد المتوكل، توفي سنة ٢٦٤. تاريخ الإسلام سنة ٢٦٤ ص١٩٢.

(٣) هو أحمد بن طولون التركي أبو العباس، الأمير صاحب مصر، قال الذهبي: «كان شجاعاً حازماً مهيباً، جواداً ممدحاً..إلاّ أنه سفاكاً للدماء، ذا سطوةٍ وجبروت»، توفي سنة ٢٧٠. تاريخ الإسلام سنة ٢٧٠ ص ٤٦.

(٤) تاريخ الطّبري ٩: ٤٧٤ ـ١٠: ٢٩، البداية والنهاية ١١: ٢٣ـ٦٤، تاريخ الإسلام السياسي ٣: ١٨ـ٢٣.

في ظل هذه الأحداث نشأ الإمام يعقوب بن شَيْبَة ونبغ وبرز، ولم يتأثر أو يدخل في شيء من تلك الفتن التي جرت، بل كان منشغلاً بالعلم والتعليم والتأليف، إلاَّ أنَّه كان له موقف من قضية خلق القرآن جعل الإمام أحمد بن حنبل يتكلم فيه، فقد رأى الوقف في مسألة خلق القرآن، ويأتي تحقيق الكلام على هذه المسالة في عقيدته.

المبحثُ الثاني
الناحية الاجتماعية في عصر الإمام يعقوب بن شَيْبَة

لاشك أن الحياة الاجتماعية تتأثر تأثراً كبيراً بالحالة السياسية، فمن أهم أسباب الاستقرار الاجتماعي الاستقرار السياسي لذلك المجتمع.

وعرفنا في المبحث السابق أن يعقوب بن شَيْبَة عاصر الدولة العباسية الأولى والثانية، وكان الاستقرار السياسي هو الطابع العام للعصر العباسي الأول مما أضفى على ذلك العصر أمناً وعدلاً وتقدماً، وكان المجتمع يتكون من العرب وهم الأكثر وغالبهم من المضريين واليمنيين، ثم من الفرس ثم من الترك وقد كان لهم دور كبير في أحداث الدولة العباسية خاصة في عهد المعتصم ـ كما تقدم ـ وغالب هؤلاء من المسلمين، ويوجد هناك طوائف من أهل الذمة من اليهود والنصارى.

وغلب على المجتمع الترف والبذخ و التفنن بالعمران و القصور، وتنويع الأطعمة والأشربة والملابس، وكانت المرأة في العصر العباسي الأول تتمتع بقسط وافر من الإكرام و التقدير والتعليم، وكان العباسيون يعنون عناية كبيرة بحفلات الزواج ويسرفون فيها إسرافاً كبيراً كما وقع من المأمون لما تزوج بوران بنت الحسن.

وأما عصر الدولة العباسية الثاني فقد كان بداية للضعف والانحلال الذي انتهى بسقوطها سنة ٦٥٦هـ، وقد كان نفوذ الأتراك في هذا العصر قوياً يعزلون ويولون من شاءوا، وعلى الرغم من الضعف الذي دبَّ في الدولة فقد كانت تعيش حياة الترف والبذخ والإسراف في المطاعم والمشارب والملابس، وكان هناك عناية بالمغنين وأهل الطرب[1].

(١) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ٢ : ٣٢٣_٣٦٣، ٣: ٤٣٠_٤٦٩.

المبحثُ الثالث

الناحية العلمية في عصر الإمام يعقوب بن شَيْبَة

لقد عايش يعقوب بن شَيْبَة فترة من الازدهار العلمي قل أن تتسنى لمثله، وعاصر من العلماء الأعلام ممن يعدهم المنصفون جبال الدنيا وأئمة الحفظ ومشاعل النور، ملاؤا الدنيا بعلمهم، واستنارت البشرية بنور آثارهم حتى يومنا هذا، كيحيى القطان، وابن عيينة، وأبي عبيد القاسم بن سلاّم، وابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم وغيرهم كثير ممن عاش في ذلك العصر وأثرى المكتبات الإسلامية ببديع المصنفات وشتى العلوم، يقول الدكتور أكرم العمري: «وقد اعتبر العلماءُ القرنَ الثالثَ أسعد عصور السُّنة وأزهاها ففيه دُونت الكتب الستة التي اعتمدتها الأمة، ونشطت رحلة العلماء، وكان اعتمادهم على الحفظ والتدوين معاً، فكان النشاط العلميّ قوياً خلاله، فبرز العلماء والنقاد وتجلت ثمار هذا النشاط في تدوين الصحاح، وقد اقتصر دور العلماء في القرون التالية على الجمع بين كتب السابقين أو اختصارها بحذف الأسانيد أو تهذيبها أو إعادة ترتيبها، وهكذا انصب اهتمامهم على الكتب المدونة، وقلت بينهم الرواية الشفهية، لذلك اعتبر الحافظ

الذهبيّ[1] رأس ثلاثمائة للهجرة الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من نقاد الحديث»[2].

ومما أفاد يعقوب بن شَيْبَة أيضاً أنه نشأ وطلب العلم ببغداد، وكانت مركزاً علمياً بالعراق في تلك الفترة، ويصف المقدسيُّ هذه البيئة التي شهدت مولد يعقوب ونشأته بقوله عن إقليم العراق: «هذا إقليم الظرفاء، ومنبع العلماء، لطيف الماء، عجيب الهواء ومختار الخلفاء، أخرج أبا حنيفة فقيه الفقهاء، وسفيان سيد القراء، ومنه كان أبو عبيدة الفراء، وأبو عمرو صاحب القراء، وحمزة والكسائي وكلّ فقيه ومقرئ وأديب، وسري وحكيم وداهٍ وزاهد ونجيب، وظريف، ولبيب، به مولد إبراهيم الخليل، وإليه رحل كل صحابي جليلٍ، أليس به البصرة التي قوبلت بالدنيا، وبغداد الممدوحة في الورى...»[3]، وبغداد كانت تعد في ذلك الوقت حاضرة العالم الإسلاميّ، وقد شهدت حركة علمية واسعة، وكانت مورداً لطلاّب العلم يردون إليها، وينهلون من مناهل أهل العلم فيها حيث كانت تضم كبار الأئمة والعلماء، وقد بلغ عدد شيوخ يعقوب بن شَيْبَة الذين سمع منهم في بغداد ـ كما سيأتي ـ مائة وثمانية عشر شيخاً أو يزيدون، وهذه النهضة العلمية لم تكن حكراً على أهل بغداد بل شملت جميع

(١) ميزان الاعتدال ١ : ٤.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٠٨.

(٣) أحسن التقاسم ص ١١٧.

مدن العراق مثل البصرة والكوفة وغيرهما، قال المقدسيُّ في وصف العراق: «والمدينة كثيرة الفقهاء والقراء والأدباء والأئمة والملوك، وبخاصة بغداد والبصرة»[1]، وشملت مصر ودمشق والجزيرة العربية وغيرها من بلاد الإسلام.

ومما ساعد على نشر العلم في ذلك العصر تشجيع الخلفاء له، وتقريبهم للعلماء والسماع منهم، وصرف المكافآت لهم، بل إنَّ هارون الرشيد صبَّ الماء على يدي الإمام المحدث محمد بن خازم الضرير وقال: «إنما أردتُ تعظيم العلم»[2]، وكذلك المأمون كان يقرب العلماء ويكرمهم غير انه يعاب عليه تقريبه للمعتزلة، وتبنيه لآرائهم وأقوالهم وحمل الناس على القول بخلق القرآن، وكذلك الخليفة المتوكل كان له يد طولى في نشر العلم وتأييد مذهب السلف وغير هؤلاء من خلفاء العصر العباسي الأول وأوائل العصر العباسي الثاني، ولعل من أسوأ ما ظهر في مجال الحياة العلمية في هذا العصر اتساع دائرة الترجمة حيث عربت الكتب اليونانية والفارسية وغيرها، واختلط الغث بالسمين، قال شيخ الإسلام: «ثم إنه لما عربت الكتب اليونانية في حدود المائة الثانية وقبل ذلك وبعد ذلك، وأخذها أهل الكلام وتصرفوا فيها من أنواع الباطل في الأمور الإلهية ما ضل به كثير منهم...وحصل بسبب تعريبها أنواع من الفساد والاضطراب..»[3].

---

(١) أحسن التقاسيم ص ١٢٩.

(٢) البداية والنهاية ١٠ : ٢٢٣.

(٣) بيان تلبيس الجهمية ١ : ٣٢٣.

والحاصل أنَّ عصر يعقوب بن شَيْبَة هو العصر الذهبي في جمع العلوم وتأليفها، والعصر الجامع لأئمة الحديث وحفاظه، مما ساعد على بروز هذا الإمام الجهبذ يعقوب بن شَيْبَة.

الفصل الثاني

حياته

ويشتمل على:

- اسمه ونسبه وكنيته.
- مولده، وموطنه.
- حالته الاجتماعية.
- طلبه للعلم وسؤالاته ورحلاته.
- شيوخه وأبرز من تأثر بهم.
- تلاميذه وسبب قلتهم.
- ثناء العلماء عليه.
- عقيدته.
- مذهبه الفقهيّ.
- وفاته.

اسمُهُ، ونسبُهُ، وكنيتُهُ

هو أبو يوسف يعقوبُ بن شَيْبَةَ بن الصَّلْت بن عُصْفُور بن شندان[(١)] العُصْفُوريّ[(٢)]، السَّدُوسِيُّ[(٣)]، وعصفور مولى شَدَّاد بن هِمْيَان السَّدُوسِي[(٤)].

(١) اختلفتْ نسخ تاريخ بغداد في هذا الاسم ـ كما في هامش التاريخ ـ، ففي بعضها: شندان ـ بالشين المعجمة ـ، وفي بعضها: سندان ـ بالسين المهملة ـ، وفي بعضها: سندار، وفي الأنساب واللباب: سدار، وفي ترتيب المدارك: ميدان، ولستُ أجد ما يرجح أحد هذه الأسماء، وهذا الاختلاف الواقع في هذا الاسم ليس راجعاً إلى اختلاف العلماء فيه، إنما بسبب سوء طباعة هذه الكتب، وعدم الاعتناء بها، ولم يتيسر لي الوقوف على مخطوطات هذه الكتب، وقد أثبت ما في متن تاريخ بغداد.تاريخ بغداد ١٤: ٢٨١ الهامش، ترتيب المدارك ٢: ٥٦، الأنساب ٤: ٢٠٤، اللباب ٢: ٣٤٤ـ ٣٤٥.

(٢) العُصْفُوري: ـ بضم العين وسكون الصاد المهملتين وفي آخرها الراء ـ هذه النسبة إلى جد يعقوب عصفور، ولم يذكر السمعانيّ في هذه النسبة إلاّ يعقوب، و أخاه علي، وابن أخيهم محمد بن عيسى بن شيبة. الأنساب ٤: ٢٠٤، لب اللباب ٢: ١١٦.

(٣) السَّدُوسِيّ: نسبةً إلى سَدُوس ـ بفتح أوله وضم الدال المهملة وسكون الواو ثم سين مهملة أيضاً ـ، هو ابن ذُهل، بطن من بكر بن وائل قال ابنُ حبيب: كل سدوسي في العرب فهو مفتوح إلاّ سدوسي بن أصمع من طيئ. الإكمال ٤: ٢٦٨، ٢٦٩، المؤتلف ٣: ١٢٨٨، ١٢٨٦، التوضيح ٥: ٦٩، مختلف القبائل ص ٢٩٢.

(٤) لم أقف على ترجمة شداد.

كذا نسبه جميعُ من ترجم له، وهو مأخوذٌ من قولِ حفيده فيما رواه عنه الخطيبُ البغداديّ قال: «أخبرنا البَرْقَاني[1] أخبرنا عبدالرحمن بن عُمَر الخلاّل[2] أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شَيْبَة قال: كنيةُ أبي: أبو الفضل، وكنيةُ أبيه يعقوب: أبو يوسف، وشيبة بن الصلت وكنيةُ شيبة: أبو سهل، والصلت بن عصفور، وكنية الصلت: أبو شيبة، وعصفور بن شنذان مولى شدّاد بن هميان السدوسي»[3].

وهنا وقفتان:

الأولى: مع قول أحمد بن كامل القاضي[4]، فقد قال عند ذكره نسب يعقوب: «عصفور بن شدّاد بن هميان السدوسي ـ مولى لهم ـ»[5]، وقد تبعه على ذلك القاضي عياض[6]، والسمعاني[7]، وفي

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني أبو بكر، قال الخطيب: كان ثقة ورعاً، متقناً متثبتاً فهماً لم نر في شيوخنا أثبت منه، مات سنة ٤٢٥. انظر: تاريخ بغداد ٤ : ٣٧٣، سير أعلام النبلاء ١٧ : ٤٦٤.

(٢) هو عبدالرحمن بن عمر بن أحمد بن حَمَّة الخلاّل، قال الخطيب البغداديّ: كان ثقة، مات سنة ٣٩٧. انظر: تاريخ بغداد ١٠ : ٣٠١، سير أعلام النبلاء ١٧ : ٨٢.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨١.

(٤) هو ابن كامل بن خلف الشَّجَري أبو بكر القاضي الإمام العالم قال الخطيب: (وكان من العلماء بالأحكام وعلم القرآن، والنحو، والشعر، وأيام الناس، وتواريخ أصحاب الحديث)، مات سنة ٣٥٠. انظر: تاريخ بغداد ٤ : ٣٥٧.

(٥) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٢.

(٦) ترتيب المدارك ٢ : ٥٦؟

(٧) الأنساب ٤ : ٢٠٤.

كلامهم تجوّز ؛ فإنَّ عصفوراً مولى لشداد بن هميان السدوسي، وليس ابناً له كما في وقع كلامهم، وكلام حفيد يعقوب بن شيبة صريحٌ في هذا.

الثانية: قال أبو سعيد بن يونس: «عصفور مولى هميان[1] بن عدي السدوسيّ»[2]، فجعل الولاء لوالد شداد هميان بن عدي، وليس هذا من الاختلاف إذْ أنَّ ولاء عصفور لهميان بن عدي السدوسي وعائلته.

ومن كلام العلماء في اسمه ونسبه يتضح أنَّ أسرة يعقوب عربية بالولاء وليست عربية النسب فهي من موالي هميان بن عدي السدوسي وعائلته، وكونه عربياً بالولاء لا يضيره شيئاً فالعبرة في الإسلام بالتقوى والعلم، فكثير من العلماء المبرزين لم يكونواْ عرباً خُلَّصاً كمحمد بن سيرين، وأيوب السختياني، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهم كثير ممن له قَدَمُ صدق في هذه الأمة ـ رحمهم الله رحمة واسعة ـ.

---

(١) لم أقف على ترجمته، غير أنَّ له ذكراً في بعض كتب السير، فقد ذكر الطبري في حوادث سنة ٦٤: أنَّ عبدالله بن الحارث لما تولى إمرة البصرة ولّى على شرطته هميان بن عدي السدوسي، وذكر في حوادث سنة ٨٤: أنَّ هميان بن عدي بعثه الحجاج إلى كرمان، فعصى هميانُ من معه، فوجه إليه الحجاج ابن الأشعث، فهذه الأخبار تدلُ على أنَّ هميان من وجهاء وأشراف المجتمع. انظر: تاريخ الطبري ٥: ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٧، ٦: ٣٢٩، البداية والنهاية ٨: ٢٣٨، ٩: ٣٢.

(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٣٦، الأنساب ٤: ٢٠٤، تاريخ الإسلام وفيات ٢٧٢ ص ٤٠٣.

مولده، وموطنه

اختُلِفَ في مولده على قولين:

القول الأوَّل: أنَّه وُلدَ سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقد نصَّ على ذلك ابنُه أحمد، فقد نقل الخطيبُ في تاريخه عن حفيد يعقوب محمد بنِ أحمد بن يعقوب قال: «سمعت أبي يقول: ولد أبي يعقوبُ بنُ شيبة في سنة اثنتين وثمانين ومائة»[1].

القول الثاني: أنَّه وُلدَ سنة أربع وثمانين ومائة، قال القاضي عياض: «مولده سنة اثنتين وثمانين ومائة، مع ابن عبدالحكم في سنةٍ واحدة، وقال ابن عبدالبر: سنة أربع وثمانين»[2].

ولا شك أنَّ القول الأوَّل أرجح لأمرين:

الأمر الأوَّل: أنَّ ابنه أعرفُ وأقربُ إليه من غيرهِ، ومن المتوقع أنْ يكونَ سمع ذلك منه أو من أهل بيته.

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٣.

(٢) ترتيب المدارك ٢ : ٥٩، الديباج المذهب ٢ : ٣٦٤، ولم يذكر القاضي عياض الموطن الذي ذكر ابن عبدالبر فيه هذا الكلام، ولم أجده بعد البحث والتقصي؟!.

الأمر الثاني: لم يذكر ابنُ عبدالبر دليلَه الذي بنى عليه قولَه!.

ومما يوقفُ عنده قول الذهبيِّ في ترجمة يعقوب بن شَيْبَة: «ولد في حدود المائة والثمانين»[1]، فلم يحدد وفاته بدقة كما ذكرها أحمد بن يعقوب ـ كما تقدم ـ، مع أنَّه قد وقف على ترجمة يعقوب بن شَيْبَة في تاريخ بغداد كما هو واضح من ترجمته له؟، فيبدو أنَّه يكتب أحياناً من حفظه من غير مراجعة للكتب، أو بسبب قول ابن عبدالبر في سنة مولده.

وأما موطنه فقال الخطيبُ البغداديّ ـ بعد أن سرد اسم يعقوب ونسبه وكنيته ـ: «من أهل البصرة...سكن بغداد وحدّث بها...»[2]، وكذلك قال السمعاني في الأنساب[3]، فيظهر من كلام مترجميه أنّه من أهل البصرة ومواليدها، ثم سكن بغداد بعدُ، وقد رحل إلى سامرا مع السلطان ثم رجع إلى بغداد ومات بها قال حفيده: «..لأنه كان وجه إليّ فجاء بي إلى سامرا، لأنّ السلطان حمله إلى سامرا فلما ثقل جاء بي إلى بغداد وتوفي ببغداد»[4].

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٦.

(٢) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨١.

(٣) الأنساب ٤ : ٢٠٤.

(٤) تاريخ بغداد ١ : ٣٧٤.

حالته الاجتماعية

أ ـ أُسرته:

لم أجد بعد البحث والتقصيّ كلاماً مفصّلاً عن أسرة يعقوب بن شَيْبَة، غير أنّ الذي يبدو أنّ أسرته من الأُسر التي لها عناية بالعلم وأهله، يدل على ذلك:

أ ـ بداية يعقوب في طلب الحديث وسماعه، فقد بدأ وعمره ثمانية عشر ـ كما سيأتي في مبحث طلبه للعلم ـ، وقد تعلم قبل ذلك مبادئ العلوم، فلا بدّ أنّ هناك من أسرته من يحثه ويشجعه على الطلب والعلم.

ومما يدل على ذلك أيضاً:

ب ـ أنّي وقفتُ على عددٍ من أفراد أسرته لهم عناية بطلب الحديث وعلومه؛ وهم:

١ـ علي بن شيبة بن الصلت أخو يعقوب بن شَيْبَة، سمع من يزيد بن هارون والأشيب وقبيصة بن عقبة وغيرهم، وعنه الغافقيُّ وغيرهُ، قال أبو سعيد بنُ يونس: «بصريّ قدم مصر وسكنها وحدّث بها، وكان قدومه إلى مصر من بغداد، وتوفي

بمصر في ربيع الآخر سنة اثنتين وسبعين ومائتين»[1]، وليعقوب أخٌ آخر اسمه عيسى لم أقف على ترجمته، غير أنَّ له ابناً من المحدثين، وهو:

٢ـ محمد بن عيسى بن شَيْبَة بن الصَّلْت، توفي سنة ثلاثمائة، تأتي ترجمته في تلاميذ يعقوب بن شَيْبَة ـ إنْ شاء الله ـ.

٣ـ وليعقوب بن شَيْبَة ابن اسمه أحمدلم أقف على ترجمته، ويظهر أنّه من أهل العلم؛ فقد وقفت له على ثلاث روايات: إحداها عن شجاع بن مخلد[2]، و الأخرى عن عبدالجبار بن عاصم[3]، والثالثة عن يعقوب بن المُعَدّل[4]، من رواية ابنه محمد[5].

٤ـ و ليعقوب بن شَيْبَة حفيد من ابنه أحمد اسمه: محمد من كبار المحدثين، ومن طريقه يروى "مسند يعقوب" ـ تأتي ترجمته في تلاميذ يعقوب بن شَيْبَة ـ.

٥ـ ولأحمد خال اسمه عبدالله بن هبيرة، قال الخطيب البغداديّ: «عبدالله بن هبيرة بن الصلت، أبو إسماعيل خال أحمد بن يعقوب

---

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٣٦، الأنساب ٤ : ٢٠٤، تاريخ الإسلام وفيات ٢٧٢ ص ٤٠٣.

(٢) هو: شجاع بن مخلد الفلاّس، نزيل بغداد، مات سنة ٢٣٥. انظر: تاريخ بغداد (٢٥١/٩).

(٣) هو عبدالجبار بن عاصم النسائي، نزيل بغداد، مات سنة ٢٣٣. انظر: تاريخ بغداد ١١ : ١١١.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ١٤ : ٢٦٢، تاريخ دمشق ٢٨ : ٥٧، تاريخ بغداد ١٤ : ٢٦٩.

ابن شَيْبَة سمع من يحيى بن معين، روى عنه محمد بن أحمد بن يعقوب بن شَيْبَة»[1]، وروى عنه أيضاً يعقوب بن شَيْبَة[2].

هذا ما وقفت عليه من أسرة هذا الإمام الكبير بعد البحث والتقصي، والله أعلم.

ب ـ حالته المالية:

قال الخطيب البغداديّ: «حدثني التنوخي[3]، عن أبي الحسن أحمد بن يوسف بن إسحاق البهلول[4]، قال: حدثني أبي[5]، قال: حدثني يعقوب بن شَيْبَة قال: أظل عيد من الأعياد رجلاً ـ يومي إلى أنه من أهل عصره ـ وعنده مائة دينار لا يملك سواها، فكتب إليه رجل من إخوانه يقول له: قد أظلنا هذا العيد ولاشيء عندنا ننفقه على الصبيان، ويستدعي منه ما ينفقه، فجعل المائة دينار في صرّة وختمها وأنفذها إليه، فلم تلبث الصُرة عند الرجل إلاّ يسيراً حتى وردت عليه رقعة أخٍ من إخوانه، وذكر إضاقته في العيد، ويستدعي منه مثل ما

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ١٩٦.

(٢) تاريخ بغداد ٦ : ١١٩، تهذيب الكمال ٢ : ١٢١.

(٣) هو: أبو القاسم علي بن المُحسِّن التنوخي، قال الخطيب البغدادي: كتبتُ عنه..وكان..محتاطاً صدوقاً في الحديث، مات سنة ٤٤٧. انظر: تاريخ بغداد ١٢ : ١١٥.

(٤) قال الخطيب البغدادي: كان سماعه صحيحاً..وكان حافظاً للقرآن، قرأه كله مراراً على ابن مجاهد، مات سنة ٣٧٧. انظر: تاريخ بغداد ٥ : ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٥) تأتي ترجمته في تلاميذ يعقوب بن شيبة.

استدعاه، فوجّه بالصرة إليه بختمها، وبقي الأول لاشيء عنده!، فكتب إلى صديق له وهو الثالث الذي صارت إليه الدنانير، يذكر حاله، ويستدعي منه ما ينفقه في العيد، فأنفذ إليه الصرة، بخاتمها، فلمّا عادت إليه صرته التي أنفذها بحالها، ركب إليه ومعه الصرة، وقال له: ما شأن هذه الصرة التي أنفذتها إليّ؟ فقال له: إنه أظلنا العيد؛ ولاشيء عندنا ننفقه على الصبيان! فكتبت إلى فلان أخينا، استدعي منه ما ننفقه، فأنفذ إليّ هذه الصرة، فلما وردت رقعتك عليّ أنفذتها إليك، فقال: قم بنا إليه، فركبا جميعاً إلى الثاني ومعهما الصرة، فتفاوضوا الحديث، ثم فتحوها فاقتسموها أثلاثاً.

قال أبو الحسن: قال لي أبي: و الثلاثة: يعقوب بن شَيْبَة، وأبو حسان الزيادي القاضي[1]، وأُنسِيتُ أنا الثالث!»[2].

هذه القصةُ العظيمةُ تبيّن مدى ما يتحلى به هؤلاء الثلاثة من شدة إيثارٍ، وكرم نفسٍ، وحسن صحبةٍ، فمع تلك الحاجة الشديدة، والوقت الحرج ـ الذي يعذر فيه المرء ـ، يؤثر بعضهم بعضاً، ويقدم حاجة أخيه المسلم على حاجة نفسه، فهذه القصة تحمل في طياتها معاني سامية جديرةً بالتأمل و الإقتداء.

وظاهر هذه القصة أنّ يعقوب بن شَيْبَة كان خفيف ذات اليد، ليس عنده دنيا واسعة ولا أموال كثيرة، غير أنّ هناك نصوصاً أخرى تخالف هذا الظاهر

(١) تأتي ترجمته في شيوخ يعقوب بن شيبة.

(٢) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٢.

جعلت الذهبيّ يقولُ في ترجمة يعقوب: «له دنيا واسعة و تجمل»[1]، ويقول أيضاً: «..قد كان يعقوب صاحب أموال عظيمةٍ، وحشمةٍ وحرمةٍ وافرة، بحيث إنّ حفيده حكى، قال: لّما ولدتُ عمد أبواي، فملآ لي ثلاثة خوابي ذهباً، وخبآها لي...وكان مولده قبل موت جدّه بنيف عشرة سنة»[2].

فمن تلك النصوص ـ غير ما ذكر الذهبيّ ـ قول أحمد بن كامل القاضيّ: «كان يعقوب..فقيهاً ثريّاً»[3]، وقول الأزهريّ: «وبلغني أن يعقوب كان في منزله أربعون لحافاً، أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين لتبييض المسند ونقله، ولزمه على ما خرج عشرة آلاف دينار»[4].

والذي يظهر أنّ يعقوب بن شَيْبَة كان في أوَّل أمره خفيف ذات اليد، ليس عنده كبير شيء، ثم أثرى بعدُ، مما يدلُ على ذلكَ أنه كان مقرباً للسلطان وحمله معه إلى سامرا في أخريات حياته ـ نصّ على ذلك حفيدُهُ كما تقدم ـ، بل وكان مرشحاً لأعلى منصبٍ قضائي في الدولة العباسية ـ كما سيأتي ـ والله أعلم.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٧٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٨ـ٤٧٩، وقول الذهبيّ: «بنيف عشرة سنة» فيه نظر ذلك أنّ يعقوب بن شَيْبَة مات سنة ٢٦٢هـ وحفيده ـ كما نصّ على ذلك ـ ولد سنة ٢٥٤هـ فيكون الحفيد له دون العشر لّما مات جده، فلعل الذهبي كتب هذا من حفظه ـ كما يفعل أحياناً ـ. وانظر تاريخ بغداد ١ : ٣٧٤.

(٣) تاريخ الإسلام وفيات سنة ٢٦٢هـ ص ٢٠٢.

(٤) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨١.

طلبه للعلم، وسؤالاته، ورحلاته

لم تذكر كتبُ التراجمِ كبيرَ شيءٍ عن بدايةِ يعقوب في الطّلب غير أنَّ الذي يظهر أنَّه بدأ بطلب الحديث وعُمُره آنذاك ثمانية عشر عاماً، ذلكَ أنه سمع من علي بن عاصم، ويوسف بن يعقوب، وقد توفيا سنة إحدى ومائتين[1] ـ وهما أقدمُ شيوخهِ وفاةً ـ، ومن المعلوم أنّ يعقوب بن شَيْبَة ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة بعد الهجرة، فيكون سِنّه حين مات شيخاه تسعةَ عشر عاماً، ولابدَّ أنه سمع منهما قبل ذلك أيّ في سنة مائتين على أقلِ تقدير، قال الذهبيُّ: «وسماعاتهُ على رأسِ المائتين»[2].

وكانتْ طريقةُ المتقدمين في الطّلب أنهم لا يبدؤون بسماع الحديث حتى يتعلموا مبادئ العلوم ويحفظوا القرآن الكريم أو بعضه، قال ابن أبي حاتم: «لم يدعني أبي أطلب الحديث حتى قرأتُ القرآن على الفضل بن شاذان»[3]، وفي

(١) انظر: التقريب ص ٤٠٣، ص ٦١٢ الخلاصة ص ٢٧٥، ص ٤٤١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٦٥.

قصة عبدالله بن داود الخُرَيبيّ مع أبي العَيْناء[1]، ما يدلُ على ذلك؛ فقد أراد أبو العَيْناء أن يسمع من الخريبي فطلب منه الخريبيُّ أن يحفظ القرآن أولاً ثم يتعلم الفرائض والعربية[2].

وقد أشار إلى ذلك غير واحد من العلماء، قال الخطيب البغداديّ: «ذكر ما يجب تقديم حفظه على الحديث، ينبغي للطالب أن يبدأ بحفظ كتاب الله ﷻ، إذ كان أجل العلوم، وأولاها بالسبق والتقديم..»[3].

وقال ابن عبدالبر: «طَلَبُ العلمِ درجاتٌ ومناقل ورُتَب لا ينبغي تعديها، ومن تعداها جملة فقد تعدى سبيل السلف ـ رحمهم الله ـ ومن تعدى سبيلهم عامداً ضلّ، ومن تعداه مجتهداً زلَّ، فأول العلم حفظ كتاب الله ﷻ وتفهمه، وكل ما يعين على فهمه فواجب طلبه معه..»[4]، فالحاصل أنَّ الدارج عند السلف الترتيب في طلب العلم، فلا يبدؤون بطلب الحديث حتى ينتهوا من تعلم القرآن ذلك أنَّ الحديث يحتاج إلى وقتٍ طويل في طلبه، ومذاكرة دائمة لحفظه، فيعقوب بن شَيْبَة لابد أنه سار على هذا المنهجِ السليمِ في طلب العلم.

(١) هو: محمد بن القاسم البصري، قال الذهبي: (العلامة الأخباري)، مات سنة ٢٨٣. انظر: سير أعلام النبلاء ١٣: ٣٠٨، تذكرة الحفاظ ٢: ٦١٢.

(٢) تاريخ دمشق ٢٨: ٢٩ـ٣٠.

(٣) الجامع لأخلاق الراويّ وآداب السامع ١: ١٠٦.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ٢: ١١٢٩.

ومما يدلُ على حرص يعقوب بن شيبة الشديد على طلبِ العلمِ:

- كثرةُ شيوخه، فقد بلغ عدد شيوخه - الذين وقفتُ عليهم - مائتين وخمسين شيخاً، بل يزيدون ولاشك أنّ هذا عددٌ كبيرٌ.

- ومن شدة حرصه على العلم أيضاً: أنه يروي أحياناً عن بعض من سمع منهم بواسطة؛ إمّا واحد أو اثنان!، من ذلك ما رواه ابن عديّ قال: «حدثنا ابن العرَّاد[1]، حدثنا يعقوب بن شَيْبَة قال: قلتُ ليحيى بن معين: ..- ثم روى ابن عديّ قال - حدثنا ابن العراد، حدثنا يعقوب بن شَيْبَة، حدثني محمد بن إسماعيل، عن أبي داود قال: سمعت يحيى بن معين..»[2] فهنا تراه يروي عن ابن معين بواسطة اثنين مع أنه سمع منه كما في النص الذي قبله، وكذلك الحال مع ابن المديني فهو يروي عنه أحياناً بواسطة مع أنَّه سمع منه، فهو يرضى بنزول السند مقابل العلم والفائدة.

- ومما يدل على حرصه على العلم وشدة طلبه له: تلك الأسئلة الدقيقة في الحديث وعلومه التي كان يوجهها إلى شيوخه، ومعلوم أنّ السؤال مفتاح للعلم، ودالٌّ على حرص صاحبه ونَهَمِه على العلم، وقد عقد الأئمة في كتبهم أبواباً تتعلق بحمد السؤال، وكيفية طرحه، فقال ابن عبدالبر: «باب حمد السؤال

(١) تأتي ترجمته في تلاميذ يعقوب بن شيبة.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣: ٤١٥.

والإلحاح في طلب العلم وذم ما منع منه»[1] ثم ذكر أحاديث تتعلق بحمد السؤال وآثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين تحث على السؤال، ومنها قولُ ابنِ شهاب الزهريّ: «العلمُ خزانةٌ، مفتاحه المسألةُ» وقول الأصمعيّ لّما سئل بم نلتَ ما نلت؟ قال: «بكثرة سؤالي، وتلقفي الحكمة الشرود» وممن ذكر آداب السؤال الخطيبُ البغداديّ في الجامع[2].

وإمامُنا يعقوب بنُ شَيْبَة كان كثيراً ما يسألُ علي بن المديني، ويحيى بن معين، عن الرجال وعلل الأحاديث ومباحث تتعلق بمصطلح الحديث، فمن تلك السؤالات:

ـ قوله: قلتُ ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال ـ برأسه ـ: أيّ لا، قال يعقوب: وسمعتُ علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحداً أوَّل منه، محمد بن سيرين ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن[3]، قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك الرجال.[4]

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٣٧٣.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي.١ : ٢٠٢.

(٣) هو: عبدالرحمن بن مهدي.

(٤) شرح علل الترمذيّ ١ : ٣٥٥.

ـ وقوله أيضاً: قلتُ ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبيّ، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول، قلتُ: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين. قال ابن رجب: «وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي، الذي تبعه عليه المتأخرون، أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلاّ برواية رجلين فصاعداً عنه»[1].

ـ وقوله أيضاً: سألت يحيى بن معين عن التدليس؟ فكرهه وعابه، قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى حتى يقول: حدثنا أو أخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة فيما دلس فيه، قال يعقوب: وسألتُ علي بن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالبُ عليه التدليس فلا، حتى يقولَ: حدثنا.[2]

ـ وقوله: سمعت يحيى بن معين يقول: كان جعفر بن بُرْقَان أمياً، فقلت له: جعفر بن بُرْقَان كان أمياً؟ قال: نعم، فقلت له: فكيف روايته؟ فقال: كان ثقة صدوقاً، وما أصح روايته عن ميمون بن مهران وأصحابه، فقلتُ: «أَمَا روايته عن الزهري فليست مستقيمة؟ قال: نعم، وجعل يضعف روايته عن الزهري»[3].

---

(١) شرح علل الترمذيّ ١ : ٣٧٧.

(٢) التمهيد ١ : ١٧ـ١٨، الكفاية ٥١٦ـ٥١٧.

(٣) الكامل ٢ : ١٤٠، تهذيب الكمال ٥ : ١٤، شرح علل الترمذي ٢ : ٧٩١.

ـ وقوله أيضاً: سألت يحيى بن معين عنه ـ يعني ابن إسحاق ـ فقلت: في نفسك من صدقه شيء؟ فقال: لا وهو صدوق[1].

ـ وقوله أيضاً: سألتُ يحيى بن معين عنه ـ عن حجاج بن نُصَيْر ـ فقال: كان شيخاً صدوقاً، ولكنهم أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة، كان لا بأس به، قال يعقوب: يعني أنه أخطأ في أحاديث من أحاديث شعبة[2]

ـ وقوله: سألتُ يحيى بن معين عن علي بن عاصم، فقال: ليس بشيء، ولا يحتج به، قلتُ: وما أنكرت منه؟ قال: الخطأ والغلط، قلتُ: ثم شيء غير هذا؟ قال: ليس ممن يكتب حديثه[3].

ـ وقوله: قلتُ لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس؛ إسرائيلُ وأبو الأحوص.[4]

ـ وقوله أيضاً: سألتُ علي بن المديني عن ابن إسحاق؛ قلت: كيف حديث محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم حديثه عندي صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال عليّ: مالك لم يجالسه ولم يعرفه..قلتُ له: فهشام بن

---

(١) تاريخ بغداد ١ : ٢٣١ ؛ الكامل ٦ : ١٠٦.

(٢) تهذيب الكمال ٥ : ٤٦٤.

(٣) تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٠.

(٤) تهذيب الكمال ١٢ : ١٢٠.

عروة قد تكلم فيه، فقال عليّ: الذي قال هشام ليس بحجة.[1].

ـ وقوله أيضاً: سألتُ علي بن المديني، قلتُ له: ما تقول في عبدالله بن عبدالله الرازي؟ فقال لي: معروف، روى عنه الأعمش، وابن أبي ليلى، وفطر، وحجاج.[2]

ـ وقوله أيضاً: قلتُ لعلي بن المديني: من تقدم في الزهري؟ قال: أما أنا فإني أقدم سفيان بن عيينة، ثم قال علي: الذي سمع سماعاً لا يشك فيه، ولم يتكلم فيه أحد، ولم يطعن فيه طاعن، زياد بن سعد، وسفيان بن عيينة.[3]

ـ وقوله أيضاً: قلتُ لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلاَّ ما قال سمعتُ هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القَتَّات.[4]

ـ وقوله أيضاً: قلتُ لعلي بن الديني: عطاء الخراساني ابنُ مَنْ هُوَ؟ قال: ابنُ ميسرة [5].

ـ وقوله أيضاً: قلتُ لابن المديني: يقال عن الحسن: أخذتُ بحجزة سبعين

(١) تاريخ بغداد ١ : ٢٢٩.
(٢) تاريخ بغداد ١٠ : ٥.
(٣) تاريخ بغداد ٩ : ١٧٨.
(٤) تهذيب التهذيب ٤ : ٢٢٥.
(٥) تاريخ دمشق ١١ : ٦٦٣.

بدرياً، فقال: هذا باطل، أحصيتُ أهل بدر الذين يروي عنهم فلم يبلغوا خمسين، منهم من المهاجرين أربعة وعشرون[1].

وبتأمل أسئلة يعقوب بن شَيْبَة لشيوخه نلحظ فيها ما يلي:

١ ـ دقة أسئلة يعقوب بن شَيْبَة لشيوخه مما يدل على براعته في العلم.

٢ ـ استعماله لمبدأ الحوار والمناقشة.

٣ ـ أنّ نفس أسئلة يعقوب بن شَيْبَة لا تخلو من فوائد في الرجال والعلل والمصطلح.

٤ ـ توضيحه لبعض أجوبة شيوخه مثل سؤال رقم ٦.

أمّا ما يتعلق برحلاته لطلب العلم فلاشك أنّ الرحلة في طلب الحديث سنة عند المحدثين، وقد رحل الصحابة والتابعون ومن بعدهم في طلب العلم، وعقد الأئمة في كتبهم أبواباً في الحث على الرحلة في طلب العلم، وآداب الرحلة ومنهم الخطيب البغداديّ في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»[2]، وأيضاً ابن عبدالبر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»[3]، بل قد أفرد الخطيب البغداديّ كتاباً سماه «الرحلة في طلب الحديث».

والحق أن مصادر ترجمة يعقوب بن شَيْبَة لم تذكر شيئاً عن رحلاته، ولكن

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤ : ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١ : ٢٠٢.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٣٨٨.

من خلال سيرته يتبين أنه سمع بالبصرة ـ فهو من أهلها في الأصل ـ وسمع ببغداد ـ فهي مسكنه ومقره ـ ورحل إلى سامرا مع السلطان ـ كما تقدم ـ قال الخطيب البغداديّ: «من أهل البصرة.. ـ إلى أن قال ـ سكن بغداد وحدث بها، وسر من رأى»[1] وسيأتي في مبحث شيوخه أنَّ عدد شيوخه البغداديين ثمانية عشر ومائة (١١٨)، والبصريين واحد وستون (٦١)، والكوفيين خمسة وعشرون (٢٥)، والمدنيين ستة شيوخ (٦)، والمكيين ثلاثة شيوخ (٣)، وهناك شيخ واحد من كلٍ من: مصر و واسط و قزوين و مرو والمصيصة، وهناك شيوخ لم أستطع معرفة بلدانهم يبلغ عددهم عشرين شيخاً.

فالذي يبدو أنّ يعقوب بن شَيْبَة لم يرحل إلى غير البلدان التي ذكرتها ـ البصرة، وبغداد، وسامرا ـ، وسبب ذلك فيما يظهر أنه عاش في بغداد وهي دار الحديث في ذلك الوقت، وإليها يرد جميع الحفاظ والمحدثين، ومعلوم أنّ الرحلة إنما هي لطلب الحديث وعلو السند ولقاء الحفاظ، فإذا وجدت هذه في بلد المحدث فلا فائدة من الرحلة حينئذٍ قال الخطيب البغداديّ: «المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم، فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب، ومعدومين في غيره، فلا فائدة في الرحلة، والاقتصار على ما في البلد أولى»[2].

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢ : ٢٢٣.

شيوخه وأبرز من تأثر بهم

مما يدلُ على كثرةِ الطلب والعنايةِ به عند المحدثين كثرةُ الشيوخ وعلوُّ السند، وقد تنافس المحدثون في كثرةِ السّماع وتفاخروا به، وألّف كثيرٌ منهم مشيخات ومعاجم جمعتْ أسماءَ شيوخهم وشيئاً من مرويا تهم عنهم.

وكان لإمامنا النصيبُ الأوفر من هذا الخير، فهو يُعَدُّ من المكثرين من الشيوخ؛ خاصَّةً وأنه عُمِّر طويلاً وسمع مبكراً، قال الحافظ ابن حجر عن يعقوب: «أقدمُ سنّاً و سماعاً وأعلى رجالاً من البخاريِّ - إمامِ الترمذيّ - وإن تأخرتْ وفاته بعده ستَ سنين»[1].

وقد بلغ عدد شيوخ يعقوب الذين أحصيتهم أكثر من خمسين ومائتين شيخاً، وهؤلاء الشيوخ ليسوا على درجةٍ واحدةٍ من حيثُ الاستفادة منهم، فأبرز من تأثر بهم يعقوب في علم الحديث علي بن المديني، ويحيى بن معين، يظهر ذلك من كَثْرة نقلهِ عنهما، ومن كَثْرة سؤالاته لهما، ومِنْ تقَاربِ منهجه في ألفاظه وأحكامه على الرجال من مَنْهَجِهما.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١ : ٤٢٩.

لذا بدأتُ بهما في التعريف، ثم ذكرتُ بقية الشيوخِ الذين تأثر بهم مرتبين على حروف المعجم مترجماً لهم بتراجم موجزة تبين مواليدهم ووفياتهم، وبعض شيوخهم، وبعض تلاميذهم، وثناء العلماء عليهم، ونوعية نقل يعقوب عنهم، وطريقته في ذلك، ثم سردتُ بعد ذلك شيوخه حسب ترتيب حروفِ المعجمِ، والله الموفق.

❖ أبرز من تأثر بهم يعقوب بن شَيْبَة:

١ ـ علي بن عبدالله بن جعفر المعروف بابن المدينيّ (١٦١ ـ ٢٣٤)[١].

سمع من حماد بن زيد، وهشيم وغيرهما، وعنه البخاريّ، والذهلي، وغيرهما، وحَسْبُ هذا الإمامِ فضلاً وفخراً قولُ الإمامِ البخاريِّ: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلاّ عند عليّ بن المدينيّ»[٢]، وقولُ النسائيِّ: «كأنَّ علي بن المديني خُلق لهذا الشأن»[٣]، وكان رحمه الله إماماً في معرفة علل الأحاديث ـ التي هي أدق أنواع علوم الحديث ـ حتى قال ابن حبان: «كان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ»[٤].

وله مصنفاتٌ كثيرةٌ سرد الحاكم منها تسعةً وعشرين كتاباً[٥]، وقال الخطيب

---

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٣٦، الأنساب ٤ : ٢٠٤، تاريخ الإسلام وفيات ٢٧٢ ص ٤٠٣.

(٢) أسامي من روى عنهم البخاري ص ١٥٢، تاريخ بغداد ٢ : ١٧.

(٣) تاريخ بغداد ١١ : ٤٦١.

(٤) الثقات ٨ : ٤١٩.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ٧١ـ٧٢.

البغدادي: «فجميع هذه الكتب انقرضت، رأينا منها أربعةَ كتبٍ أو خمسةٍ»[1]، وقد طُبع منها كتابُ «العلل»[2]، وكتاب «تسمية من روي عنه من أولاد العشرة»[3].

نَقَلَ عنه يعقوبُ في الحكمِ على الأحاديث، وعللِ الأحاديث، والجَرْح والتَّعْديل، وفي التدليس، والجهالة، وأسماء الرواة وكناهم وأنسابهم، ووفياتهم، وطبقات الرواة، وسِيَرهم، وسماع بعضهم من بعض.

و نَقْلُ يعقوب بن شَيْبَة عن علي بن المديني له عدةُ صور:

أ - الرواية عنه مباشرة - وهو الغالب -.

ب - سؤاله، وتقدم ذكر سؤالات يعقوب لعلي بن المديني.

ج - النَقْلُ عنه بواسطة، والوسائط[4] هم:

- عبدالرحمن بن محمد.

- محمد بن عمر.

٢- يحيى بن معين أبو زكريا المُريّ مولاهم (١٥٨ - ٢٣٣)[5].

سمع من ابن المبارك، ويحيى بن أبي زائدة وغيرهما، وعنه البخاريّ،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١ : ٦٠.

(٢) حققه د. محمد مصطفى الأعظمي.

(٣) تاريخ التراث العربي ١ : ٢٠١، مقدمة تاريخ أبي سعيد الطبراني ص ٥٠٤.

(٤) يأتي التعريف بهم باختصار في سرد شيوخ يعقوب بن شيبة.

(٥) ترجمته : تاريخ بغداد ١٤ : ١٧٧، تهذيب الكمال ٣١ : ٥٤٣، سير أعلام النبلاء ١١ : ٧١.

ومسلم، وغيرهما، قال النسائيُّ عنه: «أحد الأئمة في الحديث»[1].

وقد طبع له عدة كتب وهي عبارة عن نقول تلاميذه عنه، من ذلك:

«التاريخ» رواية الدوري، ورواية الدارمي، و«سؤالات ابن الجنيد له»، و«معرفة الرجال» رواية ابن محرز، و«من كلام أبي زكريا» رواية الدقاق، ورواية أبي هاشم الطبراني، وله مسند مخطوط[2].

نَقَلَ عنه يعقوب بن شيبة في الجَرْح والتَّعْديل، وفي التدليس، وفي الجهالة، وفي أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم، وفي وفياتهم، وفي طبقات الرواة، وسيرهم، وسماع بعضهم من بعض، وهي مذكورة في ثنايا البحث.

و نَقْلُ يعقوب بنِ شَيْبَة عن يحيى له عدةُ صورٍ:

أ ـ الرواية عنه مباشرة ـ وهو الغالب ـ.

ب ـ سؤاله، وتقدم ذكر سؤالات يعقوب ليحيى بن معين.

ج ـ النَقْلُ عنه بواسطة، والوسائط هم[3]:

ـ أحمد بن العباس.

ـ عبدالله بن الحسن.

ـ عبدالله بن شعيب الصابوني.

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ١٨٤.

(٢) تاريخ التراث العربي ١ : ٢٠١، مقدمة تاريخ أبي سعيد الطبراني ص ٥٠٤.

(٣) يأتي التعريف بهم باختصار في شيوخ يعقوب بن شيبة.

- عبدالله بن هبيرة بن الصلت.
- محمد بن إسماعيل عن أبي داود عن يحيى بن معين.
- محمد بن عمر الجرجاني.
- مفضل بن غسان.

٣- أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١)[١].

سمع هشيماً، وابنَ عيينة، وعبدالرزاق وغيرهم، وعنه البخاريّ، ومسلم، و أبو داود وغيرهم.

قال الشافعي: «خرجت من بغداد؛ فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل»[٢]، وقد ذكر الخطيب أن يعقوب بن شَيْبَة ربما دلّس اسم الإمام أحمد فيقول حدثنا أحمد بن هلال[٣]، وسيأتي الكلام على هذا في الباب الثاني.

وطبع من كتبه «المسند»، و«الزهد»، و«الورع»، و«الأيمان»، و«الأشربة»، و«العلل ومعرفة الرجال».

نَقَلَ عنه يعقوب في الجَرْح والتَّعْديل، وفي الوفيات، وفي التمييز بين الرواة[٤].

---

(١) ترجمته: تاريخ بغداد ٤ : ٤١٢، تهذيب الكمال ١ : ٤٣٧، سيرأعلام النبلاء ١١ : ١٧٧.

(٢) تاريخ بغداد ٤ : ٤١٩.

(٣) الكفاية ص ٣٧٠، موضح أوهام الجمع والتفريق ١ : ٤٥١.

(٤) تاريخ دمشق ٢٤ : ١٣٤، و ٣٥ : ١٨٢، و ٢٥ : ٢٦٦، الموضح ١ : ٢٢٨، تهذيب الكمال ٢١ : ٢٧٠، و ٢٣ : ٢٠٦ وغير ذلك.

٤ـ أحمد بن المُعَذَّل بن غيلان العبديّ البصري[١].

سمع من الزهراني، وابن الماجشون، وغيرهما، وعنه إسماعيل القاضي، ويعقوب بن شيبة وغيرهما، قال الذهبيّ: «قد كان ابن المعَذَّل من بحور العلم..»[٢]، وعليه تفقه يعقوب بن شَيْبَه قال أحمد بن كامل: «وكان يعقوب من فقهاء البغداديين؛ على قول مالك، من كبار أصحاب أحمد بن المُعَذَّل والحارث ابن مسكين..»[٣]، وقد ذكر الذهبيُّ أنَّ يعقوب أخذ الوقف عن شيخه أحمد[٤]، وسيأتي الكلام على ذلك في عقيدته، وأنَّه أخذ الوقف عن غير واحد من شيوخه.

له كتاب «فضائل القرآن»[٥]، نَقَلَ عنه يعقوب بن شَيْبَة في الأنساب[٦].

٥ـ الحارث بن مسكين بن محمد أبو عمرو مولى زَبّان الأمويّ (١٥٤ـ ٢٥٠)[٧].

سمع من سفيان بن عيينة، والزهرانيّ وغيرهما، وعنه أبو داود، والنسائي

---

(١) ترجمة ابن المعذل: تاريخ الإسلام وفيات ٢٣١ـ ٢٤٠ ص ٥٢، سير أعلام النبلاء ١١ : ٥١٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٣.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٨، تاريخ الإسلام وفيات ٢٦٢ ص ٢٠٣.

(٥) الفهرست ص ٥٥.

(٦) تهذيب الكمال ٢٤ : ٥٢١.

(٧) ترجمته: تاريخ بغداد ٨ : ٢١٦، سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٤.

وغيرهما، قال الخطيب: «كان فقيهاً ثبتاً..»[1]، وتقدم قول أحمد بن كامل القاضي بأنَّ يعقوب من كبار أصحاب الحارث، وليعقوب أسئلة في الفقه سألها الحارث[2].

٦ـ الحسن بن عثمان البغدادي المعروف بالزِّيادِيّ (١٦٠ ـ ٢٤٢)[3].

سمع هشيماً، والوليد بن مسلم وغيرهما، وعنه ابنُ أبي الدُّنيا، والباغَنْدي، وغيرهما، قال الذهبيُّ: «الإمام العلاّمة الحافظ، مؤرخ العصر، قاضي بغداد»[4].

وله كتاب «التاريخ»، و«طبقات القراء»، و«ألقاب الشعراء»، و«الآباء والأمهات»[5].

نَقَلَ عنه يعقوب في الوفيات، وفي السِّير والمغازي، وفي الأنساب[6].

٧ـ محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني (١٦١ـ ٢٣٤)[7].

سمع من ابن عُلَيّة، وابن عيينة وغيرهما، وعنه البخاريّ، و الذهليّ وغيرهما،

---

(١) تاريخ بغداد ٨: ٢١٦.

(٢) ترتيب المدارك ٢: ٥٦ـ٥٧.

(٣) ترجمته: تاريخ بغداد ٧: ٣٥٦، سيرأعلام النبلاء ١١: ٤٩٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١: ٤٩٦.

(٥) الفهرست ص ١٦٠.

(٦) تاريخ دمشق ٣٥: ٢٢٨، ٣٦: ٦٠، ٤٥٧، تاريخ دمشق ٢٣: ٦، ٢٥: ٣٢٠، تهذيب الكمال ٢١: ٢٢٦.

(٧) ترجمة ابن نمير: تاريخ بغداد ٥: ٤٢٩، تهذيب الكمال ٢٥: ٥٦٦، سير أعلام النبلاء ١١: ٤٥٥.

قال الذهبيُّ: «الحافظ الحجة، شيخ الإسلام...وكان رأساً في العلم والعمل»[1].

نَقَلَ عنه في الجَرْحِ والتَّعْديل[2] وأسماء الرواة وأنسابهم وكناهم[3] ووفياتهم[4].

٨ـ مصعب بن عبدالله بن مصعب الزبيري (١٥٦ ـ ٢٣٦)[5].

سمع مالكاً، وابنَ عيينة، وغيرهما، وعنه موسى بن هارون، وأبو يعلى الموصلي وغيرهما، قال الذهبي: «كان علاّمة نسابة أخبارياً فصيحاً، من نبلاء الرجال وأفرادهم»[6]، وقال أيضاً: «كان صدوقاً كبير المحل، وقد تكلم فيه لوقفه في القرآن»[7]، وله كتاب «نسب قريش» طُبع جزء منه وكتاب «النسب الكبير»[8].

و نَقَلَ عنه يعقوب في معرفة أنساب الرواة وأسمائهم وكناهم[9]، وفي الوفيات[10].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١: ٤٥٥ ـ٤٥٦.

(٢) تاريخ بغداد ١: ٢٢٧، و ١٠: ٤٤٦، تهذيب الكمال ٦: ١٨٩.

(٣) تاريخ بغداد ١٤: ٣٦٤، و ١٠: ٣٩٣، و تاريخ دمشق ٢١: ٢٦٥، و ٢٥: ٢٥٧.

(٤) تاريخ بغداد ١٠: ٢٠١، و ١٤: ١٠٦، تاريخ دمشق ٣٦: ١٠٣.

(٥) ترجمته: تاريخ بغداد ١٣: ١١٢، تهذيب الكمال ٢٨: ٣٤، سيرأعلام النبلاء ١١: ٣٠.

(٦) سير أعلام النبلاء ١١: ٣١.

(٧) الميزان ٤: ١٢٠.

(٨) الفهرست ١٦٠.

(٩) تاريخ دمشق ٨: ٣٠٠، و ٣٤٣.

(١٠) تاريخ دمشق ٨: ٣٤٣، و ١٩: ٤٧٦، تهذيب الكمال ١٩: ٤٤١.

وبعد، فشيوخ يعقوب بن شيبة كثيرون، وقد حرصتُ غاية الحرص على استيعابهم، مما دعاني للمرور على كثير من كتب الرجال المطولة، ـ تقدم ذكر بعضها في المقدمة ـ، وقد أحصيتُ اثنين وخمسين ومائتين من شيوخه، علماً أنَّ الذهبيّ ـ وهو أكثر من ذكر شيوخ يعقوب بن شَيْبَة ـ لم يزد على اثنين وعشرين شيخاً في كتابه «سير أعلام النبلاء»، فلله الحمدُ والمنَّة.

وطريقتي في سرد الشيوخ هي :

١ـ رتبتهم على حروف المعجم.

٢ـ ذكرت اسم الشيخ كاملاً، وبلده، وسنة وفاته ـ إن وجدت ـ.

ـ هناك شيوخ لم أقف على تراجمهم، وقد وضعتُ أمام أسماءهم علامة استفهام بين قوسين هكذا (؟).

ـ ذكرت في الحاشية الموضع الذي نُصَّ فيه على رواية يعقوب بن شَيْبَة عن شيخه ذلك، أو الموضع الذي وقعت رواية يعقوب فيه عن ذلك الشيخ.

ـ اكتفيتُ في الحاشية بذكر مرجعٍ واحد ـ في الغالب ـ، إذْ المقصود بيان أنَّ يعقوب بن شَيْبَة روى عن ذلك الشيخ لا إحصاء تلك المواضع، وإلاّ لطال بنا المقام.

ـ جعلتُ أرقام الحاشية في هذا المبحث فقط متواصلة، كي تكون رقماً للشيخ أيضاً.

معجم شيوخ يعقوب بن شيبة :

(١) إبراهيم بن إسحاق الطالقاني نزيل مرو المتوفى سنة ٢١٥[١].

(٢) إبراهيم بن بشار الرمادي البصري المتوفى سنة ٢٣٠[٢].

(٣) إبراهيم بن حمزة الزبيري المدني المتوفى سنة ٢٣٠[٣].

(٤) إبراهيم بن عبدالله الهروي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٤٤[٤].

(٥) إبراهيم بن عمر ابن أبي الوزير البصريّ المتوفى ٢١٢[٥].

(٦) إبراهيم بن محمد الشافعي المكي المتوفى سنة ٢٣٧[٦].

(٧) إبراهيم بن المنذر الحزامي المدني المتوفى سنة ٢٣٦[٧].

(٨) إبراهيم بن منصور الصغير(؟)[٨].

(٩) إبراهيم بن مهدي المصيصي بغدادي الأصل المتوفى سنة ٢٢٥[٩].

---

(١) تاريخ بغداد ٦ : ٢٤ تهذيب الكمال ٢ : ٣٩.

(٢) تهذيب الكمال ٢ : ٥٦.

(٣) تاريخ دمشق ١٢ : ٦٢٢.

(٤) تاريخ دمشق ١٧ : ٥٠٣.

(٥) تاريخ دمشق ١٢ : ٦٢٠.

(٦) تهذيب الكمال ٢ : ١٧٥.

(٧) تاريخ دمشق ١١ : ٢٥٣.

(٨) تاريخ دمشق ١٢ : ٥٧٠.

(٩) تهذيب الكمال ٢ : ٢١٤.

(١٠) إبراهيم بن موسى الصغير الرازي المتوفى سنة ٢٢١[١].

(١١) إبراهيم بن هاشم بن مشكان المتوفى سنة ٢٤٢[٢].

(١٢) أحمد بن إبراهيم الدورقي البغدادي المتوفى سنة ٢٤٦[٣].

(١٣) أحمد بن إسحاق الحضرمي البصري المتوفى سنة ٢١١[٤].

(١٤) أحمد بن إشكاب الحضرمي الكوفي المتوفى سنة ٢١٧[٥].

(١٥) أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهري المدني المتوفى سنة ٢٤٢[٦].

(١٦) أحمد بن جميل المروزي المتوفى سنة ٢٣٠[٧]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٧) أحمد بن جناب المصيصي المتوفى سنة ٢٣٠[٨]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٨) أحمد بن داود الحداد الواسطي، نزيل بغداد، توفي سنة ٢٢١[٩].

(١٩) أحمد بن سعيد الدارمي السرخسي المتوفى سنة٢٥٣[١٠]. قدم بغداد وحدث بها.

---

(١) مسند يعقوب ص ٨١.

(٢) تاريخ دمشق ٤ : ٥٤٦، تاريخ بغداد ٦ : ٢٠٢

(٣) تهذيب الكمال ١ : ٢٤٩.

(٤) تهذيب الكمال ١ : ٢٦٣.

(٥) تهذيب الكمال ١ : ٢٦٧.

(٦) تاريخ دمشق ٦ : ٣٨١.

(٧) تاريخ دمشق ١١ : ٢٥٢، تاريخ بغداد ٤ : ٧٦ تعجيل المنفعة ١ : ٢٧٧.

(٨) تهذيب الكمال ١ : ٢٣٨.

(٩) تاريخ دمشق ٧: ٢١، ٦: ٦٤٨.

(١٠) تاريخ بغداد ٤ : ٢٠٥.

(٢٠) أحمد بن سليمان أبو الطيب البغدادي المعروف بالمروزي المتوفى سنة ٢٣٠[١].

(٢١) أحمد بن شبويه المروزي أبو الحسن الخزاعي المتوفى سنة ٢٣٠[٢].

(٢٢) أحمد بن شبيب الحبطي البصري المتوفى سنة ٢٢٩[٣].

(٢٣) أحمد بن أبي شريح الدارمي النهشلي سكن بغداد وحدث بها[٤].

(٢٤) أحمد بن الصبّاح الرازي البغدادي المتوفى سنة ٢٤٠ [٥].

(٢٥) أحمد بن العباس(؟)[٦].

(٢٦) أحمد بن عبدالله الغُدَانيّ البصري المتوفى سنة ٢٢٤[٧].

(٢٧) أحمد بن عبدالله بن يونس الكوفي المتوفى سنة ٢٢٧[٨].

(٢٨) أحمد بن عبدالرحمن البسري البغدادي المتوفى سنة ٢٤٨[٩].

(٢٩) أحمد بن عبدالملك الأسدي الحرّاني المتوفى سنة ٢٢١[١٠]. قدم بغداد وحدث بها.

---

(١) تهذيب الكمال ١ : ٣٥.

(٢) تاريخ دمشق ١٢ :٨، ١٢ : ٥٨٦ الجرح والتعديل ٢ : ٥٥ ـ الثقات ٨ : ١٣.

(٣) تهذيب الكمال ١ : ٣٢٧.

(٤) تاريخ بغداد ٤ : ٢٠٦.

(٥) تهذيب الكمال ١ : ٣٥٥.

(٦) تهذيب الكمال ١٣ : ٨٢ و ٣٢: ٥٥٦.

(٧) تهذيب الكمال ١ : ٤٠٠.

(٨) تاريخ دمشق ١١ : ٣٨٥، تهذيب الكمال ٦ : ٣١٩.

(٩) تهذيب الكمال ١ : ٣٨٣.

(١٠) تهذيب الكمال ١ : ٣٩١.

(٣٠) أحمد بن عيسى المصري المتوفى سنة ٢٤٣[١]. قدم بغداد وحدث بها.

(٣١) أحمد بن محمد بن أيوب البغداديّ المتوفى سنة ٢٢٨[٢].

(٣٢) أحمد بن المعذَّل البصري[٣].

(٣٣) أحمد بن منصور الرماديّ البغداديّ المتوفى سنة ٢٦٥[٤].

(٣٤) أحمد بن أبي موسى(؟)[٥].

(٣٥) أحمد بن هلال. قال الخطيب: [وحدث يعقوب بن شيبة عن أحمد بن محمد بن حنبل، فقال حدثنا أحمد ابن هلال]، وقال أيضاً: [نسبه يعقوب إلى جد أبيه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ﷺ][٦].

(٣٦) أحمد بن يزيد أبو العوام الرياحي[٧]. قدم بغداد وحدث بها.

(٣٧) الأحوص بن جواب الضبي الكوفي المتوفى سنة ٢١١[٨].

---

(١) تاريخ دمشق ١٨ : ١١٨.

(٢) تاريخ دمشق ١٣ : ٧٠١، تاريخ بغداد ٤ : ٣٩٣، تهذيب الكمال ١ : ٤٣١.

(٣) تاريخ دمشق ٢٩ : ٣٥١، تهذيب الكمال ٢٤ : ٥٢١، ترجمته: ترتيب المدارك ١ : ٥٥٠، الديباج ١ : ١٤١.

(٤) تحفة الأشراف ٤ : ٣١٦.

(٥) تاريخ دمشق ١٢ : ٤٥٧.

(٦) تاريخ دمشق ٧: ٣٣٥، الكفاية في علم الرواية ص ٣٧٠، موضح أوهام الجمع والتفريق ١ : ٤٥١.

(٧) تاريخ دمشق ٩: ٧٢٣.

(٨) مسند يعقوب ص ٥٠.

(٣٨) أزهر بن سعد السّمّان البصريّ المتوفى سنة ٢٠٣[١].

(٣٩) إسحاق بن إبراهيم ختن سلمة الرازي[٢].

(٤٠) إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٤٥[٣].

(٤١) إسحاق بن إسماعيل الطالقني نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٣٠[٤].

(٤٢) إسحاق بن بهلول بن حسان التنوخي من أهل الأنبار المتوفى سنة ٢٥٢[٥].

(٤٣) إسحاق بن زياد العطار الكوفي[٦].

(٤٤) إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي المتوفى سنة ٢١٤[٧].

(٤٥) إسحاق بن منصور السلولي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٤[٨].

(٤٦) إسماعيل بن أبان الغنوي الكوفي المتوفى سنة ٢١٠.[٩]

(٤٧) إسماعيل بن أبان الوراق الكوفي المتوفى سنة ٢١٦[١٠].

---

(١) سيرأعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧.

(٢) تاريخ بغداد ١ : ٢١٧ ، تعجيل المنفعة ١ : ٢٨٨.

(٣) تهذيب الكمال ٢ : ٣٩٨.

(٤) تهذيب الكمال ٢ : ٤٠٩.

(٥) تاريخ دمشق ١١ : ٢٠٤ ، تاريخ بغداد ٦ : ٣٦٦.

(٦) تهذيب الكمال ٥ : ٣٣٩.

(٧) تهذيب الكمال ٢ : ٤٦٢.

(٨) تهذيب الكمال ٢ : ٤٧٨.

(٩) تهذيب الكمال ٣ : ١١.

(١٠) تهذيب الكمال ٣ : ٥.

(٤٨) إسماعيل بن إبراهيم القطيعي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٣٦[١].

(٤٩) إسماعيل بن الخليل الخزاز الكوفي المتوفى سنة ٢٢٥[٢].

(٥٠) إسماعيل بن عبدالله الأصبحي المدني المتوفى سنة ٢٢٦[٣].

(٥١) الأسود بن عامر شاذان نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠٨[٤].

(٥٢) أصبغ بن الفرج الأموي المصري المتوفى سنة ٢٢٥[٥].

(٥٣) بدل بن المحبر البصري المتوفى سنة ٢١٥[٦].

(٥٤) بشار بن موسى الخفاف نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٢٨[٧].

(٥٥) بشر بن عمر الزهراني البصريّ المتوفى سنة ٢٠٩[٨].

(٥٦) بشر بن مهران الخصاف البصري[٩].

(٥٧) بكر بن خداش الكوفي[١٠] نزيل بغداد.

---

(١) تهذيب الكمال ٣: ١٩.

(٢) تهذيب الكمال ٣: ٨٣.

(٣) تاريخ دمشق ١١ : ٢٥٣.

(٤) تهذيب الكمال ٣ : ٢٢٦.

(٥) ترتيب المدارك ٢ : ٥٦ ، الديباج المذهب ٢ : ٣٦٣.

(٦) تهذيب الكمال ٤ : ٢٨.

(٧) تاريخ دمشق ١١ : ٣٢٣.

(٨) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٤٧٧.

(٩) سيرأعلام النبلاء ١ : ٤٦٣.

(١٠) تاريخ دمشق ٧: ٩٢، ١١: ٤٠٦.

(٥٨) جعفر بن عون المخزومي الكوفيّ المتوفى سنة ٢٠٧[١].

(٥٩) حاجب بن الوليد الأعور البغدادي المتوفى سنة ٢٢٨[٢].

(٦٠) الحارث بن سريج النقال البغدادي المتوفى سنة ٢٣٦[٣].

(٦١) الحارث بن مسكين المصري المتوفى سنة ٢٥٠.[٤]حدث بغداد.

(٦٢) الحارث بن منصور الو اسطي(؟)[٥].

(٦٣) حبان بن هلال البصري المتوفى سنة ٢١٦[٦].

(٦٤) حجاج بن المنهال الأنماطي البصري المتوفى سنة ٢١٦[٧].

(٦٥) حجاج بن نصير الفساطيطي البصري المتوفى سنة ٢١٣[٨].

(٦٦) الحسن بن الحكم أبو علي القطربلي البغداديّ المتوفى سنة ٢٣٠[٩].

(٦٧) الحسن بن شبيب المؤدب أبو علي البغدادي[١٠].

---

(١) تاريخ دمشق ١١ : ٢٥٥، و ١١ : ٣٨٨.

(٢) تهذيب الكمال ٥ : ٢٠٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٩١، تهذيب الكمال ٣٠: ٢٨١.

(٤) تهذيب الكمال ٥ : ٢٨١.

(٥) تهذيب الكمال ٥ : ٢٨٦.

(٦) تهذيب الكمال ٥ : ٣٢٨.

(٧) تهذيب الكمال ٥ : ٤٥٧.

(٨) تهذيب الكمال ٥ : ٤٦١.

(٩) تاريخ بغداد ٧: ٢٩٤، تاريخ دمشق ٧: ٢٩٤.

(١٠) تاريخ دمشق ٧: ٣٢٨.

(٦٨) الحسن بن علي الخلال نزيل مكة المتوفى سنة ٢٤٢.[١] قدم بغداد وحدث بها.

(٦٩) الحسن بن موسى الأشيب البغدادي المتوفى سنة ٢٠٩[٢].

(٧٠) الحسن بن وهب (؟)[٣].

(٧١) حسين بن عبدالأول النخعي الكوفي[٤].

(٧٢) حسين بن محمد المروزي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢١٣[٥].

(٧٣) حفص بن عمر البصري المتوفى سنة ٢١٥[٦].

(٧٤) حفص بن عمر الضرير البصري المتوفى سنة ٢٢٠[٧].

(٧٥) الحكم بن أسلم(؟)[٨].

(٧٦) الحكم بن موسى القنطري البغدادي المتوفى سنة ٢٣٢[٩].

(٧٧) خالد بن خداش المهلبي البصري المتوفى سنة ٢٢٤[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٦ : ٨٢، و ١٨ : ٥٤٤.

(٢) تهذيب الكمال ٦ : ٣٢٨.

(٣) الكفاية ص ١٦٥.

(٤) الجرح ٣: ٥٩، الميزان ١ : ٥٣٩، اللسان ٢ : ٢٩٤، مسند يعقوب ص ١٠٠_١٠١.

(٥) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨١، تاريخ دمشق ١٢ : ٦٠٨ و ١٢ : ٦١٣.

(٦) تهذيب الكمال ٧: ٢٧.

(٧) تهذيب الكمال ٧: ٤٥.

(٨) تاريخ دمشق ١٥ : ١٠١٤.

(٩) تهذيب الكمال ٧: ١٣٦.

(١٠) تهذيب الكمال ٨: ٤٥.

(٧٨) خالد بن مخلد القطواني الكوفي المتوفى سنة ٢١٤[١].

(٧٩) خلف بن تميم الد ارمي الكوفي نزيل المصيصة المتوفى سنة ٢١٣[٢].

(٨٠) خلف بن سالم المهلبي البغدادي المتوفى سنة ٢٣١[٣].

(٨١) خلف بن الوليد الجوهري اللؤلؤي البغداديّ المتوفى سنة ٢١٢[٤].

(٨٢) خليفة خياط العصفري البصري المتوفى سنة ٢٤٠[٥].

(٨٣) الخليل بن عمر العبدي البصري المتوفى سنة ٢٢٠[٦].

(٨٤) داود بن رشيد الهاشمي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٣٩[٧].

(٨٥) داود بن عمرو الضبي المسيبي البغدادي المتوفى سنة ٢٢٨[٨].

(٨٦) دهثم بن خلف بن الفضل القرشي الرملي قدم بغداد وحدث بها[٩].

(٨٧) روح بن عبادة البصري المتوفى سنة ٢٠٧[١٠].

---

(١) تاريخ دمشق ١١ : ٧٣٣.

(٢) تهذيب الكمال ٨: ٢٧٦.

(٣) تهذيب الكمال ٨: ٢٨٩.

(٤) تاريخ دمشق ٦ : ٦٣٨.

(٥) تهذيب الكمال ٨: ٣١٤.

(٦) تهذيب الكمال ٨: ٢٣٩.

(٧) تهذيب الكمال ٨: ٣٨٨.

(٨) تاريخ دمشق ١٢ : ٦٥٦.

(٩) تاريخ دمشق ٦ : ١٠٥.

(١٠) تهذيب الكمال ٩ : ٢٣٨.

(٨٨) زهير بن حرب البغدادي المتوفى سنة ٢٣٤[١].

(٨٩) سريج بن النعمان البغدادي المتوفى سنة ٢١٧[٢].

(٩٠) سعد بن عبدالحميد البغدادي المتوفى سنة ٢١٩[٣].

(٩١) سعيد بن داود الزنبري نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٢٠[٤].

(٩٢) سعيد بن سليمان سعدويه نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٢٥[٥].

(٩٣) سليمان بن أحمد الجرشي الشامي نزيل واسط، قدم بغداد وحدّث بها[٦].

(٩٤) سليمان بن حرب البصري المتوفى سنة ٢٢٤[٧].

(٩٥) سليمان بن داود الطيالسي البصري المتوفى سنة ٢٠٤[٨].

(٩٦) سليمان بن داود العتكي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٣٤[٩].

(٩٧) سليمان بن داود الهاشميّ البغداديّ المتوفى سنة ٢١٩[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٩: ٤٠٢

(٢) تهذيب الكمال ١٠: ٢١٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٠: ٢٨٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٠: ٤١٧.

(٥) مسند يعقوب ص ٩٦.

(٦) تاريخ بغداد ٩: ٤٩، تاريخ دمشق ١١: ١٥٢ ـ ٧: ٥٢٠.

(٧) تهذيب الكمال ١١: ٣٨٤.

(٨) تاريخ بغداد ١٤: ٢٨١.

(٩) تهذيب الكمال ١١: ٤٢٣.

(١٠) تاريخ دمشق ٣٩: ٣٥٨.

(٩٨) سليمان بن الكوفي(؟)[١].

(٩٩) سليمان بن منصور ابن أبي شيخ الواسطي، سكن بغداد المتوفى سنة ٢٤٦[٢].

(١٠٠) سنيد بن داود المصيصي البغداديّ المتوفى سنة ٢٢٦[٣].

(١٠١) سهل بن بكار الدارمي البصري المتوفى سنة ٢٢٧[٤].

(١٠٢) سهل بن محمد العسكري البصري المتوفى سنة ٢٢٧[٥].

(١٠٣) سويد بن سعيد الحدثا ني الأنباري المتوفى سنة ٢٤٠.[٦] قدم بغداد وحدث بها.

(١٠٤) شاذ بن فياض اليشكري البصري المتوفى سنة ٢٢٥[٧].

(١٠٥) شبابة بن سوار المدا ئني المتوفى سنة ٢٠٦.[٨] قدم بغداد وحدث بها.

(١٠٦) شجاع بن الوليد السكوني الكوفي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠٤[٩].

(١٠٧) صالح بن عبدالله الترمذي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٣٢[١٠].

---

(١) تاريخ دمشق ٨ : ٨٠.

(٢) تاريخ دمشق ٧ : ٣٣١ ، ١١ : ١٥٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٢ : ١٦١.

(٤) تهذيب الكمال ١٢ : ١٧٤.

(٥) تهذيب الكمال ١٢ : ٢٠٠.

(٦) تهذيب الكمال ١٢ : ٢٤٧.

(٧) تهذيب الكمال ٨ : ٣٣٩.

(٨) تهذيب الكمال ١٢ : ٣٤٣.

(٩) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧.

(١٠) تاريخ دمشق ١٢ : ٦٧٠.

(١٠٨) الضحاك بن مخلد الشيباني البصري المتوفى سنة ٢١٣ [١].

(١٠٩) عباس بن صالح(؟) [٢].

(١١٠) عباس بن الوليد النرسي البصري المتوفى سنة ٢٣٨ [٣].

(١١١) عبدالرحمن بن عبدالعزيز الفارسي أبو عبدالملك المعروف بابن القيسراني ورد دمشق[٤].

(١١٢) عبدالرحمن بن عفان الصوفي أبو بكر[٥] قدم بغداد وحدث بها.

(١١٣) عبدالرحمن بن غزوان الخزاعي البغدادي المتوفى سنة ٢٠٧[٦].

(١١٤) عبدالرحمن بن المبارك الطفاوي البصري المتوفى سنة ٢٢٩ [٧].

(١١٥) عبدالرحمن بن محمد(؟)[٨].

(١١٦) عبدالصمد بن عبدالوارث البصري المتوفى سنة ٢٠٧ [٩].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣ : ٢٨١.

(٢) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٨ ، سير أعلام النبلاء ٩ : ٢٥١.

(٣) تهذيب الكمال ١٤ : ٢٥٩.

(٤) تاريخ دمشق ١٠ : ٩٠، مسند يعقوب ص ٧٠_ ٧١.

(٥) تاريخ بغداد ١٠ : ٢٦٤ و ١٤ : ٢٢١.

(٦) تهذيب الكمال ١٧ : ٣٣٥.

(٧) تهذيب الكمال ١٧ : ٣٨٢.

(٨) تاريخ دمشق ٤ : ٥٤٤ و ١٤ : ٤٧٦.

(٩) مسند يعقوب ص ٧٧.

(١١٧) عبدالأعلى بن سليمان العبدي.[١] قدم بغداد وحدث بها.

(١١٨) عبدالسلام بن مطّهر الأزدي البصري المتوفى سنة ٢٢٤.[٢]

(١١٩) عبدالصمد بن النعمان النسائي أبو محمد الكوفي سكن بغداد المتوفى سنة ٢١٦[٣].

(١٢٠) عبدالعزيز بن أبان الأموي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠٧[٤].

(١٢١) عبدالعزيز بن الخطاب الكوفي نزيل البصرة المتوفى سنة ٢٢٤[٥].

(١٢٢) عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي المدني[٦].

(١٢٣) عبدالله بن إسحاق(؟)[٧].

(١٢٤) عبدالله بن بكر السهمي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠٨[٨].

(١٢٥) عبدالله بن حسن(؟)[٩].

(١٢٦) عبدالله بن رجاء الغداني البصري المتوفى سنة ٢١٩[١٠].

---

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٧١.

(٢) تهذيب الكمال ١٨ : ٩١.

(٣) تاريخ بغداد ١١ : ٣٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٨ : ١٠٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٨ : ١٢٦، تاريخ دمشق ١٢ : ٢٣٨.

(٦) تهذيب الكمال ١٨ : ١٦٢.

(٧) تاريخ دمشق ١٤ : ٦٦٠.

(٨) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧.

(٩) تاريخ دمشق ١٠ : ٤٤١.

(١٠) تهذيب الكمال ١٤ : ٤٩٥.

(١٢٧) عبدالله بن الزبير الحميدي المكي المتوفى سنة ٢١٩[١].

(١٢٨) عبدالله بن سعيد الأشج الكوفي المتوفى سنة ٢٥٧[٢].

(١٢٩) عبدالله بن شعيب الصابوني(؟)[٣].

(١٣٠) عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي البصري المتوفى سنة ٢٢٨[٤].

(١٣١) عبدالله بن عمر بن أبان الكوفي المتوفى سنة ٢٣٩[٥].

(١٣٢) عبدالله بن عمرو المنقري البصري المتوفى سنة ٢٢٤[٦].

(١٣٣) عبدالله بن محمد الضبعي البصري المتوفى سنة ٢٣١[٧].

(١٣٤) عبدالله بن محمد اليمامي البغدادي المتوفى سنة ٢٣٦[٨].

(١٣٥) عبدالله بن محمد بن أبي الأسود البصري المتوفى سنة ٢٢٣[٩].

(١٣٦) عبدالله بن محمد بن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٥[١٠]. قدم بغداد وحدث بها.

---

(١) تهذيب الكمال ١٤ : ٣٥٣.

(٢) مسند يعقوب ص ٥٢، تاريخ دمشق ٩ : ٨٨٢.

(٣) تاريخ دمشق ٢٠ : ٢٤٣.

(٤) تهذيب الكمال ١٥ : ٢٤٦.

(٥) تاريخ دمشق ١١ : ١٦٩.

(٦) تهذيب الكمال ١٥ : ٣٥٣.

(٧) تهذيب الكمال ١٦ : ٤٤.

(٨) تهذيب الكمال ١٦ : ١٠٥.

(٩) تهذيب الكمال ١٦ : ٤٦.

(١٠) تاريخ دمشق ١٢ : ٦٠٨ و تهذيب الكمال ١٦ : ٣٤.

(١٣٧) عبدالله بن مسلمة القعنبي البصري المتوفى سنة ٢٢١[١].

(١٣٨) عبدالله بن نافع المدني المتوفى سنة ٢١٦[٢].

(١٣٩) عبدالله بن هبيرة بن الصلت[٣]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٤٠) عبدالمتعالي بن طالب الظفري البغدادي المتوفى سنة ٢٢٦[٤].

(١٤١) عبدالملك بن عبدالعزيز القشيري البغدادي المتوفى سنة ٢٢٨[٥].

(١٤٢) عبدالملك بن عمرو العقدي البصري المتوفى سنة ٢٠٥[٦].

(١٤٣) عبدالملك بن قريب الأصمعي البصري المتوفى سنة ٢١٦[٧].

(١٤٤) عبدالوهاب بن عطاء الخفاف المتوفى سنة ٢٠٦[٨]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٤٥) عبيدالله بن عمر القواريري البصري نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٣٥[٩].

(١٤٦) عبيد الله بن محمد القرشي البصري المتوفى سنة ٢٢٨[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ١٦ : ١٣٦.

(٢) تهذيب الكمال ١٦ : ٢٠٣.

(٣) تاريخ بغداد ٦ : ١١٩.

(٤) تهذيب الكمال ١٨ : ٢٦٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٨ : ٣٥٤.

(٦) سيرأعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧.

(٧) تهذيب الكمال ١٨ : ٣٨٢.

(٨) سيرأعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧.

(٩) تاريخ دمشق ١٢ : ٦٥٢.

(١٠) تهذيب الكمال ١٩ : ١٤٧.

(١٤٧) عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي المتوفى سنة ٢١٣[١].

(١٤٨) عبيد بن داود(؟)[٢].

(١٤٩) عبيد بن نعيم بن يحيى السعيدي[٣].

(١٥٠) عبيد بن يعيش المحاملي الكوفي المتوفى سنة ٢٢٩[٤].

(١٥١) عثمان بن المبارك الأنباري[٥]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٥٢) عثمان بن محمد(؟)[٦].

(١٥٣) عثمان بن الهيثم المؤذن البصري المتوفى سنة ٢٢٠[٧].

(١٥٤) عفان بن مسلم الصفار البصري المتوفى سنة ٢٢٠[٨].

(١٥٥) علي بن إسحاق السلمي المروزي المتوفى سنة ٢١٣[٩]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٥٦) علي بن الجعد الجوهري البغدادي المتوفى سنة ٢٣٠[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ١٩ : ١٦٤.

(٢) تاريخ دمشق ١٧ : ١٣٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩ : ٤٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٩ : ٢٤٩.

(٥) تاريخ دمشق ٨ : ٣٨١ و ١٢ : ٦٢٩

(٦) تاريخ دمشق ٦ : ١٤٦، ٦ : ٤٢١.

(٧) الفصل للوصل ١ : ١١٣.

(٨) تهذيب الكمال ٢٠ : ١٦٠.

(٩) تهذيب الكمال ٢٠ : ٣١٨.

(١٠) تهذيب الكمال ٢٠ : ٣٤١.

(١٥٧) علي بن حفص المدائني نزيل بغداد[١].

(١٥٨) علي بن طبراخ أبو هاشم البغدادي[٢].

(١٥٩) علي بن عاصم التيمي الواسطي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠١[٣].

(١٦٠) عمر بن سعد الحفري الكوفي أبو داود المتوفى سنة ٢٠٣[٤].

(١٦١) عمرو بن طلحة القنّاد الكوفي المتوفى سنة ٢٢٢[٥].

(١٦٢) عمرو بن عاصم القيسي البصري المتوفى سنة ٢١٣[٦].

(١٦٣) عمرو بن عون الواسطي نزيل البصرة المتوفى سنة ٢٢٥[٧].

(١٦٤) عمرو بن مرزوق الباهلي البصري المتوفى سنة ٢٢٤[٨].

(١٦٥) عون بن عمارة القيسي البصري المتوفى سنة ٢١٢[٩].

(١٦٦) الفضل بن دكين الكوفي المتوفى سنة ٢١٩[١٠]. قدم بغداد وحدث بها.

---

(١) تهذيب الكمال ٢٠ : ٤٠٨.

(٢) تهذيب الكمال ٢١ : ١٧١ ، شرح علل الترمذي ٢ : ٨١٣.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠ : ٥٠٤.

(٤) تاريخ دمشق ١١ : ٢٠٤.

(٥) تهذيب الكمال ٢١ : ٥٩١.

(٦) تهذيب الكمال ٢٢ : ٨٧.

(٧) تهذيب الكمال ٢٢ : ١٧٧.

(٨) تهذيب الكمال ٢٢ : ٢٢٤.

(٩) تهذيب الكمال ٢٢ : ٤٦١.

(١٠) تهذيب الكمال ٢٣ : ١٩٧.

(١٦٧) القاسم بن أبي سفيان المعمري البغدادي المتوفى سنة ٢٢٨[١].

(١٦٨) القاسم بن سلام البغدادي المتوفى سنة ٢٢٤[٢].

(١٦٩) قبيصة بن عقبة السوائي الكوفي المتوفى سنة ٢١٥[٣]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٧٠) قتيبة بن سعيد بن جميل المتوفى سنة ٢٤٠.[٤] قدم بغداد وحدث بها.

(١٧١) قرة بن حبيب القنوي البصري المتوفى سنة ٢٢٤.[٥]

(١٧٢) مالك بن إسماعيل النهدي الكوفي المتوفى سنة ٢١٧.[٦]

(١٧٣) المثنى بن معاذ العنبري البصري المتوفى سنة ٢٢٨[٧]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٧٤) محاضر بن المورع الهمداني الكوفي المتوفى سنة ٢٠٦[٨].

(١٧٥) محمد بن إسحاق البغوي نزيل بغداد[٩].

(١٧٦) محمد بن إسماعيل(؟)[١٠].

---

(١) تاريخ دمشق ١٥ : ١٠٠٩.

(٢) مسند يعقوب ص ٩٩.

(٣) مسند يعقوب ص ٨٩.

(٤) تهذيب الكمال ٢٣ : ٥٢٣.

(٥) تهذيب الكمال ٢٣ : ٥٧٤.

(٦) مسند يعقوب ص ٨٤.

(٧) تاريخ دمشق ١٨ : ١٢٧ ، تهذيب الكمال ٢٧ : ٢٠٩.

(٨) تهذيب الكمال ٢٧ : ٢٥٨.

(٩) تاريخ بغداد ١ : ٢٤٢.

(١٠) تاريخ دمشق ٦ : ٨٢ و ١٠ : ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٤ : ٤٢٨.

(١٧٧) محمد بن بكير الحضرمي البغدادي المتوفى سنة ٢٢٦[١].

(١٧٨) محمد بن ثواب الهبّاري الكوفي المتوفى سنة ٢٦٠[٢].

(١٧٩) محمد بن جعفر الشيرازيّ (؟)[٣].

(١٨٠) محمد بن جعفر الفيدي البغدادي المتوفى سنة ٢٣٦[٤].

(١٨١) محمد بن حاتم الجرجرائي المصيصي المتوفى سنة ٢٢٥[٥].

(١٨٢) محمد بن حميد الرازي المتوفى سنة ٢٤٨[٦]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٨٣) محمد بن حيان البغوي البغدادي المتوفى سنة ٢٢٧[٧].

(١٨٤) محمد بن سابق المتوفى سنة ٢١٣[٨]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٨٥) محمد بن سعيد الأصبهاني الكوفيّ المتوفى سنة ٢٢٠[٩].

(١٨٦) محمد بن سعيد الرازي نزيل قزوين المتوفى سنة ٢١٦[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٤ : ٥٤٣.

(٢) تهذيب الكمال ٢٤ : ٥٦٠ .

(٣) تاريخ دمشق ٣٩: ٤٧٥.

(٤) تهذيب الكمال ٢٤ : ٥٨٦.

(٥) تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٥.

(٦) تاريخ دمشق ٦ : ٦٣٦ ، ٧: ٢٤٢.

(٧) تهذيب الكمال ٢٥ : ١٢١.

(٨) تاريخ دمشق ١١ : ٢٥٥.

(٩) تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٧٢.

(١٠) تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٧٠.

(١٨٧) محمد بن سليمان الأنباري المتوفى سنة ٢٣٤[١]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٨٨) محمد بن شجاع الثلجي البغدادي المتوفى سنة ٢٦٦[٢].

(١٨٩) محمد بن صالح(؟)[٣].

(١٩٠) محمد بن عبدالله الأسدي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٧[٤]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٩١) محمد بن عبدالله الأنباري[٥]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٩٢) محمد بن عبدالله الأنصاري البصري المتوفى سنة ٢١٥[٦].

(١٩٣) محمد بن عبدالله الخزاعي البصري المتوفى سنة ٢٢٣[٧].

(١٩٤) محمد بن عبدالله الزبيري الكوفي المتوفى سنة ٢٠٣[٨]. قدم بغداد وحدث بها.

(١٩٥) محمد بن عبدالملك الرقاشي البصري المتوفى سنة ٢١٩[٩].

(١٩٦) محمد بن عبيد الطنافسيّ نزيل بغداد المتوفى ٢٠٤[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥ : ٣١٥.

(٢) تهذيب الكمال ٢٥ : ٣٦٢.

(٣) تاريخ دمشق ١٧ : ١٢٤.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥ : ٤٩٢.

(٥) تاريخ بغداد ٥ : ٤١٤.

(٦) تهذيب الكمال ٢٥ : ٥٣٩.

(٧) تهذيب الكمال ٢٥ : ٥٠٧.

(٨) تهذيب الكمال ٢٥ : ٤٧٦.

(٩) تهذيب الكمال ٢٥ : ٥٥١.

(١٠) تاريخ دمشق ١٠ : ٢٢١.

(١٩٧) محمد بن عبيدة البصري[١].

(١٩٨) محمد بن أبي عتاب أبو بكر الأعين البغدادي المتوفى سنة ٢٤٠[٢].

(١٩٩) محمد بن عثمان بن خالد الأموي المكيّ المتوفى سنة ٢٤١[٣].

(٢٠٠) محمد بن عَبيدة(؟)[٤].

(٢٠١) محمد بن عمر بن العلاء الجرجاني[٥].

(٢٠٢) محمد بن عمر المعيطي أبو عبدالله البغدادي المتوفى سنة ٢٢٢[٦].

(٢٠٣) محمد بن الفضل السدوسي البصري المتوفى سنة ٢٢٤[٧].

(٢٠٤) محمد بن القاسم الأسدي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٧[٨].

(٢٠٥) محمد بن كثير العبدي البصري المتوفى سنة ٢٢٣[٩].

(٢٠٦) محمد بن محبوب البناني البصري المتوفى سنة ٢٢٢[١٠].

---

(١) تلخيص المتشابه ١ : ١٠٤ ؛ تاريخ دمشق ٣٥ : ٤٧٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧.

(٣) تاريخ دمشق ١١ : ٢٨٧.

(٤) تلخيص المتشابه ١ : ١٠٤.

(٥) تاريخ بغداد ٨ : ٤٠٣، ٤٠٥.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١ : ٣٢٠، تاريخ دمشق ٩ : ٢٤٢.

(٧) تاريخ دمشق ١١ : ٢٦٨ و ١١ : ٤٠٧ ، تهذيب الكمال ٢٦ : ٢٨٧.

(٨) تاريخ دمشق ١١ : ١٧٢.

(٩) تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٣٤ .

(١٠) تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٧٠.

(٢٠٧) محمد بن مصعب القرقسائي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠٨[١].

(٢٠٨) محمد بن معاوية الأنماطي أبوجعفر البغدادي[٢].

(٢٠٩) محمد بن مكي المروزي(؟)[٣].

(٢١٠) محمد بن منصور الجوّاز المكي المتوفى سنة ٢٥٢[٤].

(٢١١) محمد بن المنهال المجاشعي البصري المتوفى سنة ٢٣١[٥].

(٢١٢) محمد بن نجيح السندي المدني نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٤٧[٦].

(٢١٣) محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري المتوفى سنة ٢٥٨[٧]. قدم بغداد وحدث بها.

(٢١٤) مخلد بن أبي قريش الأنباري[٨]. قدم بغداد وحدث بها.

(٢١٥) مسدد بن مسرهد الأسدي البصري المتوفى سنة ٢٢٨[٩].

(٢١٦) مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي البصريّ المتوفى سنة ٢٢٢[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦ : ٤٦٠.

(٢) تاريخ دمشق ١٢ : ٤٥٧ و ١٢ : ٦٢٧.

(٣) تهذيب الكمال ٢٦ : ٤٩٥.

(٤) تهذيب الكمال ٢٦ : ٤٩٧.

(٥) تهذيب الكمال ٢٦ : ٥٠٩.

(٦) تهذيب الكمال ٢٦ : ٥٤٩.

(٧) تهذيب الكمال ٢٦ : ٦١٧.

(٨) تاريخ بغداد ١٣ : ١٧٤.

(٩) تهذيب الكمال ٢٧ : ٤٤٣.

(١٠) تاريخ دمشق ١٢ : ٦١٠.

(٢١٧) مطرف بن عبدالله الهلالي المدني المتوفى سنة ٢١٤[١].

(٢١٨) معاوية بن عمرو الأزدي البغدادي المتوفى سنة ٢١٤[٢].

(٢١٩) معلى بن أسد العَمِّي البصري أخو بهز المتوفى سنة ٢١٨[٣].

(٢٢٠) معلى بن منصور الرازي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢١١[٤].

(٢٢١) مفضل بن غسان بن المفضل أبو عبدالرحمن الغلابي البصري سكن بغداد وحدث بها[٥].

(٢٢٢) مُكْرَم بن مُحْرز الكعبيّ[٦].

(٢٢٣) مكي بن إبراهيم البرجمي البلخي المتوفى سنة ٢١٤[٧]. قدم بغداد وحدث بها.

(٢٢٤) منصور بن صقير البغدادي[٨].

(٢٢٥) موسى بن إسماعيل المنقري البصري المتوفى سنة ٢٢٣[٩].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٨ : ٧٠.

(٢) مسند يعقوب ص ٩٥.

(٣) تاريخ دمشق ٢٠ : ٥١.

(٤) تهذيب الكمال ٢٨ : ٢٩١.

(٥) تاريخ دمشق ٨: ٦٤٩ و ٩ : ٩٧.

(٦) تاريخ دمشق ١٢ : ٣٦٣_٣٦٤.

(٧) تهذيب الكمال ٢٨ : ٤٧٦.

(٨) تهذيب الكمال ٢٩ : ٥٣٣.

(٩) تهذيب الكمال ٢٩ : ٢١.

(٢٢٦) موسى بن داود الضبي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢١٧[١].

(٢٢٧) موسى بن مسعود النهدي البصري المتوفى سنة ٢٢١[٢].

(٢٢٨) موسى بن منصور(؟)[٣].

(٢٢٩) هارون بن معروف المروزي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٣١[٤].

(٢٣٠) هاشم بن القاسم الليثي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠٧[٥].

(٢٣١) هاشم بن عبدالواحد الجشاش أبو بشر الكوفي[٦].

(٢٣٢) هشام بن عبدالملك الباهلي البصري المتوفى سنة ٢٢٧[٧].

(٢٣٣) الهيثم بن خالد(؟)[٨].

(٢٣٤) الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٤٣[٩].

(٢٣٥) وهب بن جرير بن حازم الأزدي البصريّ المتوفى سنة ٢٠٦[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٩ : ٥٧.

(٢) تهذيب الكمال ٢٩ : ١٤٥.

(٣) شرح علل الترمذي ١ : ٣٥٣.

(٤) تهذيب الكمال ٣٠ : ١٠٧.

(٥) تهذيب الكمال ٣٠ : ١٣٠.

(٦) تاريخ دمشق ١٢ : ٦٣٩.

(٧) تهذيب الكمال ٣٠ : ٢٢٦.

(٨) تاريخ بغداد ٦ : ٢٣٣.

(٩) تاريخ دمشق ٧ : ١٩٦.

(١٠) تاريخ دمشق ١٢ : ٦٥١.

(٢٣٦) يحيى بن أيوب المَقَابِري البغدادي المتوفى سنة ٢٣٤[١].

(٢٣٧) يحيى بن أبي بكير الكرماني نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠٩[٢].

(٢٣٨) يحيى بن حماد الشيباني البصري المتوفى سنة ٢١٥[٣].

(٢٣٩) يحيى بن أبي خصيب زياد قاضي عكبرا[٤]. قدم بغداد وحدث بها.

(٢٤٠) يحيى بن عبدالحميد الحماني الكوفي المتوفى سنة ٢٢٨[٥]. قدم بغداد وحدث بها.

(٢٤١) يحيى بن يعلى المحاربي الكوفي المتوفى سنة ٢١٦[٦].

(٢٤٢) يزيد بن هارون الواسطي المتوفى سنة ٢٠٦[٧]. قدم بغداد وحدث بها.

(٢٤٣) يعقوب بن إبراهيم الزهري نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٠٨[٨].

(٢٤٤) يعلى بن عبيد الطنافسي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩[٩].

(٢٤٥) يوسف بن بهلول التميمي نزيل الكوفة المتوفى سنة ٢١٨[١٠]. قدم بغداد وحدث بها.

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٣٨٠.

(٢) تاريخ دمشق ٧ : ٤١٠ و ٨ : ٣٨٠.

(٣) الفصل للوصل ١ : ١٠١.

(٤) تاريخ دمشق ١١ : ٣٤٧.

(٥) تاريخ دمشق ٨ : ٣٨١.

(٦) تهذيب الكمال ٣٢ : ٤٦.

(٧) تاريخ دمشق ٦ : ١٤٧.

(٨) تهذيب الكمال ٣٢ : ٣٠٨.

(٩) تهذيب الكمال ٣٢ : ٣٨٩.

(١٠) مسند يعقوب ص ٥٨ ، تهذيب الكمال ٣٢ : ٤١٥.

(٢٤٦) يوسف بن كامل العطار[١].

(٢٤٧) يوسف بن موسى القطان المتوفى سنة ٢٥٣[٢]. قدم بغداد وحدث بها.

(٢٤٨) يوسف بن يعقوب السدوسي البصري المتوفى سنة ٢٠١[٣].

(٢٤٩) يوسف بن يعقوب الصفّار الكوفي المتوفى سنة ٢٣١[٤].

(٢٥٠) يونس بن محمد المؤدب البغدادي المتوفى سنة ٢٠٨[٥].

(٢٥١) أبو حبيب العميري (؟)[٦].

(٢٥٢) أبو العباس بن باذام(؟)[٧].

❖ ملاحظات حول شيوخ يعقوب بن شَيْبَة و روايته عنهم:

والمتأمل في شيوخ يعقوب بن شيبة ، وفي طريقته أثناء الرواية عنهم ، يلاحظ عدة أمور:

١ ـ أن عدداً من شيوخ يعقوب بن شَيْبَة هم حفَّاظُ ذلك القرن وأئمتُه ؛

---

(١) مسند يعقوب ص ٩٢.

(٢) تاريخ دمشق ٧ : ٢٦١.

(٣) تهذيب الكمال ٣٢: ٤٨٢.

(٤) تهذيب الكمال ٣٢: ٤٨٤.

(٥) تهذيب الكمال ٣٢: ٥٤٠.

(٦) تاريخ دمشق ٧: ٢٠٠.

(٧) تاريخ دمشق ١٧ : ٩٠٣، تهذيب الكمال ٣١: ٩٢.

فمنهم كبارُ المحدثين كيزيد بن هارون، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم، ومنهم كبار أئمة اللغة كأبي عبيد القاسم بن سلاّم، ومنهم كبار الفقهاء كأحمد بن المُعذَّل و الحارث بن مسكين، و محمد بن شُجاع وغيرهم، ومنهم كبار أهل النسب والأخبار كمصعب الزبيريّ ـ صاحب كتاب نسب قريش ـ، وخليفة ابن خيَّاط ـ صاحب التاريخ والطبقات ـ، والحسن بن عثمان الزِّياديّ ـ صاحب التاريخ ـ وغيرهم.

٢ـ أنَّ غالب شيوخه من أهل بغداد أو ممن قدم عليها وحدث بها، وهؤلاء يُشكلون نصف عددِ شيوخه، إذ أنَّ عدد شيوخه البغداديين ثمانية عشر ومائة(١١٨)، والبصريين واحد وستون شيخاً(٦١)، والكوفيين خمسة وعشرون شيخاً(٢٥)، والمدنيين ستة شيوخ(٦)، والمكيين ثلاثة شيوخ(٣)، وهناك شيخ واحد من كلٍ من: مصر، وواسطٍ، وقزوين، و مرو، والمصيصة، وهناك شيوخ لم أستطع معرفة بلدانهم يبلغ عددهم عشرين شيخاً.

٣ـ أنَّ أول شيوخ يعقوب وفاةً عليّ بنُ عاصم ويوسفُ بنُ يعقوب، وقد توفيا سنة إحدى مائتين، وآخرهم وفاةً محمد بن شجاع المتوفى سنة ستٍ وستين ومائتين، وهذا يدلُ حرصِ يعقوب بن شَيْبَة على الطلب والرواية غير مقتصرٍ على علوّ السند.

٤ـ أنَّ هناك سبعةً من شيوخه رموا بالوقف[١]، بل بعضهم وُصف بأنه داعيةٌ إلى الوقف، مما يدل على تأثر يعقوب بن شَيْبَة بهم فقد كان يرى القول بالوقف، بل نصَّ الذهبيُّ كما تقدم أنَّ يعقوب أخذ الوقف من شيخه أحمد بن المُعذَّل، وشيوخه الذين رموا بالوقف هم:

١ـ إبراهيم بن عبدالله الهَرَوي[٢].

٢ـ وإبراهيم بن المنذر الحزامي[٣].

٣ـ وأحمد بن المعذَّل البصريّ.

٤ـ وأحمد بن منصور الرَّمَاديّ[٤].

٥ـ وإسحاق بن أبي إسرائيل[٥].

---

(١) الوقف: هو عدم القول بأن القرآن مخلوق أو غير مخلوق، والسكوت عن ذلك مطلقاً انظر: هدي الساري ص ٤٥٩.

(٢) هو: أبو إسحاق الهروي، قال ابن حجر: (صدوق حافظ، تُكلم فيه بسبب القرآن)، مات سنة ٢٤٤. التقريب ص ٩٠.

(٣) هو: أبو إسحاق الأسدي المدني، قال أبو حاتم: (إبراهيم بن المنذر، وإبراهيم بن حمزة، إبراهيم بن المنذر أعرف بالحديث إلاّ أنه خلط في القرآن..)، مات سنة ٢٣٦. تاريخ بغداد ٦ : ١٧٩.

(٤) هو: أبو بكر البغداديّ، قال ابن حجر: (ثقة حافظ، طَعنَ فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن)، مات سنة ٢٦٥. التقريب ص ٨٥.

(٥) هو: أبو يعقوب المروزي، قال صالح جزرة: (صدوق، إلاّ أنّه كان يقول: القرآن كلام الله، ويقف)، مات سنة ٢٤٥. تاريخ بغداد ٦ : ٣٥٦.

٦ـ والحارث بن سريج النّقال[١].

٧ـ وعلي بن طِبْرَاخ أبي هاشم[٢].

٨ـ ومصعب الزبيري.

هؤلاء شيوخ يعقوب بن شَيْبَة الذين وقفت عليهم ممن يقول بالوقف.

٥ـ أنَّ غالب شيوخه ثقات، وفيهم من قد ضعف، ويندر فيهم المتروك وشديد الضعف، ويظهر أنه كَتبَ عنهم فقط دون أن يحدّث عنهم، فقد نصَّ على عدم الرواية عن علي بن الحَزَوَّر الغنوي[٣] لأنَّه متروك، فقال: «قد تُرِكَ حديثُه، وليس ممن أُحدّثُ عنه»[٤]، ولا يخفى أنَّ هناك فرقاً بين الكتابة عن الرجل والرواية عنه، قال ابن رجب: «فَرْقٌ بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته فإنَّ الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفتها ولم يرووها، كما قال يحيى: سجرنا بها التنور، وكذلك

---

(١) هو: أبو عمر النّقال الخوارزمي، قال موسى بن هارون: (كان واقفياً شديد الوقوف)، مات سنة ٢٣٦. تاريخ بغداد ٨: ٢٠٩.

(٢) هو: علي بن عبيد الله بن طبراخ البغدادي، قال ابن حجر: صدوق، تكلم فيه للوقف في القرآن)، لم تذكر سنة وفاته.التقريب ص ٤٠٦.

(٣) هو: علي بن الحزور الكوفي، قال ابن حجر: (متروك، شديد التشيع)، مات بعد الثلاثين. التقريب ص ٣٩٩.

(٤) تهذيب الكمال ٢٠: ٣٦٧.

أحمد حَرّق حديثَ خلقٍ ممن كتب حديثهم، ولم يحدّث به»[1]

٦ـ أنّ يعقوب بن شَيْبَة لم تكن له طريقة واحدة لتحمل العلم عن هؤلاء الشيوخ، وإنما كان له طرائق متعددة، وطرق التحمل في كتب مصطلح الحديث[2] ثمانية وهي:

السماع من الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة، وعند تأمل أسانيد يعقوب بن شَيْبَة نجد أنّه تحمّل عن شيوخه ببعض هذه الطرق، وهي:

أ ـ السماع:

والمراد به: أن يسمع التلميذ المرويات التي يلقيها الشيخ من حافظته أو من كتابه، ويبين التلميذ عند الأداء أنّه سمع من الشيخ بقوله: سمعتُ، وسمعنا، وحدثنا، وأخبرنا ونحو ذلك.

قال ابن الصلاح: «وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير»[3]، وهذه الطريقة هي التي سلكها يعقوب بن شَيْبَة في غالب روايته عن شيوخه، وكان يعقوب يكتب ما يسمع من شيوخه، وقد وقفتُ على أكثر من

(١) شرح علل الترمذي ١ : ٣٨٤.

(٢) انظر: المُحدث الفاصل ص ٤٢٠، الكفاية ص ٢٥٩، الإلماع ص ٦٨، علوم الحديث ص ١١٨، الباعث الحثيث ص ١٠٩، المقنع في علوم الحديث ١ : ٢٩٢، التقييد و الإيضاح ص ١٤٠، فتح المغيث ٢ : ١٨، تدريب الراوي ١ : ٤١٨.

(٣) علوم الحديث ص ١١٨.

نصّ يدل على ذلك.

من ذلك:

ـ قوله في الخليل العبديّ، وشاذ بن فياض: «وقد كتبتُ عنهما، وهما ثقتان»[1].

ـ وقوله: «وفي كتابي عن يحيى بن معين في عرض ما سمعتُ منه..»[2].

ب ـ العَرْض:

والمراد به: أن يقرأ التلميذ أو غيره الأحاديث على الشيخ من كتابه أو من حفظه، ويُعَبِّر عن ذلك بقوله: قرأتُ على فلان، أو قرئ على فلان وأنا أسمع ونحو ذلك.

وليعقوب بن شَيْبَة كلام يُثْبتُ فيه حجيّة العَرْضِ وأنه حجة عند جميع العلماء ـ يأتي ذكره في الباب الثاني ـ، وقد وقفتُ على عدة روايات فيها تصريح يعقوب بقراءته على شيوخه، من ذلك:

ـ قول يعقوب: «و قرأت على مُكْرَم بن مُحْرز، حدّثك أبوك...»[3].

ـ وقوله أيضاً: «قرأتُ على أبي مصعب الزهريّ، قلتُ: حدثكم...»[4].

---

(١) تهذيب الكمال ٨: ٣٣٩.

(٢) تاريخ بغداد ٦: ٢٤٥.

(٣) تاريخ دمشق "ط" ١٢: ٣٦١ و ٣٦٣ـ٣٦٤.

(٤) تاريخ دمشق ١٨: ٤٠٤.

ـ وقوله أيضاً: «قرأتُ على الحارث بن مسكين، أخبركم...»[1].

ج ـ المناولة:

والمراد بها: أن يعطي الشيخ تلميذه أصل كتابه أو الكتاب الذي يرويه، أو يعطيه نسخة مقابلة منه، ويقول له: هذا كتابي أو هذه روايتي، وقد أجزتك، وهذا النوع من المناولة هو المقرون بالإجازة، وهو أعلى أنواع المناولة كما هو أعلى أنواع الإجازة.

وقد وقفت على عدة روايات تبين أنّ يعقوب بن شَيْبَة استعمل هذه الطريقة، من ذلك:

ـ قوله: «ودفع إليّ علي بن عبدالله كتاباً ذكر أنّه سمعه من يحيى بن سعيد[2]، وقال: اروه عنّي فكان فيه...»[3].

ـ وقوله: «ودفع إليّ محمد بن إسماعيل صاحبنا كتاباً بخطه، نسخت منه..»[4].

٧ ـ عنده دقةٌ متناهيةٌ في الرواية عن شيوخه، وتثبتٌ بالغٌ، دالٌ على ورعٍ تام وتحفظٍ شديد، من ذلك:

---

(١) تاريخ دمشق ٩: ٢٨٣ و ٢٨٨.

(٢) هو القطان.

(٣) تاريخ دمشق ٤٠: ٤٤٧.

(٤) تاريخ بغداد ٨: ٤٠٣.

ـ وقوله: «وجدتُ في كتابي عن خالد بن خداش مما لم أر عليه إجازة..»[1].

ـ وقوله: «سمعت الحسن بن موسى الأشيب ـ أو حُدثت عنه ـ أخبرنا...»[2].

ـ وقوله: «سمعت أحمد بن أبي الطيب أو غيره قال: قال سفيان: ما رأيتُ أحداً أورعَ في الحديثِ من شعبة..»[3].

ـ وقوله: «حدثنا الحسن بن علي الحلواني ـ أو حدثني عنه بعض أصحابنا ـ قال: سمعت..»[4].

ونظائرُ هذه العبارات الدالةِ على دقةِ وتثبتِ يعقوب بن شَيْبَة في الروايةِ والأداءِ كثيرة.

٨ ـ مما يلاحظ في كلام يعقوب بن شَيْبَة ورود كلمة أصحابنا في كلامه كثيراً، في الجرح والتعديل وفي الأنساب وفي رواية الأحاديث وغير ذلك؛ كقوله:

١ ـ «ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال؛ يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة

---

(١) تاريخ بغداد ١٣: ٤٦٤.

(٢) تاريخ دمشق ٣٩: ٥٢٤.

(٣) تاريخ بغداد ٩: ٢٦٥.

(٤) الكامل ٥: ٢٧٢.

ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه وما روى عنه الثقات فصحيح..»[1].

٢ـ وقوله: «.. سمعت غير واحد من أصحابنا منهم: محمد بن عبدالله بن نمير و أبا بكر بن أبي شيبة يقولان ذلك»[2].

٣ـ وقوله: «حدثني غير واحد من أصحابنا منهم عبدالله بن شعيب سمعوا يحيى بن معين..»[3].

٤ـ وقوله: «عبدالعزيز بن أبان عند أصحابنا جميعاً متروكٌ، كثير الخطأ كثير الغلط، وقد ذكروه بأكثر من هذا، وسمعت محمد بن عبدالله بن نمير يقول: ما رأيت أبين أمراً منه، وقال هو كذاب»[4].

٥ـ وقوله: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، فمنهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه..»[5].

٦ـ وقوله: «وقيس من قدماء التابعين، وهو متقن الرواية، وقد تكلم

(١) تهذيب التهذيب ٨: ٥٤.

(٢) تاريخ دمشق ٢١: ٢٦٥.

(٣) الكامل ٥: ٢٧٢.

(٤) تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٦، تهذيب الكمال ١٨: ١١١ـ ١١٢.

(٥) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٦، تهذيب الكمال ٢٠: ٥٠٦ ـ٥٠٧.

أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير؛ وقالوا هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في من الحديث وحمل عليه في مذهبه..»[1].

٧ـ وقال عن إبراهيم بن أبي الليث: «كان أصحابنا كتبوا عنه ثم تركوه، وكانت عنده كتب الأشجعي، وكان معروفاً بها ولم يقتصر على الذي عنده حتى تخطى إلى أحاديث موضوعة»[2].

٨ـ وقال في رواية أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود: «إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند ـ قال ابن رجب: يعني في الحديث المتصل ـ، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر»[3].

٩ـ وقال عن يحيى بن يمان: «كان صدوقاً كثير الحديث، وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط..»[4].

١٠ـ وقال أيضاً: «حدثنا الحسن بن علي الحلواني ـ أو حدثني عنه

---

(١) تاريخ دمشق ١٤ : ٤٧٥، تهذيب الكمال ٢٤ : ١٣ـ١٤.

(٢) تاريخ بغداد ٦ : ١٩٦.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ١ : ٥٤٤.

(٤) تاريخ بغداد ١٤ : ١٢٣ـ١٢٤، تهذيب الكمال ٣٢ : ٥٨.

بعض أصحابنا _ قال: سمعت..»[1].

ومن خلال هذه الأمثلة _ وغيرها كثير[2]_ يتبين أنّ يعقوب بن شَيْبَة يريد بهذه اللفظة الدارجة في كلامه شيوخه الذين ينقلُ عنهم كثيراً، ولازمهم من المحدثين، وقد نصَّ على بعضهم كعلي بن عبدالله المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن عبدالله بن نمير، ومحمد بن إسماعيل، وعبدالله بن شعيب الصابوني، وابن أبي شيبة.

٩_ نقده لكلام بعض شيوخه، مما يدلُ على تجرده وتمكنه من العلم، من ذلك نقدهُ لقول عفان بن مسلم في روح بن عبادة؛ قال يعقوب: «سمعتُ عفان بن مسلم لا يرضى أمرَ روحِ بنِ عبادة، قال [القائل يعقوب بن شَيْبَة]: وحدثني محمد بنُ عمر قال: سمعت عفان بن مسلم، وذكر روح بن عبادة فقال: هو عندي أحسن حديثاً من خالد بن الحارث، وأحسن حديثاً من يزيد بن زريع فَلِم تركناه؟ _ يعني كأنه يطعنُ عليه _ فقال له أبو خيثمة: ليس هذا بحجة كلُّ من تركته أنت ينبغي أن يترك، أما روح بن عبادة فقد جاز حديثه، الشأن

(١) الكامل ٥: ٢٧٢.

(٢) انظر: تاريخ دمشق ٩: ٨٩، ١٢: ١٩، الموضح ١: ٢٤٦، تاريخ بغداد ٦: ٢٢٧، ٨: ٣٠٣، ١٠: ٢٢٤، تهذيب الكمال ٣: ١٧٧، ١٥: ١٧، ٢٤: ٣٥، الميزان ١: ٦٣٨، اللسان ٢: ٣٨٣، تهذيب التهذيب ٣: ٧٨، ١٠: ٢٩٨.

فيمن بقي، قال جدي [القائل محمد بن أحمد يعقوب بن شيبة حفيد يعقوب]: وأحسب أن عفانَ لو كان عنده حجة مما يسقط بها روح بن عبادة لاحتج بها في ذلك الوقت..»[1].

وأحياناً ينقد الناقل عن شيوخه، من ذلك قوله: «حدّثني أحمد بن العباس قال: قال أبو زكريا يحيى بن معين: حدّث معاذ بن معاذ بحديث ما له أصل، ولا رواه عن شعبة! فقال رجل: أيّ شيءٍ هو؟ فقال: ما تصنع به؟ قال: نعرفه، قال: حدّث عن شعبة عن علي بن مدرك عن إبراهيم ـ قال أحمد بن العباس: عن علقمة، عن عبدالله[2]، قال جدي [القائل حفيد يعقوب بن شيبة]: وأرى أحمد بن العباس وَهِمَ فيه جعل مكان الربيع بن خثيم علقمة في حكايته عن يحيى بن معين ـ..»[3].

١٠ـ ثناؤه على بعض شيوخه بمعرفة علمٍ معين، كقوله: «سمعتُ أبا بكر بن أبي الأسود قال: حدثني الحسن بن كثير قال: اسم الأحنف بن قيس: الضحاك، قال يعقوب: وكان خليفة بن خياط عالماً بهذا الأمر قال: اسم الأحنف: صخر»[4].

---

(١) تاريخ بغداد ٨: ٤٠٣.

(٢) هو: ابن مسعود الصحابي الجليل.

(٣) حديث الستة من التابعين ص٢٨ـ٢٩.

(٤) تاريخ دمشق "ط" ٢٤: ٣٠٢.

تلاميذه وسبب قلتهم

لعل العجب لا ينقضي من القارئ إذا علم أنَّ تلاميذ يعقوب بن شَيْبَة السَّدُوسِي قليلون جداً!، فمع إمامته وعلو سنده وكثرة حديثه، ودقته في علم العلل وعلم الرجال، وسعة فقهه، مع ذلك كله لم يروعنه إلاَّ قلة يُعدون على الأصابع!!.

قال الذهبيُّ: «ولكنْ قلَّ منْ رَوَى عنه»[1]، فجميع من ترجم له لم يذكروا له إلاّ تلميذين فقط هما حفيده، ويوسفُ الأزرق، وأوّل من ذكرهما الخطيب البغداديّ في «تاريخه»، وتابعه كلُّ مَنْ ترجم ليعقوب.

وبعد البحث والتَّقصي وجدتُ عدداً من تلاميذه، فأوَّلُ تلاميذِهِ وأشهرُهُم:

١ ـ محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه (٢٥٤ ـ ٣٣١)[2].

حفيدُ يعقوب بن شيبه وأشهرُ منْ رَوَى عنه، سمع من محمد بن شجاع

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧.

(٢) تاريخ بغداد ١ : ٣٧٣، الأنساب ٣ : ٢٣٧، سير أعلام النبلاء ١٥ : ٣١٢.

الثَّلْجي، والدُّوري وغيرهما وعنه عبدالرحمن بنُ عمر الخلاّل، وأبو عمر بن مهدي وغيرهما، قال الخطيب: «وكان ثقة..»، وقال الذهبيّ: «المعمر الصدوق..».

هذا وقد روى الخطيبُ البغدادي عنه نصاً يبين فيه سنةَ سماعه المسند من جده، ومَنْ كان معه في السماع، والمسانيد التي سمعها من جده، قال الخطيبُ: «أخبرنا أبو بكر البَرْقَاني وأبو القاسم الأزهري[1] قالا: أنبأنا عبدالرحمن بن عُمر الخلاّل قال: سمعتُ أبا بكر محمدُ بن أحمد بن يعقوب بن شيبة يقول: سمعتُ المسند من جدي في سنة ستين وإحدى وستين ومائتين بسامرا، وتوفي في ربيع الأول سنة اثنتين وستين ومائتين. وكان قد سمعه إبراهيم الأصبهاني، وأبو مسلم الكَجِّي، فسمع أبو مسلم الكَجِّي من جدي وبقي عليه شئ سمعه مني؛ ومات جدي وهو يقرأ عليّ، والذي سمعتُ منه العشرة والعباس وابن مسعود وبعض الموالي، وتوفي وهو يقرأُ عليّ عتبة بن غزوان وتوفي ولم يتمه عليّ، وكان لي في ذلك الوقت دون العشر سنين»[2]، وعليه فيكون سمع من جده وسِنُهُ بين الست والثمان سنين، وكان جده يقرأ عليه المسند.

وغالب النقول عن يعقوب تُرْوى من طريقه، فقد نقل عنه الخطيب

---

(١) هو: عبيدالله بن أحمد بن عثمان الأزهري، قال الخطيب: (كان أحد المكثرين من الحديث كتابةً وسماعاً.. مع صدقٍ وأمانة وصحة واستقامة وسلامة مذهب)، مات سنة ٤٣٥هـ. انظر: تاريخ بغداد ١٠ : ٣٨٥.

(٢) تاريخ بغداد ١ : ٣٧٤.

البغداديّ في «تاريخه» في (٢٤٣) موضعاً من ثمان طرق كلها تنتهي إليه[١]، ونقل عنه كذلك في بقية مؤلفاته، ونقل عنه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» في (٣٨٥) موضعاً[٢].

٢ـ يوسف بن يعقوب بن إسحاق الأزرق الأنباريّ(٢٣٨ـ٣٢٩)[٣].

سمع من جده، والزُّبير بن بكّار وغيرهما، وعنه الدار قطنيّ، وابن المُظَفَّر وغيرهما.

قال الذهبي: «الشيخ العالم الثقة..»، وكلُّ مَنْ ترجم ليعقوب ذكر أنَّه من تلاميذ يعقوب.

٣ـ إبراهيم بن أورمة الأصبهانيّ (٢١٤ ـ ٢٦٦)[٤].

سمع من الفلاّس، وعباس بن عبدالعظيم العَنْبري وغيرهما، وعنه الباغنديُّ، وابنُ أبي الدُّنيا وغيرهما، قال الذهبيُّ: «الإمام الحافظ البارع..مفيد الجماعة ببغداد»، وقد نصَّ على سماعه من يعقوب بن شَيْبَة حفيدُ يعقوب حيثُ يقولُ: «وكان قد سمعه إبراهيمُ الأصبهاني، وأبو مسلم الكجي»[٥].

---

(١) موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ص ٣٥٠.

(٢) جهود ابن عساكر في الحديث ـ رسالة ماجستير ـ تأليف: محمد بن إسحاق ص ٢٤٠.

(٣) ترجمة يوسف: تاريخ بغداد ١٤ : ٣٢١، الأنساب ١ : ٢٠٠، سير أعلام النبلاء ١٥ : ٢٨٩.

(٤) ترجمته: تاريخ بغداد ٦ : ١٢٠، سير أعلام النبلاء ١٣ : ٤٢٣.

(٥) تاريخ بغداد ١ : ٣٧٤.

٤ـ إبراهيم بن عبدالله بن مسلم الكَجّيّ البصريّ(١٩١ـ ٢٩٢)[(١)].

سمع من أبي عاصم النبيل، والأصمعيّ وغيرهما، وعنه الطَّبَرَاني، وأبو بكر الشافعيّ وغيرهما، قال الذهبيّ: «الشيخ الإمام الحافظ المعمر، شيخ العصر..»، وقال حفيد يعقوب لمّا ذكر سماعه المسند من جده: «وكان قد سمعه إبراهيم الأصبهاني، وأبو مسلم الكجي. فسمع أبو مسلم الكجي من جدي وبقي عليه شيء سمعه مني»[(٢)].

٥ـ أحمد بن محمد بن موسى أبو عيسى العَرَّاد (٢٢٥ ـ ٣٠٢)[(٣)].

سمع من إبراهيم بن عبدالله الهروي، وإسحاق بن أبي إسرائيل وغيرهما، وعنه وأبو بكر الشافعي، وابن عديّ وغيرهما، قال الدار قطنيّ: «ثقةٌ»[(٤)]، ومن طريقه يروي ابن عديّ كلام يعقوب بن شَيْبَة[(٥)].

---

(١) ترجمة الكجيّ: تاريخ بغداد ٦ : ١٢٠، سير أعلام النبلاء ١٣ : ١٤٥.

(٢) تاريخ بغداد ٣٧٤:١.

(٣) ترجمة العَرّاد: تاريخ بغداد ٥ : ٩٠، الأنساب ٤ : ١٧٤، تكملة الإكمال ٤ : ٣٠٢، قال ابن عديّ: «حدثنا أحمدُ بنُ محمد بن العرَّاد بغدادي ـ وما رأيتُ خلقاً لله أعظمَ جثةً من ابن العرَّاد هذا، دخلتُ إليه فلم أجسر أنْ أعود إليه لما رأيتُ من عظم خلقتهـ» الكامل ٤ : ٢٨٢.

(٤) سؤالات السهميّ ص ١٣٩.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣ : ١٩٨، ٤١٥، ٤٥٧، ٤ : ٣٠، ٤٦، ٥٨، ٨٠، ١٢٨، ٥ : ١٣٥، ١٨١ وغيرها.

٦ـ سعيد بن عثمان الفُنْدُقي أبو عثمان الخيّاط (ت ٢٩٤هـ)(١).

سمع أحمد بن أبي الحَواري، وسَرِيّاً السَّقَطِيّ وغيرهما، وعنه ابنُ مخلد، والعباس ابن يوسف الشَّكْلي وغيرهما، وقد وقفتُ على روايته عن يعقوب بن شَيْبَة في «تاريخ دمشق»(٢).

٧ـ عبدالوهاب بن عيسى بن أبي حية أبو القاسم (ت ٣١٩هـ)(٣).

سمع من إسحاق بن أبي إسرائيل، والثَّلجيّ وغيرهما، وعنه الدارقطني وابن حَيّوية وغيرهما، قال الخطيب البغداديّ: «كانْ صدوقاً في روايته، ويذهب إلى الوقف في القرآن»(٤)، ووثقه الدار قطنيّ أيضاً، ونصَّ على سماعه من يعقوب الخطيب البغداديّ في تاريخه، ووقفت على عدة روايات يرويها عن يعقوب بن شَيْبَة في «تاريخ دمشق»(٥).

٨ـ عبيد الله بن جعفر بن محمد بن أعين(ت ٣٠٩هـ)(٦).

سمع بشر بن الوليد، وإسحاق بن أبي إسرائيل وغيرهما، وعنه

---

(١) ترجمته: تاريخ بغداد ٩: ٩٩، تاريخ دمشق"ط" ٢١: ٢٢٨.

(٢) تاريخ دمشق ١٣: ٧٢٨.

(٣) ترجمة عبدالوهاب: تاريخ بغداد ١١: ٢٨، تاريخ الإسلام وفيات سنة ٣١٩ ص ٥٨٥.

(٤) تاريخ بغداد ١١: ٢٩.

(٥) تاريخ دمشق"ط" ٣٩: ٣٩١ـ ٤٥٤ـ ٤٦٤.

(٦) تاريخ بغداد ١٠: ٣٤٥، تاريخ الإسلام وفيات سنة ٣٠٩ ص ٢٧٧، ميزان الاعتدال ٣: ٤.

ابن المظّفر، وابن المُنادِيّ وغيرهما، ليَّنه الدار قطنيُّ[1]، وقعت روايته عن يعقوب عند ابن عديّ في «الكامل»، وذلك في موضع واحد فقط[2].

٩ـ محمد بن عيسى بن شَيبة بن الصَّلْت، ابن أخي يعقوب (ت ٣٠٠)[3].

سمع من عبدالله بن سعيد الأشج، وسعيد بن يحيى الأموي وغيرهما، وعنه الطبرانيّ، وابن عديّ وغيرهما، قال المزي: «أبو علي البصري البزاز ابن أخي يعقوب بن شَيْبَة..نزل مصر»، نصَّ على سماعه الذهبي في «تاريخ الإسلام»، وروى عنه ابن عديّ عن يعقوب في موضعٍ واحد من الكامل[4].

❖ أسباب قلة تلاميذه:

هؤلاء تلاميذ يعقوب بن شَيْبَة الذين وقفتُ عليهم بعد البحث والتفتيش، والحق أنَّ هؤلاء بالنسبة لمكانة هذا الإمام قلة قليلةٌ جداً؛ إذ أنَّ الدافع للأخذ عنه؛ والاستفادة منه قائم ـ كما تقدم ـ ومع ذلك لم يرو عنه إلاّ هذا العدد

---

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ٣٤٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣ : ٣٠٦ وقع في المطبوع من الكامل (يعقوب بن أبي شيبة) وصوابه (يعقوب بن شَيْبَة) كما في المخطوط، والنسخة المطبوعة مليئة بالتصحيف والسقط والخلط، والكتاب أُخذ رسائل علمية في جامعة الإمام: دليل الرسائل الجامعية ص ٣٥٤.

(٣) تهذيب الكمال ٢٦ : ٢٥٣، تاريخ الإسلام وفيات ٣٠٠ ص ٢٨٧، تهذيب التهذيب ٩ : ٣٨٩.

(٤) الكامل ٥ : ٤٣.

القليل، بل ليس له رواية في الكتب التسعة ولا في «صحيح ابن حبان»[1]!، فلا بدَّ لذلك من أسباب.

ولعل من أبرز الأسباب لقلة الرواية عنه:

١ـ قوله بالوقف في قضية خلق القرآن ـ سيأتي بحث هذه المسألة في عقيدته ـ فقوله بالوقف في القرآن يخالف ما عليه جمهورُ الأمة وكبارُ المحدثين مما جعل الناسَ ينفرون منه، وقد نصَّ على هذا السبب ابنُ تَغْرِي بردي فقال: «وكان ثقة إلاَّ أنه كان يقول بالوقف في القرآن فهَجره الناسُ»[2]، وهذا الهجر من المحدثين ليس غريبا، فإنَّ غيره من المحدثين قد هُجِرَ بسبب قوله بالوقف، فهذا عليُّ بن أبي هاشم ـ شيخ البخاريّ ويعقوب بن شَيْبَة ـ قال أبو حاتم عنه: «ما علمته إلاَّ صدوقاً، ترك الناسُ حديثه لأنه كان يتوقف في القرآن»، ثم قال ابن أبي حاتم: «لم يقرأ عَلَيَّ أبي حديثه فقال: وقف في القرآن فوقفنا عن الرواية عنه فاضربوا على حديثه»[3].

---

(١) لذا لم يترجم له من ترجم لأصحاب الكتب التسعة، ولم يُذكر في فهرس رجال ابن حبان الملحق في آخره.

(٢) النجوم الزاهرة ٣: ٤٥. تنبيه: مما يدعو للحيرة والدهشة تعليق محقق الكتاب حيث يقول تعليقاً على كلمة (الوقف): (الوقف في القراءة هو قطع الكلمة عما بعدها)، قلتُ: فما علاقة الوقف في قراءة القرآن بهذا؟!.

(٣) الجرح والتعديل ٦: ١٩٤ ـ ١٩٥، تهذيب الكمال ٢١: ١٧١ـ ١٧٢.

وهذا إسحاق بن أبي إسرائيل الحافظ قال أبو حاتم الرازيُّ: «كتبتُ عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنتُ أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقاً واحداً»[1]، وقال الساجيُّ: «تركوا إسحاق بن أبي إسرائيل لموضع الوقف»[2].

وكذلك بشر بن الوليد الكندي تركه المحدثون لقوله بالوقف، قال ابن سعد: «تكلم بالوقف فأمسك أصحابُ الحديثِ عنه وتركوه»[3].

وتَرَكَ أبو داود حديثَ أحمد بن منصور الرّمادي ـ على جلالته وثقته ـ قال: «رأيته يصحب الواقفة فلم أحدث عنه»[4]، وقال داود البيهقي[5]: «بلغني أنَّ الحلواني الحسن بن علي، قال: إني لا أُكفر من وقف في القرآن، فتركوا علمه»[6].

فالحاصل أنَّ تَرْكَ الروايةِ عن الذين يرون الوقفَ مشتهرٌ عند المحدثين، فتَرْكُ الرواية عن يعقوب بن شَيْبَة من هذا الباب، خاصةً وأنَّ الإمام أحمد تكلم فيه؛

---

(١) الجرح والتعديل ٢: ٢١٠.

(٢) تاريخ بغداد ٦: ٣٦٠.

(٣) تاريخ بغداد ٧: ٨٣.

(٤) تاريخ بغداد ٥: ١٥٣، تهذيب الكمال ١: ٤٩٤.

(٥) هو: داود بن الحسين البيهقي، قال الذهبيّ: (الإمام المحدّث الثقة مسند نيسابور)، مات سنة ٢٩٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٣: ٥٧٩.

(٦) تاريخ دمشق "ط" ١٣: ٣٣٠.

فقد روى الخطيب البغداديّ قال: «أخبرنا علي بن طلحة المقرئ[1]، أخبرنا محمد بن العباس؛ حدثنا أبو مزاحم موسى بن عبيد الله[2] قال: قال ليّ عمي عبدالرحمن بن يحيى بن خَاقَان[3]: أمر المتوكل بمسألة أحمد بن حنبل عمن يتقلد القضاء، قال أبو مزاحم فسأله عمي فأجابه فذكر جماعةً، ثم قال وسألته عن يعقوب بن شَيْبَة؟ فقال: مبتدعٌ صاحبُ هوى»[4]، وقال المرُّوذيُّ: «أظهر يعقوب بن شَيْبَة الوقف في ذلك الجانب، فحذر أبو عبدالله أحمد بن حنبل منه»[5].

وروى الخلاّل بسنده أنَّ أحمد بن حنبل قال لحنبل لمّا سأله عن يعقوب بن شَيْبَة وغيره قال أحمد: «لا تجالسهم ولا تكلم أحداً منهم»[6].

ومعلوم منزلة الإمام أحمد في ذلك العصر بسبب موقفه من محنة القول

---

(١) هو: علي بن طلحة بن محمد المقرئ، قال الخطيبُ: (كتبنا عنه، ولم يكن به بأس)، مات سنة ٤٣٤هـ. انظر: تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٢.

(٢) هو: موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني، قال الخطيبُ: (كان ثقة من أهل السنة)، مات سنة ٣٢٥هـ. انظر: تاريخ بغداد ١٣ : ٥٩.

(٣) هو: عبدالرحمن بن يحيى بن خَاقَان أبو علي، أخو الوزير عبيدالله، لم تذكر سنة وفاته. انظر: تاريخ بغداد ١٠ : ٢٧٨.

(٤) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٢.

(٥) تاريخ الإسلام وفيات سنة ٢٦٢ ص ٢٠٣، سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٨.

(٦) السنة للخلال ٥ : ١٣٤.

بخلق القرآن وصبره على الأذى والجلد في سبيل إظهار الحق وإبطال الباطل، فجعل الله له هذه المنزلة العظيمة في الأمة، فمن تكلم فيه الإمام أحمد فجرحه لا يندمل؛ لذا لّما تكلم الإمام أحمد في حسين الكرابيسي[(١)] سَقَطَ وهُجِرَ، قال ابن عديّ: «سمعتُ محمد بن عبدالله الشافعيّ يقول يُخاطب المتعلمين لمذهب الشافعيّ ويقول لهم: اعتبروا بهذين النفسين حسين الكرابيسي، وأبو ثور[(٢)]، الحسين في علمه وحفظه وأبو ثور لا يعشره في علمه، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب اللفظ فسَقَطَ وأثنى على أبي ثور فارتفع للزومه السُّنة»[(٣)]، ويعقوب ابن شَيْبَة من هذا الباب، رحم الله الجميع.

٢ـ ولعل من الأسباب أيضاً تقريب السلطان له وسفره معه، فقد ذكر حفيدُهُ ـ كما تقدم ـ أنّ السلطان حمله معه إلى سامرا، ولا يخفى أنّ المحدثين كانوا يشددون في الدخول على السلاطين، فقد تكلموا في الزهريّ ـ على إمامته وجلالته ـ بسبب دخوله على السلطان[(٤)].

---

(١) هو: الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، قال الذهبيّ: (العلامة فقيه أهل بغداد)، مات سنة ٢٤٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٢: ٧٩.

(٢) هو: إبراهيم بن خالد الكلبي، قال ابن حبان: (كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً وديانة وخيراً)، مات سنة ٢٤٠ هـ. انظر: الثقات ٨: ٧٤.

(٣) الكامل لابن عدي ٢: ٣٦٧.

(٤) الرواة الثقات ص ٢٦.

وترك زائدةُ بنُ قدامة حميدَ الطويل لدخوله في شيء عمل السلطان، وكره مالكُ بنُ أنس أبا الزناد لدخوله في عمل السلطان، وتكلم وُهَيب بن خالد في عاصم بن سليمان لأجل ولايته الحسبة[1].

وقال أبوداود: كان وكيع لا يحدث عن هشيم لأنه كان يخالط السلطان[2]، وغير ذلك من الأخبار الدالة على تشددِ المحدثين في هذا الباب.

(١) انظر ذلك كله في هدي الساري ص ٤٦٠_٤٦١_٤٦٢.

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري ص ١٣٢_١٣٣.

ثناء العلماء عليه

كثرتْ أقوالُ العلماء في الثناء على يعقوب بن شَيْبَة وسعةِ علمهِ، وبراعته في علم العلل، ودقته في الكلام على الرجال، ونال كتابه المسند النصيب الأوفر من هذا الثناء، وسأذكر ما وقفتُ عليه من كلام العلماء في الثناء عليه وعلى مسنده.

من ذلك:

١ ـ قول أحمد بن كامل القاضي: «وكان يعقوبُ من فقهاء البغداديين على قولِ مالك، من كبار أصحاب أحمد بن المُعَذَّل والحارثِ بن مسكين»[١].

٢ ـ وقول ابن حَيُّوَيَّه، والدار قطني: «لو أنَّ كتاب يعقوب بن شَيْبَة مسطورٌ على حمام لوجب أن يكتب»[٢].

٣ ـ وقول عبدالغني بن سعيد الأزدي: «ولم يتكلم أحد على علل

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٣.

(٢) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨١، سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٧، قال الذهبي تعليقاً على هذا القول (يعني لا يفتقر الشخص فيه إلى سماع).

الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدارقطني»[1].

٤ ـ وقول ابن عبدالبر: «يعقوب أحد أئمة أهل الحديث»[2].

٥ ـ وقول الخطيب البغداديّ: «وكان ثقةً..»[3]، وكذلك قال ابنُ الأثير[4].

٦ ـ وقول الحميديّ: «لو وجد كلامُ يعقوب على أبواب الحمامات لَلَزم أن يُقرأ، ويكتب، فكيف وهو مسندٌ لا مثلَ له»[5].

٧ ـ وقول ابنِ أبي يعلى: «يعقوب بن شَيْبَة الحافظ...»[6].

٨ ـ وقول القاضي عياض: «يعقوبُ هذا أحد أئمةِ المسلمين، وأعلام أهل الحديث المسندين»[7].

٩ ـ وقول ابن الجوزي: «لا يختلف الناس في ثقته»[8].

١٠ـ وقول ابن الصلاح: «وحكى ابن عبدالبر عن أبي بكر البرديجي أنّ حرف "أن" محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه

---

(١) ترتيب المدارك ٢ : ٥٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨١.

(٤) اللباب ٢ : ٣٤٤.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٨ : ٥٩٠، ترتيب المدارك ٢ : ٥٧.

(٦) طبقات الحنابلة ١ : ٤١٦.

(٧) ترتيب المدارك ٢ : ٥٦.

(٨) المنتظم ١٢ : ١٨٦.

من جهة أُخرى.. ـ ثم قال ابن الصلاح ـ قلتُ: ووجدتُ مثل ما حكاه عن البرديجي أبي بكر الحافظ للحافظ الفحل يعقوب بن شَيْبَة في مسنده الفحل...»[١].

١١ ـ وقول ابن عبدالهادي: «الحافظ العلامة.. وكان من كبار علماء الحديث»[٢].

١٢ ـ وقول الذّهبيّ: «الحافظ الكبير العلامة الثقة...ويتكلم على الرجال، ويجَرِّح ويُعَدِّل، بكلام مفيدٍ عذبٍ شافٍ بحيث أَن الناظر في مسنده لا يمل منه..»[٣]، وقال أيضاً: «وكان من كبار علماء الحديث، له دنيا واسعة وتجمّل»[٤].

١٣ ـ وقول ابن ناصر الدين: «وكان من كبار علماء هذا الشأن، وأحد الحفاظ الثقات الأعيان..»[٥].

١٤ ـ وقول الحافظ ابن حجر: «المُعَلّل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً

---

(١) علوم الحديث ص ٥٨.
(٢) طبقات علماء الحديث ٢: ٢٧٣.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٢: ٤٧٧.
(٤) تذكرة الحفاظ ٢: ٥٧٧.
(٥) التبيان لبديعة البيان ورقة ٧٢.

واسعاً، ومعرفة تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن ؛ كعلي بن المدينيِّ، وأحمد بن حنبل، والبخاريِّ، ويعقوب بن شَيْبَة، وأبي حاتم، ..»[1].

١٥ـ وقول ابن تَغْري برديٍّ: «كان إماماً حافظاً فقيهاً عالماً»[2].

١٦ـ وقول السخاويُّ: «الحافظ الكبير الفقيه المالكيّ..»[3].

ومما يدل على مكانته وجلالته وشهرته أنه رُشح لمنصب قاضي القضاة، وهذا اللقب "قاضي القضاة" أول من اتخذه العباسيون، وأول من تلقب به أبو يوسف[4] صاحب أبي حنيفة، وهو من أرفع المناصب في الدولة العباسية ؛ فصاحب هذا المنصب هو الذي يتولى تعيين القضاة وعزلهم[5]، ولولا قوله بالوقف في مسألة خلق القرآن لعين على ذلك المنصب، قال الذهبيُّ: «عُيِّن لقضاء القضاة»[6]، وقال أيضاً: «وكان قد عُيِّن لقضاء العراق ثم لم يول لمكان

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٤٣.

(٢) النجوم الزاهرة ٣: ٤٥.

(٣) فتح المغيث ٣: ٣٨٦.

(٤) هو: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري القاضي، قال الذهبيّ: (الإمام المجتهد العلامة المحدث)، مات سنة ١٨٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٨: ٥٣٥.

(٥) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي ٢: ٢٣٩.

(٦) العبر في خبر من عبر ١: ٣٧٧.

الوقف»[1]، قال الخطيب: «أخبرنا علي بن طلحة المقرئ، أخبرنا محمد بن العباس، حدثنا أبو مزاحم موسى بن عبيد الله قال: قال لي عمي عبدالرحمن بن يحيى بن خاقان: أمر المتوكل بمسألة أحمد بن حنبل عمن يتقلد القضاء، قال أبو مزاحم فسأله عمي فأجابه فذكر جماعة، ثم قال وسألته عن يعقوب بن شَيْبَة؟ فقال: مبتدع صاحب هوى. قلتُ[2]: إنما وصفه أحمد بذلك لأنه كان يذهب إلى الوقف في القرآن»[3].

وسؤال ابن خاقان للإمام أحمد كان في سنة سبعٍ وثلاثين ومائتين لمّا غضب الخليفة المتوكل على ابن أبي دؤاد وعزله عن القضاء، قال ابن كثير في حوادث سنة سبع وثلاثين ومائتين: «وفي صفر منها غضب المتوكل على ابن أبي دؤاد القاضي المعتزليّ وكان على ولاية المظالم فعزله عنها.. ـإلى أن قال ـ وارتفعت السنة جداً في أيام المتوكل ـ عفا الله عنه ـ، وكان لا يولي أحداً إلاّ بعد مشورة الإمام أحمد، وكانت ولاية يحيى بن أكثم[4] قضاء القضاة موضع ابن أبي دؤاد عن مشورته»[5].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢: ٥٧٨.

(٢) القائل الخطيب البغداديّ.

(٣) تاريخ بغداد ١٤: ٢٨٢.

(٤) هو: يحيى بن أكثم بن محمد البغدادي، قال ابن كثير: (كان من أئمة السنة، وعلماء الناس، ومن المعظمين للفقه والحديث واتباع الأثر)، مات سنة ٢٤٢هـ. انظر: البداية والنهاية ١٠: ٣١٩.

(٥) النجوم الزاهرة ٣: ٤٥.

ومـن هـذه النقـول يتـبين لنـا مكانـة هـذا الإمـام العَليَّـة وجلالتـه، وسـعة علمه وحفظه وفقهه، وبروزه في أدق علوم الحديث ـ علم العلل ـ، والحق أنَّ الناظر في كلام يعقوب بن شَيْبَة يتبين له هذا بجلاءٍ ووضوحٍ، فرحمه الله رحمةً واسعة.

عقيدتُه

إنَّ من الأمور الهامة عند دراسة عَلَمٍ من الأعلام دراسةَ عقيدته، ومدى التزامه بعقيدة السلف الصالح، ذلك أنَّ العقيدة أساس مهم عند المحدثين، بحيث يجرحون رجلاً لأنه اعتقد اعتقاداً خالف فيه عقيدة السلف الصالح، ويُجِلّون آخر لموافقته العقيدة الصحيحة، هذا بالإضافة إلى أنَّ العقيدة تحث المحدث أن ينحو منحىً خاصاً في اختياره الأحاديث والشيوخ الذين يتحمل عنهم العلم، والمسلم مطالب بالتزام منهج السلف في الأصول والفروع، وأن لا يغتر بالمذاهب الفلسفية والطرق الكلامية.

وفي أواخر عهد الصحابة نشأت بعض الفرق الضالة؛ مثل الخوارج، والرافضة، والقدرية، ثم في عهد التابعين نشأت الجهمية ـ وهي أمُّ المذاهب الباطلة، وإليها ترجع جميع المذاهب الكلامية ـ، فلمَّا كان عهد المأمون استحوذ عليه جماعةٌ من المعتزلة، فأزاغوه عن طريق الحق إلى الباطل، وزينوا له القول بخلق القرآن ونفي الصفات عن الله ﷻ، وعلى رأسهم أحمد بن أبي دؤاد، فلم يزالوا به حتى قال بقولهم، بل وأمر بامتحان الناس وكتب بذلك إلى الأمصار، قال الذهبيُّ: «كان الناس أمةً واحدةً، ودينهم قائماً في خلافة أبي بكر وعمر،

فلما استُشهد قُفْلُ باب الفتنة عمر ﷺ، وانكسر الباب، قام رؤوس الشر على الشهيد عثمان حتى ذُبح صبراً، وتفرقت الكلمة، وتمت وقعة الجمل، ثم وقعة صِفِّين، فظهرت الخوارج، وكفَّرت سادة الصحابة، ثم ظهرت الروافض والنواصب، وفي آخر زمن الصحابة ظهرت القدرية، ثم ظهرت المعتزلة بالبصرة، والجهمية والمجسِّمة بخراسان في أثناء عصر التابعين، مع ظهور السنة وأهلها، إلى بعد المائتين. فظهر المأمون الخليفة ـ وكان ذكياً متكلماً، له نظر في المعقول ـ، فاستجلب كتب الأوائل، وعرّب حكمة اليونان، وقام في ذلك وقعد، وخَبَّ ووَضَعَ، ورفعت الجهمية والمعتزلة رؤوسها، بل والشيعة، فإنه كان كذلك، وآل به الحالُ إلى أن حمل الأمةَ على القول بخلق القرآن، وامتحن العلماء، فلم يمهل، وهلك لعامه، وخَلَّى بعده شراً وبلاءً في الدين، فإن الأمة مازالت على أن القرآن العظيم كلام الله تعالى ووحيه وتنزيله، لا يعرفون غير ذلك، حتى نبغ لهم القول بأنَّ كلام الله مخلوق مجعول، وأنه إنما يضاف إلى الله تعالى إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، فأنكر ذلك العلماء، ولم تكن الجهمية يظهرون في دولة المهدي والرشيد والأمين، فلما ولي المأمون، كان منهم، وأظهر المقالة»[1].

وقال أبو الفرج ابن الجوزي: «خالطه ـ أي المأمون ـ قوم من المعتزلة، فحسّنوا له القول بخلق القرآن، وكان يتردد ويراقب بقايا الشيوخ، ثم قوي عزمه

(١) سير أعلام النبلاء ١١ : ٢٣٦.

وامتحن الناس»[1].

وقال ابن كثير في حوادث سنة ثمان عشرة ومائتين: «في هذه السنة كتب المأمون إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب يأمره أن يمتحن القضاة والمحدثين بالقول بخلق القرآن..وكان من الحاضرين من أجاب إلى القول بخلق القرآن مصانعة مكرهاً لأنهم كانوا يعزلون من لا يجيب عن وظائفه، وإن كان له رزق على بيت المال قطع، وإن كان مفتياً منع من الإفتاء، وإن كان شيخ حديث ردع عن الإسماع والأداء، ووقعت فتنة صماء ومحنة شنعاء وداهية دهياء فلا حول ولا قوة إلاّ بالله»[2]، وكان من نتائج هذه الفتنة العظيمة ـ فتنة القول بخلق القرآن ـ ظهور أقوال لم تكن عند السلف؛ كمسألة اللفظ في القرآن هل هو مخلوق أو غير مخلوق، وانتشار القول بالوقف في القرآن فلا يقال مخلوق أو غير مخلوق.

وممن نُسِبَ إليه القول بالوقف الإمام يعقوب بن شَيْبَة، وسيكون الكلام عن هذه القضية في عدة نقاط:

١ ـ تعريف الوقف لغةً واصطلاحاً.

٢ ـ أسباب ظهور الوقف، وأقسامه.

٣ ـ ذم السلف للواقفة وتحذيرهم منهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١: ٢٣٧.

(٢) البداية والنهاية ١٠: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

٤ ـ يعقوب بن شَيْبَة ومذهب الوقف:

أ ـ ثبوت الوقف عن يعقوب، ومراده به، ومتى أظهره؟

ب ـ أسباب قوله بالوقف، وشيوخه الذين تأثر بهم.

ج ـ آثار الوقف عليه.

١ـ تعريف الوقف لغةً واصطلاحاً:

قال ابن فارس: «وقف الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكُّثٍ في شيءٍ ثم يقاس عليه، منه وقَفْتُ أقِفُ وُقوفاً..ومنه الوقف: سوار من عاج، ويمكن أن يسمى وقْفاً لأنّه قد وقف بذلك المكان»[١].

أمّا في الاصطلاح:

فتستعمل لفظة الوقف والواقفة في ثلاثة مباحث من مباحث العقيدة:

الأول: في باب الوعد والوعيد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكثير من متكلمة المرجئة تقول: لا نعلم أن أحداً من أهل القبلة من أهل الكبائر يدخل النار، ولا أنَّ أحداً منهم لا يدخلها، بل يجوز أن يدخلها جميع الفسّاق، ويجوز أن لا يدخلها أحد منهم، ويجوز دخول بعضهم، ويقولون: من أذنب وتاب لا يقطع بقبول توبته، بل يجوز أن يدخل النار أيضاً، فهم يقفون في هذا كله،

(١) معجم مقاييس اللغة ٦: ١٣٥.

ولهذا سُمُّوا الواقفة»[١].

الثانيّ: في الكلام على الرافضة وفرقها، قال شيخ الإسلام: «ومن الرافضة من يقول بإمامة موسى بن جعفر بن محمد بعد أبيه، ولكن يقول إنَّ موسى بن جعفر حيّ لم يمت ولا يموت حتى يملك مشرق الأرض ومغربها، وهذا الصنف يُدعون الواقفة لأنهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يُجاوزوه»[٢].

الثالث: في باب كلام الله ﷻ وأنَّ القرآن الكريم كلامه غير مخلوق، وهذا هو محل البحث والكلام؛ فهناك فرقة قالت: القرآن كلام الله ووقفتْ لذا سميت واقفة.

والمراد بالوقف هنا "السكوت عن القول: القرآن مخلوق، أو غير مخلوق، والاكتفاء بالقول: إنَّه كلامُ الله"[٣].

وهذا المعنى هو الأشهر في استعمال الوقف والواقفة، وعلى ذلك جرى العلماء المتقدمون والمتأخرون في كتبهم؛ كالدارمي في «الرد على الجهمية»، والخلال في «السّنة»، والآجريّ في «الشريعة»، وابن بطة في «الإبانة»، واللالكائيّ

---

(١) منهاج السنة النبوية ٥: ٢٨٤.

(٢) منهاج السنة النبوية ٣: ٤٨٣، الملل والنحل ١: ١٦٩.

(٣) العقيدة السلفية في كلام ربّ البرية ص ١٣٠.

في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»[1]، وغيرهم.

٢ـ أسباب ظهور الوقف وأقسامه:

تقدم أنّ من نتائج محنة القول بخلق القرآن ظهور بعض الأقوال التي لم تكن عند السلف وانتشار القول بالوقف في القرآن، قال الدارميّ: «باب الاحتجاج على الواقفة..ثم إن أناساً ممن كتبوا العلم بزعمهم، وادعوا معرفته وقفوا في القرآن، فقالوا: لا نقول مخلوق هو ولا غير مخلوق»[2].

وأمّا متى نشأ القول بالوقف فيذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى إنّ القول به نشأ في زمن الإمام أحمد بن حنبل أيام المحنة[3]، وهذا فيه نظر ذلك أنَّ الوقف ورد في كلام بعض الأئمة قبل الإمام أحمد فقد روى ابن بطة في الإبانة: «قال حدثنا ابن مخلد قال حدثنا المروذيُّ قال حدثنا أبو مصعب الزهريّ قال سمعت مالكاً يقول: " القرآن كلام الله غير مخلوق، فمن زعم أنَّه مخلوق فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ، والذي يقف شرٌّ من الذي يقول"»[4]، فهذا نصٌّ من الإمام مالك على الوقف، ومعلومٌ أنَّ الإمام مالكاً مات سنة تسع وسبعين ومائة في ولاية الرشيد، قبل ظهور المحنة بخلق القرآن، والذي يستقيم أن يقال: إنَّ الوقف

(١) انظر: الرد على الجهمية ص ٣٤٢، السنة ٥ : ١٢٩، الشريعة ص ٨٧، الإبانة ١ : ٢٨٤، شرح أصول الاعتقاد ١ : ٣٢٣.

(٢) الرد على الجهمية ص ٣٤٢.

(٣) ذكر ذلك الدكتور: يوسف الوابل في تقديمه لكتاب الإبانة ١ : ١١٤.

(٤) الإبانة ٢ : ٤٧، وإسناده قويّ.

نشأ قديماً مع ظهور القول بخلق القرآن[1]، أو بعده بقليل، ولكنه لم يشتهر وينتشر حتى كانت المحنة، فقال به بعض المحدِّثين وكثيرٌ من المتكلمين وعلى رأسهم محمد بن شجاع الثلجيّ، قال شيخ الإسلام: «وكان إمام الواقفة في زمن أحمد محمدَ بن شجاع الثَّلْجيّ»[2]، وقال به أيضاً أحمد بن المُعَذَّل الفقيه المالكيّ وغيرُهُ.

والحق أنَّ القائلين بالوقف ليسوا على درجةٍ واحدةٍ بل هم متفاوتون؛ فهناك مَنْ وقف في مسألة خلق القرآن بزعمه أنّ السلف لم يتكلموا فيها: «فوقفوا عن ورعٍ مبني على جهلٍ وإنما أكد ذلك أنها كانت مسألة حديثة الورود على أذهانهم، لم يكن لهم بها سابق علم»[3].

وعلى هذا كثير من المحدثين القائلين بالوقف، قال أحمد بن أبي خيثمة: قال لي مصعب الزبيري: ناظرني إسحاق بن أبي إسرائيل، فقال: لا أقول كذا، ولا غير ذا ـ يعني في القرآن ـ فناظرته، فقال: لم أقل على الشكّ، ولكني أسكتُ كما سكت القومُ قبلي،[4] وقال الذهبيُّ عن إسحاق هذا: «أدَّاه ورعُهُ وجموده إلى الوقف لا أنه كان يتجهم، كلا، ..الإنصافُ في مَنْ هذا حاله أن يكون

(١) أول من قال بخلق القرآن الجعد بن درهم المقتول سنة ١٢٤هـ. انظر: البداية والنهاية ٩: ٣٥٠، لوائح الأنوار السَّنية ١: ٢٢٠.

(٢) الفتاوى الكبرى ٥: ٧٢.

(٣) العقيدة السلفية ص ١٣٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١١: ٤٧٨.

باقياً على عدالته، والله أعلم»[1].

وهناك من وقف تقيةً وخوفاً فبعد: «انكشاف المحنة عن الناس في عهد المتوكل، وقوة شوكة أهل السنة حينئذ، وإخماد نار الفتنة وخذلان أهلها، لجأت طائفة من الجهمية إلى استعمال التَقِيَّة خوفاً من سيف أهل السنة، فقالوا: نحن نقول: القرآن كلام الله، ولا نزيد... ووجدوا في وَقفِ من كان يقف تورعاً من بعض مَنْ خَفِيَه الحقّ من المنتسبين إلى الحديث..حيلةً يتشبثون بها، ويحتجون بها على صحة مذهبهم، وهم يبطنون الحقيقة الفاسدة»[2].

إذاً الوقف على قسمين:

الأول: من وقف ورعاً وتقوى مع اعتقاده بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولكنه كره الخوض فيه لأنه من الأمور المحدثة، قال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل سئل: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله تعالى؛ ثم يسكت؟ فقال: ولِمَ يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيءٍ لا يتكلمون؟»[3]قال ابن قتيبة: «وليس في غرائز الناس احتمال الإمساك عن أمر في الدين قد انتشر هذا الانتشار

(١) سير أعلام النبلاء ١١: ٤٧٧ ـ ٤٧٧.

(٢) العقيدة السلفية ص ١٣٣.

(٣) مسائل الإمام أحمد(رواية أبي دواد) ص ٢٦٣ـ ٢٦٤.

وظهـر هـذا الظهـور ـ إلى أن قـال ـ والـشك لا يـداوى بـالوقوف، والبدعة لا تدفع إلاّ بالسنة»[1]، وتقدم قول إسحاق بـن أبـي إسـرائيل ـ وهو من شيوخ يعقـوب بـن شَيْبَة الـذين رمـوا بـالوقف ـ: «لم أقـل على الشك، ولكني اسكتُ كما سكتْ القـوم قبلـي»، وهـذا القـسم بدّعهم السلف وخطّؤوهم، ولاشك أنّ الوقف في هذه المسائل خطأٌ.

الثاني: من وقف في القرآن ولم يصرح بمعتقده إما لأنه لم يتبين لـه الحـق في ذلك فهو شاك، أو أظهر الوقف ـ وهو يعتقد أنّ القرآن مخلوق ـ.

وهذا التقـسيم لابـد منه لأنـك إذا تأملـت أقـوال الـسلف في ذم الواقفـة تجـد أقوالاً متعارضة، فهناك أقوال تصف الواقفة بأنهم كفار..زنادقة.. شر من الجهمية.. تضرب أعناقهم، وهناك أقوال تصفهم بأنهم مبتدعة..يُعَلّمون..يُجَهَّلـون، وهنـاك أقوال فصّلت وبيّنت القسمين، ففي عقيدة أبي حاتم وأبي زرعـة: «ومـن شـك في كلام الله ﷻ فوقف شاكاً فيه يقول لا أدري مخلوق أو غير مخلـوق فهـو جهمـي، ومن وقف في القرآن جاهلاً عُلّم وبُدع ولم يُكفر»[2]، وقال هارون الفَرْويّ: «من وقف في القرآن بالشك فهـو كـافر، ومـن وقـف بغـير شـك فهـو مبتـدع»[3]، وكـلا القسمين مذمومٌ غير أن العدل في الحكم مطلوبٌ شرعاً.

---

(١) اختلاف اللفظ ـ ضمن عقائد السلف ـ ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٢) أصل السنة ص ٢٦.

(٣) شرح أصول الاعتقاد ٢ : ٣٢٥.

٣ـ ذم السلف للواقفة وتحذيرهم منهم:

قال شيخ الإسلام: «وكذلك ذَمُّ الواقفة وتضليلهم ـ الذين لا يقولون مخلوق ولا غير مخلوق ـ مأثور عن جمهور هؤلاء الأئمة مثل ابن الماجشون وأبي مصعب ووكيع بن الجراح... ومن لا يحصي عدده إلاّ الله»[(١)]، وقد أفرد اللالكائيُّ في كتابه فصلاً أسماه «سياق ما روي في تكفير من وقف في القرآن شاكاً فيه: أنه غير مخلوق»، ونقل عن أكثر من مائة من المحدثين والفقهاء في ذم الواقفة وتبديعهم، وكذلك الدارمي، وابن بطّة وغيرهما ممن نقل أقوال الأئمة في ذم الواقفة[(٢)]، ولولا خشية الإطالة لذكرت أقوالهم.

٤ـ يعقوب بن شَيْبَة ومذهب الوقف:

أ ـ ثبوت الوقف عن يعقوب، ومراده به، ومتى أظهره؟:

ـ قال الخلال: «وأخبرني علي بن عيسي[(٣)] أن حنبلاً حدثهم؛ قال: قلت لأبي عبدالله إن يعقوب بن شَيْبَة وزكريا الشركي ابن عمار[(٤)] أنهما إنما أخذا عنك هذا الأمر الوقف، فقال أبو عبدالله: كنا نأمر بالسكوت، ونترك الخوض في الكلام في القرآن، فلما دعينا إلى أمر ما كان بداً لنا من أن ندفع ذاك ونبين من

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢: ٤٢٠ـ ٤٢١.

(٢) الرد على الجهمية ص ٣٤٢، السنة ٥: ١٢٩، الشريعة ص ٨٧، الإبانة ١: ٢٨٤، شرح أصول الاعتقاد ١: ٣٢٣.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) كأن في الكلام سقطاً؟ فلعله (قالا) أو (ذكرا).

أمره ما ينبغي»[1].

ـ وقال المروذي: «أظهر يعقوب بن شَيْبَة الوقف في ذلك الجانب، فحذر أبو عبدالله أحمد بن حنبل منه»[2].

ـ وقال أحمد بن كامل القاضي: «وكان يقف في القرآن»[3].

ـ قال الخطيب: «أخبرنا علي بن طلحة المقرئ، أخبرنا محمد بن العباس، حدثنا أبو مزاحم موسى بن عبيد الله قال: قال لي عمي عبدالرحمن بن يحيى بن خاقان: أمر المتوكل بمسألة أحمد بن حنبل عمن يتقلد القضاء، قال أبو مزاحم فسأله عمي فأجابه فذكر جماعة، ثم قال وسألته عن يعقوب بن شَيْبَة؟ فقال: مبتدع صاحب هوى. قلتُ[4]: إنما وصفه أحمد بذلك لأنه كان يذهب إلى الوقف في القرآن»[5]، وهذا سندٌ قوي ورجاله معروفون.

هذه الأخبار تدلُ على ثبوت الوقف عن يعقوب، وجميعُ من ترجم له ذكر ذلك ولم يُشكك أحدٌ في ثبوته عنه، ومما يدل على ذلك أيضاً ما رواه ابن بطّة في الإبانة بسندٍ قوي عن محمد بن داود[6] أنه قال: «..سمعتُ عبدالوهاب

(١) السنة للخلال ٥: ١٣٤.

(٢) تاريخ الإسلام وفيات (٢٦١ـ ٢٧٠) ص ٢٠٣، سير أعلام النبلاء ١٢: ٤٧٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٤: ٢٨٣.

(٤) القائل الخطيب البغداديّ.

(٥) تاريخ بغداد ١٤: ٢٨٢.

(٦) هو: محمد بن داود بن صَبيح المصيصي، قال أبو داود: (كان يتفقد الرجال،.. وما رأيت=

الوراق[1] ذكر يعقوب بن شَيْبَة وابن الثلاج؛ فقال: جهمية زنادقة»[2]، ولاشك أنَّ هذا مبالغة شديدة من عبدالوهاب الوراق فيعقوب لا يصل إلى الحد الذي قاله عبدالوهاب، ولا دليل على قوله، بل يعقوب بن شَيْبَة من القسم الأول وهم الذين يقفون لأنهم يرون أنّ هذا هو المنهج الأسلم الذي سار عليه السلف الصالح وهو عدم الكلام في مسألة القرآن مخلوق أو غير مخلوق، ومما يدل أنه من أهل هذا القسم الراوية التي ساقها الخلال ـ المذكورة قريباً ـ وفيها أنّ يعقوب بن شَيْبَة فهم الوقف ـ بمعنى السكوت ـ من كلام الإمام أحمد وأحمد لم ينكر ذلك، أمّا أنْ يحكم عليه بالتجهم والزندقة، فهذا ـ والله ـ هو الغلو المذموم، فيعقوب بن شَيْبَة إمامٌ من أئمة المحدثين؛ ثقةٌ حافظٌ، له كلام عَذْبٌ في الرجال جرحاً وتعديلاً، وأقوالٌ دقيقةٌ في تعليل الأحاديث والمتون، ونقول ليست قليلة في الأسماء والأنساب والوفيات والسير، وآراء مفيدة في مصطلح الحديث، ولم يزل أهل العلم ينقلون عنه ويستفيدون منه، ومع ذلك كله كان متصفاً بالزهد والجود والكرم ـ كما تقدم ـ؛ فمثل هذا الإمام هل يجوز أن يُظن به الزندقة وأن يقرن بابن الثَّلْجي الذي يُرمى بالكذب والوضع

=أعقل منه)، لم تذكر سنة وفاته. انظر: تهذيب الكمال ٢٥ : ١٧٤.

(١) هو: عبدالوهاب بن عبدالحكم بن نافع أبو الحسن الوراق، قال الخطيبُ: (كان ثقة صالحاً، ورعاً زاهداً)، مات سنة ٢٥٠ أو ٢٥١هـ. انظر: تاريخ بغداد ١١ : ٢٥، طبقات الحنابلة ١ : ٢٠٢.

(٢) الإبانة ٢ : ١١٢.

في الحديث، قال ابنُ عديّ: «وكان يضع الأحاديث في التشبيه ينسبه إلى أصحاب الحديث ليثلبهم به»[1]، إنّ العجب لا ينقضي من هذه التسوية بين من ينفي الكذب عن الأحاديث ويُميّز الصحيح من السقيم ويتكلم على المجروحين ويبين أمرهم، وبين من يكذب ويتحرى الكذب وليس له في علم الحديث دينار ولا درهم؟!.

فلعل هذا الكلام خرج من عبدالوهاب الوراق لغيرته الشديدة على السنة والعقيدة، غير أن العدل مطلوب في الأقوال والأعمال، لذا لم يقل الإمام أحمد بن حنبل في يعقوب بن شَيْبَة إلاّ مبتدع صاحب هوى، مع غيرته الشديدة على السنة والعقيدة، فتأمل.

وأمّا وقت إظهار يعقوب بن شَيْبَة للوقف فليس هناك أدلة دقيقة تبين ذلك غير أنّ المقطوع به أنّه في زمن المتوكل كان على هذا المذهب ذلك أنّ وَصْفَ الإمام أحمد له بالبدعة كان سنة سبع وثلاثين ومائتين لمّا سأله ابن خاقان بأمر من المتوكل عن يعقوب بن شَيْبَة هل يوليه قضاء العراق فوصفه الإمام أحمد بما تقدم، قال ابن كثير في حوادث سنة سبع وثلاثين ومائتين: «وفي صفر منها غضب المتوكل على ابن أبي دؤاد القاضي المعتزليّ وكان على ولاية المظالم فعزله عنها.. ـ إلى أن قال ـ وارتفعت السنة جداً في أيام المتوكل ـ عفا الله عنه، وكان لا يولي أحداً إلاّ بعد مشورة الإمام أحمد، وكانت ولاية يحيى بن أكثم قضاء القضاة

(١) الكامل ٦: ٢٩١.

موضع ابن أبي دؤاد عن مشورته»[١].

وكان سؤال ابن خاقان للإمام أحمد عن يعقوب بن شَيْبَة ويحيى بن أكثم في آنٍ واحد[٢]، وسند الرواية واحد وهو المذكور سابقاً.

ب ـ أسباب قول يعقوب بن شَيْبَة بالوقف:

قال القاضي عياض: «أصل وقوفه فيه تَقيّة أو سكوتاً عن الكلام فيما لم يتكلم فيه السلف مع اعتقاده الحق والله أعلم»[٣].

والأرجح هو الثاني ـ كما تقدم ـ أمّا الأول وهو أنه قال ذلك تقية فلا يصح بوجهٍ من الوجوه؛ ذلك أنه لم يكن هناك شيءٌ يخشاه يعقوب بن شَيْبَة على نفسه، خاصةً إذا علمنا أنه كان يقول بالوقف في زمن المتوكل الذي أظهر السنة وقمع البدعة، بل إنه عاش بعد المحنة ثلاثين عاماً فإنَّ المتوكل ولي الخلافة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وأمر بالسكوت عن مسألة خلق القرآن، ويعقوب بن شَيْبَة توفي سنة اثنتين وستين ومائتين، فلم يكن هناك ما يخشاه على نفسه حتى يتظاهر بالوقف!، بل إنه كان مقرباً للسلطان حتى إنه حمله معه إلى سامرا قال حفيده: «..لأنه كان وجّه إليّ فجاء بي إلى سامرا، لأنّ السلطان حمله إلى سامرا»[٤]،

(١) البداية والنهاية ١٠ : ٣١٦.

(٢) طبقات الحنابلة ١ : ٢٠٧.

(٣) ترتيب المدارك ٢ : ٥٧.

(٤) تاريخ بغداد ١ : ٣٧٤.

فالأظهر من كلام القاضي هو الثاني.

وقد يكون لشيوخ يعقوب بن شيبة القائلين بالوقف أثراً في تبني يعقوب لهذا الرأي، وقد تقدم ذكر القائلين بالوقف من شيوخ يعقوب.

ج ـ آثار الوقف عليه:

لا ريب أنّ قوله بالوقف أثر عليه، وعلى الأخذ عنه، فمن الأشياء التي نالته بسبب الوقف:

أ ـ صَرْفُ النظرِ عن جعله قاضي قضاة العراق، وهو من أعلى المناصب في الدولة العباسية كما تقدم.

ب ـ قلة الأخذ عنه والسماع منه ـ كما تقدم ـ.

ج ـ كلام بعض العلماء فيه مثل الإمام أحمد بن حنبل وعبدالوهاب الوراق.

فخلاصة هذا المبحث أنَّ يعقوب بن شَيْبَة يرى الوقفَ الذي هو بمعنى السكوت عن الكلام في هذه القضية مع اعتقاده الحق ـ أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق ـ بل إنه ـ كما نقل حنبل ـ فَهِمَ الوقفَ من كلام الإمام أحمد بن حنبل فقد قال الخلال: «وأخبرني علي بن عيسي أن حنبلاً حدثهم؛ قال: قلت لأبي عبدالله إن يعقوب بن شَيْبَة وزكريا الشركي ابن عمار[1] أنهما إنما أخذا عنك هذا الأمر الوقف، فقال أبو عبدالله: كنا نأمر بالسكوت، ونترك الخوض في الكلام في القرآن، فلما دعينا إلى أمر ما كان بداً لنا من أن ندفع ذاك ونبين من

(١) كأن في الكلام سقطاً؟ فلعله (قالا) أو (ذكرا)، ولم أقف على ترجمة زكريا هذا.

أمره ما ينبغي»[1] ـ كما تقدم ـ.

ثُمَّ ليعلم أنه لم يُنْكر على يعقوب بن شَيْبَة إلاَّ هذه المسألة فقط، وأمَّا بقية الاعتقاد ـ توحيد العبادة والأسماء والصفات والقَدَر والصحابة وغير ذلك ـ فلم يُنْكر عليه شيء.

وليُعلم أيضاً أنه لم ينقل أنه كان يَدْعُ إلى شيء من ذلك، أو يجادل عنه كما فعل غيرهُ ممن جادل في الوقف واحتج له، بل جلُّ كلام يعقوب بن شَيْبَة في الحديثِ وعلومهِ، ولكلِ جوادٍ كبوةٌ ولكلِ صارمٍ نبوةٌ، فرحم الله أهل العلم وغفر لنا ولهم حوبنا وخطايانا.

وإنما أطلتُ في هذا المبحث:

أولاً: لأهمية العقيدة ـ كما لا يخفى ـ، خاصةً على المحدثين.

ثانياً: أني لم أجد من حرر الكلام على الوقف تعريفه واستعمالاته وأقسامه ونشأته وأسباب ذلك.

ثالثاً: أنّ جميع من ترجم ليعقوب بن شَيْبَة ذكر أنه يقول بالوقف، ولم يحرروا مذهبه بدقة.

فما كان من صواب فمن الله وحده، وهو الموفق وعليه التكلان.

ومما أنبه عليه أني قرأتُ هذا المبحث كاملاً على فضيلة شيخنا العلامة: عبدالرحمن بن ناصر البراك واستفدتُ منه فجزاه الله خيراً ونفع به.

---

(١) السنة للخلال ٥: ١٣٤.

مؤلفاته

قال أحمدُ بنُ كامل القاضي عن يعقوب بن شَيْبَة: «كثيرُ الروايةِ والتصنيف»[1]، وقال القاضي عياض بعد ذكره اسم يعقوب ونسبه: «قال في الكتاب، الحكمي، وابن الحارث[2]: إنه كان بارعاً في مذهب مالك، وألف فيه تآليف جليلة، أخذ ذلك عن ابن المُعَذَّل، وأصبغ بن الفرج، والحارث بن مسكين، وسعيد بن أبي زنبر، ولقي جماعة من أصحاب مالك»[3].

هكذا أطلق هؤلاء أنَّ له مصنفات ولكن لم يسموا شيئاً منها، ولم أجد أحداً ممن ترجم له سمَّى شيئاً من كتبه، ولم تذكر كتبُ الفهارسِ والمخطوطات ـ ككتاب الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، وفهرس مخطوطات دار الكتب المصرية، وتاريخ التراث العربي، وتاريخ الأدب العربي وغيرها ـ لم تذكر شيئاً من مؤلفاته غير كتابه المشهور المسند، فلعل أحمد بن كامل يقصد من كلامه

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٣.

(٢) هكذا وقع في ترتيب المدارك ـ وفي عدة طبعات ـ، والكلام غير مستقيم ولا مفهوم، وتقدم التنبيه على ذلك.

(٣) ترتيب المدارك ٢ : ٥٦، الديباج المذهب ٢ : ٣٦٣.

السابق كثرة ما كتب يعقوب في المسند من مسانيد الصحابة، وسيأتي أنه كان في منزله أربعون لحافاً، أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين لتبييض المسند ونقله، مما يدلُ على كثرة ما كتب منه.

وأمَّا القولُ الذي نقله القاضي عياض فهو وإنْ كان صريحاً في أنَّ يعقوب له مؤلفات في المذهب المالكي، إلاّ أنَّ القائل لم يُعرفْ مَنْ هو أوَّلاً، ثم إنَّ جميعَ من ترجم ليعقوب قبل القاضي عياض لم ينقل هذا الكلام أو يتعرض لمؤلفات يعقوب ـ غير المسند ـ ثانياً!!، فالخطيب البغدادي وهو أحسنُ وأوفى من ترجم ليعقوب بن شيبة لم يذكر شيئاً عن تلك المؤلفات، فالذي يترجح أنَّ هذا الكلام غير صحيح، والله أعلم.

وكفى يعقوب بن شيبة فخراً وعلماً تأليفه للمسند، فإنَّ الأئمة بالغوا في الثناء على المسند أبلغَ ثناءٍ وأشدَّه، بل قال بعضهم ـ كما سيأتي ـ: إنّ الدارقطني أخذ كتابه العلل مِنْ كتاب يعقوب بن شَيْبَة، وسيأتي الكلام على المسند مفصلاً عند تحقيقه.

مذهبه الفقهي

لا يختلفُ العلماءُ في أنَّ يعقوبَ بنَ شَيْبَة مالكيٌّ المذهب، ومِنْ أقدمِ مَنْ ذكر ذلك:

١ ـ أحمد بن كامل القاضي حيث يقول: «وكان يعقوب من فقهاء البغداديين على قول مالك، من كبار أصحاب أحمد بن المُعَذَّل والحارث المسكين، وأخذ عن عدة من أصحاب مالك»[١].

٢ ـ وذكره أيضاً القاضي عياض في «ترتيب المدارك»[٢] في الطبقة الثانية، وهم الذين التزموا مذهبَ مالك ولم يروه، وقد ترجم له ترجمة نفيسة.

ـ وممن ذكره أيضاً في تراجم المالكية ابنُ فَرْحون في «الديباج المُذهب»[٣].

ـ وقال السخاويُّ: «الحافظ الكبير الفقيه المالكيّ..»[٤].

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٣.

(٢) ترتيب المدارك ٢ : ٥٦.

(٣) الديباج المذهب ٢ : ٣٦٣.

(٤) فتح المغيث ٣ : ٣٨٦.

وهنا لابد أن نقفَ عدةَ وقفات:

الأولى: أنَّ يعقوب بن شَيْبَة يُعَدُّ من ناشري المذهب المالكي في العراق؛ وممن ثبّتَ هذا المذهب هناك قال القاضي عياض: «واستقر[1] ببلاد العراق بالبصرة فغلب عليها بابن مهدي والقعنبي وغيرهما، ثم بأتباعهم من ابن المعَذَّل، و يعقوب بن شَيْبَة..»[2].

الثانية: أنَّ هناك عدةً من شيوخ يعقوب بن شَيْبَة على المذهبِ المالكي، وقد استفاد منهم وتأثر بهم، منهم:

١ـ أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهري المدني.

٢ـ أحمد بن المعذَّل البصري.

٣ـ إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي.

٤ـ الحارث بن مسكين المصري.

٥ـ أصبغ بن الفرج الأموي المصري.

٦ـ سعيد بن داود الزَّنْبَري.

٧ـ عبدالله بن مسلمة القعنبي البصري.

هؤلاء شيوخ يعقوب بن شَيْبَة ممن ينتسب للمذهب المالكي؛ وتُرْجِمَ له في كتب المالكية.

---

(١) يشير إلى المذهب المالكيّ.

(٢) ترتيب المدارك ١ : ٥٣.

الثالثة: قال القاضي عياض بعد ذكره اسم يعقوب ونسبه: «قال في الكتاب، الحكمي، وابن الحارث[1]: إنه كان بارعاً في مذهب مالك، وألف فيه تآليف جليلة، أخذ ذلك عن ابن المُعَذَّل، وأصبغ بن الفرج، والحارث بن مسكين، وسعيد بن أبي زنبر، ولقي جماعة من أصحاب مالك»[2].

الرابعة: أنَّ ابن أبي يعلى ذكر يعقوب بن شَيْبَة في طبقات الحنابلة[3] وتابعه من كَتَبَ في تراجم الحنابلة، ولا يلزم من ذكر ابن أبي يعلى ليعقوب في طبقاته أنه على مذهب الإمام أحمد؛ ذلك أنَّ شرط ابن أبي يعلى في كتابه ذكر كل من روى عن الإمام أحمد حديثاً أو مسألة أو حكايةً[4]، ولا يلزم من ذلك أن يكون مقلداً للإمام أحمد أو متمذهباً على مذهبه.

وليعلم أنَّ انتساب المتقدمين للمذاهب ليس كانتساب المتأخرين، فالمتقدمون ليس عندهم تعصب ولا تَبَعيّة مطلقة إلاّ للكتاب والسنة فقط، وكثيراً ما يخرجون عن أقوال أئمتهم إذا تبين لهم الدليل، والله المستعان.

---

(١) هكذا وقع في ترتيب المدارك ـ وفي عدة طبعات ـ، وقد رجعتُ إلى مخطوطة الكتاب وهي مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة العبدلية بتونس، ووجدتُ العبارة نفسها انظر المصورة ٢: ورقة ٩٠، ولم يتبين لي وجه الكلام!!.

(٢) ترتيب المدارك ٢: ٥٦، الديباج المذهب ٢: ٣٦٣.

(٣) طبقات الحنابلة ١: ٤١٦.

(٤) انظر: طبقات الحنابلة ١: ٢٠.

وفاته

اتفقت جميعُ المصادرِ التي ترجمت له على أنَّه توفي لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول ؛ سنة اثنتين وستين ومائتين.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «أخبرنا البَرْقَانيُّ أخبرنا عبدالرحمن بن عمر الخلال أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شَيْبَة قال: توفي جدي ببغداد في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وستين»[(١)].

وقال أيضاً: «قرأتُ على الحسن بن أبي بكر[(٢)] عن أحمد بن كامل القاضي قال: توفي أبو يوسف يعقوب بن شَيْبَة بن الصَّلت بن عُصفور بن شداد ابن هميان السدوسي ـ مولى لهم ـ لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول ؛ سنة اثنتين وستين ومائتين، أخبرني بذلك محمد بن أحمد بن يعقوب»[(٣)].

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٢.

(٢) هو: الحسن بن إبراهيم بن أحمد أبو علي، قال الخطيبُ: (كتبنا عنه وكان صدوقاً، صحيح الكتاب)، مات سنة ٤١٦هـ. انظر: تاريخ بغداد ٧ : ٢٧٩.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

وتوفي ودُفِنَ في بغداد ؛ نصَّ على ذلك حفيدُهُ[1]، فعلى هذا يكون عمر يعقوب بن شَيْبَة حين توفي ثمانين سنة.

فرحم الله هذا الإمام رحمةً واسعةً ؛ وغفر لنا وله بمنّه وكرمه.

(١) تاريخ بغداد ١ : ٣٧٤ و ١٤ : ٢٨٢.

مصادر ترجمة يعقوب بن شيبة هي ـ مرتبة حسب وفاة المؤلف ـ:

ـ تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨١ ـ ٢٨٣.

ـ طبقات الحنابلة ١ : ٤١٦.

ـ ترتيب المدارك ٢ : ٥٦.

ـ الأنساب ٤ : ٢٠٤.

ـ المنتظم ١٢ : ١٨٦.

ـ اللباب ٢ : ٣٤٤ـ ٣٤٥.

ـ طبقات علماء الحديث ٢ : ٢٧٢ ـ ٢٧٤.

ـ تاريخ الإسلام وفيات ٢٦٢هـ ص ٢٠١ ـ ٢٠٣.

ـ سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٧٦ ـ ٤٧٩.

ـ العبر ١ : ٣٧٧.

ـ تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٧٧.

ـ دول الإسلام ١ : ١٥٩.

ـ البداية والنهاية ١١ : ٣٥.

ـ مرآة الجنان ٢ : ١٧٥.

ـ الديباج المذهب ٢ : ٣٦٣.

ـ التبيان لبديعة البيان ورقة ٧٢.

ـ النجوم الزاهرة ٣ : ٤٥.

ـ المقصد الأرشد ٣: ١٢٣.

ـ فتح المغيث للسخاوي ٣: ٣٨٦.

ـ طبقات الحفاظ ص ٢٥٤.

ـ بحر الدم ص ٤٧٨.

ـ المنهج الأحمد ١: ٤٦٢.

ـ كشف الظنون ٢: ١٦٧٩.

ـ شذرات الذهب ٢: ٣٦٣.

ـ هدية العارفين ٢: ٥٣٧.

ـ الرسالة المستطرفة ص ٦٩.

ـ شجرة النور ص ٦٥.

ـ الأعلام ٨: ١٩٩.

ـ تاريخ التراث العربي ١: ٢٢٣.

ـ معجم المؤلفين ١٣: ٢٥٠.

ـ موارد الخطيب البغدادي ص٣٤٩.

البَابُ الثَّانِي

أقوال واختيارات يعقوب بن شيبة في بعض أنواع علوم الحديث

ويشتمل على:

- الحديث الحسن.
- المُؤَنَنُ.
- التدليس.
- العَرْض.
- أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم وما اتفق منها وافترق.
- التواريخ والوفيات.
- الطبقات.
- أوَّل منْ صنف الكتب.
- مذهب أهل الكوفة في الصحابة.
- صحة رواية أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه.
- أطول إسناد.

أقوال واختيارات
يعقوب بن شيبة في بعض أنواع علوم الحديث

هذا الفصل من أهم فصول الرسالة، إذْ أنه حوى كلام يعقوب بنِ شيبةَ في بعضِ أنواعِ علومِ الحديثِ، وحوى أيضاً بيان مصطلح يستعمله يعقوب، وبينتُ فيه ما نُسب ليعقوب من آراء لم تصح عنه، وذكرتُ فيه ما نُقل عن يعقوبَ من فوائدَ حديثيةٍ جديرةٍ بالذكر، قلَّ من يذكرُ كلامَ يعقوب بن شيبة فيها، وهذه الأنواع والفوائد هي:

١ ـ الحديث الحسن.

٢ ـ المُؤَنَنُ.

٣ ـ التدليس.

٤ ـ العَرْض.

٥ ـ أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم وما اتفق منها وافترق.

٦ ـ التواريخ والوفيات.

٧ ـ الطبقات.

٨ ـ أوَّل منْ صنف الكتب.

٩ ـ مذهب أهل الكوفة في الصحابة.

١٠ـ صحة رواية أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه.

١١ـ أطول إسناد.

هذا وقد رتّبتُها حسب ورودها في مقدمة ابن الصلاح تقديماً وتأخيراً ـ ما ذُكر منها في مقدمة ابن الصلاح ـ، مبتدئاً بتعريفِ النوعِ، وحكمِهِ، ثم أذكرُ كلامَ يعقوب بنِ شيبة فيه، مناقشاً ومرجحاً ما يحتاج إلى مناقشة وترجيح، والله الموفق.

الحديث الحسن

الحسن في اللغة:

قال ابن فارس: «الحاء والسين والنون أصلٌ واحدٌ، فالحسن ضدُّ القبح، يقال: رجل حَسَنٌ وامرأة حَسْناء..»[1]، وقال الأزهريُّ: «قال الليث[2]: الحَسَن نعت لما حَسُنَ، تقول: حَسُنَ الشيء حَسَناً، وقال الله ﷻ: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقُرئ ﴿حُسْنًا﴾»[3]، وقال الراغب: «الحُسْن عبارة عن كل مبهجٍ مرغوبٍ فيه...»[4]، وقال الفيروزآباديُّ نحو ذلك[5].

الحسن في اصطلاح المحدثين:

وقع خلافٌ واسعٌ بين المحدثين في المراد بالحديث الحسن، وتحرير معناه، حتى

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢ : ٥٧..

(٢) هو: الليث بن نصر الخراساني، قال الأزهري: (كان الليث رجلاً صالحاً). يُنْظر: البلغة ص١٧٨، والمزهر ١ : ٧٧.

(٣) تهذيب اللغة ٤ : ٣١٤.

(٤) معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ١١٧.

(٥) القاموس ص ١٥٣٥.

إنَّ الذهبي ـ على إمامته وسعة إطلاعه ـ قال: «الحسن: وفي تحرير معناه اضطراب ـ إلى أن قال ـ ثم لا تطمع بأنَّ للحسن قاعدة تندرج كلُّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك..»[(١)]، وقال نحو ذلك ابنُ دقيق العيد[(٢)]، وابنُ كثير[(٣)].

ولعل من أسباب ذلك الاضطراب أنَّ الحديث الحسن لم يكن قبل الترمذي مشهوراً متداولاً كنوع خاص من أنواع الحديث يطلق عليه هذا الاسم خاصة، بل كان يطلق الحسن على معان تناسب وضعه اللغوي، فأحياناً يطلق على الغريب كما ورد عن إبراهيم النخعي في قوله: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده»، قال السمعاني بعد روايته: «عنى إبراهيم بالأحسن الغريب، لأنَّ الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة ولهذا قال شعبة بن الحجاج فيما حدثنا أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل[(٤)] الإمام إملاءً بأصبهان، أخبرنا أبو الحسين المبارك بن عبدالجبار بن الطيوري[(٥)] ببغداد، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن

---

(١) الموقظة ص ٢٨.

(٢) الاقتراح ص ١٦٢.

(٣) اختصار علوم الحديث ص ٣٧.

(٤) هو: أبو القاسم التيمي، قال أبو موسى المديني عنه: (إمام أئمة وقته)، مات سنة ٥٣٥هـ، يُنْظر: تذكرة الحفاظ ٤ : ١٢٧٧.

(٥) قال الذهبيّ عنه: (الشيخ الإمام المحدّث العالم المفيد..)، مات سنة ٥٠٠هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٩ : ٢١٣.

أحمد العتيقي[1]، أخبرنا أبو عمر محمد بن العباس بن حيوية الخزاز، حدثنا عبدالله بن سليمان ابن الأشعث[2] حدثنا محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي[3]، حدثنا أمية بن خالد[4] قال: قيل لشعبة: مالك لا تروي عن عبدالملك بن أبي سليمان[5] وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنه فررتُ»[6]، وأحياناً يطلق على الحديث الصحيح المتفق على صحته كما ورد على لسان الشافعي[7]، وأحياناً يراد بالحسن حُسْن الألفاظ والمعاني فقط، قال العراقيّ: «قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي..»[8]، فتحصّل من هذا الكلام أنَّ الحسن يَرِدُ في كلام الأئمة قبل الترمذي لكن على غير المعنى

---

(١) هو: السَّفّار، قال ابن ماكولا: (كان ثقة ثبتاً)، مات سنة ٤٤١هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٧: ٦٠٢.

(٢) هو: السجستاني، قال الخلاّل: (كان أبو بكر بن أبي داود أحفظ من أبيه)، مات سنة ٣١٦هـ. يُنْظر: تاريخ بغداد ٩: ٤٦٤.

(٣) قال عنه ابن حجر: (ثقة)، مات سنة ٢٥٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ٤٩٦.

(٤) هو: القيسي، قال ابن حجر: (صدوق)، مات سنة ٢٠٠ هـ. يُنْظر: التقريب ص ١١٤.

(٥) هو: العرزمي، قال ابن حجر: (صدوق له أوهام)، مات سنة ١٤٥هـ. يُنْظر: التقريب ص ٣٦٣.

(٦) أدب الإملاء والاستملاء ١: ٣٠٨ـ٣٠٩، ويُنْظر: تقدمة الجرح والتعديل ص ١٤٦.

(٧) يُنْظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١: ٤٢٥، فتح المغيث ١: ٧٢، محاسن الاصطلاح ص١١٥، والشافعي هو: محمد بن إدريس الشافعي، الإمام المشهور، مات سنة ٢٠٤هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٠: ٥ـ٩٩.

(٨) التقييد والإيضاح ص ٤٥.

الاصطلاحي الذي سار عليه الترمذي، قال ابن سيّد الناس[1] ـ بعد نقله قول ابن الصلاح أنَّ الحسن يوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخ الترمذي والطبقة التي قبلهم كأحمد بن حنبل والبخاري ـ: «ولكن لم يذكر الإمام أبو عمرو هل هو في مصطلح من تقدم الترمذي كما هو في مصطلحه أولا؟ بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح، ويدخل في أقسامه، فإنهم لم يرسموا له رسماً يقف الناظر عنده، ولا عَرَّفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه»[2]، وأول من عرف الحسن في الاصطلاح الإمام الترمذي في جامعه[3]، قال الذهبي: «وأما الترمذي فهو أول من خصَّ هذا النوع باسم الحسن»[4]، وقال ابن سيد الناس: «ولم يسبقه ـ أي الترمذي ـ أحدٌ إلى هذا المراد بالحسن، ولم يَعْدُ من بعده مراده»[5]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الترمذي أوَّل من قسم الأحاديث إلى صحيح وحسن وغريب وضعيف ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف..»[6].

---

(١) هو: محمد بن أحمد اليعمري، قال عز الدين: (كان أحد حفاظ الحديث المشهورين)، مات سنة ٦٥٩هـ. يُنْظر: تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٥٠.

(٢) النفح الشذى ١ : ١٩٦.

(٣) يُنْظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص ١٥٦.

(٤) الموقظة ص ٢٧

(٥) النفح الشذى ١ : ٢٧٨.

(٦) مجموع الفتاوى ١٨ : ٢٤٩.

وعرَّف الحسن بعد الترمذيِّ الخطابيُّ[1] وابن الجوزيّ[2] وغيرهما، وجميع هذه التعريفات لا تخلوا من مؤاخذات ومناقشات ليس هذا موضعها.

هذا وقد حرّر الحافظ ابن حجر تعريف الحسن بقوله: ما رواه عدل خفيف الضبط بسندٍ متصل غير معلل ولا شاذ[3]، ومن جاء بعد الحافظ ابن حجر سار على تعريفه.

الحسن عند يعقوب بن شَيْبَة:

يعقوب بن شيبة ممن أكثر من وصف الأحاديث بالحسن، ففي القطعة الصغيرة الموجودة من مسند عمر بن الخطاب حكم على ثمانية أحاديث بقوله: «حديث حسن الإسناد»، فعلى هذا يكون يعقوب بن شَيْبَة قد سبق الترمذي لاستعمال هذا المصطلح في الحكم على الأحاديث، ولكن ما مراده بحُسْن الإسناد هنا؟.

وقبل الجواب عن هذا السؤال أذكر كلاماً لابن حجر مفاده أن يعقوب بن شَيْبَة استفاد هذا المصطلح من علي بن المديني، وعلي بن المديني ـ فيما يستظهر ابن حجر ـ مراده بالحسن الحسن الاصطلاحي، قال ابن حجر: «قد وجد التعبير

---

(١) معالم السنن ص ١١.

(٢) الموضوعات ١ : ٣٥، وابن الجوزي هو: عبدالرحمن بن علي، قال الذهبيّ: (الإمام العلامة الحافظ)، مات سنة ٥٩٧هـ. يُنْظر: تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣٤٢.

(٣) نزهة النظر ص ٢٩.

بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي... ولكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده، فأما ما وجد في ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله بل وفي عبارة أحمد بن حنبل فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك...وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي علله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري ويعقوب بنُ شيبة وغيرُ واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي»[1].

ولكن الذي يظهر لي من تَصرّفِ يعقوب بن شَيْبَة ـ وغيرِهِ من الأئمة المتقدمين ـ أنَّ الحسن عندهم له معنى واسع، فتارةً يريدون به الحديث غير المضطرب، من ذلك قول يعقوب ابن شَيْبَة في حماد بن سلمة: «ثقة في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم..»[2]، أي إن روايته عنهم غير مضطربة، فقابل بين الاضطراب والحسن، و أكثر ما يطلقون الحسن على الحديث الغريب غير المشهور سواءٌ كان صحيحاً أو غير صحيح، وهذا ما تبين لي من خلال دراستي للأحاديث التي حكم عليها يعقوب بن شَيْبَة بقوله: «حسن الإسناد» أنها أحاديث يجمعها صفة الغرابة، وبيان ذلك:

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١: ٤٢٤ـ٤٢٦.

(٢) شرح علل الترمذي ٢: ٧٨١.

ـ أنَّ خمسة أحاديث حكم عليها يعقوب بالحسن وكلها من رواية عكرمة بن عمار عن أبي زُميل سماك الحنفي عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب.

وعكرمة بن عمار قال فيه يعقوب: «يمامي ثقة ثبت»[1]، وأبو زميل ثقة بالإجماع قاله ابن عبدالبر[2]، والأحاديث هي:

الحديث الأول:

قال يعقوب بن شيبة: «وحديثه يوم حنين أن فلاناً قتل شهيداً وقد ذكر الغلول، حديث حسن رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُميل سماك الحنفي عن ابن عباس عن عمر ﷺ عن النبيّ ﷺ قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه: «لا يحفظ هذا الحديث في الغلول عن عمر عن النبيّ ﷺ إلاّ من هذا الوجه..» قال أبو يوسف: وهو كما قال عليّ»[3]، وقال البزار عنه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه»[4]، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب»[5].

---

(١) مسند عمر (ص ٦٦١) من هذا الكتاب.

(٢) الاستغناء ١ : ٦٥٤.

(٣) مسند عمر (ص ٦٦١) من هذا الكتاب.

(٤) مسند البزار ١ : ٣١١.

(٥) سنن الترمذي ٢ : ٣٨٨.

والحديث أخرجه مسلم[1]، والترمذي[2]، وأحمد[3]، والدارمي[4]، والبزار كلهم من طريق عكرمة به، فهذا الحديث صحيح غريب.

الحديث الثاني:

قال يعقوب بن شيبة: «وحديثه في حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى أهل مكة، حديث حسن الإسناد، رواه أيضاً عكرمة بن عمار عن سماك أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر ﷺ، قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه: لا نعلمه روى عن عمر عن النبيّ ﷺ إلاّ من هذا الوجه، وهو كما قال عليّ، وقد روى عن علي بن أبي طالب ﷺ هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في مسند عليّ إن شاء الله»[5]، وقال البزار ـ بعد روايته ـ: «ولا نعلم روى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد»[6]، وأخرجه أيضاً أبو يعلى[7] والهيثم بن كليب[8] والضياء[9] كلهم من طريق عكرمة بن عمار به.

---

(١) كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول.." ١ : ٦٠ ".

(٢) كتاب السير، باب ما جاء في الغلول "٢ : ٣٨٨".

(٣) ١ : ٣٠ و ٤٧.

(٤) كتاب السير، باب ما جاء في الغلول من الشدة ٢ : ١٤٩.

(٥) مسند عمر (ص ٦٦٦) من هذا الكتاب.

(٦) مسند البزار ١ : ٣١١.

(٧) مسند الفاروق ٢ : ٤٧١، ولم أجده في مسند أبي يعلى المطبوع، فلعله في رواية أخرى وقعت لابن كثير.

(٨) مسند الفاروق ٢ : ٤٧١.

(٩) الأحاديث المختارة ١ : ٢٨٥ـ٢٨٨.

فهذا الحديث صحيح غريب، والحديث مشهور من حديث علي بن أبي طالب[1] لذا قال يعقوب فيما تقدم: «وقد روى عن علي بن أبي طالب ﷺ هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في مسند عليّ إن شاء الله».

الحديث الثالث:

قال يعقوب: «وحديثه أنّ النبيّ ﷺ صالح أهل مكة يوم الحديبية، حديث حسن الإسناد، وهو أيضاً مما تفرد بروايته عكرمة بن عمار وما قلَّ أيضاً من رواه عن عكرمة»[2]، وأخرجه ابن سعد[3] والبزار[4] من طريق عكرمة به، فهو صحيح غريب.

الحديث الرابع:

قال يعقوب: «وحديثه في قصة الأسرى يوم بدر ومشاورة النبيّ ﷺ بعض أصحابه فيهم، وهو حديث حسن، ولا نحفظه عن عمر إلاّ من هذا الطريق رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر..»[5]، وقال

---

(١) أخرجه البخاري في سبعة مواضع من صحيحه، في المغازي ٧: ٣٠٤ و ٥١٩، وفي الجهاد ٦: ١٤٣ و ١٩٠، وفي التفسير ٨: ٦٣٣ وغير ذلك، وأخرجه مسلم في الفضائل ٢: ٣٩٨، وأبو داود في الجهاد ٣: ١، والترمذي في التفسير ٤: ١٩٧، وأحمد ١: ٧٩.

(٢) مسند عمر (ص ٦٦٨) من هذا الكتاب.

(٣) الطبقات ٢: ١٠١.

(٤) مسنده ١: ٣١١.

(٥) مسند عمر (ص ٦٦٩) من هذا الكتاب.

علي بن المديني: «والحديث صحيح، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار»[1]، وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب، لا نعرفه من حديث عمر إلاَّ من حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل»[2]، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عمر إلا من هذا الوجه»[3]، وأخرجه ـ غيرُ من تقدم ـ مسلم[4]، وأبوداود[5]، وأحمد[6] كلهم من طريق عكرمة به، فهو حديث صحيح غريب.

الحديث الخامس:

قال يعقوب: «وحديثه في اعتزال النبي ﷺ نساءه، وهو حديث حسن الإسناد..»[7]، وقال البزار ـ بعد روايته ـ: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلاَّ عن عمر»[8]، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب»[9]، والحديث

---

(١) مسند الفاروق ٢ : ٥٨٤.

(٢) في التفسير ٤ : ١١١.

(٣) مسنده ١ : ٣٠٧

(٤) في الجهاد ٢ : ٨٤.

(٥) في الجهاد ٣ : ١٣.

(٦) مسنده ١ : ٣٢_٣٣.

(٧) مسند عمر (ص ٦٨٠) من هذا الكتاب.

(٨) مسنده ١ : ٣٠٣_٣٠٥.

(٩) في الاستئذان ٣ : ٣٨٥.

أخرجه ـ غير من تقدم ـ مسلم[1]، وابنُ ماجه[2]، وأبو يعلى[3]، كلهم من طريق عكرمة بن عمار به، فهو حديث صحيح غريب.

فهذه خمسة أحاديث كلها أفراد من رواية عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب، وحكم عليها كلها بقوله: «حسن الإسناد».

الحديثان السادس والسابع:

وكلاهما من رواية عكرمة ـ مولى ابن عباس ـ عن ابن عباس عن عمر.

ـ الحديث السادس:

قال يعقوب: «وحديثه عن النبيّ ﷺ أتاني آت من ربي ﷻ فأمرني أن أصلي في الوادي المبارك، حديث حسن الإسناد وهو صحيح، رواه علي بن المبارك والأوزاعي جميعاً عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر عن النبيّ ﷺ»[4]، وقال البزار ـ بعد روايته ـ: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلاّ من حديث يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر»[5]،

---

(1) في الطلاق ١ : ٦٣٣.

(2) في الزهد ٢ : ١٣٩٠.

(3) مسنده ١ : ١٤٩.

(4) مسند عمر (ص ٦٨٢) من هذا الكتاب.

(5) مسنده ١ : ٣١٣.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري(١)، وأبوداود(٢)، وابن ماجه(٣)، وأحمد(٤) كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير به.

وينبغي هنا ملاحظة قول يعقوب بن شيبة: «حديث حسن الإسناد وهو صحيح»، فقد حكم عليه بالصحة مع وصفه بالحسن مما يدل دلالة واضحة على عدم إرادة الحسن الاصطلاحي.

ـ الحديث السابع:

قال يعقوب: «وحديثه أنّ النبيّ ﷺ إني ممسك بحجزكم عن النار، وهو حديث حسن الإسناد غير أنّ في إسناده رجلاً مجهولاً، رواه يعقوب القُمي عن حفص بن حميد عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر ﷺ.. ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر إلاّ من هذا الوجه»(٥)، وقال علي بن المديني: «ولم نجده عن عمر إلاّ من هذا الطريق، وهو حسن الإسناد»(٦)، وقال البزار ـ بعد روايته ـ: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلاّ من هذا الوجه بهذا الإسناد»(٧).

---

(١) في موضعين في كتاب الحج ٣: ٣٩٢، وفي كتاب الاعتصام ١٣: ٣٠٥.

(٢) في المناسك ٢: ٩٣.

(٣) في المناسك ٢: ٩٩١.

(٤) مسنده ١: ٢٤.

(٥) مسند عمر ص ٧٠٠.

(٦) مسند الفاروق ٢: ٦٠٠.

(٧) مسنده ١: ٣١٥.

الحديث الثامن:

قال يعقوب: «وحديثه عن النبيّ ﷺ في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح، حديث حسن ثبت، رواه قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ»[1]، وقال علي بن المديني: «ولا نحفظه عن عمر إلاَّ من هذا الوجه»[2]، والحديث رواه الجماعة[3] في كتبهم من طرق عن قتادة عن أبي العالية به، فهذا الحديث متفق على صحته وهو من أفراد قتادة.

فتبين من هذا العرض أنَّ جميع الأحاديث التي وصفها يعقوب بن شَيْبَة بالحسن من الأفراد والغرائب وبعضها صحيح بل في أعلى درجات الصحة كالحديث الثامن، وتقدم أن قدماء المحدثين ـ كإبراهيم النخعي، وشعبة ـ وَصَفوا الأحاديث الغرائبَ بأنها حسان، ويظهر أنَّ البخاري يريد بالحسن الحديث الفرد سواءٌ أكان صحيحاً أم غير صحيح[4].

(١) مسند عمر ص ٧٢٨.

(٢) مسند الفاروق ١ : ١٩٤.

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة ٢ : ٥٨، ومسلم في الصلاة ١ : ٣٢٩، وأبو داود في الصلاة ١ : ٤٩٢، والترمذي في الصلاة ١ : ١٦١، والنسائي في الصلاة ٢ : ٢٧٦، وابن ماجه في إقامة الصلاة ١ : ٣٦٩، وأحمد ١ : ١٨.

(٤) انظر: كتاب: "تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف" ص ٣٨.

المُؤَنَن

المُؤَنَنُ: اسمُ مفعولٍ من «أنَّ»، وهو الذي يقال في إسناده حدثنا فلانٌ أنَّ فلاناً، وقد اختلف العلماء في حكم «أنَّ» على قولين:

القول الأول: مذهب جمهور العلماء وهو أنّ حكم «أنَّ» حكم «عن»، قال ابنُ عبدالبر: «..جمهور أهل العلم على أنّ «عن» و «أنَّ» سواء، وأنّ الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأي لفظٍ ورد محمولاً على الاتصال، حتى تتبين فيه علة الانقطاع»[1].

ورُوي عن أحمد بن حنبل أنّه قال: «كان مالك ـ بزعموا ـ يرى «عن» فلان و «أنّ» فلاناً سواء»[2].

القول الثاني: مذهبُ الإمام البَرْدِيجيِّ، قال ابن عبدالبر: «قال البَرْدِيجيُّ: «أنَّ» محمولة على الانقطاع، حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق

(١) التمهيد ١ : ٢٦.

(٢) الكفاية ص ٤٠٧، وفي سندها راوٍ مبهم.

آخر، أو يأتي ما يدل على أنّه قد شهده وسمعه»[1].

قال ابن عبدالبر ـ راداً على البَرْدِيجيِّ ـ: «هذا عندي لا معنى له، لإجماعهم على أنّ الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه: قال رسول الله ﷺ أو: أن رسول الله ﷺ، كلُ ذلك سواء عند العلماء»[2].

وللحافظ ابن رجب تحقيقٌ وتقسيمٌ جيّد في هذه المسألة، قال: «فأما قول الراوي: «أنّ» فلاناً قال، فهل يحمل على الاتصال، أم لا؟، فهذا على قسمين:

أحدهما: أن يكون ذلك القول المحكي عن فلان، أو الفعل المحكي عنه بالقول، مما يُمكن أن يكون الراوي قد شهده، وسمعه منه، فهذا حكمه حكم قول الراوي: قال فلان كذا، أو فعل فلانٌ كذا..

والقسم الثاني: أن يكون ذلك القول المحكي عن المروي عنه، أو الفعل مما لا يمكن أن يكون قد شهده الراوي مثل أن لا يكون قد أدرك زمانه، كقول عروة بن الزبير: إنّ عائشة قالت للنبيّ ﷺ كذا وكذا، فهل هو مرسل لعدم الإتيان بما يُبين أنه رواه عن عائشة، أم هو متصل، لأنّ عروة قد عرف بالرواية عن عائشة، فالظاهر أنه سمع ذلك منها، هذا فيه خلاف..»[3].

(١) التمهيد ١ : ٢٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) شرح علل الترمذي ٢ : ٦٠١.

رأي يعقوب بن شَيْبَة في هذه المسألة:

قال ابنُ الصلاح ـ بعد ذكره كلام البَرْدِيجيِّ وابن عبدالبر السابق ـ: «ووجدتُ مثل ما حكاه عن البَرْدِيجيِّ أبي بكر الحافظ، للحافظ الفحل يعقوب بن شَيْبَة في مسنده الفحل فانه ذكر ما رواه أبو الزبير[1] عن ابن الحنفية[2] عن عمّار قال: أتيتُ النبيّ ﷺ وهو يصلي فسلمتُ عليه، فردَّ عليّ السلام، وجعله مسنداً موصولاً، وذكر رواية قيس بن سعد لذلك عن عطاء بن أبي رباح[3] عن ابن الحنفية: أنّ عماراً مرّ بالنبيّ ﷺ وهو يصلي فجعله مرسلاً من حيث كونه قال: أنَّ عماراً فعل ولم يقل عن عمار، والله أعلم»[4].

وكلُّ من أتى بعد ابن الصلاح عوَّل على كلامه، وجعل مذهبَ يعقوب بن شَيْبَة في هذه المسألة نفس مذهب البَرْدِيجيِّ وهو حمل صيغة «أنَّ» على الانقطاع حتى يتبين الاتصال!.

والحقُ أنّ كلام ابن الصلاح لا يُسَلّم له، بَيّن ذلك العراقيُّ و تلميذهُ الحافظ

---

(١) هو: محمد بن مسلم الأسدي، قال يعلى بن عطاء: (كان أكمل الناس عقلاً وأحفظهم)، مات سنة ١٢٨هـ. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٦: ٤٠٢.

(٢) هو: محمد بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي، قال ابن حجر: (ثقة، عالم)، مات بعد الثمانين. يُنْظر: التقريب ص ٤٩٧.

(٣) هو: أبو محمد القرشي مولاهم، قال أبو حنيفة: (ما رأيتُ أحداً أفضل من عطاء)، مات سنة ١١٤هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٧٨.

(٤) علوم الحديث ص ٥٨.

ابنُ حجر، قال العراقيُّ: «وما حكاه المصنف عن أحمد بن حنبل و عن يعقوب ابن شَيْبَة من تفرقتهما بين «عنْ»، و«أنَّ» ليس الأمر فيه على ما فهمه من كلامهما ولم يُفرق أحمد ويعقوب بين «عنْ»، و«أنَّ» لصيغة «أنَّ»، و لكن لمعنى آخر أذكره وهو أنّ يعقوب إنما جعله مرسلاً من حيث إنّ ابن الحنفية لم يُسند حكاية القصة إلى عمار وإلاّ فلو قال ابن الحنفية: إنّ عماراً قال مررت بالنبيّ ﷺ لما جعله يعقوب بن شَيْبَة مرسلاً فلما أتى به بلفظ أنّ عماراً مرَّ كان محمد بن الحنفية هو الحاكي لقصة لم يدركها لأنه لم يُدرك مرور عمار بالنبيّ ﷺ وكان نقله لذلك مرسلاً، وهذا أمر واضح ولا فرق بين أن يقول ابن الحنفية أن عماراً مرّ بالنبيّ ﷺ أو أنّ النبيّ ﷺ مرّ به عمار فكلاهما مرسل بالاتفاق بخلاف ما إذا قال عن عمار قال: مررتُ أو أنّ عماراً قال: مررت بالنبيّ ﷺ فإنّ هاتين العبارتين متصلتان لكونهما أسندتا إلى عمار.... فما فعله.. يعقوب بن شَيْبَة صوابٌ ليس مخالفاً لقول مالك ولا لقول غيره، وليس في ذلك خلافٌ بين أهل النقل»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «وحاصله أن الراوي إذا قال: عن فلان فلا فرق أن يُضيف إليه القول أو الفعل في اتصال ذلك عند الجمهور بشرطه السابق، وإذا قال: إنّ فلاناً ففيه فرق؛ وذلك أن يُنظر فإن كان خبرها قولاً لم يتُعَدُّ لمن لم يدركه التحقت بحكم عن بلا خلاف كأن يقول التابعي: إن أبا هريرة ﷺ

(١) التقييد والإيضاح ٦٨ـ ٦٩.

قال: سمعت كذا، فهو نظير ما لو قال: عن أبي هريرة أنه قال: سمعت كذا، وإنْ كان خبرها فعلاً نظر إن كان الراوي أدرك ذلك التحقت بحكم «عن»، وإن كان لم يدركه لم تلتحق بحكمها، فكون يعقوب بن شَيْبَة قال في رواية عطاء عن ابن الحنفية: أن عماراً مرّ بالنبيّ ﷺ: هذا مرسل، إنما هو من جهة كونه أضاف إلى الصيغة الفعل الذي لم يدركه ابن الحنفية، وهو مرور عمار، إذ لا فرق أن يقول ابن الحنفية: أن عماراً مرّ بالنبيّ ﷺ و أن النبيّ ﷺ مرّ بعمار، فكلاهما سواء في ظهور الإرسال، ولو كان أضاف إليها القول كأن يقول: عن ابن الحنفية أن عماراً قال: مررتُ بالنبيّ ﷺ لكان ظاهر الاتصال»[1].

أضف إلى ما قال العراقيُّ وابن حجر أنّ ابن عبدالبر لم ينسب هذا المذهب إلاّ إلى البَرْدِيجيِّ وحدّه[2] مع إطلاعه على أقوال يعقوب بن شَيْبَة ومسنده ـ كما يظهر من نقوله عنه ـ، ولا أعلم أحداً نسب ليعقوب بن شَيْبَة هذا الرأي قبل

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ : ٥٩١ـ٥٩٢.

(٢) كأنّ ابن رجب يُشكك في نسبة هذا القول للبَرْدِيجيِّ فقد قال ـ بعد ذكر كلام ابن عبدالبر ـ: «ولم يذكر لفظ البَرْدِيجيِّ فلعله قال ذلك في القسم الثاني..وأما رواية عروة عن عائشة عن النبيّ ﷺ، وعروة أنّ عائشة قالت للنبي ﷺ فهذا هو القسم الثاني، وهو الذي أنكر أحمد التسوية بينهما، والحفاظ كثيراً ما يذكرون مثل هذا، ويُعَدُّونه اختلافاً في إرسال الحديث واتصاله، وهو موجود كثيراً في كلام أحمد، وأبي زرعة وأبي حاتم، والدارقطنيّ وغيرهم من الأئمة.»، فعلى هذا لا يكون للبرديجي تفرد في هذه المسألة، بل مذهبه مذهب كثير من العلماء وهو أنّ صيغة أنَّ من الراوي الذي لم يدرك زمان الفعل محمولة على الانقطاع».

ابن الصلاح، وأمّا من جاء بعد ابن الصلاح ممن نسب هذا الرأي ليعقوب بن شَيْبَة ـ كالعلائي[1]، وابن كثير[2]، وغيرهما ـ فهو مُقلدٌ لابنِ الصلاح في ذلك!.

(1) جامع التحصيل ص ١٢٢.
(2) الباعث الحثيث ص ٥٢.

التَّدْليس[1]

عُني المحدثون بهذا النوع من علوم الحديث عناية فائقة، لما له من الأهمية الكبيرة في الحكم على الأحاديث والرجال، ولتنوع طرقه وأساليبه، والأئمةُ المتقدمون ـ رحمهم الله ـ لهم منهج خاص في الحكم على المدلسين، ومتى يردّ حديثهم ومتى لا يرد.

ويحسن قبل ذكر كلام يعقوب بن شَيْبَة في التدليس أنْ يُمهد لذلك بمقدمةٍ موجزةٍ تُبَين المراد بالتَّدليس في اللغة، وأقسامه وصوره، وحكم كل قسم.

---

(١) مراجع هذا المبحث ـ التدليس: الرسالة للشافعي ص ٣٧٩ـ٣٨٠، الكامل ١ : ٣٣، معرفة علوم الحديث ص ١٢٨ـ١٣٩، المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٣٩ـ٤٠، الكفاية ص ٣٥٥ـ ٣٧١، التمهيد ص ١٢ـ١٨ و٢٧ ـ٣٧، علوم الحديث ص ٦٦ـ٦٨، المُسَوَّدة ص ٢٧٦، الموقظة ٤٧ـ٥١، جامع التحصيل ص ٩٧ـ١٠٤، الباعث الحثيث ص ٥٣ـ٥٦، شرح علل الترمذيّ ٢ : ٥٨٢ـ٥٨٥، المقنع في علوم الحديث ١ : ١٥٤ـ١٦٤، التقييد و الإيضاح ص ٧٨ـ٨٣، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ : ٦١٤ـ٦٥١، تعريف أهل التقديس ص ٦١ وما بعدها، فتح المغيث ٢ : ١٧٩ـ١٨٥، تدريب الراوي ١ : ٢٥٦ـ٢٦٦، ألفية السيوطي في علم الحديث ص ٣١، اليواقيت والدرر ١ : ٣٥٥ـ٣٦٦، توضيح الأفكار ١ : ٣٤٦ـ ٣٧٦.

التدليس في اللغة:

قال ابن فارس: «دلس الدال واللام والسين أصل يدل على سترٍ وظُلمةٍ فالدَّلَس: دلَسُ الظلام، ومنه قولهم: لا يُدالس، أي لا يُخادع، ومنه التَّدْليس في البيع»[١]، وقال ابنُ حجر: «هو مشتقٌ من الدَّلس وهو الظلام قاله ابن السّيّد[٢]، وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه»[٣].

أقسامُهُ وصورُهُ:

التَّدليس له صورٌ كثيرةٌ، وأساليبُ متنوعة، وكلُّها ترجعُ إلى قسمين هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

١ ـ تدليس الإسناد:

عَرّفه الخطيب البغداديّ بقوله: «المدلس رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد»[٤]، وتابع الخطيبَ على هذا التعريف ابنُ الصلاح[٥]، والعراقيُّ وقال: «وما ذكره المصنف في حدِّ التدليس هو المشهور بين أهل

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢ : ٢٩٦.

(٢) هو: عبدالله بن محمد ابن السيد النحوي، قال الذهبيّ: (العلامة النحوي اللغوي، صاحب التصانيف)، مات سنة ٥٢١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩ : ٥٣٢.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ : ٦١٤.

(٤) الكفاية ص ٢٢. وانظر ص ٣٥٧.

(٥) علوم الحديث ص ٦٦.

الحديث»[1]، ويأتي تعريفُ يعقوب بن شَيْبَة لهذا النوع من التدليس.

قال الحافظ ابن حجر: «ويلتحق بتدليس الإسناد: تدليسُ القطع، وهو: أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله ـ مثلاً ـ: الزهري عن أنس، وتدليسُ العطف، وهو: أن يُصرح بالتحديث في شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثاني، وتدليسُ التسوية، وهو: أن يصنع ذلك لشيخه، فإن اطُّلع على أنه دلسه حكم به، وإن لم يُطَّلع طرقه الاحتمال، فيقبل من الثقة ما صرّح فيه بالتحديث، ويتوقف عما عداه...»[2].

٢ ـ تدليس الشيوخ:

قال الخطيب البغداديّ: «وأما الضرب الثاني من التدليس فهو أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً فغير اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلا يُعرف»[3]، وقال الحافظ ابن حجر ـ مُعَرّفاً هذا القسم ـ: «أن يصف شيخه بما لا يشتهر به من اسم أوكنية أو لقب أو نسبة، إيهاماً للتكثير غالباً، وقد يفعل ذلك لضعف شيخه»[4].

---

(١) التقييد والإيضاح ٨٠.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ٦٨ـ٦٩، وله صور أُخرى ذكرها الحافظ في هذا الموضع وفي كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح ٢: ٦١٥، وابن رجب في شرح العلل ٢: ٨٦٥ـ٨٦٦.

(٣) الكفاية ص ٣٦٥، وانظر ص ٢٢.

(٤) تعريف أهل التقديس ص ٧١.

وقال الحافظ أيضاً: «ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ: تدليس البلاد؛ كما إذا قال المصريّ: حدثني فلان بالأندلس وأراد موضعاً بالقرافة...ولذلك أمثلة كثيرة..»[1].

حكم التدليس[2]:

أما حكم تدليس الشيوخ فقال ابنُ الصلاح: «..أمره أخف، وفيه تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته، ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه فقد يحمل على ذلك كون شيخه الذي غيّر سِمَتَه غير ثقة، أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه، أو كونه أصغر سناً من الراوي عنه، أو كونه كثير الرواية عنه فلا يُحب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة»[3].

هذا وقد ساق الخطيبُ البغداديّ في كتابه «الكفاية»[4] عدداً كبيراً ممن يدلس تدليس الشيوخ، والخطيبُ البغداديّ نفسه كان لَهِجَاً بذلك في مصنفاته قاله ابن الصلاح[5]، وقال الحافظ ابن حجر: «أما تدليس الشيوخ فلا تُحصى أسماء أهله»[6].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ : ٦٥١.

(٢) ويأتي الكلام على حكم رواية المُدَلِّس.

(٣) علوم الحديث ص ٦٨.

(٤) الكفاية ٣٦٥_٣٧٠.

(٥) علوم الحديث ص ٦٨.

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ : ٦٥٠.

وأما حكم تدليس الإسناد ففيه تفصيل يأتي بيانه في شرح كلام يعقوب بن شَيْبَة.

❖ آراء وكلام يعقوب بن شَيْبَة في التدليس:

أ ـ عناية يعقوب بن شَيْبَة بالتَّدليس:

يبدو أن يعقوب بن شَيْبَة كانت له عناية خاصة بهذا الجانب من علوم الحديث، يظهر ذلك من سؤالاته لشيوخه عن التدليس، ومن نقوله عن المحدثين ما يتعلق بذلك، ولا يخفى أنه بسؤاله لشيوخه ونقوله عنهم أخرج لنا علماً يستفاد منه في مبحث التدليس.

ذلك: أنّ علم مصطلح الحديث إنما يُؤخذ من أقوال وتصرفات أئمة الحديث العالمين به والممارسين له، كالزهريّ، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوريّ، ويحيى القطان، وابن مهديّ، وابن المديني، و يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاريّ، ومسلم وغيرهم من الأئمة، ومن الخطأ أخذ المصطلحات الحديثية من علم أصول الفقه، أو من علماء الكلام والمنطق أو من الفقهاء الذين ليس لهم علم وممارسه للأحاديث والأسانيد جرحاً وتُعَدُّيلاً وتصحيحاً وتضعيفاً، وقد انتقد ابن رجب الخطيب البغداديّ لفعله ذلك أحياناً، قال ـ أثناء كلامه على زيادة الثقة ـ: «..ثم إنّ الخطيب تناقض، فذكر في كتاب «الكفاية» للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تُعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه

اختار أن الزيادة من الثقة تُقبل مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء»[1].

ومن الأسئلة التي وجهها يعقوب بن شَيْبَة لشيوخه في هذا الجانب:

- سؤاله لعليّ بن عبدالله المديني عن المدلس هل يقبل حديثه إذا لم يُصرح بالسماع، قال يعقوب: «وسألتُ علي بن المدينيّ عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا»[2].

ولا بدَّ من الوقوف عند كلمة (الغالب عليه) فهذه الكلمة ظاهرها أنَّ الراوي لو دلّس مرة أو مرتين أو أكثر ولم يكن الغالب عليه التدليس أنّ عنعنته مقبولة.

قال ابن رجب: «واعتبر غيرهُ من أهل الحديث أن يغلب التّدليس على حديثِ الرجل، وقالوا: إذا غَلَبَ عليه التدليس لم يقبل منه حديثه حتى يقول: حدثنا، وهذا قول ابن المديني، حكاه يعقوب بن شَيْبَة عنه»، وقال أيضاً: «واعتبروا كثرةَ التدليس في حق من يدلس عن غير الثقات»[3].

قال السّخاوي ـ عند ذكره مذاهب العلماء في حكم المدلسين ـ: «الرابع: إن كان وقوع التدليس منه نادراً قُبلت عنعنته ونحوها، وإلاَّ فلا، وهو ظاهر

(١) شرح علل الترمذيّ ٢ : ٦٣٨.

(٢) الكامل ١ : ٣٤، التمهيد ١ : ١٧ـ١٨، الكفاية ص ٣٦٢.

(٣) شرح علل الترمذيّ ٢ : ٥٨٣.

جواب ابن المدينيّ فإن يعقوب بن شَيْبَة قال سألتُه عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل فيه: حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا»[1].

وعبارة مسلم في صحيحة قريبة من كلام ابن المدينيّ حيث يقول: «إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشُهِرَ به، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه، كي تنزاح عنهم علة التدليس»[2].

ومن الأسئلة في هذا الجانب أيضاً، سؤاله يحيى بن معين:

ـ قال يعقوب: «سألتُ يحيى بنَ معين عن التدليس؟ فكرهه وعابه، قلتُ له: فيكون المدلسُ حجةً فيما روى حتى يقول: حدثنا أو أخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة فيما دَلَّسَ فيه»[3].

ومن هذا السؤال نستفيدُ فائدتين:

الأولى: أنّ يحيى بن معين يرى كراهة التدليس، وهو مذهب كثيرٌ من المحدثين، ونقل يعقوب ابن شَيْبَة الكراهة عن جرير بن حازم[4]، وأبي أسامة حماد بن أُسامة، قال الخطيب البغداديّ في كتابه القيّم «الكفاية»: «أخبرني أبو القاسم الأزهريّ قال حدثنا

(١) فتح المغيث ١ : ١٨٥ ـ١٨٦.

(٢) صحيح مسلم ١ : ٣٣.

(٣) الكامل ١ : ٣٤، التمهيد ١ : ١٧ـ١٨، الكفاية ص ٣٦٢.

(٤) هو: أبو النضر الأزدي، قال موسى بن إسماعيل: (ما رأيتُ حماد بن سلمة يعظم أحداً تعظيمه جرير بن حازم)، مات سنة ١٧٠ هـ. تهذيب الكمال ٤ : ٥٢٤.

عبدالرحمن ابن عمر الخلاّل قال حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شَيْبَة قال حدثنا جديّ قال سمعت سليمان بن حرب[1] يقول: سمعتُ جرير بن حازم يقول: وذكر التدليسَ والمدلسين فعابه، وقال: أدنى ما يكون فيه أنه يُري الناس أنه سمع ما لم يسمع وقال[2]: حدثنا جدي قال: سمعتُ الحسن بن علي يقول: سمعتُ أبا سامة يقول: خَرّب الله بيوت المدلسين ما هم عندي إلاّ كذابون»[3].

وكراهة التدليس رُويت عن كثير من المحدثين منهم: شعبة، وابن المبارك، وحماد بن زيد، ووكيع وغيرهم[4].

الثانية: أنّ المُدّلس لا يكون حجة فيما دلس فيه فقط، وهذا ظاهر كلام يحيى بن معين، ذلك أن الراوي المدلس له حالان:

الأوَّلى: أنْ يتبين أنّ روايته المعينة دَلَّس فيها، فهذه لا تقبل.

---

(١) هو: أبو أيوب الواشحي الأزدي، قال يعقوب: (كان ثقة ثبتاً، صاحب حفظ)، مات سنة ٢٢٤هـ. انظر: تاريخ بغداد ٩: ٣٣.

(٢) القائل حفيد يعقوب بن شَيْبَة.

(٣) الكفاية ص ٣٥٦. وقول أبي أسامة هذا فيه نظر، قال الشافعيّ: (وليست تلك العورة بكذب فيرد بها حديثه)، وقال أحمد بن حنبل لمّا ذكر عنده قول شعبة: هو كذب قال: لا قد دلس قوم، ونحن نروي عنهم). شرح العلل ٢: ٥٨٤.

(٤) انظر: الكفاية ٣٥٥ ـ ٣٥٨.

الثانية: أنْ لا يتبين أنه دلّس في روايته، فهذه مقبولة وإن لم يُصرح بالتحديث.

هذا ظاهر عبارة ابن معين «لا يكون حجة فيما دَلَّسَ فيه»، ونحو هذه العبارة ما قاله يعقوب بن سفيان الفَسَويّ ـ صاحب التاريخ ـ فقد قال: «وحديثُ سفيان[1]، وأبي إسحاق[2]، والأعمش ما لم يُعلم أنه مُدلّس يقوم مقام الحجة»[3].

وأشار إلى هذا المذهب أبو الحسن ابن القطان[4] بقوله: «إذا صرح المُدَلِّس قُبل بلا خلافٍ، وإذا لم يُصرّح فقد قبله قوم ما لم يتبين في حديثٍ بعينه أنه لم يسمعه..»[5].

وقال الحميديُّ ـ شيخ البخاريّ ـ: «وإن كان رجل معروفاً بصحبة رجل والسماع منه، مثل ابن جريج عن عطاء[6]، أو هشام بن عروة عن أبيه، وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ممن يكون الغالب عليه

---

(١) هو: الثوريّ.

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٣) المعرفة والتاريخ ٢: ٦٣٧.

(٤) هو: علي بن محمد الفاسي، قال ابن مسدي: (كان معروفاً بالحفظ والإتقان، ومن أئمة هذا الشأن)، مات سنة ٦٢٨هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ٤: ١٤٠٧.

(٥) النكت على ابن الصلاح ٢: ٦٢٥.

(٦) هو: عطاء بن أبي باح.

السماع ممن حدث عنه فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلاً غير مسمى أو أسقطه ترك ذلك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره حتى يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا فيكون مثل المقطوع»[1].

ب ـ حكم التدليس عند يعقوب بن شَيْبَة:

قال الخطيب البغدادي: «أخبرني أبو بكر أحمد بن سليمان بن علي المقري الواسطي[2]، قال: حدثنا عبدالرحمن بن عمر الخلاّل، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شَيْبَة قال: حدثنا جدي قال: التَّدليسُ: جماعةٌ من المحدثين لا يرون به بأساً، وكَرِهَه جماعةٌ منهم، ونحنُ نكرَهُهُ، ومَنْ رأى التدليس منهم فإنما يُجَوِّزه عن الرجل الذي قد سمع منه ويسمع من غيره عنه ما لم يسمعه منه، فيدلسه يُري أنه قد سمعه منه، ولا يكون ذلك أيضاً عندهم إلاّ عن ثقة، فأما مَنْ دلس عن غير ثقة، وعَمَّن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حدّ التدليس الذي رخصّ فيه من رخصَّ من العلماء»[3].

قد تضمن كلام يعقوب بن شَيْبَة هذا عدَّة قضايا:

الأولى: تعريف تدليس الإسناد.

---

(١) الكفاية ص ٣٧٤.

(٢) قال الخطيبُ: (كتبت عنه، وقرأتُ عليه القرآن، وكان صدوقاً)، مات سنة ٤٣٢هـ. انظر: تاريخ بغداد ٤ : ١٨٠.

(٣) الكفاية ص ٣٦١ـ ٣٦٢، شرح علل الترمذيّ ٢ : ٥٨٥.

فقوله: «..إنما يُجَوِّزه عن الرجل الذي قد سمع منه ويسمع من غيره عنه ما لم يسمعه منه، فيدلسه يُري أنه قد سمعه منه»، يؤخذ منه تعريف تدليس الإسناد، فعلى هذا يكون يعقوب بن شَيْبَة أقدم من عرّف هذا النوع من التدليس، ويظهر أنّ يعقوب بن شَيْبَة لا يخصّ التدليس بالسماع فقط لقوله بعد ذلك: «فأما مَنْ دلس عن غير ثقة، وعَمَّن لم يسمع هو منه»، فأطلق على رواية من لم يسمع منه التدليس، وخصّ بعض المحدثين التدليس بالسماع فقط منهم البزار، وابنُ القطان، ونصره الحافظ ابنُ حجر في «النكت» مخالفاً شيخه العراقيَّ في ذلك[1]، لكنّ الأشهر في تصرفات الأئمة وأقوالهم عدم التخصيص، نبه على ذلك العراقيّ ـ كما تقدم ـ.

الثانية: حكم تدليس الإسناد عند العلماء.

ذكر يعقوب في كلامه أنّ هناك قولين للعلماء في هذه المسألة:

القول الأول: كراهة التدليس، قال ابن رجب: «التدليس مكروه عند الأكثرين لما فيه من الإيهام»[2]، وتقدم قريباً ذكر أسماء بعض من كره التَّدليس من العلماء.

القول الثاني: جواز التدليس بشرطين:

١ ـ أنْ يكون الساقط ثقة.

---

(١) النكت ٢: ٦١٥.

(٢) شرح علل الترمذي ٢: ٥٨٥.

٢ ـ أنْ يكون قد سمع من الراوي عنه ـ شيخ شيخه الساقط ـ.

الثالثة: رأي يعقوب بن شَيْبَة في تدليس الإسناد.

ذكر بعد سياقه لقولي العلماء أنه يرى كراهة التدليس قال: «ونحنُ نَكْرَهُهُ»، فعلى هذا يكون مذهبه مذهب أكثر علماء الحديث وهو الكراهة.

الرابعة: من صور التدليس الممنوعة.

قال يعقوب: «.. فأما مَنْ دلس عن غير ثقة، وعَمَّن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حدّ التدليس الذي رخصّ فيه من رخصً من العلماء».

ذكر يعقوب في كلامه هذا صورتين من صور التدليس، لم يُرخص فيهما من يرى جواز التدليس، وهما:

الصورة الأولى: أن يُدلس عن غير ثقة.

قال ابن رجب: «وقد صرح طائفة من العلماء منهم مسلم في مقدمة كتابه بأن من روى عن غير ثقة، وهو يعرف حاله ولم يبين ذلك لمن لا يعرفه أنه يكون آثماً بذلك[1]، يريد أنه فعل محرم»[2]، وقال ابن عبدالبر: «فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث»[3].

---

(١) انظر: مقدمة صحيح مسلم ١ : ٢٨.

(٢) شرح علل الترمذي ٢ : ٥٨٥.

(٣) التمهيد ١ : ٢٨.

وقال الذهبيّ في ترجمة بقية بن الوليد[1]: «وقال أبو الحسن بن القطان: بقية يُدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسدٌ لعدالته، قلت: نعم والله صحَّ هذا عنه أنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعة كبار فعلُهُ، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس أنه تعمد الكذب، هذا أمثل ما يُعتذر به عنهم»[2]، وقال في ترجمة سفيان الثوريّ: «سفيان بن سعيد الحجة الثبت، متفق عليه، مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، ولكن له نقد وذَوْق، ولا عبرة لقول من قال: يدلس ويكتب عن الكذابين»[3].

الصورة الثانية: أن يُدلس عمن لم يسمع منه

وقد اختلف المحدثون في حكم هذه الصورة فبعضهم أنكر على من فعل هذا التدليس كما بيّن ذلك يعقوب، وقال ابن عبدالبر: «وكذلك إنْ دلس عمن لم يسمع منه فقد جاوز حدَّ التدليس الذي رخصّ فيه من رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه»[4].

---

(١) هو: أبو يُحمد الكلاعي الحمصي، قال ابن معين: (كان ثقة)، مات سنة ١٩٧هـ. انظر: الجرح والتعديل ٢: ٤٣٥، سير أعلام النبلاء ٨: ٥١٨.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٣٣٩، وانظر سير أعلام النبلاء ٨: ٥٢٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٢: ١٦٩، وانظر سير أعلام النبلاء ٧: ٢٤٢.

(٤) التمهيد ١: ٢٨

لكنّ ابن رجب نقد هذا الكلام بقوله ـ بعد ذكر كلام يعقوب ـ: «كذا قال يعقوب!، وقد كان الثوريُّ وغيرُهُ يدلسون عمن لم يسمعوا منه أيضاً، فلا يصح ما قال يعقوب»[١]، فاستدل ابنُ رجب بفعل الثوريّ وغيرِهِ على أنهم يرون جوازَ مثلِ هذه الصورة من التدليس.

ج ـ تنبيه يعقوب بن شَيْبَة على صورة دقيقة من صور التدليس:

هذا ومن دقة يعقوب بن شَيْبَة في هذا الباب تنبهه وتنبيهه لصورة دقيقة من صور التدليس قلَّ من يفطن لها، ويتنبه لها، وهي: أن يسمع المُدَلِّس الحديث من ضعيف فيرويه عنه، ويدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيظن أنه سمعه منهما.

قال يعقوب: «كان سفيان بن عيينة ربما يُحدث بالحديث عن اثنين، فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»[٢].

وذكر ابن رجب مثالاً على ذلك فقال: «ومن هذا المعنى أنّ ابن عيينة كان يروي عن ليث[٣]، وابن أبي نُجيح[٤] جميعاً، عن مجاهد، عن أبي معمر[٥]، عن

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٥٨٥.

(٢) شرح علل الترمذي ٢: ٨٦٦، وانظر ص ٨١٦.

(٣) هو: ابن أبي سُليم.

(٤) هو: عبدالله بن يسار الثقفي مولاهم، قال ابن حجر: (ثقة، رمي بالقدر، وربما دلس)، مات سنة ١٣١هـ. انظر: التقريب ص ٣٢٦.

(٥) هو: عبدالله بن سخبرة الأزدي، قال ابن حجر: (ثقة، مات في إمارة عبيد الله بن زياد).=

عليّ حديث (القيام للجنازة)[1]، قال الحميديّ: فكنا إذا وقفناه عليه لم يدخل في الإسناد أبا معمر إلاّ في حديث ليث خاصة[2]، يعني أنّ حديث ابن أبي نجيح كان يرويه عن مجاهد عن عليّ منقطعاً»[3].

د ـ الرجال الذين وصفهم يعقوب بن شَيْبَة بالتدليس:

لم يغفل يعقوب بن شَيْبَة جانب التدليس في أحكامه على الرجال، فكان ينبه على المدلسين بعبارة دقيقة توضح نوع التدليس الذي يفعله الراوي، وقلته من كثرته، فمن ذلك:

١ ـ بقية بن الوليد، قال يعقوب: «هو ثقة حسن الحديث، إذا حدّث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عمن هو

=انظر: التقريب ص ٣٠٥.

(١) أخرج الحديث من هذا الطريق الحميديُّ في مسنده ١ : ٢٨، والنسائي في سننه ٤ : ٤٦، ولفظه: عن أبي معمر قال: (كنا عند عليّ فمرت به جنازة فقاموا لها فقال عليّ: ما هذا قالوا: أمْرُ أبي موسى، فقال: إنما قام رسول الله ﷺ لجنازة يهودية ولم يعد بعد ذلك)، وأخرج الحديث مسلم ٢ : ٦٦١ ـ٦٦٢، وأبو داود ٣ : ٤٠٢، والترمذي ٣ : ٣٦١ ـ ٣٦٢، والنسائيّ ٤ : ٧٧ وغيرهم من طريق مسعود بن الحكم الزرقي عن عليّ به، وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ.

(٢) مسند الحميديّ ١ : ٢٨.

(٣) شرح علل الترمذي ٢ : ٨٦٥ـ٨٦٦.

أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعيد الحدثانيّ»[1]، فبيّن بهذا الكلام: نوع تدليس بقية، وأنه تدليس الشيوخ[2]، ونبه أيضاً على أنه يدلس عن الضعفاء والمتروكين.

٢ ـ سفيان بن عيينة، قال يعقوب: «كان سفيان بن عيينة ربما يُحدث بالحديث عن اثنين، فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»[3].

٣ ـ محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير، قال يعقوب: «محمد بن خازم الضرير مولى لبني عمرو بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم رهط سعير بن الخمس، و كان من الثقات وربما دلس، وكان يرى الإرجاء فيقال إن وكيعاً لم يحضر جنازته لذلك»[4]، ويلاحظ دقة التعبير في استعماله كلمة (ربما) التي تفيد التقليل.

٤ ـ هشام بن عروة، قال يعقوب: «ثبت، ثقة، لم ينكر عليه شيء إلاّ بعدما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل

(١) تهذيب الكمال ٤ : ١٩٧.

(٢) وقد وصفه بتدليس الشيوخ غير واحد من العلماء منهم: ابن المبارك، و يحيى بن معين، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وقد وُصِفَ بأشدّ من ذلك.

(٣) شرح علل الترمذي ٢ : ٨٦٦، وانظر ص ٨١٦.

(٤) تاريخ بغداد ٥ : ٢٤٩، تهذيب الكمال ٢٥ : ١٣٢.

بلده، والذي يُرى أن هشاماً يسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلاّ بما سمعه منه فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه»[1]، فبين في هذا النص أنَّ تدليسه خاص بأبيه عروة.

هذا وقد نقل عن شيوخه في بيان المدلسين، فمن ذلك قوله: سمعتُ أبا الأحوص إنَّ شاء الله، أوحدثنيه حسن بنُ وهب عنه، وذكر هشيماً وتدليسه، فقال: جلستُ إلى جانبه وهو يحدث فجعل يقول: أخبرنا ـ يرفع صوته ثم يسكت فيقول فيما بينه وبين نفسه ـ فلانٌ ـ ثم يرفع صوته ـ داود عن الشعبي عن فلانٌ عن فلانٌ»[2].

هـ ـ هل يعقوب بن شَيْبَة مُدَلِّس؟!

قال الخطيب البغدادي: «وحدَّث يعقوبُ بنُ شيبة عن أحمدَ بنِ محمد بن حنبل، فقال: حدثنا أحمد بن هلال»[3]، وقال أيضاً: «ذِكْرُ أبي عبدالله أحمدَ بنِ محمد حنبل...وهو أحمد بن هلال الذي روى عنه يعقوب بن شَيْبَة السدوسيُّ، حدثنا القاضي أبو الحسين محمد بن عليّ بن محمد الهاشمي»[4] بلفظه،

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٤٠، تهذيب الكمال ٣٠: ٢٣٨.

(٢) الكفاية ص ١٦٥.

(٣) تاريخ دمشق ٧: ٣٣٥، الكفاية في علم الرواية ص ٣٧٠.

(٤) هو: المعروف بابن الغريق، قال الخطيبُ: (كتبتُ عنه، كان فاضلاً نبيلاً ثقة صدوقاً). انظر: تاريخ بغداد ٣: ١٠٨.

أخبرنا عبدالرحمن بن عمر الخلال، حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب حدثني جدي حدثني أحمد بن هلال حدثنا يحيى بن سعيد[1] عن التيمي[2] عن أبي عمرو الشيباني[3] عن عبدالله قال: سب أو سباب المسلم أو المؤمن فسق أو فسوق وقتله أو قتاله كفر. نسبه يعقوب إلى جد أبيه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال رضي الله عنه»[4].

وهذا التدليس من يعقوب بن شَيْبَة لاسم أحمد بن حنبل لا يضره شيئاً، لعدة أوجه:

ـ أنَّ هذا الفعل من يعقوب بن شَيْبَة ليس فيه إلاَّ نسبة الإمام أحمد بن حنبل إلى أحد أجداده، ونسبة الراوي إلى جده أمر منتشر بين المحدثين كما نسبوا سعيد بن كثير بن عفير[5] إلى جده فقالوا: سعيد بن عفير وغير ذلك من الأمثلة.

ـ وعلى فرض أن هذا الفعل يُعد تدليساً فيكون من تدليس الشيوخ،

---

(١) هو: القطان.

(٢) هو: سليمان بن طرخان التيمي، قال ابن حجر: (ثقة عابد)، مات سنة ١٤٣هـ. انظر: التقريب ص ٢٥٢.

(٣) هو: سعد بن إياس الكوفي، قال ابن حجر: (ثقة مخضرم)، مات سنة ٩٥هـ. انظر: التقريب ص ٢٣٠.

(٤) موضح أوهام الجمع والتفريق ١: ٤٥١.

(٥) هو: الأنصاري مولاهم، قال ابن حجر: (صدوق عالم بالأنساب وغيرها)، مات سنة ٢٢٦هـ. انظر: التقريب ص ٢٤٠.

وتدليس الشيوخ لا يؤثر بالإسناد لأنه ليس فيه سقطٌ، وتقدم أن الخطيب البغدادي كان يدلس تدليس الشيوخ كثيراً.

ـ أنّ يعقوب لم يفعل ذلك إلاّ مع الإمام أحمد، وهو من هو.

ـ أنّ يعقوب إنما فعل ذلك مرّة أو مرتين فقط، فمن خلال تتبع كلام يعقوب بن شَيْبَة لم أقف إلاّ على موضعٍ واحد نسب فيه أحمد إلى جده.

ـ أنّ يعقوب يُصَرّح كثيراً باسم الإمام أحمد[1].

ـ لم أجد أحداً تكلم في يعقوب بن شَيْبَة لهذا السبب أو وصفه بالتدليس لذلك، والله أعلم.

(١) انظر: تاريخ بغداد ٢: ٣٠٣، تاريخ دمشق "ط" ٢٢: ١٧٣، ٢٤: ١٣٤، ٣٥: ١٨٢، وغير ذلك.

العَرْض

العَرْض في اصطلاح علماء الحديث[1]:

قال ابن الصلاح: «القسم الثاني من أقسام الأخذ والتحمل: القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها عَرْضاً من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ»[2].

وقال الحافظ ابن حجر ـ عند قول البخاري: القراءة والعَرْض على المحدث ـ: «إنما غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص، لأنّ الطالب إذا قرأ كان أعم من العَرْض وغيره، ولا يقع العَرْض إلاّ بالقراءة لأنّ

(١) وانظر في الكلام على العَرْض: المُحدث الفاصل ص ٤٢٠، معرفة علوم الحديث ص ٣١٨، معرفة السنن والآثار ١ : ٩٦، الكفاية ص ٢٥٩، جامع بيان العلم وفضله ٢ : ١١٤٦، الإلماع ص ٧٠، علوم الحديث ص ١٢٢، الباعث الحثيث ص ١١٠، شرح علل الترمذيّ ١ : ٥٠٢، المقنع في علوم الحديث ١ : ٢٩٧، التقييد و الإيضاح ص ١٤٢، فتح الباري ـ لابن حجر ـ ١ : ١٧٩، فتح المغيث ٢ : ٢٧، تدريب الراوي ١ : ٤٢٣، ألفية السيوطي في علم الحديث ص ١٠٥، اليواقيت والدرر ٢ : ٥٧١، توضيح الأفكار ٢ : ٢٩٨، لمحات في أصول الحديث ص ٣٤٦، منهج النقد في علوم الحديث ص ٢١٤.

(٢) علوم الحديث ص ١٢٢.

العَرْض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة»[1].

وغالب المتقدمين من المحدثين ـ كالزهريّ، ومعمر، ومالك، ووكيع، وأبي عبيد القاسم ابن سلام، وغيرهم كثير ـ يعبرون عن القراءة على الشيخ بالعَرْض[2].

حجية الرواية بالعَرْض:

قال الخطيب البغدادي: «ذهب بعض الناس إلى كراهة العَرْض وهو القراءة على المحدث ورأوا أنه لا يعتد إلاّ بما سمع من لفظه، وقال: جمهور الفقهاء والكافة من أئمة العلم بالأثر إنّ القراءة على المحدث بمنزلة السماع منه في الحكم»[3]، وقال القاضي عياض: «ولا خلاف أنّها روايةٌ صحيحةٌ»[4]، وقال ابنُ الصلاح: «ولا خلاف أنها روايةٌ صحيحةٌ إلاّ ما حُكي عن بعض من لا يعتد بخلافه»[5].

والجمع بين كلام القاضي عياض في نفي الخلاف، وبين كلام الخطيب البغداديّ، وابن الصلاح في وجودِ خلافٍ في المسألة؛ أنّ هناك خلافاً ضعيفاً في

---

(١) فتح الباري ـ لابن حجر ـ ١: ١٧٩ـ١٨٠.

(٢) انظر: المحدّث الفاصل ص ٤٢٠ وما بعدها، والكفاية ص ٢٥٩.

(٣) الكفاية ص ٢٥٩ـ٢٦٠.

(٤) الإلماع ص ٧٠.

(٥) علوم الحديث ص ١٢٢.

المسألة ثم انقرض، وأشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: «وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزي، وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق»[1].

قال ابن رجب ـ عند قول الترمذي: والقراءةُ على العالم إذا كان يحفظ ما يقرأ عليه، أو يُمسك أصله فيما يُقرأ عليه إذا لم يحفظ، وهو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع ـ: «وهذا يُشعر بحكاية الإجماع على ذلك...وممن روي عنه الرخصة في العَرْض من التابعين ومَنْ بعدهم: مكحول[2]، والزهريّ، وأيوب السختياني، ومنصور بن المعتمر[3]، وشريك، وهو قول الثوريّ، والأوزاعيّ، ومالك، ومسعر[4]، وأبي حنيفة، والليث بن سعد، وابن عيينة، والشافعي، وأحمد وغيرهم من أهل العلم، وكان شعبة يبالغ فيقول: القراءة عندي أثبت من السماع، ووافقه على ذلك يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي..»[5].

---

(١) فتح الباري ـ لابن حجر ـ ١: ١٨٠.

(٢) هو: مكحول بن أبي مسلم الهذلي أبو عبدالله، قال أبو حاتم: (ما أعلم بالشام أفقه من مكحول)، مات سنة ١١٣هـ. انظر: الجرح والتعديل ٨: ٤٠٧، تهذيب التهذيب ١٠: ٢٨٩.

(٣) هو: أبو عتاب السلمي، قال ابن مهدي: (لم يكن بالكوفة أحداً أحفظ من منصور)، مات سنة ١٣٢هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ١: ١٤٢.

(٤) هو: مسعر بن كدام أبو سلمة الهلالي، قال وكيع: (شك مسعر كيقين غيره)، مات سنة ١٥٠هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ١: ١٨٨.

(٥) شرح علل الترمذي ١: ٥٠٢ـ٥٠٨.

ولم أجد مَنْ سُمي من المخالفين في العَرْض ـ ممن لا يرى حجيته ـ إلاّ خمسة، هم:

١ ـ الضحاك بن مخلد أبو عاصم ـ شيخ يعقوب بن شَيْبَة ـ[١].

٢ ـ وعبدالأعلى بن مسهر أبو مُسهر[٢].

٣ ـ وعبدالرحمن بن سلام[٣].

٤ ـ ومحمد بن سَلاَم البيكندي[٤].

٥ ـ ووكيع بن الجراح الرؤاسي[٥].

وتقدم قولُ ابنِ حجر: «وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزي، وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق»[٦].

---

(١) المحدث الفاصل ص ٤٢٠ وفي سنده مُهَذَّب بن محمد بن يسار الموصلي لم أقف على ترجمته، و روى الخطيب البغداديّ قول أبي عاصم ـ الكفاية ص ٣٠٧ ـ من طريقين ليس فيهما الزيادة التي ذكرها مهذب المتضمنة ترك أبي عاصم "للعَرْض"، بل وعند الخطيب البغداديّ في الكفاية ص ٢٨٠ أنّ أبا عاصم كان يُقرأ عليه فيُقِرُ بالقراءة، ومما يدل على ضعف النقل عن أبي عاصم أنّ يعقوب بن شَيْبَة نقل إجماع من أدرك على صحة العَرْض، وأبو عاصم من شيوخ يعقوب، لذا قال السيوطي في التدريب ـ ١ : ٤٢٥ : (إنْ ثبت عنه)، والله أعلم.

(٢) شرح علل الترمذي ١ : ٥٠٨، ولم يذكر ـ ابن رجب ـ مصدره في ذلك.

(٣) المحدث الفاصل ص ٤٢١.

(٤) الكفاية ص ٢٧٢.

(٥) تقدمة الجرح والتُعَدُيل ص ٢٣٠، الكفاية ص ٢٧١.

(٦) فتح الباري ـ لابن حجر ـ ١ : ١٨٠.

كلام يعقوب بن شَيْبَة في العَرْض:

قال رحمه الله : «ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه منه عَرْضٌ، ولم يطعن بغير ذلك، و العَرْض عند جميع من أدركنا صحيحٌ»[1].

ولا يخفى أنَّ يعقوب بن شَيْبَة أدرك كبار أئمة الحديث، وأخذ عنهم كعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن نُمير، وابن أبي شيبة وغيرهم ممن ذُكر في مبحث شيوخه في الباب الأول، فعبارة يعقوب هذه لها قوتها و تأثيرها في بحث هذه المسألة، بل قد تُشعر بحكاية إجماع أهل زمانه من المحدثين على صحة العرض، والله أعلم.

(١) تاريخ بغداد ٢ : ٣٠٣.

أسماء الرواة
وكناهم وألقابهم وأنسابهم وما اتفق منها وافترق

عُني المحدثون بمعرفة الرجال من جميع النواحي، ومن تلك النواحي الناحية الاسمية، فعُنُوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبطوا ذلك بغاية الدقة، وبينوا ما هو على ظاهره من الأنساب وما ليس على ظاهره، وميزوا كلَّ راوٍ عما سواه تمييزاً بالغاً دقيقاً، مريدين بذلك كله تحقيق غاية هامة وهي وضع كلِّ راوٍ تحت منظار الجرح والتعديل، وتنزيله في موضعه المناسب، فكان لزاماً على من تصدى لنقد الرواة أن يكون على إلماماً كبير بأسماء الرواة وما يتعلق بها من مباحث.

وكان لإمامنا نصيبٌ وافر من معرفة هذا الجانب الهام، ويتضح ذلك من خلال ما نُقل عنه من الكلام في أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وما اتفق منها وافترق، وما جُمع منها وافترق.

كلامه في أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم:

له رحمه الله طريقتان في ذكر أسماء الرواة :

الطريقة الأولى: أنْ يصرح بالنقل عن غيره من العلماء من شيوخه أو مَنْ

بعدهم، وتقدم ذكر الذين نقل عنهم ما يتعلق بأسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم في مصادره، ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ قوله: «حدثني أحمد بن هلال قال: أخبرنا بهز قال: قال ابنُ عيينة: أبو فاختة سعيد بن عِلاَقَة، قال يعقوب: واسم أبي فاختة سعيد بن علاقة وهو مولى جعد بن هبيرة المخزُومي، روى عن علي، وعبدالله ابن مسعود، وعبدالله بن عمر، سمعتُ غير واحد من أصحابنا منهم: محمد بن عبدالله بن نمير، وأبا بكر بن أبي شيبة يقولان ذلك»[١].

٢ ـ وقوله: «سمعتُ أبا بكر بن أبي الأسود قال: حدثني الحسن بن كثير[٢] قال: اسم الأحنف بن قيس: الضحاك، قال يعقوب: وكان خليفة بن خياط عالماً بهذا الأمر قال: اسم الأحنف: صخر»[٣].

٣ ـ وقوله: «سمعت الحسن بن عثمان يقول: مات عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي سنة سبع وخمسين ومائة، ولم يكن من الأوزاع، وإنما كان منزله فيهم، وكان من سباء أهل اليمن، مات وهو ابنُ ستينَ سنةً»[٤].

٤ ـ وقوله: «وقد سمعتُ غير واحد من أهل العلم بالنسب ولم يختلفوا في

---

(١) تاريخ دمشق"ط" ٢١: ٢٦٥.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) تاريخ دمشق"ط" ٢٤: ٣٠٢.

(٤) تاريخ دمشق"ط" ٣٥: ٢٢٨.

نسب عثمان بن عفان، قالوا جميعاً: هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قُصَي، وأمه أروى بنت كريز بن ربيعة...»[1].

وأحياناً يسأل شيوخه عن أسماء الرواة وأنسابهم كقوله: «قلتُ لعلي بن الديني: عطاء الخراساني ابنُ مَنْ هُوَ؟ قال: ابنُ ميسرة»[2].

الطريقة الثانية: أن يذكر ذلك من كلامه، دون نقل عن غيره، ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ قوله: «إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، يكنى أبا إسحاق، توفي سنة ست وتسعين، وهو ابن خمسٍ وسبعين، يُعَدُّ في الطَّبقةِ الأولى من التابعين من أهل المدينة بعد الصحابة، وروى إبراهيم عن عمر بن الخطاب سماعاً وروايةً، ويقال: إنه لم يكن أحد من ولد عبدالرحمن بن عوف يروي عن عمر سماعاً غيره، وقد روى عن أبيه وعثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص، وعمرو بن العاص، وأبي بكرة، وكان ثقة»[3].

٢ ـ وقوله: «أما عبدالله بن جعفر المَخْرَمي فهو: ابن عبدالرحمن بن

(١) تاريخ دمشق"ط" ٣٩: ٩.

(٢) تاريخ دمشق ١١: ٦٦٣.

(٣) تاريخ دمشق "ط" ٧: ٣٣، تهذيب الكمال ٢: ١٣٥.

المسور بن مخرمة ابن نوفل الزهري، يُكنى أبا جعفر، مات سنة سبعين ومائة، وهو ابن بضع وسبعين سنة، يُعَدُّ في الطَّبقةِ السادسة من محدثي أهل المدينة بعد الصحابة»[1].

٣ ـ وقوله: «والشعبي اسمه: عامر بن شراحيل بن عبد، وهو من حمير، وعداده في همدان، يُعَدُّ في الطَّبقةِ الثانية من أهل الكوفة ممن روى عن عبدالله بن عمر، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمرو، وجابر بن عبدالله، والنعمان بن بشير، وأبي هريرة وغيرهم»[2].

٤ ـ وقوله: «والأحنفُ صفةٌ ليسَ باسم، وهو ابنُ قيسٍ بنِ معاوية بن حُصين بن حفص بن عُبَادة بن النزال بن مرة بن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم..»[3].

٥ ـ وقوله: «عبدالله بن محمد بن عمر بن علي، أمه خديجة بنت علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، وقد رَوَى عن عبدالله بن محمد أهلُ الكوفة، وأهلُ المدينة»[4].

٦ ـ وقوله: «عثمانُ بنُ أبي شيبةَ من ولد أبي مَسْعدة الذي دَعَى عليه

(١) تاريخ دمشق"ط" ٢٧ : ٣٠٧.

(٢) تاريخ دمشق "ط" ٢٥ : ٣٤٢.

(٣) تاريخ دمشق"ط" ٢٤ : ٣٠٢.

(٤) تاريخ دمشق"ط" ٣٢ : ٣٥٩.

سعدُ بنُ أبي وقاص»[1].

٧ ـ وقوله: «وكان سعيد المقبري مولى لبني ليث من كنانة، وكانت وفاته في أول خلافة هشام بن عبدالملك»[2].

٨ ـ وقوله: «والأوزاعي اسمه عبدالرحمن بن عمرو وكنيته أبو عمرو وهو ثقة ثبت، إلاّ أن روايته عن الزهري خاصة؛ فإن فيها شيئاً..»[3].

٩ ـ وقوله: «قراد أبو نوح هو عبدالرحمن بن غزوان مولى آل مالك أبي عبدالله بن مالك الخزاعي، وكان ثقة، وكان شعبة ينزل عليه»[4].

١٠ـ وقوله: «وأبو حصين ثقةٌ، واسمه عثمان بن عاصم بن حصين، وهو من بني جُشم بن الحارث بن سعد بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة، وعداده في بني كثير بن زيد بن مرة بن الحارث بن سعد، مات في سنة ثمان وعشرين ومائة»[5].

١١ـ وقوله: «عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي هو همْداني، وإنما نسبوا إلى السبيع لنزولهم فيه، وهو ثقة ولم يزل ساكناً بالكوفة، ثم تحول

(١) تاريخ بغداد ١١: ٢٨٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٠: ٤٧٠.

(٣) مسند يعقوب ص ٦٧، تهذيب الكمال ٢١: ١١٢.

(٤) تاريخ بغداد ١٠: ٢٥٤، تهذيب الكمال ١٧: ٣٣٧.

(٥) تاريخ دمشق "ط" ٣٨: ٤٠٨، تهذيب الكمال ١٩: ٤٠٥.

إلى الثغر، فنزل الحَدَث، وتوفي في أول سنة إحدى وتسعين ومائة»[1].

وله غير ذلك من الأقوال[2].

المتفق والمفترق:

قال الحافظ ابن حجر ـ معرفاً هذا النوع ـ: «ثم الرواةُ إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصهم، سواءً اتفق في ذلك اثنان منهم أم أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسب فهو النوع الذي يقال له: المتفق والمفترق»[3]، وقال ابنُ الصلاح: «وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه المشترك، وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم، وللخطيب فيه كتاب «المتفق والمفترق»[4]..»[5].

هذا وقد نقل الخطيب البغدادي في كتابه «المتفق والمفترق» عن يعقوب بن شَيْبَة كلاماً في هذا الفن دالاً على عنايته به، فمن ذلك:

ـ قوله: «إسماعيل بن أبان الأكبر: الكوفي[6]، روى عن هشام بن عروة،

---

(١) تهذيب الكمال ٢٣: ٧٥.

(٢) يُنظر: تاريخ بغداد ٦: ٣٥٨، ١١: ٤٥٧، وتاريخ دمشق "ط" ١٦: ٢٠٢، ١٧: ١١٨، ٢٧: ٣٢٠.

(٣) نزهة النظر ص ٦٤.

(٤) وقد طبع الكتاب.

(٥) علوم الحديث ص ٣٢٤.

(٦) هو: الغنوي، قال ابن حبان: (كان يضع الحديث على الثقات)، مات سنة ٢١٠ هـ. انظر: =

وإسماعيل بن أبي خالد[1] وهو متروك الحديث، وإسماعيل بن أبان الوراق[2]: كوفي أيضاً وهو دونه في السن بكثير وهو ثقة، وقد كتبت عنهما جميعاً»[3].

ـ وقوله: «الربيع بن حبيب[4]: بصريٌّ ثقة، روى عنه ابن مهدي، وأبو داود الطيالسي، والربيع بن حبيب[5]: كوفي، أخو عائذ بن حبيب ابن ملاّح[6]، ثقتان جميعاً»[7].

الجمع والتفريق:

المراد بالجمع: عدُّ الاثنين واحداً، والتفريق: عدُّ الواحد اثنين فأكثر[8]، ومعرفة هذا الفن من الأهمية بمكان لما له من الأثر البالغ في الحكم على الرجال

=تهذيب التهذيب ١ : ٢٧٠.

(١) هو: الأحمسي، قال ابن حجر: (ثقة ثبت)، مات سنة ١٤٦هـ. انظر: التقريب ص ١٠٧.

(٢) هو: الأزدي، قال أحمد: (لا بأس به)، وقال ابن معين: (ثقة)، مات سنة ٢١٦هـ. انظر: تهذيب التهذيب ١ : ٢٦٩.

(٣) المتفق والمفترق ص ٤٠٨ ـ رسالة دكتوراه ـ.

(٤) هو: الحنفي أبو سلمة البصري، وثقه أحمد، وابن معين، وابن المديني وغيرهم. انظر: تهذيب التهذيب ٣: ٢٤١.

(٥) هو: أبو هشام الكوفي الأحول، قال ابن حجر: (صدوق). انظر: تهذيب التهذيب ٣: ٢٤٠.

(٦) هو: عائذ بن حبيب بن المَلاّح ـ بفتح الميم وتشديد اللام وبمهملة ـ، أبو أحمد الكوفي، قال ابن حجر: (صدوق، رمي بالتشيع). انظر: التقريب ص ٢٨٩.

(٧) المتفق والمفترق ص ٩٦٥ ـ رسالة دكتوراه ـ.

(٨) مقدمة كتاب "موضح أوهام الجمع والتفريق" ١ : ٩.

جرحاً وتعديلاً، وعلى الأحاديث صحةً وضعفاً، ومما يدل على أهميته وَهْمُ بعضِ كبارِ الأئمة فيه كالبخاري، ومسلم، والذهلي وغيرهم، كما بَيّن ذلك الخطيبُ البغداديُّ في كتابه النفيس «موضح أوهام الجمع والتفريق»، ونقل في كتابه المذكور عن يعقوب بن شَيْبَة عدة نصوص تتعلق بهذا الفن، فمن ذلك:

١ ـ ما رواه الخطيب البغدادي قال: أخبرني أبو بكر البرقاني قال: أخبرنا عبدالرحمن بن عمر الخلال قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شَيْبَة قال: حدثنا جدي قال: «قال ابن معين: روى نوح بن قيس ـ يعني الحداني"[1] ـ عن أشعث بن جابر الحداني[2] وهو ثقة، ومعمر يقول: عن أشعث بن عبدالله الحداني، قال ابن معين: وأشعث بن جابر الحداني ثقة ثبت، قال جدي: كأنَّ يحيى بن معين جعل أشعث بن جابر الحداني هو أشعث بن عبدالله الحداني الذي اختلف في نسبه معمر ونوح بن قيس، صوَّب يحيى ما قال نوح بن قيس، فأما أحمد بن حنبل فسمعته قال: أشعث بن جابر الحداني روى عنه نوح بن قيس، وقال حماد بن سلمة: أشعث الحداني الأعمى، قال أحمد: وأشعث بن

---

(١) هو: الأزدي، قال أحمد، وابن معين: (ثقة)، مات سنة ١٨٣هـ. انظر: تهذيب التهذيب ١٠ : ٤٨٥.

(٢) هو: أشعث بن عبدالله بن جابر الحداني البصري، قال النسائي: (ثقة)، ذكره البخاري في فصل من مات بين ١٢٠ ـ ١٣٠. انظر: التاريخ الصغير ٢ : ٢٣، تهذيب الكمال ٣ : ٢٧٢.

عبدالله الضرير روى عنه معمر، قال جدي: فكأن أحمد ذهب إلى أن الذي روى عنه معمر غير الذي روى عنه نوح بن قيس، وهما عند يحيى بن معين واحد، والذي هو عندي كما قال ابن معين»[(١)].

والقول الذي اختاره يعقوب بن شيبة رجحه غيرُ واحدٍ من الأئمة، منهم: عبدالغني ابن سعيد المقدسيّ فقد قال: «أشعث بن جابر الحداني البصري، هو أشعث بن عبدالله البصري، وهو أشعث بن عبدالله بن جابر، وهو أشعث الأعمى، وهو أشعث الأزدي، لأنَّ حُدّان من قبائل الأزد، وهو أشعث الحُمْليّ»[(٢)].

وكذلك الخطيب البغداديُّ فقد عدَّ تفرقتهما من أوهام الإمام أحمد بن حنبل فقال: «ذِكْرُ وَهْمٍ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل رضي الله عنه.. ـ ثم قال ـ أشعث الذي روى عنه نوح بن قيس هو الذي روى عنه معمر ليس بغيره، وهو أشعث بن عبدالله بن جابر أبو عبدالله الحداني، وحُدَّان من الأزد، ومعمر نسبه إذ روى عنه إلى أبيه، ونسبه نوح بن قيس إلى جدّه، ومن أفرد كلَّ واحدٍ منهما عن صاحبه على أنهما اثنان فقد وَهِمَ»[(٣)].

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ١: ٢٢٧ـ٢٢٨.

(٢) تهذيب الكمال ٣: ٢٧٣ـ٢٧٤.

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق ١: ٢٢٧ـ٢٢٩.

٢ ـ ومن أقواله أيضاً في هذا الفن ما رواه الخطيب أيضاً قال: حدثني أبو الفضل عبيدالله ابن أحمد بن علي الصيرفي، أخبرنا عبدالرحمن بن عمر الخلال، أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شَيْبَة، قال: قال جدي: «عثمان بن أبي زرعة هو ابن المغيرة، وهو عثمان الثقفي وهو عثمان الأعشى وكان ثقة»[1].

وقال نحوَ ذلكَ أحمدُ بنُ حنبل، ويحيى بنُ معين، فروى ابنُ أبي حاتم قال: «أخبرنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل قال: قال أبي: عثمان ابنُ المغيرة، هو عثمان الأعشى، وهو عثمان بن أبي زرعة، وهو عثمان الثقفي، كوفيّ ثقة، ليس أحدٌ أروى عنه من شريك، وأخبرنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال: سُئل يحيى بن معين عن عثمان بن المغيرة فقال: هو عثمان بن أبي زرعة الثقفي، وهو ثقة»[2].

٣ ـ ومن أقواله أيضاً في هذا الفن قوله: «هؤلاء الصنابحيون الذين يُروى عنهم في العدد ستة إنما هم اثنان فقط، الصنابحي الأحمسي، وهو الصنابح الأحمسي هذان واحد، فمن قال: الصنابحي الأحمسي فقد أخطأ، ومن قال: الصنابح الأحمسي فقد أصاب، وهو الصنابح بن

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ٢: ٢٩٢.

(٢) الجرح والتعديل ٦: ١٦٧.

الأعسر الأحمسي، أدرك النبي ﷺ، وهو الذي يروي عنه الكوفيون، روى عنه: قيس بن أبي حازم، قالوا: وعبدالرحمن بن عُسيلة الصنابحي كنيته أبو عبدالله يروي عنه أهل الحجاز وأهل الشام، ولم يدرك النبي ﷺ، دخل المدينة بعد وفاته - بأبي هو وأمي - بثلاث ليال أو أربع، روى عن أبي بكر الصديق وعن بلال وعن عبادة ابن الصامت وعن معاوية، ويروي عن النبي ﷺ أحاديث يرسلها عنه، فمن قال: عن عبدالرحمن الصنابحي، فقد أصاب اسمه، ومن قال: عن أبي عبدالله الصنابحي، فقد أصاب كنيته، وهو رجل واحد: عبدالرحمن وأبو عبدالله، ومن قال: عن أبي عبدالرحمن الصنابحي فقد أخطأ، قلب اسمه، فجعل اسمه كنيته، ومن قال: عن عبدالله الصنابحي فقد أخطأ، قلب كنيته، فجعلها اسمه، هذا قول علي بن المديني ومن تابعه على هذا، وهو الصواب عندي، هما اثنان: أحدهما أدرك النبي ﷺ، والآخر لم يدركه، يدل على ذلك الأحاديث»[1].

والمقصود بقول يعقوب: «ومن قال: عن عبدالله الصنابحي فقد أخطأ، قلب كنيته، فجعلها اسمه» الإمام مالك بن أنس فقد روى في «الموطأ» عن عبدالله الصنابحي حديثين:

---

(١) تاريخ دمشق"ط" ٣٥: ١٢٢-١٢٣، تهذيب الكمال ١٧: ٢٨٤.

الأوَّل: ما رواه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنَابِحيِّ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الشمس تطلعُ ومعها قَرْنُ الشيطان..»[1].

الثاني: ما رواه أيضاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنَابِحيِّ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ العبدالمؤمنُ، فمضمض خرجت الخطايا من فيه..»[2].

وقد وَهّمَ الإمامَ مالكاً غيرُ واحدٍ من الأئمة منهم: البخاريّ، فقد قال الترمذيُّ: «سألتُ أباعبدالله محمد بن إسماعيل البخري عن حديث مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنَابِحيِّ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ العبدالمؤمنُ، فمضمض خرجت الخطايا من فيه..» الحديث، فقال: مالك بن أنس وَهِمَ في هذا الحديث، فقال: عبدالله الصُّنَابِحيّ،

---

(١) الموطأ ـ رواية أبي مصعب ـ ١ : ١٥، والحديث أخرجه من هذا الطريق أحمد في مسنده ٤ : ٣٤٩، والنسائي في سننه ١ : ٧٤، وللحديث شواهد صحيحة منها حديثُ ابن عمر عند مسلم ١ : ٥٦٨، وحديثُ عمرو بن عبسة عند مسلم أيضاً ١ : ٥٧٠، قال ابن عبدالبر عن هذا الحديث: (صحيح من وجوه) التمهيد ٤ : ص١.

(٢) الموطأ ـ رواية أبي مصعب ـ ١ : ٣٣ـ٣٤، والحديث أخرجه من هذا الطريق أحمد في مسنده ٤ : ٣٤٩، والنسائي في سننه ١ : ٧٤، وللحديث شواهد صحيحة منها حديث أبي هريرة عند مسلم ١ : ٢١٥، وحديث عثمان بن عفان عند مسلم أيضاً ١ : ٢١٦، وحديثُ عمرو بن عبسة عند مسلم أيضاً ١ : ٥٧٠.

وهو: أبو عبدالله الصُّنَابِحيّ، واسمه عبدالرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبي ﷺ، وهذا الحديث مرسلٌ، وعبدالرحمن هو: الذي روى عن أبي بكر الصديق، والصنابح بن الأعسر الحمسي صاحب النبي ﷺ....»[1].

ومنهم ابنُ معين، قال الدوري: «سمعتُ يحيى بن معين يقول: وعطاء بن يسار، يروي عن عبدالله الصنابحي، قال يحيى بن معين: يقولون: أبو عبدالله الصنابحي»[2]، وقال ابن عبدالبر: «وقد روي عن ابن معين أنه قال: عبدالله الصنابحي يروي عنه المدنيون يشبه أن تكون له صحبة، وأصح من هذا عن ابن معين أنه سئل عن أحاديث الصنابحي عن النبي ﷺ، فقال: مرسلةٌ ليست له صحبة، قال أبو عمر: صدق يحيى بن معين، ليس في الصحابة أحدٌ يقال له عبدالله الصنابحي، وإنما في الصحابة الصنابح بن الحمسي، وهو الصنابح بن الأعسر..»[3].

وقال البيهقي ـ بعد روايته الحديث الأوّل ـ: «كذلك رواه مالك بن أنس، ورواه معمر بن راشد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن أبي عبدالله الصُّنَابِحيِّ، قال أبو عيسى الترمذي: الصحيح رواية معمر، وهو أبو عبدالله الصنابحي، واسمه عبدالرحمن بن عسيلة»[4].

---

(١) علل الترمذي الكبير ص٢١.

(٢) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري ـ ٣: ٧.

(٣) التمهيد ٤: ٣ـ٤.

(٤) السنن الكبرى ١: ٤٥٤.

ويبدو أنَّ مالكاً كان يتردد في اسم الصنابحي هذا، قال ابن عبدالبر بعد ذكره رواية يحيى ابن يحيى والتي فيها عبدالله الصُّنَابِحيّ: «هكذا قال يحيى في هذا الحديث، عن مالك، عن عبدالله الصُّنَابِحيّ، وتابعه القعنبيُّ، وجمهورُ الرواة عن مالك، وقالت طائفةٌ منهم مُطّرف[1]، وإسحاق بن عيسى الطّباع فيه: عن مالك عن زيد عن عطاء عن أبي عبدالرحمن الصنابحي»[2].

ومن هذا العرض يتبين أنَّ الأرجح في الصنابحة ما قاله يعقوب بن شيبة، وهو قولُ علي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأبي عيسى الترمذي، وابن عبدالبر وغيرهم.

وتبين أيضاً حسن كلام يعقوب بن شيبة في التمييز بين الصنابحة بل إنَّ قول يعقوب هذا من أحسن الأقوال وأمتنها وأوضحها في التمييز بين الصنابحة.

وليعقوب بن شيبة غير ذلك من الأقوال في التمييز بين الرواة، وما جمع منها وافترق[3].

(١) هو: مطرف بن عبدالله اليساري، قال ابن حجر: (ثقةٌ لم يصب ابن عدي في تضعيفه)، مات سنة ٢٢٠ هـ. انظر: التقريب ص ٥٣٤.

(٢) التمهيد ٤: ١ ـ٢.

(٣) انظر: موضح أوهام الجمع والتفريق ١: ٢٤٥ـ٢٤٦.

التواريخ والوفيات[1]

من مظاهر عناية المحدثين بالحديث ورجاله عنايتهم الفائقة بتواريخ الرواة مولداً ووفاةً وسماعاً، قال النوويُّ: «هو فنٌ مهمٌّ، به يُعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قومٌ الرواية عن قوم فنظر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين»[2]، وقال السخاويُّ: «وهو فنٌ عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه، ولا يعتني بأعم منه خصوصاً ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم...وكذا يتبين به ما في السند من انقطاع، أو عضل، أو تدليس، أو إرسال ظاهر أو خفي..»[3]، وللمتقدمين أقوال كثيرة دقيقة دالة على مدى اهتمامهم بهذا الجانب من علوم الحديث، فمن تلك الأقوال: قولُ سفيان الثوري: «لما استعمل الرواةُ الكذب، استعملنا لهم

(١) وهو النوع الستون عند ابن الصلاح ومن تبعه: علوم الحديث ٣٤٣ـ٣٤٩، الباعث الحثيث ص ٢٣٧، المقنع ٢: ٦٤٤، فتح المغيث ٣: ٣٠٧، تدريب الراوي ٢: ٨٦٦.

(٢) تدريب الراوي ٢: ٨٦٦.

(٣) فتح المغيث ٣: ٣٠٩ـ٣١١.

التاريخ»[1]، وقولُ حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[2]، وقولُ حمّاد بن زيد: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه»[3].

ومعرفة الوفيات أهمُّ وآكدُ من غيرها، قال أبو عبدالله الحميديُّ: «ثلاثُ كتبٍ من علوم الحديث يجبُ الاهتمامُ بها: كتابُ العلل، وأحسنُ ما وضع فيه كتاب الدارقطنيّ، والثاني: كتابُ المؤتلف والمختلف، وأحسنُ ما وضع فيه الإكمال للأمير ابنِ ما كولا[4]، وكتابُ وفيات المشايخ، وليس فيه كتابٌ»[5]، ومراد الحميديّ بقوله: وليس فيه كتاب يريد كتاباً جامعاً وشاملاً لجميع الوفيات ـ بيّن ذلك ابنُ الصلاح، والذهبيّ ـ، وإلاَّ فقد أُلفت كتبٌ كثيرةُ في معرفة الوفيات، ومن تلك الكتب[6]:

١ ـ كتاب «الوفيات» تأليف: عبدالباقي بن قانع[7].

---

(١) الكامل ١ : ٨٤، الكفاية ص ١١٩.

(٢) الكفاية ص ١١٩.

(٣) الجامع للخطيب ١ : ١٣١.

(٤) هو: علي بن هبة الله العجلي، قال السمعاني: (كان ابن ماكولا لبيباً، عالماً، عارفاً، حافظاً..)، قتل سنة ٤٧٥هـ. يُنْظر: تذكرة الحفاظ ٤ : ١٢٠١.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٩ : ١٢٤ـ١٢٥.

(٦) انظر: فتح المغيث ٣: ٣١٣ـ٣١٤، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٩٤ـ١٩٦.

(٧) هو: أبو الحسين الأزدي، قال الدارقطني: (كان يحفظ ويعلم، ولكنه يخطىء ويصر)، مات سنة ٣٥١هـ. يُنْظر: سؤالات السهمي ص٢٣٦، سير أعلام النبلاء ١٥ : ٥٢٦.

٢ ـ وكتاب «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» تأليف: محمد بن عبدالله بن زَبْر الرَّبعي[١]، وهو مطبوع[٢].

٣ ـ وكتاب «تاريخ السنين» تأليف: أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم القَرَّاب[٣] قال الذهبيّ: «قد جمع الحافظ أبو يعقوب القراب في ذلك كتاباً ضخماً، ولم يستوعب، ولا قارب»[٤].

٤ ـ وكتاب«ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» تأليف: عبدالعزيز بن محمد الكتاني[٥]، وهو مطبوع[٦]، و هو ذيل على كتاب الرَّبعي.

٥ ـ وكتاب «الوفيات» تأليف: عبدالرحمن بن القاسم بن منده[٧].

---

(١) هو: محمد بن عبدالله الرَّبعي، قال الكتاني: (كان ثقة مأموناً نبيلاً)، مات سنة ٣٧٩هـ. يُنْظر: ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص١١٢.

(٢) طُبع في مجلدين، عام ١٤١٠ هـ، تحقيق د. عبدالله بن أحمد الحمد، نشر دار العاصمة.

(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم الهروي، قال أبو النضر الفامي: (زاد عدد شيوخه على ألف ومائتي شيخ، وله تأريخ السنين في مجلدين، صنفه في وفيات أهل العلم من أيام النبي إلى سنة موته)، مات سنة ٤٢٩هـ. يُنْظر: تذكرة الحفاظ ٣: ١١٠٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٩: ١٢٥.

(٥) هو: عبدالعزيز بن أحمد التميمي أبو محمد، قال ابن ما كولا: (كتب عني، وكتبتُ عنه، وهو مكثر متقن)، مات سنة ٤٦٦هـ. يُنْظر: الإكمال ٧: ١٨٧، ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص٣٩.

(٦) طُبع عام ١٤٠٩هـ، تحقيق د. عبدالله بن أحمد الحمد، نشر دار العاصمة.

(٧) هو: عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق الأصبهاني، قال الزنجاني: (حفظ الله الإسلام برجلين عبدالرحمن بن منده، وعبدالله بن محمد الهروي)، مات سنة ٤٧٠ هـ. يُنْظر: تذكرة الحفاظ ٣: ١١٦٥.

٦ ـ وكتاب «ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» تأليف: هبة بن أحمد الأكفاني[١]، وهو مطبوع[٢]، وهو ذيل على كتاب الكتّاني.

كلام يعقوب بن شَيْبَة في المواليد والوفيات:

ليس غريباً على يعقوب بن شَيْبَة وهو المتصدي للجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف والتعليل أنْ يعتني بهذا الجانب الهام من تواريخ الرواة، فله في هذا الفن كلام دقيق دال على عنايته البالغة بهذا الجانب.

وله رحمه الله طريقتان في ذكر الوفيات:

الطريقة الأولى: أنْ يصرح بالنقل عن غيره من العلماء من شيوخه أو مَنْ بعدهم ـ وتقدم ذكر الذين نقل عنهم ما يتعلق بالوفيات في مصادره ـ، ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ قوله: «واختلفوا علينا في مقتل زيد بن علي، قال مصعب الزبيري ـ وبلغني عن الواقدي أنه قال مثله ـ: كان مقتل زيد بن علي يوم الاثنين لليلتين خلتا من صفر سنة عشرين ومائة، وقتل وهو ابن اثنتين وأربعين سنة، وقال غيرهما: قتل في سنة اثنتين وعشرين ومائة»[٣].

---

(١) هو: هبة الله بن أحمد بن الأكفاني، قال السلفي: (حافظ، مكثر، ثقة)، مات سنة ٥٢٤هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٩ : ٥٧٧.

(٢) طُبع عام ١٤٠٩هـ، تحقيق د. عبدالله بن أحمد الحمد، نشر دار العاصمة.

(٣) تاريخ دمشق "ط" ١٩ : ٤٧٦.

٢ ـ وقوله: «سمعت محمد بن عبدالله بن نمير يقول: مات يحيى بن سعيد سنة ثلاث وأربعين ومائة، وكانوا أخوة ثلاثة يحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، وسعد بن سعيد»[١]، وقولُه أيضاً: «سمعت الحسن بن عثمان[٢] يقول: قال الواقديُّ: مات يحيى بن سعيد الأنصاري القاضي ـ ويكنى أبا سعيد ـ بالهاشمية سنة ثلاث وأربعين ومائة، ويقال: سنة أربع وأربعين ومائة»[٣]، وقوله أيضاً: «وحدَّثني سليمان بن أحمد، قال: قال يزيد بن هارون: مات يحيى بنُ سعيد بالهاشمية سنة أربع وأربعين ومائة، وكان يُكنى أبا سعيد»[٤].

٣ ـ وقوله: «حدثني يوسف بن موسى قال: مات جرير بن عبدالحميد عشية الأربعاء ليوم خلا من جمادى الأولى في سنة ثمان وثمانين ومائة، وتوفي وهو ابن ثمان وسبعين إلى التسع والسبعين..»[٥].

٤ ـ وقوله: «أخبرنا ابن الحِمَّاني، أخبرنا شريك، عن محمد بن إسحاق قال: توفي النبيّ ﷺ وهو ابن ثلاث وستين، وتوفي أبو بكر وهو ابن ثلاث وستين، وقتل عمر وهو ابن ثلاث وستين، وقتل عثمان وهو

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ١٠٦.

(٢) هو: الزِّيادي.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ١٠٦.

(٤) تاريخ بغداد ١٤ : ١٠٦.

(٥) تاريخ بغداد ٧ : ٢٦١.

ابن نيف وسبعين، وقتل عليّ وهو ابن ثلاث وستين، وأخبرنا أبو نُعيم، ويحيى بنُ عبدالحميد قالا: أخبرنا شَريك عن ابن إسحاق قال: مات عثمان وهو ابن نيف وسبعين»[١].

٥ ـ وقوله: «أخبرني الحسن بن عثمان قال: أخبرني عدةٌ من الفقهاء وأهل العلم قالوا: مات عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الشامي الأزدي[٢] سنة ثلاث وخمسين، وروى غير الحسن بن عثمان وهو ابن بضع وثمانين سنة»[٣]، وقوله أيضاً: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: وبلغني أنَّ ابن جابر مات سنة أربع وخمسين»[٤].

٦ ـ وقوله: «سمعت أبا نعيم يقول: قُتل عثمان سنة خمس وثلاثين»[٥].

٧ ـ وقوله ـ عن عبدالكريم الجزري ـ: «توفي سنة سبع وعشرين ومائة، سمعتُ الحسنَ بنَ عثمان يذكر ذلك»[٦].

وله غير ذلك من النقول عن العلماء في الوفيات، وهو بذلك حفظ لنا علماً

(١) تاريخ دمشق ٣٩: ٥٢٣.

(٢) هو: أبو عتبة الدمشقي، وثقه ابن معين، وأحمد وغيرهما. يُنْظر: التهذيب ٦: ٢٩٧.

(٣) تاريخ دمشق ٣٦: ٦٠.

(٤) تاريخ دمشق ٣٦: ٦٢.

(٥) تاريخ دمشق ٣٩: ٥١٩.

(٦) تاريخ دمشق ٣٦: ٤٥٧.

هاماً يستفاد منه في معرفة الرواة وأخبارهم، وسماع بعضهم من بعض.

الطريقة الثانية: أن يذكر ذلك من كلامه، دون نقل عن غيره، ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ قولُه ـ يذكر وفاة إسماعيل بن علية[١] ـ: «إسماعيل ثبت جداً، توفي يوم الثلاثاء لثلاث عشرة ليلة خلت من ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومائة، ودفن يوم الأربعاء ببغداد»[٢].

٢ ـ وقال محمد بن أحمد حفيده يعقوب بن شَيْبَة: «حدثنا جدي يعقوب، قال في تسمية من قتل من الخوارج يوم النهروان: شريح بن أوفى[٣] كان على الميسرة قتله قيس بن معا المرهبي[٤] من هَمْدان»[٥].

٣ ـ وقال محمد بن أحمد حفيده يعقوب بن شَيْبَة: «حدثني يعقوب بن شَيْبَة في تسمية من قتل من أصحاب معاوية ممن عرف من أشرافهم ـ

---

(١) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن علية، قال ابن حجر: (ثقة حافظ)، مات سنة ١٩٣هـ. يُنْظر: التقريب ص ١٠٥.

(٢) تاريخ بغداد ٦: ٢٤٠، تهذيب الكمال ٣: ٣٢.

(٣) هو: شريح بن أوفى بن يزيد العنسي الكوفي، قال ابن عساكر: (خرج على عليّ ابن أبي طالب، وأنكر تحكيمه الحكمين فقتل بالنهروان). يُنْظر: تاريخ دمشق "ط" ٢٣: ص٣.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) تاريخ دمشق "ط" ٦: ٢٣.

يعني يوم صفين ـ عروة الدمشقي"[1] قتله قَنْبرُ[2] مولى علي»[3].

٤ ـ وقوله: «توفي علي بن هاشم[4] بالكوفة في رجب أو شعبان سنة إحدى وثمانين ومائة في خلافة هارون»[5].

٥ ـ وقوله: «توفي محمد بن إسحاق بن يسار سنة إحدى وخمسين ومائة ببغداد، ويقال: إنه دفن في مقابر الخيزران»[6].

٦ ـ وقوله ـ يذكر وفاة محمد بن كناسة[7] ـ: «توفي بالكوفة لثلاث ليال خلون من شوال سنة سبع ومائتين في خلافة المأمون»[8].

---

(١) هو: عروة بن داود الدمشقي، قال ابن عساكر: (شهد صفين مع معاوية). يُنظر: تاريخ دمشق"ط" ٤٠: ٢٢٧.

(٢) قال ابن ماكولا: (وأما قَنْبر بفتح القاف، وسكون النون، وفتح الباء المعجمة بواحدة، فهو قَنبر مولى علي ﷺ، يروي عن علي، وعن كعب بن نوفل السلمي عن بلال، روى عنه ابنه). يُنْظر: الإكمال ٧: ١٠٠.

(٣) تاريخ دمشق"ط" ٤٠: ٢٢٧.

(٤) هو: علي بن هاشم بن البريد الكوفي، قال ابن حجر: (صدوق يتشيع)، مات سنة ١٨٠هـ. يُنْظر: التقريب ص ٤٠٦.

(٥) تاريخ بغداد ١٢: ١١٨.

(٦) تاريخ بغداد ١: ٢٣٣.

(٧) هو: محمد بن عبدالله الأسدي، قال ابن حجر: (صدوق، عارف بالآداب)، مات سنة ٢٠٧هـ. يُنْظر: التقريب ص ٤٨٨.

(٨) تاريخ بغداد ٥: ٤٠٧ـ٤٠٨، تهذيب الكمال ٢٥: ٤٩٤.

٧ ـ وقوله ـ يذكر وفاة يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ـ: «توفي بالمدائن وهو قاض بها لهارون أمير المؤمنين، كانت وفاته سنة ثلاث وثمانين ومائة، وبلغ من السن يوم توفي ثلاثاً وستين سنة، .. وكانت وفاته في جمادى الأولى»[1].

٨ ـ وقوله: «وتوفي أبو يوسف القاضي ببغداد لخمس ليال خلون من شهر ربيع الآخر سنة اثنتين وثمانين ومائة»[2].

٩ ـ وقوله: «علي بن عاصم مولى لبني تميم، ولد سنة تسع ومائة، وتوفي في جمادى الأولى سنة إحدى ومائتين، وهو ابن اثنتين وتسعين سنة»[3].

ويلاحظ دقته في ذكر الوفيات فهو يذكر سنة الوفاة والشهر واليوم، وأحياناً يذكر مكان الوفاة ومكان الدفن وعُمُر المُتوفَّى.

ويفيدنا النص رقم ـ ٢ ـ، والنص رقم ـ ٣ ـ أنَّ له سرداً لأسماء من قُتِلَ من الخوارج يوم النَّهروان، وكذلك لأسماء من قتل يوم صفين مع معاوية، ويظهر أنَّ هذا السرد مذكور في مسنده، لأنه لم يذكر أنَّ له كتاباً في السِّيرة والتاريخ، وتقدم أنه يتميز في مسنده بالاستطراد وطُولِ النَّفَس فلا يبعد أن يذكر ذلك في ترجمة علي بن أبي طالب من مسنده، والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال ٣١: ٣١١.

(٢) تاريخ بغداد ١٤: ٢٦١.

(٣) تاريخ بغداد ١٤: ٢٦١.

الطبقات

من أنواع علوم الحديث معرفة طبقات الرواة والعلماء [1]، والعناية بهذا النوع من علوم الحديث قديمة جداً، بل إنَّ أوَّل المؤلفات في علوم الحديث كان في معرفة طبقات الرواة ـ كما سيأتي ـ، مما يدل دلالة أكيدة على تأصل نظام الطبقة في هذه الحقبة المبكرة، واهتمام العلماء به، قال ابن الصلاح ـ عن معرفة الطبقات ـ: «وذلك من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم»[2]، وقال النوويُّ: «هذا فنٌ مهمٌ»[3].

وكبار المحدثين والحفاظ لهم كلام في هذا الفنِ كعلي بنِ المديني، ويحيى بنِ معين، وأحمد ابنِ حنبل، و يعقوب بنِ شَيْبَة، والنسائيِّ وغيرهم[4].

---

(١) وهو النوع الثالث والستون عند ابن الصلاح ـ علوم الحديث ص ٣٥٧ ـ، وتبعه كلُ من أتى بعده، كابن كثير في الباعث الحثيث ص ٢٤٥، والنووي والسيوطي في تدريب الراوي ٢ : ٩٠٨، وغيرهم.

(٢) علوم الحديث ص ٣٥٧.

(٣) تدريب الراوي ٢ : ٩٠٨.

(٤) شرح علل الترمذي ٢ : ٦١٣.

الطبقة في اللغة وفي الاصطلاح:

فأما في اللغة فقال الجوهري[1]: «الطَّبَق: واحد الأطباق...وطبقات الناس مراتبهم»[2]، وقال ابن الصلاح: «والطبقة في اللغة: عبارة عن القوم المتشابهين»[3].

وأما في الاصطلاح فقال ابن حجر: «عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ»[4]، وقال السيوطي: «الطبقة في اللغة القوم المتشابهون، وفي الاصطلاح: قومٌ تقاربوا في السنّ والإسناد، أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه»[5].

فائدة معرفة الطبقات:

لا يخفى أنَّ التمييز بين طبقات الصحابة والتابعين ومن بعدهم وسيلةٌ لمعرفة ما في الحديث من إرسالٍ[6]، أو انقطاعٍ[7]،

---

(١) هو: إسماعيل بن حماد التركي أبو نصر، قال الذهبيّ: (إمام اللغة)، مات سنة ٣٩٣هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٧ : ٨٠.

(٢) الصحاح ٤ : ١٥١٢.

(٣) علوم الحديث ٣٥٧.

(٤) نزهة النظر ص ٦٦.

(٥) تدريب الراوي ٢ : ٩٠٩.

(٦) المرسل هو: ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ، سواءً كان من كبار التابعين أو من صغارهم، هذا هو المشهور عند كثير من أهل الحديث، وهو اختيار الحاكم وغير. يُنْظر: المدخل ص ٣٧، جامع التحصيل ص ٣١، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ : ٥٤٣.

(٧) المنقطع هو: ما سقط منه راوٍ واحدٍ، أو اثنين لا على التوالي، قبل الصحابي. يُنْظر: علوم=

أو عَضْلٍ[1]، أو تدليس، وبمعرفة طبقات الرواة أيضاً يمكن التمييز بين الأسماء المتشابهة والمتفقة، فقد يتفق اسمان لروايين في اللفظ فيُظَن أنَّهما واحد[2].

قال الحافظ ابن حجر: «وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين، وإمكان الإطلاع على تبيين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة[3]»[4].

ترتيب كتب الطبقات، والمؤلفات فيها:

ليس في ترتيب كتب الطبقات اصطلاح عام يُسارُ عليه، إنما يُرْجع فيه إلى معرفة منهاج كلّ مُصنف في مصنفه، قال ابن كثير: «وذلك أمر اصطلاحيّ؛ فمن الناس من يرى الصحابة كلهم طبقة واحدة، ثم التابعون بعدهم كذلك، ..ومن الناس من يقسم الصحابة إلى طبقات، وكذلك التابعين فمن بعدهم، ومنهم من يجعل كل قرن أربعين سنة»[5]، وقال السّيوطيُّ ـ شارحاً كلام النووي ـ: «وقد يكونان ـ أي الراويان ـ من طبقة باعتبار لمشابهته لها من وجه، ومن طبقتين

=الحديث ص ٥٢، فتح المغيث للعراقي ص ٧١، تدريب الراوي ١ : ٢٣٥.

(١) المعضل هو: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي. يُنْظر: علوم الحديث ص ٥٤، فتح المغيث للعراقي ص ٧١، تدريب الراوي ١ : ٢٤٠.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٤٦ بتصرف.

(٣) العنعنة: مصدر عنعن الحديث إذا رواه بلفظ عن من غير بيان للتحديث والأخبار والسماع. يُنْظر: فتح المغيث للعراقي ٧٣.

(٤) نزهة النظر ص ٦٦.

(٥) الباعث الحثيث ص ٢٤٥.

باعتبار آخر لمشابهته لها من وجه آخر، كأنس، وشبهه من أصاغر الصحابة، وهم مع العشرة في طبقة الصحابة، وعلى هذا الصّحابةُ كُلُّهم طبقةٌ باعتبار اشتراكهم في الصحبة»[1].

أما المؤلفات في الطبقات فتنقسم إلى قسمين[2]:

القسم الأوّل: طبقات عامة لجميع الرواة.

القسم الثاني: طبقات خاصة إمَّا ببلدٍ معين، أو بعلم معين كالحديث أو الفقه أو النحو أو القراءة ونحو ذلك[3].

فمن المؤلفات في الطبقات العامة:

١ ـ «الطبقات» للهيثم بن عدي الثُّعَلي[4]، وكتابه مفقود، وقد نقل منه الخطيب البغداديّ وابن عساكر في تاريخيهما[5].

٢ ـ «الطبقات» للواقديّ، وكتابه مفقود، وقد نقل عنه ابن عساكر في تاريخه

---

(١) تدريب الراوي ٢: ٩٠٩ـ ٩١٠.

(٢) يُنْظر: فتح المغيث ٣: ٣٨٩ـ٣٩٠، موارد الخطيب البغداديّ ص ٣٨٥ـ٣٩٥، دليل مؤلفات الحديث النبوي ١: ١٧٥ ـ١٧٧.

(٣) فتح المغيث ٣: ٣٨٩.

(٤) هو: أبو عبدالرحمن الطائي الكوفي، قال يعقوب بن شيبة عنه: (كانت له معرفة بأمور الناس وأخبارهم، ولم يكن في الحديث بالقويّ، ولا كانت له به معرفة، وبعض الناس يحمل عليه في صدقه)، مات سنة ٢٠٧هـ. يُنْظر: تاريخ بغداد ١٤: ٥٣.

(٥) موارد الخطيب ص ٣٨٦، جهود ابن عساكر في الحديث ص ١٩٦.

بدون إسناد[1].

٣ـ «الطبقات الكبرى» لابن سعد، وكتابه أشهر ما أُلّف في هذا الفن، وقد قسم الكتاب ـ بعد أن ذكر السيرة النبوية ـ إلى قسمين: قسم للرجال، وقسم للنساء، وبدأ بقسم الرجال ذاكراً الصحابة أولاً، وقسمهم إلى خمس طبقات مراعياً السبق إلى الإسلام وشرف النسب، ثم ذكر مَنْ بعد الصحابة مِنَ التابعين ومَنْ بعدهم حسب البلدان، فيذكر أولاً من نزل البلد من الصحابة ثم يذكر أهل البلد، فبدأ أولاً بأهل المدينة وقسمهم إلى سبع طبقات، ثم أهل مكة وقسمهم إلى خمس طبقات، ثم أهل الطائف، ثم أهل اليمن وقسمهم إلى أربع طبقات، ثم اليمامة، ثم البحرين، ثم أهل الكوفة وقسمهم إلى تسع طبقات، ثم البصرة وقسمهم إلى ثمان طبقات، ثم أهل واسط، والمدائن، وبغداد، وخراسان، والريّ، وهمذان، وقم، والأنبار، والشام وقسمهم إلى ثمان طبقات، والجزيرة، ومصر وقسمهم إلى ست طبقات، وأيلة، وإفريقية، والأندلس، ثم قسم النساء بدأ بقرابة الرسول «ﷺ» من النساء، ثم ذكرهن حسب القبائل، والكتاب مطبوع وفيه سقطٌ كبير، وقد استُدرك بعضُه برسائل علمية.

(١) جهود ابن عساكر في الحديث ص ١٩٣ـ١٩٤.

٤ـ «الطبقات» لخليفة بن خياط، وهو مطبوع[1]، وترتيبه قريبٌ من ترتيب كتاب ابن سعد غير أنَّ خليفة بن خياط جعل الصحابة طبقة واحدة خلافاً لابن سعد ـ كما تقدم ـ[2].

٥ـ «الطبقات» لمسلم بن الحجاج، وهو مطبوع[3].

ومن المؤلفات في الطبقات الخاصة:

١ ـ «طبقات المحدثين بأصبهان»، لأبي الشيخ الأصبهانيّ، مطبوع[4].

٢ ـ «طبقات الشاميين»، لابن سُميع الدمشقيّ[5]، قد نقل عنه ابن عساكر في ٤٦٠ موضعاً[6].

٣ ـ «طبقات القراء الكبار»، للذهبيّ، وهو مطبوع[7].

كلام يعقوب بن شَيْبَة في الطبقات:

لم يغفل يعقوب بن شَيْبَة هذا الجانبَ الهام من علم الرجال، فله فيه كلام

---

(١) طُبع الطبعة الأولى عام ١٣٨٧هـ، تحقيق د. أكرم العمري.

(٢) مقدمة طبقات لخليفة ص ٤٤.

(٣) طبع بتحقيق: مشهور حسن.

(٤) طبع عام ١٤٠٧هـ، تحقيق د. عبدالغفور البلوشي.

(٥) هو: محمود بن إبراهيم بن محمد الدمشقي، قال الذهبيّ: (الإمام الحافظ المتقن مؤلف كتاب الطبقات)، مات سنة ٢٥٩هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٣: ٥٥.

(٦) جهود ابن عساكر في الحديث ص ٢٣٤.

(٧) طبع عام ١٤٠٤هـ، تحقيق: شعيب الأناؤوط، وبشار عواد معروف، وصالح مهدي عباس.

دالٌّ على عنايته به، فقد وقفت على ستة عشر راوياً جعل لهم يعقوب بن شَيْبَة طبقات معينة، وإنْ كان هذا العدد قليلاً لا يُعطي تصوراً كاملاً لمفهوم الطبقات عند يعقوب بن شَيْبَة، ولكن من خلال المقابلة بين كلام يعقوب وكلام ابن سعد وخليفة بن خياط في الطبقات تبين ـ كما سيأتي ـ أنَّ يعقوب استفاد من هذين العالمين البارزين في هذا الفن فائدة كبيرة، وإن كان منهج يعقوب في الطبقات أقرب إلى منهج ابن سعد.

وليس في ذلك غرابة إذا علمنا أنَّ خليفة بن خياط من شيوخ يعقوب بن شَيْبَة، بل إنَّ يعقوب كان يُثني عليه في معرفة الأنساب والأسماء والكنى ـ كما تقدم ـ، وأمَّا ابن سعد فلم أجد ليعقوب عنه رواية صريحة تدل على أنه تتلمذ عليه، غير أني لا أستبعد ذلك لثلاثة أمور:

١ ـ أنَّ ابن سعد من طبقة شيوخ يعقوب بن شَيْبَة، فقد توفي ابن سَعد سنة ٢٣٠هـ.

٢ ـ أنَّ ابن سَعد بغداديّ، وتقدم أنَّ أكثر شيوخ يعقوب من أهل بغداد، بل يكاد يعقوب أن يستوعب البغدادين روايةً عنهم، فيُستبعد أن لا يروي عن ابن سَعد مع توفر الدواعي وشُهرة ابن سَعد العلمية.

٣ ـ أنَّ هناك تشابهاً بين كلام يعقوب بن شَيْبَة وابن سَعد في الأخبار والسير والوفيات والطبقات – كما سيأتي –، والله أعلم.

هذا وقد رتبتُ من ذكرهم يعقوب بن شَيْبَة حسب طريقة ابن سَعد في طبقاته ـ كما تقدم ـ، ثم أذكر بعد كلام يعقوب كلام ابن سَعد ثم كلام خليفة ابن خياط.

الصحابة:

١ ـ عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب.

قال يعقوب: «يُعَدُّ عبدالله بن عباس في الطَّبقةِ السابعة من الصحابة»[١]، وذكره ابنُ سَعد في الطَّبقةِ الخامسة؛ وهم من قُبض رسول الله ﷺ وهم أحداثُ الأسنان، ولم يغزُ منهم أحد مع رسول الله ﷺ، وقد حفظ عامتهم ما حدثوا به عنه، ومنهم من أدركه ورآه ولم يحدث عنه شيئاً[٢]، وأما خليفةُ بنُ خياط فقد وضع الصحابةَ طبقةً واحدةً، ولم يُمَيِّزهم[٣].

٢ ـ عبيد الله بن العباس بن عبدالمطلب[٤].

قال يعقوب: «يُعَدُّ عبيد الله في آخر الطَّبقةِ الثامنة؛ ممن يعلم أنه أدرك النبيّ

---

(١) تاريخ دمشق "ط" ٣٧: ٤٧٣.

(٢) طبقات ابن سعد ـ الطبقة الخامسة المفردة ـ ١: ١١١.

(٣) الطبقات لخليفة ص ٢٨٤.

(٤) هو: عبيد الله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ، أبو محمد شقيق عبدالله ابن عباس، قال ابن سعد: (كان رسول الله ﷺ قُبض وهو ابن اثنتي عشرة سنة)، قال ابن حجر: (من صغار الصحابة)، وقال يعقوب بن شيبة: مات سنة ٨٧هـ. يُنْظر: طبقات ابن سعد ـ الطبقة الخامسة المفردة ـ ١: ٢١٢، تاريخ دمشق "ط" ٣٧: ٤٧٣، التقريب ص٣٧١.

ﷺ ورآه ولم يحفظ عنه شيئاً»[1]، وذكره ابن سَعد في الطَّبقةِ الخامسة ـ تقدم المراد بها عند ابن سَعد ـ[2]، وأما خليفة بن خياط فقد وضعه في الطَّبقةِ الأولى من التابعين من أهل المدينة[3].

طبقات علماء أهل المدينة بعد الصحابة:

١ ـ كثير بن العباس بن عبدالمطلب[4].

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ الأولى من أهل المدينة ممن ولد على عهد النبي ﷺ، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان»[5]، وذكره ابن سَعد في الطَّبقةِ الخامسة ـ تقدم المراد بها عند ابن سَعد ـ[6]، وذكره خليفة بن خياط في الطَّبقةِ الأولى من التابعين من أهل المدينة[7]، فوافق يعقوبُ بنُ شَيْبَة خليفة.

---

(١) تاريخ دمشق "ط" ٣٧: ٤٧٣.

(٢) طبقات ابن سعد ـ الطبقة الخامسة المفردة ـ ١: ٢١٢.

(٣) الطبقات لخليفة ص ٢٣٠.

(٤) هو: كثير بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ، قال ابن سعد: (كان رجلاً فقيهاً، صالحاً، ثقةً، قليل الحديث، وليس له عقب)، وقال ابن عبدالبر: (ولد قبل وفاة النبي ﷺ بأشهر في سنة عشر من الهجرة، وليس له صحبة)، وقال الدارقطني: (روى عن النبي مراسيل)، وقال الذهبيّ: (تابعي، يروي عن أبيه وغيره)، مات أيام عبدالملك. يُنْظر: طبقات ابن سعد ـ الطبقة الخامسة المفردة ـ ١: ٢٢٢، الاستيعاب ٣: ٣١٧، سير أعلام النبلاء ٣: ٤٤٣، الإصابة ٣: ٣١١.

(٥) تهذيب الكمال ٢٤: ١٣٢.

(٦) طبقات ابن سعد ـ الطبقة الخامسة المفردة ـ ١: ٢٢٢.

(٧) الطبقات لخليفة ص ٢٣٠.

٢ ـ إبراهيم بن عبدالرحمن الزهري.

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ الأولى من التابعين من أهل المدينة بعد الصحابة»[١]، وكذلك ذكره ابن سَعد في الطَّبقةِ الأولى من التابعين من أهل المدينة[٢]، وذكره خليفةُ ابنُ خياط في الطَّبقةِ الثانية من التابعين من أهل المدينة[٣].

٣ ـ إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص[٤].

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ الثانية من فقهاء أهل المدينة بعد الصحابة»[٥]، وذكره ابن سَعد في الطَّبقةِ الأولى من التابعين من أهل المدينة[٦]، وذكره خليفة بن خياط في الطَّبقةِ الثانية من التابعين من أهل المدينة[٧] فوافق يعقوب بن شَيْبَة خليفة.

٤ ـ نافع بن جُبير[٨].

٥ ـ محمد بن جبير[٩].

---

(١) تاريخ دمشق "ط" ٧: ٣٣، تهذيب الكمال ٢: ١٣٥.

(٢) طبقات ابن سعد ٥: ٥٥.

(٣) الطبقات لخليفة ص ٢٤٢.

(٤) قال ابن حجر: (ثقة، من الثالثة)، مات بعد المائة. يُنْظر: التقريب ص ٨٩.

(٥) تهذيب التهذيب ١: ١٢٣.

(٦) طبقات ابن سعد ٥: ١٦٩.

(٧) الطبقات لخليفة ص ٢٤٣.

(٨) هو: نافع بن جبير بن مطعم النوفلي المدني، قال ابن حجر: (ثقة فاضل)، مات سنة ٩٩هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥٥٨.

(٩) هو: محمد جبير بن مطعم النوفلي المدني، قال ابن حجر: (ثقة عارف بالنسب)، يُنْظر: =

قال يعقوب: «نافع بن جُبير يُكنى أبا محمد، وكان أخوه محمدُ بنُ جبير بنِ مطعم يُكنى أبا سعيد، توفي بالمدينة في زمن عمر بنِ عبدالعزيز، وكانا ينزلانِ دار أبيهما بالمدينة، ذكر ذلك محمدُ بنُ عُمر[1] عن عبدالرحمن بن أبي الزناد[2]، وهما ممن يُعَدّانِ في الطَّبقةِ الثانية ممن أدرك عثمان وعلياً وزيد بن ثابت»[3]، وكذا ذكرهما ابنُ سَعد وخليفةُ بنُ خياط في الطَّبقةِ الثانية من التابعين من أهل المدينة[4].

٦ ـ كريبُ بنُ أبي مسلم مولى ابنِ عباس.

قال يعقوبُ: «كريبٌ هو: ابنُ أبي مسلم، يكنى أبا رشدين، يُعَدُّ في الطَّبقةِ الثانية من أهل المدينة بعد الصحابة ممن أدرك عثمان وعلياً وزيد بن ثابت وغيرهم، وروى محمد بنُ عمر عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن موسى بنِ عقبة قال: مات كريبٌ بالمدينة سنة ثمان وتسعين في آخر خلافة سليمان بن عبدالملك»[5]، وكذلك

=التقريب ص٤٧١.

(١) هو: الواقدي.

(٢) هو: أبو حمزة المدني، قال ابن سعد: (كان ثقة عالماً، كثير الحديث ورعاً)، وقال يعقوب: مات سنة ١١٧هـ. يُنْظر: طبقات ابن سعد ـ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ـ ص ١٣٤، تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٤٠.

(٣) تاريخ دمشق "ط" ١٥ : ١٥٧.

(٤) طبقات ابن سعد ٥ : ٢٠٥، الطبقات لخليفة ص ٢٤١.

(٥) تاريخ دمشق "ط" ١٤ : ٥٤٤.

ذكره ابنُ سَعد[1] وخليفةُ ابنُ خياط[2].

٧ ـ محمد بن كعب القرظي.

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ الثالثة ممن روى عن أبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عمر، وابن عباس، وولد في آخر خلافة عليّ بن أبي طالب في سنة أربعين، ولم يسمع من العباس توفي العباس في خلافة عثمان»[3]، وكذلك ذكره ابن سَعد في الطَّبقةِ الثالثة من التابعين من أهل المدينة[4]، وأما خليفة بن خياط فذكره في الطَّبقةِ الرابعة منهم[5].

٨ ـ علي بن عبدالله بن العباس[6].

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ الثالثة من أهل المدينة بعد الصحابة مع من روى عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وابن عمر»[7]، وكذلك ذكره ابنُ سَعد[8]،

---

(١) طبقات ابن سعد ٥ : ٢٩٣.

(٢) الطبقات لخليفة ص ٢٨٠

(٣) تهذيب الكمال ٢٦ : ٣٤٤.

(٤) طبقات ابن سعد ـ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ـ ص ١٣٤.

(٥) الطبقات لخليفة ص ٢٦٤.

(٦) هو: الهاشمي أبو محمد، قال ابن حجر: (ثقة عابد)، مات سنة ١١٨. يُنْظر: التقريب ص٤٠٣.

(٧) تاريخ دمشق "ط" ١٢ : ٤٥٣.

(٨) طبقات ابن سعد ٥ : ٣١٢.

وخليفةُ بن خياط[1].

٩ ـ إسماعيل بنُ محمد بنِ سعد بن أبي وقاص[2].

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ الرابعة من فقهاء أهل المدينة بعد الصحابة»[3].وكذلك ذكره ابنُ سَعد[4]، و خليفةُ بن خياط[5].

١٠ ـ عبدالله بن جعفر المخرميّ.

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ السادسة من محدثي أهل المدينة بعد الصحابة»[6]، وكذلك ذكره ابنُ سَعد في الطَّبقةِ السادسة من أهل المدينة[7]، وأما خليفةُ بن خياط فذكره في الطَّبقةِ الثامنة منهم[8].

طبقات علماء الكوفة بعد الصحابة:

١ ـ عبدالله بن سَلِمَة المراديّ[9].

---

(١) الطبقات لخليفة ص ٢٥٥.

(٢) هو: الزهري أبو محمد المدني، قال العجلي، وأبو حاتم، والنسائي: (ثقة)، مات سنة ١٣٤هـ. يُنْظر: تهذيب الكمال ٣: ١٨٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٩١ :٣.

(٤) طبقات ابن سعد ـ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ـ ص ٢٣٩.

(٥) الطبقات لخليفة ص ٢٦١.

(٦) تاريخ دمشق "ط" ٢٧ : ٣٠٧.

(٧) طبقات ابن سعد ـ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ـ ص ٤٥٤.

(٨) الطبقات لخليفة ص ٢٧٥.

(٩) هو: أبو العالية الهمداني، قال العجلي: (ثقة)، وقال أبو حاتم: (تعرف وتُنْكر)، وقال=

قال يعقوب: «ثقةٌ، يُعَدُّ في الطَّبقةِ الأولى من فقهاء الكوفةِ بعد الصحابة»[1]، وكذلك ذكره ابنُ سَعد[2] و خليفةُ بنُ خياط[3].

٢ ـ قبيصة بن جابر[4].

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة، وهو أخو معاوية بن أبي سفيان من الرّضاعة، كانت أم قبيصة ظَأَرَتْ[5] أبا سفيان، وأرضعت معاوية»[6]، وكذلك ذكره ابن سَعد[7] و خليفة بن خياط[8].

٣ ـ عامر بن شراحيل الشعبيّ.

قال يعقوب: «يُعَدُّ في الطَّبقةِ الثانية من أهل الكوفة ممن روى عن عبدالله بن

=ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به)، ولم تذكر سنة وفاته. يُنْظر: معرفة الثقات ٢ : ٣٢، الجرح والتعديل ٥ : ٧٣، الكامل ٤ : ١٦٩.

(١) تهذيب الكمال ١٥ : ٥٢.

(٢) طبقات ابن سعد ٦ : ١١٦.

(٣) الطبقات لخليفة ص ١٤٧.

(٤) هو: أبو العلاء الأسدي الكوفي، قال ابن خراش: (جليل من نبلاء التابعين، أحاديثه عن عبدالله بن مسعود صحاح)، مات سنة ٦٩هـ. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٣ : ٤٧٢.

(٥) قال الفيروزآبادي: (ظأرت: اتخذت ولداً ترضعه). القاموس ص٥٥٥، يُنْظر: لسان العرب ٤ : ٥١٥.

(٦) تهذيب الكمال ٢٣ : ٤٧٣.

(٧) طبقات ابن سعد ٦ : ١٤٥.

(٨) الطبقات لخليفة ص ١٤١.

عمر، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمرو، وجابر بن عبدالله، والنعمان بن بشير، وأبي هريرة وغيرهم»[1]، وكذلك ذكره ابن سَعد في طبقاته[2]، وأما خليفة ابن خياط فذكره في الطَّبقةِ الثالثة[3].

طبقات علماء الشام بعد الصحابة:

١ ـ خالد بن معدان.

قال يعقوب: «ثقةٌ، لم يلق أبا عبيدة هو كلاعي يُعَدُّ في الطبقة الثالثة من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة، توفي سنة ثلاث ومائة»[4]، وكذلك ذكره ابن سَعد في طبقاته[5]، وأما خليفة بن خياط فذكره في الطَّبقةِ الثانية[6].

ملاحظات:

من خلال هذا التتبع والمقابلة يتبينُ ما يلي:

١ ـ عنايةُ المتقدمين ومنهم يعقوبُ بنُ شَيْبَة بهذا النوع من علومِ الحديث.

٢ ـ أنَّ تنظيم الطبقات من حيث استحقاق الراوي لها أمرٌ اجتهاديٌّ، خاضع للنظر والعلم يدلُ على ذلك اختلافهم في تحديد طبقات الرواة

(١) تاريخ دمشق "ط" ط ٢٥: ٣٤٢.
(٢) طبقات ابن سعد ٦: ٢٤٦.
(٣) الطبقات لخليفة ص ١٥٧.
(٤) تاريخ دمشق "ط" ١٦: ٢٠٢.
(٥) طبقات ابن سعد ٧: ٤٥٥.
(٦) الطبقات لخليفة ص ٣١٠.

ـ كما تقدم ـ.

٣ ـ أنَّ هناك تفاوتاً كبيراً بين الأئمة الثلاثة في تنظيم طبقات الصحابة:

فخليفة بن خياط جعلهم طبقة واحدةً لشمول اسم الصحبة لهم جميعاً، وابن سَعد جعلهم خمس طبقات باعتبار السبق إلى الإسلام وشرف النسب، ويعقوب بن شَيْبَة جعلهم ثمان طبقات، ولم أجد بياناً من يعقوب بن شَيْبَة لهذه الطبقات الثمان عدا الطبقة الثامنة، فيفهم تعريفها من قوله: «يُعَدُّ عبيد الله في آخر الطَّبقةِ الثامنة؛ ممن يعلم أنه أدرك النبيّ ﷺ ورآه ولم يحفظ عنه شيئاً»[1].

فالثامنة عند يعقوب بن شَيْبَة من أدرك النبيّ ﷺ ورآه ولم يحفظ عنه شيئاً، وعبيد الله جعله ابن سَعد في الطبقة الخامسة، كما جعل ابن سَعد عبدالله في الطَّبقةِ الخامسة أيضاً، ويعقوب جعله في الطَّبقةِ السابعة، فيبدو أنَّ الطبقة السابعة والثامنة عند يعقوب بن شَيْبَة تعدل الطبقة الخامسة عند ابن سَعد وأكثر تفصيلاً، ولاشك أنَّ تقسيم الطبقات كلما كثر كان أدقّ في وصف الراوي، فيعقوب أدق من ابن سَعد في وضعه لطبقات الصحابة، والله أعلم.

٤ ـ أنَّ الأئمة يراعون في تنظيم الطبقات أمرين: شيوخ الراوي، وموطن

(١) تاريخ دمشق "ط" ٣٧: ٤٧٣.

الراوي، فكما تقدم صنَّفوا أهل المدينة إلى عدة طبقات، وكذلك أهل الكوفة، وأهل الشام.

٥ ـ استفادة يعقوب من شيوخه المُبَرِزّين في هذا الفن، خاصةً ابن سَعد وخليفة بن خياط.

أوَّل منْ صَنَّفَ الكتب

تُعَدَّدت أقوال العلماء في أوَّل مَنْ صَنَّفَ الكتب، والمقصود بالأوَّلية هنا أوَّلية الكتب المرتبة أو المبوبة، وليس مجرد الكتابة، إذ أنَّ الكتابة موجودة في عهد الصحابة لكنها غير مرتبة ولا مبوبة، قال ابن رجب: «والذي كان يكتب في عهد الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفاً مرتباً مبوباً، وإنما كان يكتب للحفظ والمراجعة»(١).

وأما أوَّل من صَنَّفَ الكتب المرتبة أو المبوبة فقد اختلف العلماء في ذلك فمن مُطْلِقٍ ومن مُقَيِّد، والحق أنَّ الجزم بالأوَّلية المطلقة من الصعوبة بمكان، ذلك أنَّ المذكورين بالأوَّلية هم أناس متعاصرون، فالجزم بأحد هؤلاء يحتاج إلى برهان ودليل، والأسلم في هذه المسألة تقييد الأوَّلية بالبلد المعين كما في كلام يعقوب بن شَيْبَة الآتي.

ومن الأقوال في هذه المسألة قولُ عبدالرزاق الصّنعاني: «أوَّل من صَنَّفَ الكتب ابنُ جريج، وصَنَّفَ الأوزاعيُّ»(٢)، وقول أحمد بن حنبل، قال عبدالله:

---

(١) شرح علل الترمذي ١ : ٣٤١.

(٢) شرح علل الترمذي ١ : ٣٤١.

قلتُ لأبي: أوَّل من صَنَّفَ الكتبَ مَنْ هُو؟ قال: «ابنُ جريج، وابنُ أبي عروبة[1]، ونحو هؤلاء»[2]، وقال ابن خراش[3]: «يقال: إنَّ أوَّل من صَنَّفَ الكتبَ سعيد بن أبي عَروبة»[4].

وقال الترمذيُّ: «.. لأنا وجدنا غيرَ واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه، فمنهم: هشام بن حسان[5]، و عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، وسعيد بن أبي عَروبة، ومالك بن أنس، و حماد بن سلمة، و عبدالله ابن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم»[6].

وقال أبو محمد الرَّامَهُرْمُزيُّ[7]: «أوَّل من صَنَّفَ وبوّب ـ فيما أعلم ـ الربيعُ

(١) هو: سعيد بن أبي عروبة اليشكري مولاهم، قال أبو عوانة: (لم يكن عندنا في ذلك الزمان احفظ من سعيد)، مات سنة ١٥٨هـ. يُنظر: الجرح والتعديل ٤ : ٦٥، تذكرة الحفاظ ١ : ١٧٧.

(٢) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٠١.

(٣) هو: عبدالرحمن بن يوسف المروزي، قال أبو نعيم: (ما رأيتُ أحداً أحفظ من ابن خراش)، مات سنة ٢٨٣هـ. يُنْظر: تاريخ بغداد ١٠ : ٢٨٠.

(٤) شرح علل الترمذي ١ : ٣٤٢.

(٥) هو: أبو عبدالله الأزدي، قال ابن عيينة: (كان أعلم الناس بحديث الحسن)، مات سنة ١٤٨هـ. يُنظر: الجرح والتعديل ٩ : ٥٤، تذكرة الحفاظ ١ : ١٦٣.

(٦) شرح علل الترمذي ١ : ٣٤٠.

(٧) هو: الحسن بن عبدالرحمن الرَّامَهُرْمُزيُّ، قال الذهبيّ: (كان من أئمة أهل هذا الشأن)، =

ابن صَبيح[1] بالبصرة، ثم سعيد بن أبي عَروبة بها، وخالد بن جميل[2] الذي يقال له العبد، ومعمر باليمن، وابن جريج بمكة ثم سفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، وصَنَّفَ ابن عيينة بمكة، والوليد بن مسلم بالشام، وجرير بن عبدالحميد[3] بالري، وابن المبارك بمرو وخراسان، وهشيم بواسط، وصَنَّفَ في هذا العصر بالكوفة ابن أبي زائدة[4]، وابن فضيل[5]، ووكيع، ثم صَنَّفَ عبدالرزاق باليمن، وأبو قرة موسى بن طارق[6]»[7].

وقال ابن عديّ: «يقال إنَّ أوَّل من صَنَّفَ المسند بالكوفة يحيى الحمانيّ، وأوَّل من صَنَّفَ المسند بالبصرة مسدد، وأوَّل من صَنَّفَ المسند بمصر أسد

=مات سنة ٣٦٠ هـ. يُنْظر: تذكرة الحفاظ ٣: ٩٠٥.

(١) هو: السعدي البصري، قال ابن حجر: (صدوق سيئ الحفظ، وكان عابداً مجاهداً)، مات سنة ١٦٠ هـ. يُنْظر: التقريب ص ٢٠٦.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) هو: أبو عبدالله الضبي الكوفي، قال الذهبيّ: (رحل إليه المحدثون لثقته وحفظه وسعة علمه)، يُنْظر: تذكرة الحفاظ ١: ٢٧١.

(٤) أبعد محقق المحدث الفاصل النجعة، فقد ذكر أنّ ابن أبي زائدة هذا هو زكريا، والصواب أنه ابنه يحيى، كما تقدم في كلام يعقوب بن شَيْبَة والترمذي، وهذا واضح من سياقِ الكلام وذكرِ الأقران!، وقد نصَّ على اسمه عليُّ بنُ المديني ص ٦١٩ صراحةً، ومع ذلك أحال المحقق إلى ترجمة زكريا!.

(٥) هو: محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، قال الذهبيّ: (كان من علماء هذا الشأن)، مات سنة ١٩٥هـ. يُنْظر: تذكرة الحفاظ ١: ٣١٥.

(٦) هو: اليماني الزَّبيدي، قال ابن حجر: (ثقة يغرب، من التاسعة). يُنْظر: التقريب ص ٥٥١.

(٧) المحدث الفاصل ص ٦١١_٦١٣.

السنة[1]، وأسد قبلهما وأقدمهما موتاً»[2]، وكلام ابن عديّ مقيد بالمسند كما هو ظاهر كلامه، بخلاف من قبله إذ مقصودهم أوَّل من صَنَّفَ الكتب عموماً، وليس المسانيد خصوصاً[3].

كلام يعقوب بن شَيْبَة في هذه المسألة:

قال يعقوب: «يقولون إنَّ أوَّل من صَنَّفَ الكتب بالكوفة: يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة، وبالبصرة: حماد بن سلمة»[4]، وقال أيضاً ـ عن يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة ـ: «توفي بالمدائن وهو قاض بها لهارون أمير المؤمنين، كانت وفاته سنة ثلاث وثمانين ومائة، وبلغ من السن يوم توفي ثلاثاً وستين سنة، وكان ثقة، حسن الحديث، ويقولون: إنه أوَّل من صَنَّفَ الكتب بالكوفة، وكان يُعَدُّ في فقهاء محدثي أهل الكوفة، وكانت وفاته في جمادى الأوَّلى»[5].

يُلاحظ في كلام يعقوب بن شَيْبَة التعبير بيقولون حيثُ لم يجزمْ بهذا القول، ذلكَ أنَّ هذه الأوَّلية مبنيةٌ على الظن، فليس هناك دليلٌ قاطع أو مُرَجح على أنّ فلاناً هو أوَّل من صَنَّفَ، لذا تُعَدُّدت الأقوال في أوَّل من صَنَّفَ الكتب، كما تقدم.

---

(١) هو: أسد بن موسى الأموي، قال ابن حجر: (صدوق يغرب)، مات سنة ٢١٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ١٠٤.

(٢) الكامل ٧: ٢٣٩.

(٣) يُنْظر: هدي الساري ص ٦.

(٤) شرح علل الترمذي ١: ٣٤٢.

(٥) تهذيب الكمال ٣١: ٣١١.

مذهب أهل الكوفة في الصحابة

اشتهرت بعض المدن بتوجهات عَقَدِيّة معينة، مما جعل أهلها يتأثرون بذلك التوجه المُعين في الغالب، ومن أشهر المدن المعروفة بذلك الكوفة ودمشق، فالأوَّلى اشتهر أهلها بالتشيع، والأخرى اشتهرت بالنصب، لذا فإنَّ كلام بعضهم في بعض لا يقبل إنْ عُلم أنه بسبب تلك التوجهات.

قال ابن عديٌّ: «السَّعدي: هو إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، كان مُقيماً بدمشق يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل، فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على عليّ»[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر: «وممن ينبغي التوقف في قبول قوله في الجَرْح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإنَّ الحاذق إذا تأمل ثلْب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع..»[(٢)].

---

(١) الكامل ١ : ٣١٠.

(٢) لسان الميزان ١ : ١٦.

وقد بيِّن يعقوب بن شَيْبَة مذهب أهل الكوفة في الصحابة أثناء كلامه على محمد بن عبيد الطنافسي، فقال: «وكان من الكوفيين ممن يُقدم عثمان على عليّ، وقلَّ من يذهب إلى هذا من الكوفيين، عامتهم تُقدم علياً على عثمان أو يقف عن عثمان وعليّ»، وأشار إلى ذلك في ترجمة قيس بن أبي حازم، فقال: «وقد تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في من الحديث وحمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على عليّ رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه..»[1].

(١) تاريخ دمشق ١٤ : ٤٧٥، تهذيب الكمال ٢٤ : ١٣_١٤.

صحة رواية
أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه

أبو عبيدة هو: ابن عبدالله بن مسعود، قال يعقوب: «هذليٌّ، حليفُ بني زُهرة»[1]، وقال الترمذي: «لا يُعرف اسمه»[2]، وقال أبو زرعة: «اسمه وكنيته واحد»[3]، وقال ابن حجر: «مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيرها، ويقال: اسمه عامر»[4]، وهو متفقٌ على توثيقه، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[5]، وقال ابن معين: ثقة[6].

هذا وقد تكلم المحدثون في سماعه من أبيه، فكثير من المحدثين ـ حكى النوويُّ الاتفاق[7] ـ على أنه لم يسمع من أبيه، وممن نصَّ على ذلك: عليُّ بنُ

(١) تاريخ دمشق ط ٣٥: ٦٥، تهذيب الكمال ١٧ : ٢٣٩.
(٢) سنن الترمذي ١ : ٢٨.
(٣) الجرح والتعديل ٩: ٤٠٣ .
(٤) التقريب ص ٦٥٦.
(٥) طبقاته ٦ : ٢١٠.
(٦) الجرح والتعديل ٩: ٤٠٣ .
(٧) انظر: نصب الراية ٢ : ١٦٤ـ١٦٥.

المديني[1]، ويحيى بنُ معين[2]، وأبو حاتم[3]، والترمذيُّ[4]، وابنُ حبان[5]، والدارقطنيُّ[6]، وغيرهم كثير[7].

غير أنَّ جمعاً من الأئمة نصوا على صحة روايته عن أبيه مع نصهم على عدمِ سماعه منه، قال ابنُ رجب: «وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه صحيحة»[8]، وأحسن من بيّن ذلك يعقوبُ بنُ شيبة، حيث يقولُ: «إنما استجاز أصحابُنا أن يدخلوا حديثَ أبي عبيدة عن أبيه في المسند ـ يعني في الحديث المتصل ـ، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر»[9].

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ١ : ٥٤٤.
(٢) تاريخ دمشق ط ٣٥: ٦٥، تهذيب الكمال ١٧ : ٢٣٩.
(٣) المراسيل ص ٢٥٦.
(٤) سنن الترمذي ١ : ٢٨.
(٥) الثقات ٥ : ٥٦١.
(٦) العلل ٥ : ٣٠٨..
(٧) انظر: نصب الراية ٢ : ١٦٤ـ١٦٥.
(٨) فتح الباري ـ له ـ ٧: ١٧٤.
(٩) شرح علل الترمذي لابن رجب ١ : ٥٤٤.

أطول إسناد يُروى

قال يعقوب بن شيبة عن حديث أبي أيوب الأنصاري[1] عن النبي ﷺ «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن»[2]: «رواه منصور بن المعتمر[3] وهو من أثبت

(١) هو: خالد بن زيد الأنصاري، صحابيٌّ جليل، قال ابن حجر: (من كبار الصحابة، شهد بدراً، ونزل النبي ﷺ حين قدم المدينة عليه، مات غازياً الروم سنة خمسين وقيل بعدها). يُنْظر: التقريب ص ١٨٨.

(٢) أخرجه الترمذي في الجامع ٥: ١٥٣ ـ ١٥٤، والنسائي في السنن ٢: ١٧٢، وفي عمل اليوم والليلة ص ٤٢٤، وأحمد في المسند ٥: ٤١٨ ـ ٤١٩، وعبد بن حميد في مسنده ص ١٠٣، وابن الضريس في فضائل القرآن ص ١١٢، والطبراني في الكبير ٤: ١٦٧، كلهم من طريق زائدة بن قدامة عن منصور به، وهذا الطريق هو أرجح وأحسن طرق الحديث، وقد رجحه الترمذيُّ حيث يقول: (هذا حديث حسنٌ، ولا نعرفُ احداً روى هذا الحديث أحسن من زائدة)، والدارقطنيُّ فقال: (ورواه منصور بن المعتمر، واختلف عنه فرواه زائدة بن قدامة فضبط إسناده)، علل الدارقطني ٦: ١٠١، والحديث صحيح، وقد صححه النسائي، والحديث في البخاري من طريق أبي سعيد الخدري (الفتح ٩: ٥٨ ـ ٥٩)، وعند مسلم من طريق أبي الدرداء ١: ٥٥٦.

(٣) هو: منصور بن المعتمر السُّلمي، قال ابن حجر: (ثقة ثبت، وكان لا يدلس)، مات سنة ١٣٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥٤٧.

أهل الكوفة، عن هلال بن يساف[1]، عن الربيع بن خُثَيْم، عن عمرو بن ميمون[2]، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى[3]، عن امرأة من الأنصار[4]، عن أبي أيوب الأنصاري عن النبيِّ ﷺ، وهذا عندنا هو الصحيح، ولا نعلمه رُوِيَ حديثٌ أطول إسناداً منه»[5].

وكذلك قال النسائيُّ: «لا أعرفُ في الحديثِ الصحيحِ إسناداً أطولَ من هذا»[6]، وقال الخطيب البغدادي: «وذكر يعقوبُ بنُ شيبة أنَّه أطولُ إسنادٍ رُوي، والأمرُ على ذلك فقد اجتمع فيه ستةٌ من التابعين بعضهم عن بعض»[7].

(١) هو: هلال بن يساف الأشجعي، قال ابن معين: (ثقة)، لم أقف على وفاته. يُنْظر: تهذيب الكمال ٣٠: ٣٥٣.

(٢) هو: عمرو بن ميمون الأودي، وثقه ابن معين، والعجلي وغيرهما، مات سنة ٧٥هـ. يُنْظر: تهذيب التهذيب ٨: ١٠٩.

(٣) هو: عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، متفق على توثيقه، مات سنة ٨٢هـ. يُنْظر: تهذيب التهذيب ٦: ٢٦٠.

(٤) قال الترمذي: (هي امرأة أبي أيوب)، ويظهر أنها صحابية، ففي بعض طرق الحديث: (أنَّ أبا أيوب أتاها فقال: ألا ترين إلى ما جاء به رسول الله ﷺ؟ قالت: ربّ خير قد أتانا به رسول الله..). يُنْظر: جامع الترمذي ٥: ١٥٤، وسنن الدارمي ٢: ٣٣١.

(٥) حديث الستة من التابعين ص ٣٠.

(٦) عمل اليوم والليلة ص ٤٢٤.

(٧) حديث الستة من التابعين ص ٣٢.

البَابُ الثَّالِث

منهج يعقوب بن شَيْبَة في الجرح والتَّعديل

وفيه تمهيد، فصلان:

- **تمهيد: تعريف علم الجرح والتعديل، ونشأته، ومناهج العلماء فيه.**
- **الفصل الأول: منـهج يعقوب بن شيبة في التَّعديل.**
- **الفصل الثاني: منـهج يعقوب بن شيبة في الجرح.**

تمهيد

تعريف علم الجرح والتعديل ونشأته، ومناهج العلماء فيه

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: تعريف الجرح والتعديل، وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: تعريف الجرح لغةً واصطلاحاً.
  - المطلب الثاني: تعريف التعديل لغةً واصطلاحاً.
  - المطلب الثالث: تعريف علم الجرح والتعديل.
- **المبحث الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل.**
- **المبحث الثالث: الجرح والتعديل عند علماء الحديث، وفيه أربعة مطالب:**
  - المطلب الأول: أقسام علماء الحديث من حيث كثرة كلامهم في الرواة جرحاً وتعديلاً.
  - المطلب الثاني: أقسام علماء الحديث من حيث التشدد والتساهل.
  - المطلب الثالث: أهمية دراسة مصطلحات وعبارات النُّقاد في الجَرْح والتَّعديل.
  - المطلب الرابع: مراتب ألفاظ الجَرْح والتَّعديل.

تمهيد

غير خاف على المشتغل بعلم الحديث ما لعلم الجَرْح و التَّعديل من أهمية بالغة، ودرجة عالية، فهو بمنزلة الرأس من الجسد، قال أبوعبدالله الحاكم في النوع الثامن عشر من علوم الحديث: «هذا النوع من علم الحديث معرفة الجَرْح والتَّعديل، وهما في الأصل نوعان كل نوع منهما عِلْمٌ برأسه، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرةُ منه»[1].

وقال ابن الصلاح[2] في النوع الحادي والستين: «معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث، هذا من أجل نوعٍ وأفخمه، فإنَّه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه»[3].

وعلمُ الجَرْح و التَّعديل من أهم مباحث علم معرفة رجالِ الحَدِيث الذي

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٦٦.

(٢) هو الإمام أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان الشهرزوري الشافعي، صاحب كتاب علوم الحديث (م٥٧٧ـت٦٤٣). انظر: وفيات الأعيان ٣: ٢٤٣، طبقات الشافعية للإسنوي ٢: ١٣٣.

(٣) علوم الحديث ص ٣٤٩.

هو من أوسع علوم الحَدِيث لذا قَالَ علي بن المديني: «التفقه في مُعاد[1] الحَدِيث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[2]، وهو الطريق إلى تنقية حَدِيث رسول الله ﷺ قَالَ عبدالرحمن بن أبي حاتم: «فلمّا لم نجدْ سبيلاً إلى معرفةِ شيء مِنْ معاني كتابِ الله، ولا مِنْ سُنَنِ رسولِ الله ﷺ إلا مِنْ جهةِ النّقل والرواية؛ وَجَبَ أنْ نُمَيِّز بينَ عُدولِ الناقلة مِنْ الرُّوَاة وثقاتهم وأهلِ الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهلِ الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة»[3].

ولذا نصّ نقادُ الحَدِيث وحفاظه على العناية بمعرفة الرجال جرحا وتعديلاً قَالَ يحيى القطان: «ينبغي في هذا الحَدِيث غير خصلة ينبغي لصاحب الحَدِيث أن يكون ثبت الأخذ، ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال ثم يتعاهد ذلك»[4].

وَقَالَ أبو نُعيم الفضل بن دُكين: «لا ينبغي أن يؤخذ الحَدِيث إلاّ عَنْ ثلاثة: حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه»[5].

---

(١) من الإعادة وهي تكرار الحَدِيث.

(٢) المحدث الفاصل (٣٢٠)، جامع بيان العلم (٢/ ٢١١).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (ص٥).

(٤) الكفاية (١٦٥).

(٥) المرجع السابق.

وهذا العلم العظيم مما يفتخر به المسلمون على غيرهم، فهو صورةٌ مُشرقةٌ لجهود علماء المسلمين في الحفاظ على دينهم والذب عن سنة نبيهم ﷺ، وليعقوب بن شَيْبَة السَّدُوسِي نصيبٌ وافرٌ وجهدٌ بَيِّنٌ في هذا العلم، يوضِّح هذا الدراسة الآتية المسبوقة بمباحث مختصرة في علم الجَرْح والتَّعديل، تشمل:

١ ـ تعريف الجرح والتعديل.

٢ ـ ونشأة علم الجرح والتعديل.

٣ ـ الجرح والتعديل عند علماء الحديث.

المبحثُ الأوَّل

تعريف الجرح والتعديل

عُرِّفَ الجرحُ والتعديلُ بإعتبارين:

الأوّل: بإعتباره عَلَماً على علمٍ معين، وهو علم الجرح والتعديل.

الثاني: بإعتبار الإضافة، فعرفوا الجرح لغةً واصطلاحاً، وعرّفوا أيضاً التعديل لغةً واصطلاحاً.

وعلى هذا سيكون الكلام في هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف الجرح لغةً واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: تعريف التعديل لغةً واصطلاحاً.
- المطلب الثالث: تعريف علم الجرح والتعديل.

المطلب الأوَّل
تعريف الجرح لغةً واصطلاحاً

تعريف الجرح في اللغة:

قال ابن فارس: «جرح: الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شَقُ الجلد، فالأوَّل: قولهم اجترح إذا عمل وكسب، قال الله عَجَلَّ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الجاثية: ٢١]، وأما الآخر فقولهم جرحه بحديدة جرحاً، والاسم: الجُرحُ، ويقال: جرح الشاهد إذا ردَّ قوله..»[(١)].

وقال الراغب الأصفهاني: «جرح: الجُرحُ أثر داء في الجلد، يقال: جرحه جُرحاً فهو جريحٌ ومجروح، قال تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ﴾ [المائدة: ٤٥]، وسمي القدح في الشاهد جُرحاً تشبيهاً به»[(٢)]، وقال بعض فقهاء اللغة: «الجُرح ـ بالضم ـ يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، والجَرح ـ بالفتح ـ يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها»، قال الزَّبِيْدي ـ تعليقاً عليه ـ: «هذا هو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنىً واحدٍ»[(٣)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١ : ٤٥١.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٨٨.

(٣) تاج العروس ٢ : ١٣٠.

ومن كلام أهل اللغة هذا يتبين العلاقة الوثيقة بين معنى الجَرْح عند أهل اللغة وعند المحدثين، فالمحدثون يستعملون الجَرْح بمعنى الردّ والقدح وهو استعمال لغويٌّ صحيحٌ لفظاً ومعنى.

الجَرْحُ في الاصطلاح:

هناك عدة تعريفات مدارها على أنَّ الجرح: وصفُ الراوي بما يقتضي تضعيف روايته أو ردها، قال ابن الأثير: «الجرح: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به»[1]، وقيل أيضاً في تعريفه: «هو ردُّ الحافظ المتقن رواية الراوي؛ لعلة قادحة في الراوي أو في روايته»[2].

(١) جامع الأصول ١ : ٧٠.

(٢) المعتصر ص ٥٥، والمختصر ص ٤٣.

المطلب الثاني
تعريف التعديل لغةً واصطلاحاً

التعديل في اللغة:

تعديل على وزن تفعيل من الفعل[1]، فتعديل مأخوذٌ من العَدْل، قال ابن فارس: «عدل: العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج، فالأول العَدْل من الناس: المرضيّ المستوي الطريقة، يقال: هذا عدلٌ، وهما عدلان، قال زهير:

متى يشتجرْ قومٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهم ❖❖ هم بيننا فهم رضاً وهُمُ عدلُ

وتقول: هما عَدلانِ أيضاً، وهم عدولٌ، وإنَّ فلاناً لعَدلٌ بيِّن العدل والعدولة، والعَدل: الحكم بالاستواء، ..فأمَّا الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج: عَدَل، وانعدلَ، أي انعرج»[2]، والمعنى الأول هو المراد في كلام المحدثين، وقال الفيومي: «قال بعض العلماء: والعدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عمَّا يخل

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤: ٢٤٦_٢٤٧.

بالمروءة عادةً ظاهراً»[1].

وقال الراغب الأصفهاني: «والعَدْلُ والعِدْلُ يتقاربان، لكنْ العَدْل يُستعمل فيما يدرك بالبصيرة كالأحكام وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة: ٩٥]، والعِدْلُ والعديل فيما يدرك بالحاسَّة كالموزونات..»[2].

ومن كلام أهل اللغة هذا يتبين العلاقة الوثيقة بين معنى التَّعديل عند أهل اللغة وعند المحدثين، فالمحدثون يستعملون التَّعديل بمعنى التقويم والتزكية والتسوية، وهو استعمال لغويٌّ صحيحٌ لفظاً ومعنى.

التعديل في الاصطلاح:

قال ابن الأثير: «التَّعديل: وصفٌ متى التحق بهما ـ أيّ بالراوي والشاهد ـ اعتبر قولهما وأخذ به»[3]، وقيل: «وصفُ الراوي بما يقتضي قبول روايته»[4].

(١) المصباح المنير ص ٣٩٧.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٣٣٦.

(٣) جامع الأصول ١ : ٧٠.

(٤) المعتصر ص ٥٦، والمختصر ص ٤٣.

المطلب الثالث

تعريف علم الجَرْح والتَّعديل

هناك عدة تعاريف لعلم الجَرْح والتَّعديل، ولعل أقدم من أشار إلى تعريفه عبدالرحمن ابن أبي حاتم لمَّا سأله يوسف بن الحسين الرازي قائلاً: «ما الجرح والتَّعديل؟» فقال ابن أبي حاتم: «أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة»[1].

وعرَّفه حاجي خليفة بقوله: «هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ»[2].

وغير خافٍ أنَّ هذين التعريفين وغيرهما من التعاريف قابلٌ للنقاش والنظر، والأخذ والرد، غير أنَّ المضمون والمراد متفقٌ عليه، وقد أشار إلى ذلك الدكتور أبو لبابة حسين في كتابه الجرح والتَّعديل فقال: «ولا نريد أنْ ننساق وراء جدل حول ما إذا كان هذا التعريف أو ذاك جامعاً مانعاً أو لا؟ إذ الذي نبغيه هو وضوح الغاية من الجَرْح والتَّعديل، وما يؤدي إليه من القبول والرد»[3].

---

(١) الكفاية ص ٣٨.

(٢) كشف الظنون ١ : ٥٨٢.

(٣) الجَرْح والتَّعديل ص ٢٢.

المبحث الثاني

نشأة علم الجَرْح والتَّعديل

إنَّ هذا العلم العظيم ينطلق بدايةً من القرآن الكريم ثم من السنة النبوية ثم من أقوال الصحابة وتصرفاتهم.

فأمَّا القرآن الكريم فهناك عدة آيات تشير إلى هذا المبدأ توجيهاً وتطبيقاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: ٦]، فهذه الآية الكريمة داعية إلى التثبت في الأخبار، والتأكد من حال المخبرين، ولا يكون ذلك إلاَّ بمعرفة حالهم جرحاً وتعديلاً، قال الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي[1]: «ففيه دليل على أنَّ خبر الصادق مقبول، وخبر الكاذب مردود، وخبر الفاسق متوقف فيه»[2].

---

(١) من العلماء المعاصرين، ولد سنة ١٣٠٧هـ وتوفي سنة ١٣٧٦هـ، كان بارعاً في العلم ومجتهداً فيه، له مصنفات كثيرة، من أبرزها تفسير القرآن الكريم والقول السديد في مقاصد التوحيد. انظر: الأعلام ٣: ٣٤١، روضة الناظرين ١: ٢١٩، علماء آل سليم ٢: ٢٩٥.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٧: ١٣٠.

ومن الآيات أيضاً قوله تعالى: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [التوبة: ٤٣]، وهذا التبين لايكون إلاّ عن طريق الجَرْح والتَّعديل.

وقد حكى القرآن الكريم قصة نبي الله سليمان مع الهدهد لمَّا أخبره خبر سبأ وما رأى هناك، فقال نبي الله سليمان: ﴿ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٧]، فهذا تطبيقٌ عملي لمبدأ الجَرْح والتَّعديل.

وهناك آيات أُخر تُشير إلى هذا المبدأ الهام، والمنهج العلمي العظيم لانُطيل بذكرها.

وفي حال النبي ﷺ وأخباره تطبيقٌ عمليٌّ لمبدأ الجَرْح والتَّعديل، فقد وردت أحاديث كثيرة مفادها التحذير من أناس، والثناء على آخرين، والتثبت في الأمور والأخبار قال ابن الصلاح: «روينا عن صالح بن محمد الحافظ جزرة قال: أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وهؤلاء، قلتُ: يعنى أنه أول من تصدى لذلك وعُني به وإلاّ فالكلام فيه جرحاً وتعديلاً متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم»[1]، قال الإمام الحافظ أبو حاتم ابن حبان: «ذكر الخبر الدال على استحباب معرفة الضعفاء»، ثم روى بسنده

(١) علوم الحديث ص ٣٥٠.

حديث العرباض بن سارية في وعظ الرسول لهم ثم قال: «في قوله ﷺ (فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً فعليكم بسنتي) دليل صحيحٌ على أنه ﷺ أمر أمته بمعرفة الضعفاء منهم من الثقات لأنه لايتهيأ لزوم السنة مع ما خالطها من الكذب والأباطيل إلاّ بمعرفة الضعفاء من الثقات»[1].

وقال أيضاً: «ذكر خبر ثان يدل على استحباب معرفة الضعفاء من المحدثين ـ ثم روى بسنده حديث أبي بكرة، وفيه (فلا ترجعوا بعدي ضُلالاً يضرب بعضكم رقاب بعض، ألاَ ليبلغ الشاهد منكم الغائب..)، ثم قال ـ قال أبو حاتم: في قوله عليه السلام (ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب) دليل على استحباب معرفة الضعفاء من المحدثين، إذ لا يتهيأ للشاهد أن يبلغ الغائب ما شهد إلاّ بعد المعرفة بصحة ما يُؤدي إلى ما بعده، وأنه متى ما أدى إلى من بعده ما لم يصح عن رسول الله ﷺ فكأنه لم يؤد عنه شيئاً، وإن لم يُمَيز الثقات من الضعفاء، ولم يُحط علمه بأنسابهم، لا يتهيأ له تخليص الصحيح من بين السقيم»[2].

وقال الإمام مسلم بن الحجاج: «باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ.

واعلم وفقك الله تعالى أنَّ الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلاّ ما

(١) المجروحين ١ : ٩ـ١٠.

(٢) المجروحين ١ : ١٦.

عرف صحة مخارجه..ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ (من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)»[1].

وهناك أحاديث أُخر تُشير إلى هذا المبدأ العظيم لانطيل بذكرها.

وقد انتهج الصحابةُ منهجَ الرسول ﷺ في هذا، فلهم نصيبٌ وافرٌ وجهدٌ بَيّن في الجَرْح والتَّعديل والاحتياط للأخبار، فَهُمْ بحقٍ الطبقةُ الأولى التي ذبت الكذب عن رسول الله ﷺ، قال الحاكم في النوع الثامن عشر من علوم الحديث: «هذا النوع من علم الحديث معرفة الجَرْح والتَّعديل، وهما في الأصل نوعان كل نوع منهما عِلْمٌ برأسه، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرةُ منه، ..ثم ذكرتُ في كتاب المزكين لرواة الأخبار على عشر طبقات في كل عصر منهم أربعة وهم أربعون رجلاً، فالطبقة الأولى منهم: أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت، فإنهم قد جَرَّحوا وعَدَّلوا، وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها»[2].

قال الحاكم: «وأول من وقي الكذب عن رسول الله ﷺ أبوبكر الصديق لَّما جاءت الجدة تسأل ميراثها، والقصة فيه مشهورة، ثم عمر بن الخطاب..»[3].

ووافقه على هذا الرأي الذهبيّ فقد قال ـ عن أبي بكر ـ: «وكان أول من

(١) صحيح مسلم ١: ٨ـ٩.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٦٦.

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٦٠.

أحتاط في قبول الأخبار»[١].

بينما يرى ابن حبان وابن عدي أنَّ عمر بن الخطاب هو أول من تكلم في الجَرْح والتَّعديل، ثم علي بن ابي طالب[٢]، ولعل الجمع بين القولين بأن يقال: إنَّ ابن حبان وابن عدي أرادا أوَّل من وسَّع الكلام في الجَرْح والتَّعديل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب.

وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه[٣]، وابن حبان في مقدمة كتابه المجروحين[٤]، وابن عدي في مقدمة كتابه الكامل[٥]، أمثلةً كثيرة لنقد الصحابة وتحريهم.

ثم سار على منهج الصحابة الكرام التابعون، بل إنَّ الحاجة للجَرْح والتَّعديل في عهدهم أشد!، فقد كثر في عهدهم الكذب والغفلة وسوء الحفظ قياساً على مَنْ قبلهم، فتصدى لجَرْح الرواة وتعديلهم أئمةُ التابعين وحفاظُهُم وعلى رأسهم محمد بن سيرين، بل عدَّه بعضهم أوَّل من جرَّح وعَدَّل، قال ابن رجب: «وابن سيرين هو أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم،

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ : ٢.

(٢) المجروحين ١ : ٣٨، الكامل ١ : ٤٧.

(٣) (١ : ١٢_١٤).

(٤) (١ : ٣٤_٣٨).

(٥) (١ : ٤٧_٤٩).

وقد روي عنه من غير وجه انه قال: إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم وفي رواية عنه أنه قال: إنَّ هذا الحديث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه، قال: يعقوب بن شَيْبة، قلتُ ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال ـ برأسه ـ: أيّ لا. قال يعقوب: وسمعتُ علي ابن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحداً أول منه، محمد بن سيرين ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبدالرحمن، قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال أخبرني سفيان بن عيينة، قال: ما كان أشد انتقاء مالك الرجال»[1].

بل كانوا يتعبدون الله بالجَرْح والتَّعديل، ويحثون على ذلك قال يعقوب بن شيبة حدثنا موسى بن منصور حدثني أبو سلمة الخزاعي قال: سمعتُ حماد بن سلمة ومالك بن أنس وشريك بن عبدالله، يقولون في الرجل يُحدث: تُخبر بأمره، قال ابن رجب: «يعنون ضعفه من قوته، وصدقه من كذبه»[2].

فأصبح الجَرْح والتَّعديل عِلْماً له رجالُه وفرسانه، وقواعده وضوابطه، ومصنفاته ومؤلفاته، قال السخاويّ: «ثم صُنِّفَتْ الكتب ودُوِّنت في الجَرْح والتَّعديل والعلل، وبُيِّن من هو في الثقة والتثبت كالسارية، ومن هو في الثقة كالشاب الصحيح الجسم، ومن هو ليِّن كمن يوجعه رأسه وهو متماسك يُعَدُّ من

---

(١) شرح علل الترمذيّ ١ : ٣٥٥.

(٢) شرح علل الترمذيّ ١ : ٣٥٣.

أهل العافية، ومن صفته كمحموم يرجح إلى السلامة، ومن صفته كمريض شبعان من المرض، وآخر كمن سقطت قواه وأشرف على التلف، وهو الذي يسقط حديثه»[1]، وقد سرد ابن حبان وابن عدي والذهبيّ وابن ناصر الدين والسخاوي كثيراً من أئمة الجَرْح و التَّعديل[2]، فلا نطيل بذكرهم.

(١) فتح المغيث ٣ : ٣٥٢ ؛ وهو مقتبس من كلام الذهبيّ في ذكر من يعتمد قوله في الجَرْح والتَّعديل ص ١٨٤.

(٢) ابن حبان في كتابه المجرحين ١ : ٣٩ ؛ وابن عدي في كتابه الكامل ١ : ٥٠ ؛ والذهبيّ في كتابه ذكر من يعتمد قوله في الجَرْح و التَّعديل ص ١٧١ ، الرد الوافر ص ٣٧ـ٤٧ ؛ فتح المغيث ٣ : ٣٥٠ ؛ الإعلان بالتوبيخ ص ١٦٣.

المبحثُ الثالث
الجَرْح والتَّعديل عند علماء الحديث

وفيه عدَّة مطالب:

- المطلب الأول: أقسام علماء الحديث من حيث كثرة كلامهم في الرواة جرحاً وتعديلاً.
- المطلب الثاني: أقسام علماء الحديث من حيث التشدد والتساهل.
- المطلب الثالث: أهمية دراسة مصطلحات وعبارات النُّقاد في الجَرْح والتَّعديل.
- المطلب الرابع: مراتب ألفاظ الجَرْح والتَّعديل.

المطلب الأوَّل
أقسام علماء الحديث
من حيث كثرة كلامهم في الرواة جرحاً وتعديلاً

من نظر في كتب الجَرْح والتَّعديل عرف أنَّ المتكلمين في الرواة يختلفون من حيث كثرة الكلام في الرواة وقلته.

قال الذهبيّ: «اعلم ـ هداك الله ـ أنَّ الذين قبل الناس قولهم في الجَرْح والتَّعديل، على ثلاثة أقسام:

١ـ قسمٌ تكلموا في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢ـ وقسمٌ تكلموا في كثير من الرواة، كمالك وشعبة.

٣ـ وقسمٌ تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة، والشافعي»[١].

ولا يخفى أنَّ المكثرين لهم مزية وخصوصية على غيرهم، من جهة ضرورة الاعتناء بأقوالهم ودراستها أكثر من غيرهم، ومن جهة أنهم لكثرة كلامهم في الرواة تجد عندهم من الدقة في الجَرْح والتَّعديل ما ليس عند غيرهم.

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجَرْح والتَّعديل ص ١٧١.

المطلب الثاني

أقسام علماء الحديث من حيث التشدد والتساهل

إنَّ الجَرْح والتَّعديل عِلْمٌ مبني على النظر والعلم، وسعة الإطلاع ودقته، فمن البَدَهي اختلاف اجتهاد العلماء فيه، وتعدد مناهجهم وأساليبهم تجاهه.

قال أبوالوليد الباجي: «أحوال المحدثين في الجَرْح والتَّعديل ممَّا يُدرك بالاجتهاد، ويُعلم بضربٍ من النظر، ..ولذلك يختلفُ أهل الجَرْح والتَّعديل في الرجل فيوثقه يحيى بن سعيد القطان، ويضعفه عبدالرحمن بن مهدي، ويوثقه شعبة، ويجرحه مالك، وكذلك سائر من يتكلم في الجَرْح و التَّعديل ممن هو من أهل العلم بذلك»[1].

وقال المنذريُّ: «واختلاف هؤلاء[2] كاختلاف الفقهاء كلُ ذلك يقتضيه الاجتهاد»[3].

لذا قسَّم الذهبيّ المتكلمين في الجَرْح والتَّعديل إلى ثلاثة أقسام، فقد قال:

---

(١) التَّعديل والتجريح ١ : ٢٨٠.

(٢) يعني: المتكلمين في الرواة.

(٣) كتاب جواب الحافظ عبدالعظيم ص ٨٣.

«فمنهم من نفسه حاد في الجَرْح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل، فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم، والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخَاريّ، وأبو زرعة، والمتساهل: كالترمذي، والحاكم، والدارقطنيٍّ في بعض الأوقات»[1].

وقال في موضعٍ آخر: «والكلُّ أيضاً على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسمٌ منهم متعنِّت في الجَرْح، متثبِّت في التَّعديل، يغمزُ الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُليِّنُ بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعضَّ على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يُوثق ذاك أحدٌ من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلاَّ مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجُوْزَجاني: متعنتون.

٢ ـ وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبدالله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

(١) الموقظة ص ٨٣ـ٨٤.

٣ ـ وقسم كالبخَاريّ، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون»[(١)].

وهاهنا أمرٌ ينبغي التفطن له نبه عليه المعلمي[(٢)] بقوله: «ما اشتهر أنَّ فلاناً من الأئمة مُسَهِّل، وفلاناً مُشَدِّد، ليس على إطلاقه، فإنَّ منهم من يُسهل تارةً، ويُشدد أُخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفةُ هذا وغيره من صفات الأئمة التي

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجَرْح و التَّعديل ص ١٧٠ـ١٧١.

(٢) هو: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي(١٣١٣ـ ١٣٨٦هـ) من علماء الحديث المعاصرين البارزين، له جهودٌ بارزة في علم الرجال تحقيقاً ودراسة، وهو ـ بحقٍ ـ علاّمة في الحديثِ وعللهِ، ومرجعاً في معرفة مناهج النقاد، ومَنْ تأملْ كتبه ـ وخاصةً كتاب "التنكيل" ـ عَجِبَ مِنْ دقةِ هذا الناقد وبراعته، وحسن توجيهه لأقوال وتطبيقات الأئمة المتقدمين، وهو في هذا يشبه الحافظ ابن رَجَب.

وقد لقي كلام المعلمي ومصنفاته قبولاً عجيباً في هذه السنوات الأخيرة بين طلاب العلم، وهذا من علامات إخلاص الرجل وصدقه ـ نحسبه كذلك، ولا نزكي على الله أحداً ـ، وقد قالَ تلميذُهُ محمدُ بنُ أحمد المعلميّ: «وكان لهذا الشيخ الجليل رسائل مخطوطة قيمة في فنون مختلفة وضعها في مكتبة الحرم، وقد أشار على الشيخ بعض من كان يطلع على هذه الرسائل بطبعها، فأجاب: إنْ كانَ الله يعلم أن فيها خيراً فسيأتي الله بمن يطبعها، أمّا أنا فلا». (ص٢٣) رسالة"هل يدرك المأموم الركعة بإدراكه الركوع مع الإمام" للمعلمي، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالقادر المعلمي، ط١، ١٤١٤، مكتبة الإرشاد، صنعاء.

وقد سمعتُ أنّ هناك لجنة بإشراف الشيخ بكر أبوزيد بصدد جمع مؤلفات المعلمي والعمل على إخراجها وفقهم الله وأعانهم.

وهناك رسالة علمية ـ ماجستير ـ في الجامعة الإسلامية عن جهوده في السنة، انظر ترجمته في مقدمة كتابه التنكيل ١ : ٩.

لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلاّ باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام»[1].

وهذا كلام نفيسٌ للغاية، جديرٌ بالعناية.

(١) مقدمة الفوائد المجموعة ص: ط.

المطلب الثالث
أهمية دراسة مصطلحات
وعبارات النُّقاد في الجَرْح والتَّعديل

ومن الأهمية بمكان دراسة مصطلحات وعبارات الأئمة في الجَرْح والتَّعديل، ذلك أنَّ هناك ألفاظاً ليست على ظاهرها المتبادر، وهناك ألفاظاً ومصطلحات شخصية، وقد نبه على هذه النقطة عدة من كبار المحدثين.

قال أبوالوليد الباجي: «فعلى هذا يَحْمِلُ ألفاظ الجَرْح والتعديل مَنْ فَهِمَ أقوالهم وأغراضهم ولا يكون ذلك إلاَّ لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأمَّا من لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدثين إلاَّ ما يأخذه من ألفاظ أهل الجَرْح والتعديل فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم»[1].

قال الذهبيّ: «ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التَّعديل والجَرْح وما بين ذلك، من العبارات المتَجَاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجِهْبذ واصطلاحه ومقاصده، بعباراته الكثيرة، أما قول البخَاريّ:

---

(١) التعديل والتجريح ١ : ٢٨٧ـ٢٨٨.

سكتوا عنه، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولاتعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه..»[1].

وقال ابنُ كثير: «وثَمَّ اصطلاحاتٌ لأشخاصٍ ينبغي التوقيف عليها، من ذلك أنَّ البخَاريّ إذا قال في الرجل: سكتوا عنه أو فيه نظر فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك..والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلكُ»[2].

وقال السخاوي: «..فمن نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووَضَعَ كلَّ لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً، وقد كان شيخُنَا[3] يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عباراتِ القومِ يفهمُ مقاصدَهُم بما عَرَفَ من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك»[4].

وقال المعلمي: «صيغ الجَرْح و التَّعديل كثيراً ما تطلق على معان مغايرة

---

(١) الموقظة ص ٨٢ـ٨٣.

(٢) اختصار علوم الحديث ١٠٥ـ١٠٧.

(٣) يقصد الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٤) فتح المغيث ١ : ٣٦٢.

لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر»[1]، وقال أيضاً: «من أحب أن ينظر في كتب الجَرْح و التَّعديل للبحث عن حال رجل وقع في سندٍ، فعليه أن يراعي أموراً: ...

التاسع: ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجَرْح و التَّعديل وإصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره..»[2]

(١) مقدمة الفوائد المجموعة ص: ط.

(٢) التنكيل ١ : ٦٨.

المطلب الرابع

مراتب ألفاظ الجَرْح والتَّعديل وأحكامها

لا يخفى على الناظر في كتب الرجال كثرة الألفاظ التي يطلقها الأئمة على الرواة جرحاً وتعديلاً، واختلاف دراجاتها ومراتبها، قال السخاوي ـ كما تقدم ـ: «..فمن نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة».

وقد أحسنَ الإمامُ الحافظُ ابنُ أبي حاتم حيثُ قسَّم ألفاظَ الجَرْحِ والتَّعديلِ إلى مراتب عدة ففي ذلك ضبط لهذه الألفاظ وتقريبٌ لمعانيها.

وابنُ أبي حاتم يُعَدُّ أوَّل من قسَّم ألفاظ الجَرْح و التَّعديل إلى مراتب، مبيِّناً أحكام كلِ مرتبة بدقة[1]، وقد نَهَجَ نَهْجهُ كثيرٌ ممن كتب في علوم الحديث مع إضافاتٍ وتوضيحٍ، وتقديمٍ وتأخيرٍ، منهم الخطيب البغداديّ، وابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطيُّ وغيرهم، فهي رحلة طويلةٌ بدأت بابن أبي حاتم ومرَّت على هؤلاء الأعلام[2].

---

(١) ابن أبي حاتم وأثره في الحديث ص ٢٣١.

(٢) انظر: الجرح والتَّعديل ٢ : ٣٧، الكفاية ص ٢٢ـ٢٣، علوم الحديث ص ١٠٩ـ١١٤، =

قال ابنُ أبي حاتم: «ووجدتُ الألفاظ في الجَرْح والتَّعديل على مراتب شتى:

- فإذا قيل للواحد إنه ثقة، أو متقنٌ ثبت[1]، فهو ممن يحتج بحديثه.
- وإذا قيل له إنه صدوقٌ، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية.
- وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه، وينظر فيه إلاَّ أنه دون الثانية.
- وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار».

فهذه مراتب ألفاظ التَّعديل عند ابن أبي حاتم جعلها أربعاً، وكذلك جعل مراتب ألفاظ الجَرْح، فقال: «وإذا أجابوا في الرجل بليِّن الحديث فهو ممن يكتب

=ميزان الاعتدال ١: ٤، لسان الميزان ١: ٨، المقنع ١: ٢٨٢_٢٨٧، التقييد والايضاح ١٣٣_١٣٦، نزهة النظر ص ٦٧_٦٨، وتقريب التهذيب ص ٧٤_٧٥، فتح المغيث ١: ٣٦١_٣٧٦، تدريب الراوي ١: ٤٠٤_٤١١، توضيح الأفكار ٢: ٢٦١، الرفع والتكميل ص ١٢٩_١٨٦، لمحات في أصول الحديث ص ٣٣٥، مباحث في علم الجرح والتعديل ٢٨_٨٠، شفاء العليل ٢٣ و٢٨٢.

(١) لفظة ثبت ساقطة من بعض النسخ الصحيحة لكتاب ابن أبي حاتم، نصَّ على ذلك العراقي، لذا لم يذكرها الخطيب البغداديّ ولا ابن الصلاح ولا ابن الملقن لما ساقوا كلام ابن أبي حاتم فقد اكتفوا بذكر متقن دون ثبت، وفي بعض النسخ الصحيحة متقن ثبت بدون فاصل، وكذا وقع في نسخة العراقي، والسخاوي. انظر: الكفاية ص ٢٣، علوم الحديث ص ١١٠، التقييد والايضاح ١٣٤، المقنع ١: ٢٨٢، فتح المغيث ١: ٣٦٣.

حديثه وينظر فيه اعتباراً.

- وإذا قالوا ليس بقويّ فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلاّ أنه دونه.

- وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

- وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة»[1].

ثم جاء ابن الصلاح وزاد ألفاظاً يسيرة في بعض المراتب[2]، وأمَّا الذهبيّ فجعل مراتب التَّعديل أربعاً، ومراتب الجَرْح خمساً، فقال: «فأعلى العبارات في الرواة المقبولين:

- ثبتٌ حجة، وثبتٌ حافظ، ..

- ثم ثقةٌ.

- ثم صدوق، ولا بأس به..

- ثم محله الصدق، وجيّد الحديث، وصالح الحديث..

وأردى عبارات الجَرْح:

- دجال، كذاب..

- ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

- ثم متروك، ليس بثقة، سكتوا عنه..

---

(١) الجرح والتَّعديل ٢ : ٣٧.

(٢) علوم الحديث ص١٠٩.

ـ ثم واهٍ بمرةٍ، وليس بشيء..

ـ ثم يُضعف، وفيه ضعف، قد ضعف..»[1]، وزاد العراقي بعض الألفاظ في بعض المراتب[2]، ثم إنَّ الحافظ ابن حجر بعدهم قسَّم الألفاظ في موضعين من كتبه:

الموضع الأول: في مقدمة كتابه تقريب التهذيب فقد جعل مراتب التَّعديل ستاً، ومراتب الجَرْح ستاً أيضاً، وقد جعل المرتبة الأولى من مراتب التَّعديل مرتبة الصحابة، مما يدل على أنَّ هذا التقسيم مصطلحٌ خاصٌ بكتابه هذا، يدل على ذلك الموضع الثاني الذي قسم فيه الألفاظ[3].

الموضع الثاني: في كتابه نخبة الفكر، فقد ذكر مراتب الألفاظ إجمالاً من غير توسع، فذكر أعلى مراتب التَّعديل، وأردى مراتب الجَرْح[4].

ومن أحسن من تكلم على هذه المراتب ترتيباً وتجميعاً وشرحاً الحافظ السخاوي في كتابه فتح المغيث، فقد جعل مراتب التَّعديل ستاً، ومراتب الجَرْح ستاً، وإليك بيان ذلك ملخصاً من كلامه.

---

(١) ميزان الاعتدال ١ : ٤، مباحث في علم الجرح والتعديل ص ٨٨.

(٢) التقييد والايضاح ص١٣٣.

(٣) تقريب التهذيب ١ : ٢٤ـ٢٦.

(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٦ـ٦٨.

مراتب ألفاظ التعديل:

المرتبة الأولى: ما أتى بصيغة أفعل، كقولهم: أوثق الناس، أثبت الناس، وأصدق الناس ونحو ذلك.

المرتبة الثانية: لا يسأل عن مثله، وقد أبهم السخاوي ذكر من أضاف هذه المرتبة، معبِّراً عنه ببعضهم!.

المرتبة الثالثة: ثقة ثبت، ثقة ثقة، ونحو ذلك من عبارات التوثيق المكررة.

المرتبة الرابعة: ثقة، ثبت، متقن، حجة، ونحو ذلك من الألفاظ.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، صدوق، مأمون، ونحو ذلك من الألفاظ.

المرتبة السادسة: محله الصدق، إلى الصدق ما هو، صالح الحديث، شيخ وسط، شيخ، ونحو هذه الألفاظ.

وأمَّا حكم مراتب ألفاظ التعديل:

فقال السخاوي: «ثم إنَّ الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربع الأولى منها، وأمَّا التي بعدها فإنه لا يحتج بأحدٍ من أهلها لكون ألفاظها لا تُشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويُختبر...وأمَّا السادسة فالحكم في أهلها دون التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه»[1].

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٦٦_٣٦٧.

مراتب ألفاظ الجَرْح[1]:

المرتبة الأولى: فيه مقال، ضُعِّفَ، لَيِّن، سيئ الحفظ، ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على الجَرْح الخفيف.

المرتبة الثانية: ضعيف، منكر الحديث، واهٍ، لا يحتج بحديثه، مضطرب الحفظ.

المرتبة الثالثة: ضعيف جداً، لا يكتب حديثه، ليس بشيء، واهٍ بمرة.

المرتبة الرابعة: متهم بالكذب، هالك، ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، ليس بثقة.

المرتبة الخامسة: كذاب، يضع الحديث، وضاع، دجال.

المرتبة السادسة: أكذب الناس، ركن الكذب، إليه المنتهى بالوضع.

وأمَّا حكم مراتب ألفاظ الجَرْح:

فقد ذكر السخاويّ أنَّ أهل المرتبة الأولى والثانية: تُخرج أحاديثهم للاعتبار، وأمَّا المراتب الأربع الأخيرة: فلا تصلح أحاديث أصحابها للاعتبار مطلقاً[2].

ثم ينبغي التنبه للمصطلحات الشخصية للنقاد كما تقدم في المطلب الثالث.

---

(١) ذكرتُ هذه المراتب من الأدنى إلى الأعلى، وهذا أنسب في الترتيب ـ كما قال السخاوي ـ وقال: «لتكون مراتب القسمين كلها منخرطة في سلك واحد بحيث يكون أولها الأعلى من التعديل وآخرها الأعلى من التجريح» فتح المغيث ١ : ٣٦٩، وأما السخاوي فقد مشى على طريقة النظم الذي يشرحه.

(٢) فتح المغيث ١ : ٣٧٢ـ٣٧٣.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

منهج يعقوب بن شيبة في التعديل

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول: مصطلحاته في التعديل، وفيه مطلبان:**
  - المطلب الأول: ألفاظ التعديل عند يعقوب ـ حَصْرٌ ودراسةٌ ـ.
  - المطلب الثاني: التنبيه على ألفاظ قد يفهم منها التعديل ولا تدل ذلك.
- **المبحث الثاني: أحكامه على الرجال، وفيه أربع مطالب:**
  - المطلب الأول: طريقته في عرض الحكم على الراوي.
  - المطلب الثاني: الرواة المبتدعة ومنهج يعقوب فيهم.
  - المطلب الثالث: الرواة الذين قواهم يعقوب لرواية بعض الأئمة عنهم.
  - المطلب الرابع: الرواةُ الذين فصّل يعقوبُ بن شيبة في أحوالهم.

المبحثُ الأول

مصطلحاته في التعديل

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ألفاظ التعديل عند يعقوب -حَصْرٌ ودراسةٌ-.
- المطلب الثاني: التنبيه على ألفاظ قد يفهم منها التعديل ولا تدل ذلك.

المطلب الأوَّل

ألفاظ التعديل عند يعقوب ـ حَصْرٌ ودراسةٌ ـ

لقد استعمل يعقوب بن شَيْبَة في تعديله للرواة ألفاظاً كثيرة، وهذه الألفاظ منها ما هو مكثرٌ منها، ومنها ما هو مُقل، غيرَ أنه مما ينبغي مراعاته في ألفاظه التفريق بين المصطلحات المفردة، والمصطلحات المركبة، فمثلاً: لا بدَّ من التفريق بين مراد يعقوب بن شَيْبَة بإطلاق لفظة ثقة مفردة، وبين إطلاقه لفظة ثقة مقرونة بوصفٍ آخر كقوله: «صدوق ثقةٌ سيئ الحفظ جداً»، فإنَّ المعنى والمراد يختلفُ باختلاف اللفظ إفراداً وتركيباً كما لا يخفى، لذا رأيت تقسيم ألفاظه إلى قسمين:

القسم الأول: الألفاظ المفردة في التَّعديل.

القسم الثاني: الألفاظ المركبة في التَّعديل.

ولا شك أنه من الصعوبة بمكان شرح كل لفظةٍ من ألفاظ التَّعديل والجَرْح عند يعقوب ابن شيبة، لذا اكتفيتُ بشرح الألفاظ المفردة في التَّعديل وفي الجَرْح، وأما الألفاظ المركبة فقد اكتفيت بحصرها مع التَّعليق على مدلول بعضها.

القسم الأول: الألفاظ المفردة في التَّعديل عند يعقوب بن شيبة:

يحسن قبل شرح هذه الألفاظ المفردة أن أذكرها إجمالاً مع ذكر عدد الرواة

الموصوفين بها، وهذه الألفاظ هي:

١ ـ ثقة (٩١ راوياً)[١].

٢ ـ من أثبت أهل الكوفة[٢] (راوٍ واحد) ـ كان ثبتاً[٣] (راوٍ واحد) ـ من المتثبتين[٤] (راويان).

٣ ـ متقن[٥] (راويان).

٤ ـ صدوق[٦] (٤ راوة).

٥ ـ صالح[٧] (٢ رواة).

٦ ـ صالح الحديث[٨] (راوٍ واحد).

بيان رُتب ومعاني هذه المصطلحات:

١ـ لفظة (ثقة):

هذه اللفظة من أكثر الألفاظ وروداً في كلام يعقوب بن شَيْبَة في أحكامه

---

(١) يُنْظر ـ أمثلة على ذلك ـ: الملحق في آخر الكتاب.

(٢) حديث الستة من التابعين ص ٣٠.

(٣) تاريخ بغداد ٢ : ٢٩٤.

(٤) تهذيب التهذيب ٣ : ١١، شرح علل الترمذي ٢ : ٧٨٨.

(٥) تاريخ دمشق ١٤ : ٤٧٥، تهذيب الكمال ٢٤ : ١٣ـ١٤، تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٧٤.

(٦) تاريخ بغداد ٨ : ٤٠٣، تاريخ بغداد ٥ : ٤١٥، تاريخ بغداد ٥ : ٢٧٣.

(٧) سير أعلام النبلاء ١ : ٤٦٤، تهذيب الكمال ١٦ : ٥٢٣.

(٨) تهذيب الكمال ٣٢ : ٥٥٧.

على الرجال، فقد وصف بها أكثر من تسعين راوياً.

والكلام عليها يتضمن أموراً:

١ ـ بيان معنى (ثقة) في اللغة، واستعمالاتها في القرآن الكريم والسنة النبوية.

٢ ـ المراد بلفظة (ثقة) في اصطلاح المحدثين.

٣ ـ الرواة الذين قال فيهم يعقوب بن شيبة: (ثقة)، ومراده بها.

١ ـ بيان معناها اللغوي، واستعمالاتها في القرآن الكريم والسنة النبوية:

أصلُ ثقة مصدر وَثِق يثق ثقةً ووثوقاً كوَعَدَ يَعِد وَعداً، قال الراغب الأصفهاني: «وثِقَ: وثقت به أثِقُ ثقةً: سكنتُ إليه، واعتمدتُ عليه»[1]، وقال ابن فارس: «وَثِقَ الواو والثاء والقاف: كلمة تدل على عقدٍ وإحكام، ووثَّقْتُ الشيءَ أحكمته، وناقة موثقة الخلق، والميثاق: العهد المحكم، وهو ثقةٌ، وقد وثقت به»[2].

ومن خلال استقراء الآيات القرآنية المتضمنة لمادة وَثِقَ يتبين أنَّ أكثر ما ترد بمعنى العهد، أو بمعنى ما يوثق به من حبل وغيره، وكذلك في السنة النبوية[3].

---

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٤٨، توجيه النظر ١ : ١٠٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٦ : ٨٥، ويُنظر: القاموس المحيط ص ١١٩٧.

(٣) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة وثق ص ٧٤١، النهاية في غريب الحديث ٥ : ١٥١.

فالعلاقة بين المعنى اللغوي والمعني الاصطلاحي واضحةٌ من حيثُ إنَّ المحدثين استعملوا لفظة (ثقة) لمن يعتمد عليه، ويوثق به ويؤتمن على ما ينقل.

٢ـ المراد بلفظة (ثقة) في اصطلاح المحدثين:

أكثر المحدثون من استعمال لفظة (ثقة)، وجعلوها لقباً للراوي الذي بلغ مرتبةً عاليةً من الضبط والإتقان، قال الذهبيّ: «وإنما الثقة في عُرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن»[(١)]، وقال أيضاً: «ويمتاز الثقةُ بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ»[(٢)]، وقال أيضاً: «حدُّ الثقة: العدالة والإتقان»[(٣)].

فلابدَّ لمن يوصف بالثقة أن يكون جامعاً بين العدالة وتمام الضبط، وهذا هو الأصل في استعمال هذه اللفظة في اصطلاح المحدثين، ولا تصرف عنه إلاَّ بدليل وقرينة تدل على ذلك،

قال البقاعيُّ[(٤)]: «الثقة من جمع الوصفين: العدالة، وتمام الضبط، ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان؛ قيل فيه: صدوق، أو لا بأس به،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٧٠.

(٢) الموقظة ص ٦٧ـ٦٨.

(٣) ميزان الاعتدال ١ : ٥.

(٤) هو: محمد بن محمد البقاعي، قال ابن العماد: (الإمام الأوحد العلامة)، مات سنة ٩٨٦هـ. يُنْظر: شذرات الذهب ٨ : ٤١١.

ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثقة إلاّ مع الإرداف بما يزيل اللبس»[1]، وقال المعلمي: «كلمة ثقة معناها المعروف التوثيق التام، فلا تصرف عنه إلاّ بدليل، إما قرينة لفظية كقول يعقوب "ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق" وبقية الأمثلة السابقة، وإمّا حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها»[2].

وقد أطال أبو الوليد الباجي في بيان أنَّ لفظة (ثقة) تستعمل في غير معناها المعروف؛ فقال: «واعلم أنه قد يقول المُعَدِّل: فلانٌ ثقة، ولا يريد به أنَّه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلانٌ لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط في حديثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلانٌ ثقة، يريد أنه ليس من نَمَط من قُرِن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره..»[3].

وقد نبه الذهبيّ أنَّ المتأخرين توسعوا في مدلول لفظة (ثقة)، فقال في ترجمة ابن خلاّد[4]: «وثقه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وقال: لم يكن يعرف من الحديث شيئاً، قلتُ: فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن، وإثبات عدل، وترخصوا في

(١) النكت الوفية على شرح الألفية ورقة ١٩٣ ـ نقلاً عن حاشية الموقظة ص ٦٧ رقم الحاشية ٣ ـ.

(٢) التنكيل ١ : ٧٠ـ٧١.

(٣) التعديل والتجريح ١ : ٢٨٣ـ٢٨٤.

(٤) هو: أحمد بن يوسف بن خلاد العطار، قال الذهبيّ: (الشيخ الصدوق المحدّث مسند العراق)، مات سنة ٣٥٩هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٦ : ٦٩.

تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عُرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون»[1].

هذا وقد جعل ابن أبي حاتم ومن تبعه لفظة (ثقة) في أوَّل مرتبة من مراتب التعديل الأربع عنده، وجعلها الذهبيّ والعراقي في المرتبة الثانية، وابن حجر جعلها في المرتبة الثالثة، وجعلها السخاوي في المرتبة الرابعة ـ وتقدم بيان ذلك في المبحث الثالث من التمهيد ـ، وكلهم متفقون على الاحتجاج بمن وصف بهذه اللفظة على المعنى السابق، والله أعلم.

ونقل السخاوي عن الذهبيّ أنَّ لفظة ثقة من عبارات التَّعديل التي لا نزاع فيها، فقال: «وإلى هذا أشار الذهبيّ بقوله: إنَّ قولهم: ثبتٌ و حجةٌ و إمام و ثقة و متقن من عبارات التَّعديل التي لا نزاع فيها، وأما صدوق وما بعده ـ يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثاً ـ فمختلفٌ فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين، وبكل حال فهي منخفضة عن كمال رتبة التوثيق، ومرتفعة عن رتبة التجريح»[2].

٣ـ الرواة الذين قال فيهم يعقوب بن شيبة: (ثقة)، ومراده بها:

وردتْ لفظة (ثقة) في كلام يعقوب بن شيبة مفردةً ومركبةً، فالمركبة قد يريد بها التوثيق كقوله: ثقة ثبت، وقد لا يريد بها التوثيق كقوله: ثقة

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦ : ٧٠.

(٢) فتح المغيث ١ : ٣٦٧.

صدوق ضعيف جداً، ويأتي بيان ذلك في التعليق على ألفاظه المركبة ـ إنْ شاء الله تعالى ـ.

وأما المفردة ـ وهي موضع البحث ـ فغالب الرواة الذين قال فيهم يعقوب بن شيبة: ثقة، قد وثقهم الأئمة، وبعضهم قد ينزل عن درجة من يقال فيه: ثقة، إلى درجة الصدوق، وليس فيهم من يُضعف غير راوٍ واحد؛ هو أبو بكر بن أبي مريم قال فيه يعقوب: ثقة، وجميع الأئمة على تضعيفه ـ كما سيأتي ـ، ولعل مراده بالثقة هنا الثقة في الدين، ذلك أنَّ أبا بكر موصوف بالعبادة والزهد قال الحسن بن علي السكوني: كان لأبي بكر ابن أبي مريم في خديه سُدَّتَيْن من الدموع[1].

إذاً فالأصل في كلمة ثقة في كلام يعقوب بن شيبة الثقة في الحديث وهو من جمع بين العدالة والضبط؛ إلاَّ أن تكون هناك قرينة تدل خلاف هذا، ومن هنا يُعلم غلط من أطلق أنَّ يعقوب بن شَيْبَة يريد بلفظة (ثقة) مفردةً العبادةَ والصلاحَ ونحوَ ذلك، لا يريد بها العدالة والضبط[2]، والله أعلم.

ولعلي أذكر بعض الرواة الذين قال فيهم يعقوب بن شيبة: (ثقة)، مع ذكر أقوال النقاد فيهم على سبيل الاختصار والإيجاز غير المخل، ومن هذه المقابلة بين قول يعقوب بن شيبة، وأقوال الأئمة النقاد يُعلم مراد يعقوب بلفظة (ثقة)، والرواة هم:

---

(١) تهذيب الكمال ٣٣: ١١٠. كذا وقع في المصدر (سدتين) والصواب لغة (سدتان).

(٢) شفاء العليل ص ٣٣٨.

١ـ أبان بن صالح القرشي[١]، قال يعقوب: «ثقة»[٢].

أقوال النقاد: قال يحيى بن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: وثقه الأئمة.

٢ـ وإبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف[٣]، قال يعقوب: «كان ثقة»[٤].

أقوال النقاد: قال العجليّ، والنسائي: ثقة، وقال ابن خلفون: وثق وقيل فيه: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الواقدي: لا نعلم أحداً من ولد عبدالرحمن بن عوف روى عن عمر سماعاً غيره، وقال ابن حجر: قيل له رؤية، وسماعه من عمر أثبته يعقوب بن شَيْبَة.

٣ـ وإبراهيم بن محمد التيمي[٥]، قال يعقوب: «ثقة»[٦].

أقوال النقاد: قال العجليُّ: ثقة رجل صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة.

٤ـ وأحمد بن إسحاق الحضرمي[٧]، قال يعقوب: «حدثنا أحمد بن

(١) يُنظر: تهذيب الكمال ٢ : ١٠، تهذيب التهذيب ١ : ٩٤، التقريب ص ٨٧.

(٢) تاريخ دمشق "ط" ٦ : ١٤٤.

(٣) يُنظر: تهذيب الكمال ٢ : ١٣٥، تهذيب التهذيب ١ : ١٣٩، التقريب ص ٩١.

(٤) تاريخ دمشق "ط" ٧ : ٣٣.

(٥) يُنظر: تهذيب الكمال ٢ : ١٧٣، تهذيب التهذيب ١ : ١٥٣، التقريب ص ٩٣.

(٦) تهذيب الكمال ٢ : ١٧٣، تهذيب التهذيب ١ : ١٥٤.

(٧) يُنظر: تهذيب الكمال ١ : ٢٦٤، تهذيب التهذيب ١ : ١٤، التقريب ص ٧٧.

إسحاق الحضرمي وهو أثبت من يعقوب وكل ثقة»[1].

أقوال النقاد: قال أحمد: لم يكن بأحمد بأس، وقال ابن سعد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة كان يحفظ.

٥ـ وأحمد بن إشكاب الحضرمي[2]، قال يعقوب: «كوفي ثقة»[3].

أقوال النقاد: قال أبو زرعة: صاحب حديث أدركته ولم أكتب عنه، وقال أبو حاتم: ثقة مأمون صدوق كتبتُ عنه بمصر، وقال الدوري: كتب عنه يحيى بن معين كثيراً، وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

٦ـ وأحمد بن عبدالملك الحراني[4]، قال يعقوب: «كان ثقة»[5].

أقوال النقاد: قال أحمد: قد كان عندنا ورأيته كيساً وما رأيت به بأساً؛ رأيته حافظاً لحديثه وما رأيت إلاَّ خيراً، وهو صاحب سنة، قال: فقلتُ: أهل حران يسيئون الثناء عليه، قال: أهل حران قل ما يرضون عن إنسان، وهو يغشى السلطان بسبب ضيعةٍ له، وقال أبو حاتم: كان نظير النفيلي في الصدق والإتقان، وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه بلا حجة.

---

(١) تاريخ بغداد ٤ : ٢٧.

(٢) يُنظر: تهذيب الكمال ١ : ٢٦٩، تهذيب التهذيب ١ : ١٦، التقريب ص ٩٤.

(٣) تهذيب الكمال ١ : ٢٦٩، تهذيب التهذيب ١ : ١٦.

(٤) يُنظر: تهذيب الكمال ١:٣٩١، تهذيب التهذيب ١ : ٥٧، التقريب ص ٨٢.

(٥) تهذيب الكمال ١ : ٣٩٣.

٧ـ وأسلم القرشي العدوي[١]، قال يعقوب: «كان ثقة، وهو من جلة موالي عمر وكان يقدمه»[٢].

أقوال النقاد: قال أبو زرعة، والعجليّ: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة.

٨ـ وإسماعيل بن كثير الحجازي[٣]، قال يعقوب: «ثقة»[٤].

أقوال النقاد: قال أحمد، وابن سعد، والعجلي، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن حجر: ثقة.

٩ـ وحجاج بن دينار[٥]، قال يعقوب: «ثقة»[٦].

أقوال النقاد: قال ابن المبارك، وعلي بن المديني، وابن معين ـ في رواية ـ، وأبو خيثمة، والعجليّ، والترمذيّ: ثقة، وقال يحيى بن معين: صدوق ليس به بأس، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: صالح صدوق مستقيم الحديث لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر: لا بأس به.

---

(١) يُنظر: تهذيب الكمال ٢: ٥٢٩، تهذيب التهذيب ١: ٢٦٦، التقريب ص ١٠٤.

(٢) تهذيب التهذيب ١: ٢٦٦، ويُنظر: تاريخ دمشق"ط" ٨: ٣٤٣.

(٣) يُنظر: تهذيب الكمال ٣: ١٨٢، تهذيب التهذيب ١: ٣٢٦، التقريب ص ١٠٩.

(٤) تهذيب التهذيب ١: ٣٢٦.

(٥) يُنظر: تهذيب الكمال ٥: ٤٣٦، تهذيب التهذيب ٢: ٢٠٠، التقريب ص ١٥٣.

(٦) تهذيب الكمال ٥: ٤٣٦.

١٠ـ وأبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم[(١)]، قال يعقوب: «روى أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم وهو ثقة عن راشد بن سعد وهو ثقة»[(٢)].

أقوال النقاد: قال أبو حاتم: سألتُ يحيى بن معين عن أبي بكر بن أبي مريم فضعفه، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال ابن سعد، والنسائي، والدارقطني: ضعيف، وقال أبو زرعة: ضعيف منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حجر: ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط.

١١ـ وأبو صادق الأزدي الكوفي[(٣)]، قال يعقوب: «ثقةٌ»[(٤)].

أقوال النقاد: قال ابن سعد: يتكلمون فيه، وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث، وذكره ابن حِبانَ في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق.

٢ـ لفظة (ثَبْت):

هذه اللفظة من أكثر الألفاظ التي استعملها المحدثون ومنهم يعقوب بن شَيْبَة في أحكامهم على الرجال، والكلام عليها يتضمن أموراً:

١ ـ بيان معنى (ثبت) في اللغة، وفي القرآن الكريم والسنة النبوية.

٢ ـ المراد بلفظة (ثبت) في اصطلاح المحدثين.

٣ ـ مراد يعقوب بن شيبة بلفظة (ثبت).

---

(١) يُنظر: تهذيب الكمال ٣٣: ١٠٨، تهذيب التهذيب ١٢: ٢٨، التقريب ص ٦٢٣.

(٢) تاريخ دمشق ٦: ١٧٦.

(٣) يُنظر: تهذيب الكمال ٣٣: ٤١٢، تهذيب التهذيب ١٢: ١٣٠، التقريب ص ٦٤٩.

(٤) تاريخ بغداد ١٤: ٣٦٤، تهذيب الكمال ٣٣: ٤١٢.

١ ـ بيان معنى (ثبت) في اللغة، وفي القرآن الكريم والسنة النبوية:

قال ابن فارس: «ثبت الثاء والباء والتاء كلمة واحدة، وهي دوام الشيء، يقال: ثَبَتَ ثباتاً وثبوتاً»[١]، وقال الفيومي[٢]: «ورجلٌ ثَبْتٌ ساكن الباء متثبتٌ في أموره، وثبتُ الجنان أي ثابت القلب، وثَبُتَ في الحرب فهو ثبيتٌ مثال قرب فهو قريبٌ، والاسم ثَبَت بفتحتين، ومنه قيل: للحجة ثبتٌ ورجل ثبت بفتحتين أيضاً إذا كان عدلاً ضابطاً والجمع أثبات مثل سبب وأسباب»[٣]، وفي القاموس: «الأثبات: الثقات»[٤].

هذا وقد جاءت مادة ثَبَتَ في القرآن الكريم بعدة معاني من ذلك: الحبس، والقيد، والتقوية وغير ذلك[٥]، وكذلك في السنة النبوية، قال ابن الأثير: «وفي حديث صوم يوم الشك " ثم جاء الثَّبَت أنه من رمضان "، الثبت ـ بالتحريك ـ الحجة والبينة، وفي حديث قتادة بن النعمان "بغير بينة ولا ثَبَت"»[٦].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١: ٣٩٩، ويُنظر: لسان العرب ٢: ١٩.

(٢) هو: أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي، قال ابن حجر: (كان فاضلاً عارفاً باللغة والفقه)، مات سنة ٧٧٠ هـ. يُنْظر: الدرر الكامنة ١: ٣١٤.

(٣) المصباح المنير ص ٨٠.

(٤) القاموس ص ١٩١.

(٥) يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص ١٥٨ـ١٥٩، معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٧٤، جامع البيان ٩: ١٤٨، الكشاف ٢: ١٥٥، الجامع لأحكام القرآن ٧: ٢٥٢.

(٦) النهاية ١: ٢٠٥ـ٢٠٦.

٢ـ المراد بلفظة (ثبت) في اصطلاح المحدثين:

فرَّق المحدثون في الاستعمال بين ثَبَت ـ بفتح الباء وثَبْت ـ بسكون الباء، وقد بيِّن ذلك السخاوي بقوله: «ثَبْت بسكون الموحدة: الثابتُ القلب واللسان والكتاب الحُجَّةُ، وأما بالفتح ـ ثَبَت ـ فما يثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره»[(١)].

ولفظة ثَبْت ومشتقاتها من الألفاظ الدارجة عند المحدثين ويعنون بها العدالة مع تمام الضبط، لذا وُضِعَتْ مع لفظة ثقة في مرتبة واحدة، ونقل السخاوي عن الذهبيّ أنَّ لفظة ثبت من عبارات التَّعديل التي لا نزاع فيها، فقال: «وإلى هذا أشار الذهبيّ بقوله: إنَّ قولهم: ثبتٌ و حجةٌ و إمام و ثقة و متقن من عبارات التَّعديل التي لا نزاع فيها، وأما صدوق وما بعده ـ يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثاً ـ فمختلفٌ فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين، وبكل حال فهي منخفضة عن كمال رتبة التوثيق، ومرتفعة عن رتبة التجريح»[(٢)].

وهذه اللفظة لم يذكرها ابن أبي حاتم ضمن مراتب التَّعديل مفردةً ـ كما تقدم ـ لذا استدركها عليه ابن الصلاح فقال ـ بعد نقله كلام ابن أبي حاتم على المرتبة الأولى من مراتب التَّعديل ـ: «قلتُ: وكذا إذا قيل ثبت أو حجة»[(٣)]، وهي

---

(١) فتح المغيث ١ : ٣٦٣.

(٢) فتح المغيث ١ : ٣٦٧.

(٣) علوم الحديث ص ١١٠.

في المرتبة الثانية عند الذهبيّ والعراقي، والثالثة عند ابن حجر كما في مقدمة التقريب، والرابعة عند السخاوي، وذكر السخاوي أنَّ لفظة ثبت أرفع من لفظة متقن ومن لفظة ضابط، لأنَّ لفظة ثبت تقتضي بوضعها العدالة بخلاف متقن وضابط فهما لا يدلان على ذلك[1].

هذا وقد قسّم يحيى بن معين الثبت إلى نوعين: النوع الأول: ثبت حفظ، والثاني: ثبت كتاب، ففي ترجمة عبدالله بن صالح[2] كاتب الليث: «قال أبو هارون الخريبيّ[3]: ما رأيت أثبت من أبي صالح، وسمعت يحيى بن معين يقول: هما ثبتان ثبت حفظ وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب»[4].

وقد استعمل هذه اللفظة كثيرٌ من النقاد المتقدمين منهم: يحيى القطان[5]، وابن المديني[6]، وابن معين، وأحمد بن حنبل[7]، وابن حبان[8] وغيرهم.

---

(١) فتح المغيث ١ : ٣٦٣.

(٢) هو: عبدالله بن صالح بن محمد الجهني كاتب الليث، قال ابن حجر: (صدوق كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت في غفلة)، مات سنة ٢٢٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ٣٠٨.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) تهذيب التهذيب ٥ : ٢٦٠.

(٥) تاريخ بغداد ١ :٨ ٩٧.

(٦) الجَرْح والتَّعديل ٢ : ٢٥٦، ٤ : ١٦٨.

(٧) الميزان ٤ : ١٢١.

(٨) الثقات ٦ : ١٩٥، ٧ : ٣٩٢.

٣ـ مراد يعقوب بن شيبة بلفظة (ثبت):

وردت هذه اللفظة في كلام يعقوب مفردةً ومركبةً، وفي بيان مراتب الرواة والمفاضلة بينهم، فأما ما يتعلق بمراتب الرواة، وترجيح بعضهم على بعض، فقد استعمل لفظة (أثبت)، من ذلك:

- قوله: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة ـ وكلٌ ثقةٌ ـ...»[١].
- وقوله: «وعبدالأعلى وبشر ثقتان، وبشر بن المفضل أثبت من عبدالأعلى وهما ثبتان»[٢].
- وقوله في علي بن المبارك[٣]، والأوزاعي: «علي والأوزاعي ثقتان، والأوزاعي أثبتهما»[٤].

وأما اللفظ لمركب كقوله: (ثقة ثبت) وقوله: (ثبتٌ جداً)، فيأتي الكلام على هذه الألفاظ المركبة.

وأما اللفظ المفرد (ثبت) فهو يرادف ثقة عند يعقوب، دلَّ على ذلك قوله المتقدم: «وعبدالأعلى وبشر ثقتان، وبشر بن المفضل أثبت من عبدالأعلى وهما ثبتان».

---

(١) تهذيب التهذيب ٣: ١١.

(٢) مسند عمر ص ٣٤.

(٣) هو: علي بن المبارك الهنائي، قال أحمد بن حنبل: (ثقة)، لم تذكر سنة وفاته. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢: ١١١.

(٤) تهذيب الكمال ٢١: ١١٢ـ١١٣.

ويلاحظ أنَّ يعقوب يريد أحياناً بهذا اللفظ درجة أعلى من درجة الثقة ؛ معبِّراً عن ذلك بقوله : (متثبت)، من ذلك :

- قوله في حنظلة بن أبي سفيان[1] : «هو ثقة دون المتثبتين...»[2] ، فجعل درجة الثقة دون المتثبت.

- وقوله : «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة - وكلٌ ثقةٌ - غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد ويقف المرفوع كثير الشك لتوقيه ، وكان جليلاً ، لم يكن له كتاب يرجع إليه فكان أحيانا يذكر فيرفع الحديث ، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه ، وكان يُعَدُّ من المتثبتين في أيوب خاصةً..»[3].

- وقوله في عبدالرزاق بن همام الصنعاني : «عبدالرزاق متثبت في معمر[4]»[5].

---

(١) هو : حنظلة بن أبي سفيان بن عبدالرحمن الجمحي ، قال ابن حجر : (ثقة حجة)، مات سنة ١٥١هـ. يُنْظر : التقريب ص ١٨٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٣ : ٦١.

(٣) تهذيب التهذيب ٣ : ١١.

(٤) هو : معمر بن راشد الأزدي ، قال ابن حجر : (ثقة ثبت فاضل ، إلاّ أنّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدّث به بالبصرة)، مات سنة ١٥٤هـ. يُنْظر : التقريب ص ٥٤١.

(٥) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٠٦.

ـ وقوله في هشام بن حسان: «وهو يُعَدُّ في أصحاب ابن سيرين، ومن العلماء به وليس يُعَدُّ من المتثبتين في غير ابن سيرين»[1].

٣ـ لفظة (متقن):

والكلام عليها يتضمن:

١ـ بيان معنى (متقن) في اللغة، وفي القرآن الكريم والسنة النبوية.

٢ـ المراد بلفظة (متقن) في اصطلاح المحدثين.

٣ـ المراد بلفظة (متقن) في كلام يعقوب بن شَيْبَة.

١ـ بيان معنى (متقن) في اللغة، وفي القرآن الكريم والسنة النبوية:

متقن اسم فاعل من أتقن الشيء إذا أحكمه وأصل المادة تَقِنَ، قال ابن فارس: «تَقِنَ التاء والقاف والنون أصلان، أحدهما: إحكامُ الشيء، والثاني: الطين والحمأة، فالقول الأوَّل: أتقنتُ الشيء أحكمتُه، ورجلٌ تقن: حاذق»[2]، وقال ابن منظور[3]: «وأتقن الشيءَ: أحكمه، وإتقانه إحكامه، والإتقان: الإحكام للأشياء، وفي التنزيل العزيز ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ [النمل: ٨٨]،

---

(١) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٨٨.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١ : ٣٥٠.

(٣) هو: محمد بن مُكَرَّم الأنصاري، قال الذهبيّ: (كان عارفاً باللغة والنحو والتاريخ والكتابة)، مات سنة ٧١١هـ. يُنْظر: معجم الشيوخ للذهبي ٢ : ٢٨٨.

ورجلٌ تِقْن وتَقِن: متقنٌ للأشياء حاذق»[1].

وهذه اللفظة لم ترد في القرآن الكريم إلاَّ في موضعٍ واحدٍ في قوله تعالى: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ [النمل: ٨٨]، وهي بمعنى الإحكام[2].

٢ـ المراد بلفظة «متقن» في اصطلاح المحدثين:

هذه اللفظة جعلها ابن أبي حاتم في المرتبة الأولى من مراتب التَّعديل مقرونة بلفظة ثَبْت في بعض النسخ، وفي بعض النسخ مفردةً بدون لفظة ثبت، وهي في نسخة الخطيب البغداديّ وابن الصلاح مفردة بدون ثبت، وقد تقدم بيان ذلك.

وجعلها العراقي في المرتبة الثانية فقال في منظومته:

فأرفعُ التَّعديل ما كررته ❖❖ كثقةٍ ثبتٍ ولو أعدتَه

ثم يليه ثقةٌ أو ثبتٌ أو ❖❖ متقنٌ أو حجةٌ أو إذا عَزوْا

الحفظَ أوضبطاً لعدلٍ ويلي ❖❖ ليس به بأس أوصدوق وصل[3]

وعدَّها ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب التَّعديل، فقال: «الثالثة: منْ أُفرد بصفةٍ: كثقةٍ أو متقن أو ثبت أو عدل»[4].

هذا وقد نقل السخاوي عن الذهبيّ أنَّ لفظة متقن من عبارات التَّعديل التي

---

(١) لسان العرب ١٣ : ٧٣.

(٢) يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن مادة (تقن) ص ١٥٤، وفتح القدير ٤ : ١٥٥.

(٣) فتح المغيث ١ : ٣٦١.

(٤) تقريب التهذيب ص ٧٤.

لا نزاع فيها، فقال: «وإلى هذا أشار الذهبيّ بقوله: إنَّ قولهم: ثبتٌ و حجةٌ وإمام و ثقة و متقن من عبارات التَّعديل التي لا نزاع فيها، وأما صدوق وما بعده ـ يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثاً ـ فمختلفٌ فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين، وبكل حال فهي منخفضة عن كمال رتبة التوثيق، ومرتفعة عن رتبة التجريح»[1].

والإتقان أرفع من مجرد الحفظ، قال أبو زرعة: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد بن هارون، فقال أبو زرعة معلقاً على ذلك: والإتقان أكثر من حفظ السرد[2].

فعند هؤلاء ـ الخطيب وابن الصلاح والعراقي وابن حجر ـ أنَّ الوصف بالإتقان كافٍ في التَّعديل والتوثيق، لذا وضعت هذه اللفظة مع لفظة ثقة في مرتبة واحدة.

غير أنَّ السخاوي اعترض على ذلك مبيناً أنَّ لفظة متقن تدل على زيادة الضبط ولا تدل على العدالة بمفردها، فقال ـ بعد أن بين أن لفظة حافظ وضابط لا تدلان على العدالة ـ: «والظاهر أنَّ مجرد الوصف بالإتقان كذلك، قياساً على الضبط، إذا هما متقاربان لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط، وصنيع ابن أبي حاتم يشعر به، فإنه قال: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو

---

(١) فتح المغيث ١ : ٣٦٧.

(٢) تهذيب الكمال ٣٢ : ٢٦٧.

متقنٌ ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه حيث أردف المتقن بثبت المقتضي للعدالة، بدون أو التي عبر بها في غيرها»، وقال أيضاً: «ثم إنَّ ما تقدم في أن الوصفَ بالضبطِ والحفظِ، وكذا الإتقان، لا بدَّ أن يكون في عدل هو حيثُ لم يصرح ذاك الإمام به، إذ لو صرح به كان أعلى، ولذا أدرج شيخنا عدلاً ضابطاً في التي قبلها»[1].

فهذا القول من السخاوي لم أجد من سبقه إليه، والذي يظهر أنَّ العمل على خلافه كما تقدم عن ابن أبي حاتم ـ في بعض النسخ ـ ووافقه عليه الخطيب البغداديّ وابن الصلاح، وذكره أيضاً العراقي وابن حجر[2]، ثم إنَّ السخاوي لم يذكر دليلاً على قوله غير أن ابن أبي حاتم ـ في بعض النسخ ـ قرن لفظة متقن بلفظة ثبت، وهذا لا حجة فيه لأنَّ في بعض النسخ الصحيحة التي يرويها كبار الأئمة إفرادَ لفظة متقن عن لفظة ثبت.

إذاً فهذه اللفظة مشعرةٌ مع الثقة بالعدالة حسب اصطلاح المتقدمين، ومعلومٌ أنَّ تصرفات الأئمة وأقوالهم هي الحجة في هذا الباب فممن يستعمل هذه اللفظة للتعديل والتوثيق غير يعقوب ابن شَيْبَة محمدُ بن يحيى الذهلي[3]، وأبو حاتم[4]، وابن حبان[5] وغيرهم.

---

(١) فتح المغيث ١ : ٣٦٤.
(٢) يُنظر: توجيه النظر ١ : ١٠٦.
(٣) يُنْظر: تاريخ بغداد ٥ : ٤١٣.
(٤) يُنْظر: الجَرْح و التَّعديل ٦ : ١٧٨.
(٥) يُنظر: الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه ٣: ١٠٢٧.

ولا ينفي هذا أن تستعمل لفظة متقن لمجرد الحفظ فقط دون العدالة، لكن لا بدَّ من قرينة تدل على ذلك، قال المعلمي: «كلمة ثقة معناها المعروف التوثيق التام، فلا تصرف عنه إلاَّ بدليل، إما قرينة لفظية كقول يعقوب "ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق" وبقية الأمثلة السابقة، وإمَّا حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها»(١)، فما يقال في لفظة ثقة يقال في لفظة متقن.

ومن تأمل ألفاظ المتقدمين في الجَرْح والتَّعديل علم أنه من الصعوبة بمكان الجزم بمعنى عام للفظ معين لا يخرج عنه ألبته.

٣ـ المراد بلفظة (متقن) في كلام يعقوب بن شَيْبَة:

وردت هذه المادة في كلام يعقوب مركبةً كقوله: (ثقة ثبت متقن)، وفي بيان مراتب الرواة والمفاضلة بينهم كقوله: «عثمان بنُ محمد(٢) وإسحاق بن إسماعيل(٣) ثقتان، وإسحاق أتقن من عثمان رواية»(٤).

ومفردةً وقد وصف بها راويين؛ هما:

---

(١) التنكيل ١: ٧٠ـ٧١.

(٢) هو: عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي، وقال ابن حجر: (ثقة حافظ شهير وله أوهام)، مات سنة ٢٣٩هـ. يُنْظر: التقريب ص ٣٨٦.

(٣) هو: إسحاق بن إسماعيل الطالقني، قال ابن حجر: (ثقة تُكُلم في سماعه من جرير وحده)، مات سنة ٢٣٠ هـ. يُنْظر: التقريب ص ١٠٠.

(٤) تاريخ بغداد ٦: ٣٣٦، تهذيب الكمال ٢: ٤١٢.

١ـ قيس بن أبي حازم[١]، قال يعقوب: «وقيس من قدماء التابعين..، وهو متقن الرواية»[٢].

أقوال النقاد: قال علي بن المديني: قال لي يحيى بن سعيد: قيس بن أبي حازم منكر الحديث، وقال أبو خالد الأحمر لعبدالله بن نمير: يا أبا هشام أما تذكر إسماعيل بن أبي خالد وهو يقول: حدثنا قيس بن أبي حازم هذه الأسطوانة، يعني أنه في الثقة مثل الأسطوانة، وقال يحيى بن معين، والعجليُّ: ثقة، وقال أيضاً: أوثق من الزهري، ومن السائب بن يزيد، وقال الذهبي: أجمعوا على الاحتجاج به، وقال ابن حجر: ثقة.

٢ـ ومحمد بن سعيد الأصبهاني[٣]، قال يعقوب: «متقن»[٤].

أقوال النقاد: وقال أبو حاتم: لم أر بالكوفة أتقن حفظاً منه، وقال النسائي، وابن عدي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت.

فتبين من هذا أنَّ لفظة (متقن) عند يعقوب بن شيبة ترادف لفظة (ثقة)، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: تهذيب الكمال ٢٤ : ١٠، ميزان الاعتدال ٣ : ٣٩٣، تهذيب التهذيب ٨ : ٣٨٦، التقريب ص ٤٥٦.

(٢) تاريخ دمشق ١٤ : ٤٧٥، تهذيب الكمال ٢٤ : ١٣ـ١٤.

(٣) يُنظر: تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٧٢، تهذيب التهذيب ٩ : ١٨٨، التقريب ص ٤٨٠.

(٤) تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٧٤.

٤ـ لفظة (صدوق):

هذه اللفظة من الألفاظ التي استعملها المحدثون كثيراً في أحكامهم على الرواة، والكلام فيها يتضمن أموراً:

١ ـ معناها في اللغة، واستعمالاتها في القرآن والسنة.

٢ ـ بيان المراد بها في اصطلاح المحدثين، وحكم الاحتجاج بمن قيلت فيه.

٣ ـ بيان المراد بها في كلام يعقوب بن شَيْبَة.

١ـ معناها في اللغة، واستعمالاتها في القرآن والسنة:

(صدوق) صيغة مبالغة من مادة صَدَقَ، فتقال فيمن هو تام الصدق لا يتطرق إلى صدقه أي شك[1]، قال ابن فارس: «صَدَقَ: الصاد والدال والقاف أصلٌ يدل على قوّة في الشيء قولاً وغيره، من ذلك الصدق: خلاف الكذب، سمي لقوته في نفسه، ولأنَّ الكذب لا قوة له وهو باطل»[2]، وقال الفيومي: «صَدَقَ: صِدقاً خلاف كَذَبَ، فهو صادقٌ وصدوقٌ مبالغة»[3].

وقد جاءت مادة صَدَقَ ومشتقاتها في خطاب الشارع كثيراً[4]، قال الدكتور عبدالعزيز التخيفي: «وبالجملة فإنَّ مادة صَدَقَ وما يشتق منها أكثر استعمالاً في

---

(١) لسان العرب ١٠: ١٩٣، فتح المغيث ١:٣٦٤، قواعد في علوم الحديث ص ٢٤٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣: ٣٣٩.

(٣) المصباح المنير ص ٣٣٥.

(٤) يُنظر: معجم ألفاظ القرآن ص ٤٠٤ـ٤٠٦، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٣: ٢٩٦، النهاية في غريب الحديث ٣: ١٨ـ١٩.

خطاب الشارع من وَثَقَ، بل إنَّ لفظة (صدوق) أقوى دلالة على غاية التثبت في القول من صيغة ثقة وذلك من حيث اللغة، ومن حيث استعمال الشارع»[1].

٢ـ بيان المراد بلفظة (صدوق) في اصطلاح المحدثين، وحكم الاحتجاج بمن قيلت فيه:

قال البقاعي: «الثقة من جمع الوصفين: العدالة، وتمام الضبط، ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان؛ قيل فيه: صدوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثقة إلاَّ مع الإرداف بما يزيل اللبس»[2].

واتفق المصنفون في مراتب الجَرْح والتعديل على أنَّ عبارة (صدوق) من ألفاظ التَّعديل، ثم تنوع اجتهادهم في موضعها في سُلم ألفاظ التَّعديل:

ـ فجعلها ابن أبي حاتم ومن تبعه في المرتبة الثانية من مراتب التَّعديل، وجعلها الذهبيّ والعراقيّ في المرتبة الثالثة.

ـ وأمَّا ابن حجر فقد جعلها في المرتبة الرابعة، لأنه ضم إلى مراتب التَّعديل طبقة الصحابة في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب»، وجعلها السخاوي في المرتبة الخامسة، لأنه أضاف إلى مراتب التَّعديل كثيراً من الألفاظ.

وأمَّا حكم من قيل فيه (صدوق):

فقال ابن أبي حاتم بعد ذكره ألفاظ المرتبة الثانية: «وإذا قيل إنه

---

(١) دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب ١ : ١٣٦ .

(٢) النكت الوفية على شرح الألفية ورقة ١٩٣ ـ نقلاً عن حاشية الموقظة ص ٦٧ رقم الحاشية ٣ ـ.

صدوق...فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه»[1] قال ابن الصلاح: «قلتُ: هذا كما قال، لأنَّ هذه العبارات لا تُشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه»[2]، وتابع ابنَ الصلاح على ذلك أغلبُ من صنف في المصطلح بعده، كالنوويّ، وابنِ الملقن[3]، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي[4].

والحق أنَّ عبارة ابن أبي حاتم المتقدمة فيها إجمال، يوضح ذلك أنَّ ابن أبي حاتم نفسه لَمَّا ذكر مراتب الرواة في موضعين من الجزء الأول، قال في المرتبة الثالثة: «ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً»، وقال في المرتبة الرابعة: «ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام»[5].

---

(١) الجرح والتَّعديل ٢ : ٣٧.

(٢) علوم الحديث ص ١١٠.

(٣) هو: عمر بن علي الأنصاري سراج الدين ابن الملقن، قال ابن حجر: (وهؤلاء الثلاثة: العراقي، والبلقيني، وابن الملقن، كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن: الأول: في معرفة الحديث وفنونه، والثاني: في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث: في كثرة التصانيف)، مات سنة ٨٠٤هـ. يُنْظر: المجمع المؤسس ٢ : ٣١٨.

(٤) يُنظر: المقنع ١ : ٢٨٣، التقييد والإيضاح ص ١٣٤، فتح المغيث ١ : ٣٦٧، تدريب الراوي ١ : ٤٠٥، توضيح الأفكار ٢ : ٢٦٥.

(٥) الجَرْح والتعديل ١ : ٦_٧، وانظر ص ١٠ من الجزء نفسه.

قال الدكتور عبدالعزيز التخيفي: «والحاصل أنَّ ابن أبي حاتم جعل حديث الصدوق في هذين الموضعين على قسمين:

القسم الأول: الصدوق في روايته، الورع في دينه، الذي يهم أحياناً، فهذا يحتج بحديثه.

القسم الثاني: الصدوق المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام، فإذا كان الصدوق الموصوف بأنه مغفل الغالب عليه الوهم والخطأ فإنه يكتب من حديثه في الفضائل ولا يحتج به، فما حكم حديث الصدوق الذي ليس كذلك، أو الذي يهم أحياناً بحيث لم يكثر الوهم في حديثه، ولم يكن غالباً عليه؟.

ظاهر كلام ابن أبي حاتم في هذا الموضع الأول من مقدمة كتابه وكذلك في الموضع الثاني من المقدمة: أنه يحتج بحديثه، وبمقارنة ذلك بقوله في الموضع الثالث الذي هو في صدر المجلد الثاني: «وإذا قيل إنه صدوق...فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه»، نجد أنَّ هذه العبارة مجملة، وكأنه فعل ذلك لما تقدَّم من تفصيل وبيان ضمن المقدمة، بمعنى أنه ينظر في حديثه لمعرفة حال الراوي: هل هو صدوق يهم أحياناً بحيث لم يكثر الوهم في حديثه ولم يغلب عليه فحديثه محتج به، أو هو صدوق مغفل الغالب عليه الوهم والخطأ فلا يحتج به»[1].

(١) دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب ١ : ١٣٩ .

وأما ابن الصلاح فقد قال في مبحث الحسن من الحديث: «القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان»[1]، فهو في هذا الموضع جعل رواية المشهور بالصدق من قسمي الحسن، فيظهر أن مراده من النظر المذكور هو لمعرفة ضبط الراوي مطلقاً، قال د.أحمد نور سيف: «...يحتاج حديث الصدوق إلى التأكد فقط من ملازمة هذه الصفة بأن سلم من المخالفة والشذوذ، واتضح أنَّ ضبطه كالمعهود منه ولم ينزل عنه»[2].

ثم على فرض أنَّ ابن أبي حاتم لا يحتج بمن قيل فيه صدوق يكون هذا اصطلاحاً خاصاً به[3]، أمَّا باقي الأئمة فيحتجون به، قال ابن عدي في مقدمة كتابه: «وذاكرٌ في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرحه البعض وعدله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة...ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلاَّ من هو ثقة أو صدوق»[4]، وقال الذهبيّ: «فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثقة حجة، وثبت حافظ...، ثم ثقة، ثم صدوق، ولا بأس به...»[5].

---

(١) علوم الحديث ص ٢٨.

(٢) دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين ـ بحث نشرته مجلة البحث العلمي ـ ص ٦٠.

(٣) وهو ما سلكه ابن كثير، انظر اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ص ١٠٥ـ١٠٦.

(٤) الكامل ١ : ١ـ٢.

(٥) ميزان الاعتدال ١ : ٤.

وكذلك البخاري وصف إسماعيلَ بنَ أبان الوراق بأنه (صدوق) وخرّج له في صحيحه، والجمهور على توثيقه[1]، وأبو حاتم وصف كبار الثقات بهذا الوصف منهم الإمام الشافعي[2]، والإمام مسلم صاحب الصحيح[3].

هذا وقد نقل السخاوي عن الذهبيّ أنَّ لفظة صدوق مختلفٌ فيها بين الحفاظ، فقال: «وإلى هذا أشار الذهبيّ بقوله: إنَّ قولهم: ثبتُ أو حجةٌ أو إمام أو ثقة ومتقن من عبارات التَّعديل التي لا نزاع فيها، وأما صدوق وما بعده ـ يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثاً ـ فمختلفٌ فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين، وبكل حال فهي منخفضة عن كما رتبة التوثيق، ومرتفعة عن رتب التجريح»[4].

والخلاصة أنَّ لفظة (صدوق) من ألفاظ التَّعديل التي لا يسلم صاحبها من الأخطاء غير الكثيرة، قال الذهبيّ: «الصدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك»[5]، وقال أيضاً في ترجمة أحمد بن شيبان الرمليّ[6]: «صدوق،

---

(١) تهذيب الكمال ٣: ٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٩: ٣٠.

(٣) الجَرْح والتَّعديل ٨: ١٨٣.

(٤) فتح المغيث ١: ٣٦٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٩: ٤٢٩.

(٦) هو: أبو عبدالمؤمن الرملي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: (كان يخطئ)، مات سنة ٢٧٥هـ. يُنْظر: الثقات ٨: ٤٠، تهذيب التهذيب ١: ٣٩.

قيل: كان يخطي، فالصدوق يخطي»[1]، ومع ذلك يحتج بأصحابها، غير أنه لابد من التأكد أنه لم يخالف من هو أوثق منه.

٣ـ بيان المراد بها في كلام يعقوب بن شَيْبَة:

ترد لفظة صدوق في كلام يعقوب مفردةً ومركبة، فالمركبة كقوله "ثقة صدوق"، أو "صدوق، إلى الضعف ما هو"، ونحو ذلك.

وأما المفردة ـ وهي موضع بحثنا ـ فقد وقفت على أربعة من الرواة وصفهم بذلك، هم:

ـ الحسن بن قزعة[2]، قال يعقوب: «صدوق»[3].

أقوال النقاد: قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا باس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق.

ـ وروح بن عبادة[4]، قال يعقوب: «كان أحد من يتحمل الحمالات، وكان سرياً مرياً، كثير الحديث جداً صدوقاً..»[5].

أقوال النقاد: قال يحيى بن معين: ليس به بأس صدوق، حديثه يدلُّ على صِدْقه يُحَدِّث عن ابن عون، ثم يُحدث عن حماد بن زيد عن ابن عون، وقال

(١) ميزان الاعتدال ١: ١٠٣.

(٢) يُنظر: تهذيب الكمال ٦: ٣٠٣، تهذيب التهذيب ٢: ٣١٦، التقريب ص ١٦٣.

(٣) تهذيب الكمال ٦: ٣٠٥.

(٤) يُنظر: تهذيب الكمال ٩: ٢٤٢، تهذيب التهذيب ٣:٢٩٣، التقريب ص ٢١١.

(٥) تاريخ بغداد ٨: ٤٠٣.

النسائي: ليس بالقوي، وقول ابن حجر: ثقة فاضل.

ـ ومحمد بن راشد المكحولي[1]، قال يعقوب: «صدوقٌ»[2].

أقوال النقاد: قال ابن المبارك: صدوق اللسان، وأُراهُ اتهم بالقدر، وقال علي ابن المديني: ثقة، وقال يحيى بن معين: ثقة صدوق، وقال أحمد: ثقة ثقة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالقدر.

ـ ومحمد بن عبدالله الرُّزِّي[3]، قال يعقوب: «كان شيخا صدوقاً»[4].

أقوال النقاد: قال صالح بن محمد، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، والحسن ابن سفيان: ثقة، وذكره ابن حِبانَ في الثقات وقال: كان من الحفاظ ربما خالف، وقال ابن حجر: ثقة يهم.

التَّعليق:

يظهر أنَّ يعقوب بن شيبة يريد بهذا المصطلح من كان عدلاً غير أن ضبطه أقلُّ من ضبط الثقة، فيقع الخطأ في بعض حديثه، والله أعلم.

(١) يُنظر: تهذيب الكمال ٢٥: ١٨٦، تهذيب التهذيب ٩: ١٥٨، التقريب ص ٤٧٨.

(٢) تاريخ بغداد ٥: ٢٧٣، تهذيب الكمال ٢٥: ١٩٠.

(٣) يُنظر: تهذيب الكمال ٢٥: ٥٧٥، تهذيب التهذيب ٩: ٢٨٥، التقريب ص ٤٩٠.

(٤) تاريخ بغداد ٥: ٤١٥، تهذيب الكمال ٢٥: ٥٧٦.

٦،٥ ـ لفظة (صالح) و(صالح الحديث):

والكلام عليهما يتضمن:

١ ـ بيان معنى (صالح) في اللغة، وفي القرآن الكريم.

٢ ـ المراد بلفظة «صالح» و«صالح الحديث» في اصطلاح المحدثين.

٣ ـ المراد بلفظة «صالح» و«صالح الحديث» في كلام يعقوب بن شَيْبَة.

١ ـ بيان معنى «صالح» في اللغة، وفي القرآن الكريم:

قال الفَيوميُّ: «صَلَحَ الشيء صُلُوحاً من باب قَعَدَ وصلاحاً أيضاً وصلُحَ بالضم لغة، وهو خلاف فسد، وصَلَحَ يَصْلَح بفتحتين لغة ثالثةٌ فهو صالحٌ»[1]، وقال ابن فارس: «صَلُحَ الصاد واللام والحاء أصلٌ واحد يدل على خلاف الفساد، يقال صَلُحَ الشّيء يصلح صلاحاً، ويقال: صَلَحَ بفتح اللام»[2]، وبَيّن الراغب الأصفهاني في «معجمه» بعض معاني هذه المادة، من ذلك: ما يقابلُ الفساد، وما يقابلُ السيئة، وإزالةُ النفار بين الناس[3].

٢ ـ المراد بلفظة (صالح الحديث) و(صالح) في اصطلاح المحدثين:

ـ (صالح الحديث):

وضع ابن أبي حاتم ومن تبعه هذه اللفظة في المرتبة الرابعة من مراتب

---

(١) المصباح المنير ص ٣٤٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣: ٣٠٣، ويُنظر: القاموس ص ٢٩٣، ولسان العرب ٢: ٥١٦.

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٢٩٢.

التَّعديل، وجعلها الذهبيّ والعراقي في المرتبة الرابعة، وجعلها السخاوي في المرتبة السادسة ـ وتقدم بيان ذلك ـ. وقال الذهبيّ بعد ذكره بعض ألفاظ الجَرْح والتَّعديل: «كفلانٌ حسن الحديث، فلانٌ صالح الحديث، فلانٌ صدوق إن شاء الله، فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مُضعفةً لحال الشيخ، نعم ولا مُرَقِّيةً لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثيرٌ ممن ذكرنا مُتَجَاذب بين الاحتجاج به وعدمه»[1].

وأما حكمها:

فقال ابن أبي حاتم: «ووجدتُ الألفاظ في الجَرْح والتَّعديل على مراتب شتى: ... وإذا قيل: صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار»، وقال السخاوي: «وأمَّا السادسة فالحكم في أهلها دون التي قبلها ـ وهم الذين لا يحتج بأحدٍ من أهلها لكون ألفاظها لا تُشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويُختبر ـ، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه»[2].

فظاهر كلام ابن أبي حاتم، والسخاوي أنَّ من قيل فيه (صالح الحديث) لا يحتج به حال الانفراد، لكنَّ الذي يظهر من عمل الأئمة وأقوالهم أنَّ هذه اللفظة من ألفاظ التعديل المساوية للفظة (صدوق)، قال الذهبيّ ـ مبيناً منهجه في كتابه المغني ـ: «لم أذكر فيه من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: يكتب حديثه، ... ولا من

(١) الموقظة ص ٨١ـ٨٢.

(٢) فتح المغيث ١: ٣٦٦ـ٣٦٧.

قيل فيه: هو شيخ، أو هو صالح الحديث، فإنَّ هذا باب تعديل»[(١)]، وقال أيضاً ـ مبيناً منهجه في كتابه الميزان ـ: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإنَّ هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق»[(٢)].

وروى الخطيب البغداديّ في «الكفاية» نصاً يدلُ على أنَّ لفظة (صالح الحديث) تساوي (صدوق) عندعبدالرحمن بن مهدي؛ فقال: أخبرني الحسن بن أبي طالب[(٣)]، قال حدثنا أحمد بن إبراهيم بن شاذان[(٤)]، قال أخبرنا الحسين بن محمد بن عفير[(٥)]، قال: قال أبو جعفر أحمد بن سنان[(٦)]: كان عبدالرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجلٌ صدوق، فيقول: رجلٌ صالح الحديث[(٧)].

---

(١) المغني ١ : ٤.

(٢) الميزان ١ : ٤.

(٣) هو: الحسن بن أبي طالب محمد الخلال، قال الخطيبُ: (كتبنا عنه، وكان ثقة، لع معرفة وتنبه)، مات سنة ٤٣٩هـ. يُنْظر: تاريخ بغداد ٧ : ٤٢٥.

(٤) هو: هو أبو بكر البغدادي البزاز، قال الخطيبُ: (كان ثقة ثبتاً كثير الحديث)، مات سنة ٣٨٣هـ. يُنْظر: تاريخ بغداد ٤ : ١٨.

(٥) هو: أبو عبدالله الأنصاري، قال الدارقطني: (ثقة)، مات سنة ٣١٥هـ. يُنْظر: تاريخ بغداد ٨ : ٩٥.

(٦) هو: أبو جعفر القطان، قال ابن حجر: (ثقة حافظ)، مات سنة ٢٥٩هـ. يُنْظر: التقريب ص ٨٠.

(٧) الكفاية ص ٢٢، علوم الحديث ص ١١٢، فتح المغيث للعراقي ص ١٧٥.

وكذلك النسائي فهي عنده في مرتبة صدوق قال د. قاسم سعد ـ بعد دراسته هذا اللفظ عند النسائي ـ: «فمما سبق يتبين رجحان وضع عبارة (صالح) و(صالح الحديث) عند النسائي في مرتبة صدوق وعامة المتقدمين ـ كأحمد بن حنبل ـ على هذا الرأي»[1].

وقد أطلق هذه اللفظة أبوحاتم الرازي على الثقات، فقد استقرأ منهجه في ذلك د. قاسم سعد، وخلص إلى هذه النتيجة[2]، وما ذكره من الأدلة والشواهد يدل على ما قال، وهذا أليق بمنهج أبي حاتم المتشدد رحمه الله، وقد يريد بها أبو حاتم معنى آخر وهو: أنَّ غيره أوثق منه، قال الذهبيّ: «أبان بن يزيد العطار أحد الثقات، قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث، وهذه العبارة تدل على أنَّ غيره من رفقائه أثبت منه، كهمام، وبشار»[3].

ـ (صالح):

هذه اللفظة أعم من لفظة صالح الحديث، ذلك أن المحدثين يطلقونها ويريدون بها أحد أمرين:

أولهما: صالح أي في الحديث.

الثاني: صالح أي في دينه وعبادته، قال ابن حجر: «وقول الخليلي: إنه

(١) منهج النسائي تحقيق: ٤٨٨.

(٢) مباحث في علم الجَرْح والتَّعديل ص ٤٠ـ٤٢.

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم ص ٣٩.

شيخ صالح أراد به في دينه لا في حديثه، لأنَّ من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة، والله أعلم»[1].

وليس ما قال ابن حجر مطرداً فقد يطلقون الصلاح ويريدون بذلك في الحديث، قال أبو بكر الأثرم[2]: سمعت أبا عبدالله يُسأل عن عبدالعزيز بن أبي روَّاد[3]، وأيمن بن نابل[4]، فقال: هؤلاء قومٌ صالحون، قال الأثرم: يعني في الحديث فيما أرى[5]، وقال أيضاً في عبدالرحمن بن إسحاق[6]: رجل صالح أو مقبول"[7]، وقال في رواية ابنه عبدالله قال: صالح الحديث[8].

---

(١) النكت على ابن الصلاح ٢: ٦٨٠، فتح المغيث ١: ٢٠٣.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن هانىء الأثرم، قال ابن مفلح: (كان إماماً جليلاً حافظاً)، مات بعد الستين. يُنْظر: المقصد الأرشد ١: ١٦١.

(٣) قال ابن حجر: (صدوق عابد، ربما وهم، ورمي بالإرجاء)، مات سنة ١٥٩هـ. يُنْظر: التقريب ص٣٥٧.

(٤) هو: أيمن بن نابل الحبشي المكي، قال ابن معين: (شيخ ثقة، ولم يكن يفصح)، لم تذكر سنة وفاته. يُنْظر: تهذيب الكمال ٣: ٤٤٧.

(٥) تاريخ دمشق "ط" ١٠: ٥٤.

(٦) تأتي ترجمته قريباً.

(٧) الكامل ٤: ٣٠٠.

(٨) المرجع السابق.

وكذلك يحيى بن معين قال في عبدالرحمن بن إسحاق ـ كما في رواية الدارمي عنه[1] ـ: صالح، وقال ـ كما في رواية الدوري[2] ـ: صالح الحديث، وقد وصف علي بن المديني بهذه اللفظة راويين وكلاهما ثقة، فمراده بها صالحية الحديث[3]، وكذلك النسائي يستعمل صالح ومراده بها صالحية الحديث، وقلما يصرح بهذا المراد فيقول: صالح الحديث[4]، وغير ذلك من الأمثلة الدالة على أنهم قد يطلقون لفظة: صالح، ويريدون في الحديث، والذي يبين ذلك ويدل عليه سياقُ الأقوال، وقرائنُ الأحوال، كما أنَّ الروايات الأخرى عن القائل تبين مراده في ذلك.

٣ـ المراد بلفظة (صالح) و(صالح الحديث) في كلام يعقوب بن شَيْبَة:

يرد هذان اللفظان في كلام يعقوب بن شيبة مفردين ومركبين:

ـ فأما التركيب فكقوله: ثقة صالح الحديث، وثقة صدوق صالح الحديث، وثقة رجل صالح، ونحو ذلك من الألفاظ ـ كما سيأتي، إن شاء الله ـ.

ـ وأمَّا المفرد: فقوله (صالح) و (صالح الحديث).

---

(١) تاريخ الدارمي ص ٤٥.

(٢) تاريخ الدوري ٢: ٣٤٤.

(٣) سؤالات محمد بن أبي شيبة له ص ١٣٢، تهذيب التهذيب ٣: ٣٠٧، وكتاب "الإمام علي بن المديني" ص ٥٤٤.

(٤) منهج النسائي ص ٤٨٧.

وقد وصف بهذين اللفظين ثلاثة رواة، وهم:

١ ـ بشر بن مهران الخصاف[١]، قال يعقوب: «رجل صالح[٢]»[٣].

أقوال النقاد: قال ابن أبي حاتم: ترك أبي حديثه، قال ابن حبان: روى عنه البصريون الغرائب.

٢ ـ وعبدالرحمن بن إسحاق القرشي[٤]، قال يعقوب: «صالح»[٥].

أقوال النقاد: قال أحمد: صالح أو مقبول، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أيضاً: صالح الحديث، وقال ابن سعد: أثبت من الواسطي، وقال أبوحاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبوداود: قدري إلاَّ أنه ثقة، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر.

٣ ـ يونس بن يزيد الأيلي[٦]، قال يعقوب: «صالح الحديث، عالم بحديث الزهري»[٧].

---

(١) يُنظر: ميزان الاعتدال ١ : ٣٢٥

(٢) عندي تردد في مراد يعقوب من قوله هذا، هل يريد بذلك صالحية الدين، أو صالحية الحديث، وكأنَّ الأقرب الأول بناءً على أنَّ بشراً تُكُلم فيه، والله أعلم.

(٣) سير أعلام النبلاء ١ : ٤٦٤.

(٤) يُنظر: تهذيب الكمال ١٦ : ٥٢٣، تهذيب التهذيب ٦ : ١٣٧، التقريب ص ٣٣٦.

(٥) تهذيب الكمال ١٦ : ٥٢٣.

(٦) يُنظر: تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥١، تهذيب التهذيب ١١ : ٤٥٠، التقريب ص ٦١٤.

(٧) تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥٧.

أقوال النقاد: قال يحيى بن معين: ثقة أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ويونس، وقال أيضاً: معمر ويونس عالمين بالزهري، وقال أحمد: ثقة ما أعلم حدا أحفظ من معمر إلا يونس فإنه كتب كل شيء، وقال ابن سعد: حلو الحديث، وليس بحجة ربما جاء بالشيء المنكر، وقال أحمد بن صالح: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً، وقال أبوزرعة: لا بأس به، وقال العجلي والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة إلا أنَّ في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غيره خطأ.

التعليق:

يظهر أنَّ هذا المصطلح عند يعقوب بن شيبة كما هو عند كثير من النقاد من كان في درجة (الصدوق).

القسم الثاني: الألفاظ المركبة في التَّعديل:

الألفاظ المركبة التي وقفت عليها في كلام يعقوب بن شيبة هي:

(١) ثقة، ثبت، متقن، صحيح الكتاب، قليل الخطأ والسقط [١].

---

(١) قال ذلك في عفان بن مسلم الصفار الباهلي.

أقوال النقاد فيه: قال علي بن المديني: أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلاّ وقعوا فيه، وقال أيضاً: قال عفان: ما سمعت من أحد حديثاً إلاّ عرضته عليه غير شعبة فإنه لم يُمكّني أن أعرض عليه، وذكر عفان عند علي بن المديني فقال: كيف أذكر رجلاً يشكُّ في حرف فيضرب على خمسة أسطر، وقال يحيى بن معين: ثقة صدوق، وقال أحمد: يكتب حديثه من قيام، وقال أيضاً: من يفلتُ من التصحيف؟ كان=

(٢) ثقة، ثبت، متقن[١].

(٣) ثقة فيما تفرد به وشورك فيه، متقن، صدوق، فقيهٌ، مأمون[٢].

(٤) كان ثقة، ثبتاً، صاحب حفظ[٣].

=يحيى بن سعيد يُشَكِّلُ الحرف إذا كان شديداً وغير ذاك لا، وكان هؤلاء أصحاب الشَّكل: عفان وبهز وحَبّان، وقال ابن سعد: ثقة ثبت حجة، وقال أيضاً: كان ثقة كثير الحديث صحيح الكتاب، وقال العجلي: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: عفان إمام ثقة متقن متين، وقال ابن حجر: ثقة ثبت.

يُـنْظر: تاريخ بغداد ١٢ : ٢٧٦، تهذيب الكمال ٢٠ : ١٦٠، تهذيب التهذيب ٧ : ٢٣٠، التقريب ص ٣٩٣.

(١) قال ذلك في الحسن بن علي الخلال.

أقوال النقاد فيه: قال أحمد: ما أعرفه بطلب الحديث، ولا رأيته يطلب الحديث، وقال النسائي: ثقة، وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة حافظاً، وقال داود بن الحسين البيهقي: بلغني أنَّ الحسن بن عليّ قال: إني لا اكفر منْ وقف في القرآن، فتركوا علمه، وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

يُـنْظر: تاريخ دمشق "ط" ١٣ : ٣٣٠، تاريخ بغداد ٧: ٣٦٦، تهذيب الكمال ٦ : ٢٥٩، التقريب ص ١٦٢.

(٢) قال ذلك في معلى بن منصور.

أقوال النقاد فيه: قال أحمد بن حنبل، وابن معين، والعجليّ: ثقة، وقال ابن سعد، وأبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة سني فقيه.

يُـنْظر: تاريخ دمشق ١٧ : ٢٣، تهذيب الكمال ٢٨ : ٢٩١، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٣٨، التقريب ص ٥٤١.

(٣) قال ذلك في سليمان بن حرب الواشحي. =

(٥) ثقة، ثبت، صدوق[١].

(٦) ثقةٌ ثقة[٢].

=**أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: كتبنا عنه وابن عيينة حي، وقال ابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: إمام من الأئمة، وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال ابن حجر: ثقة إمام حافظ.
يُنْظر: تاريخ بغداد ٩ : ٣٦، تهذيب الكمال ١١ : ٣٨٤، تهذيب التهذيب ٤ : ١٧٨، التقريب ص ٢٥٠.

(١) قال ذلك في أبي نعيم الفضل بن دكين الملائي.
أقوال النقاد فيه: قال أبو حاتم: سالتُ علي بن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، وأبو نعيم من الثقات، وقال يحيى بن معين: ما رأيت أثبت منه، تقدم كلام أحمد بن حنبل في كلام يعقوب بن شيبة، وقال ابن سعد: ثقة مأمون حجة، وقال أبو زرعة: أتقن من قبيصة، وقال أبو حاتم: كان حافظاً متقناً وقال ابن حجر: ثقة ثبت.
يُنْظر: تاريخ بغداد ١٢ : ٣٥٢، تهذيب الكمال ٢٣ : ١٩٧، تهذيب التهذيب ٨: ٢٧٠، التقريب ص ٤٤٦.

(٢) قال ذلك في ثلاثة رواة هم:
١ ـ خلف بن الوليد اللؤلؤي، **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. يُنْظر: تاريخ بغداد ٨: ٣٢٠، تعجيل المنفعة ١ : ٥٠١.
٢ ـ وعبدالله بن الحارث المدني، **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني، وابن معين، وابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وزاد ابن سعد: كثير الحديث، وقال ابن حجر: له رؤية، ولأبيه صحبة، قال ابن عبدالبر: أجمعوا على أنه ثقته. يُنْظر: تهذيب الكمال ١٤ : ٣٩٦، تهذيب التهذيب ٥: ١٧٩، التقريب ص ٢٩٩
٣ ـ ويونس بن محمد المؤدب، **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ثقة، وقال ابن سعد: =

(٧) ثبتٌ جداً[١].

(٨) ثقةٌ ثبت[٢] (٣٠ راوٍ).

=ثقة صدوق، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة ثبت. يُنْظر: تاريخ بغداد ١٤: ٣٥١، تهذيب الكمال ٣٢: ٥٤٠، تهذيب التهذيب ١١: ٤٤٧، التقريب ص ٦١٤.

(١) قال ذلك في إسماعيل بن عُلية.
أقوال النقاد فيه: قال علي بن المديني: ما أقول إنَّ أحداً أثبت في الحديث من ابن علية، وقال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال يحيى بن معين: ثقة مأمون صدوق، وقال ابن سعد: ثقة ثبت في الحديث حجة، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة حافظ. يُنْظر: تاريخ بغداد ٦: ٢٤٠، تهذيب الكمال ٣: ٢٣، تهذيب التهذيب ١: ٢٧٥، التقريب ص ١٠٥.

(٢) قال هذه اللفظة في ثلاثين راوياً، وغالب الموصفين بها هم من الثقات الأثبات، منهم:
١ ـ إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم الكوفي، **أقوال النقاد فيه:** قال سفيان الثوري: حفاظ الناس عندنا ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالد، وعبدالملك بن أبي سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وقال ابن عيينة: كان إسماعيل بن أبي خالد أقدم طلباً، وأحفظ للحديث من الأعمش، وقال أحمد بن حنبل: أصح الناس حديثاً عن الشعبي ابن أبي خالد، وقال ابن عمار: حجة، إذا لم يكن إسماعيل حجة فمن يكون حجة، وقال أبو حاتم: لا أقدم على ابن أبي خالد أحداً من أصحاب الشعبي، وهو ثقة، وقال العجلي: وكان ثبتاً في الحديث، رجلاً صالحاً ثقة، وقال ابن خلفون: هو أحد الثقات الأثبات، وهو إمام من أئمة المسلمين في الحديث، وقال الذهبي: وكان حجة، متقناً، مكثراً، عالماً، وقال ابن حجر: ثقة ثبت. يُنْظر: تهذيب الكمال ٣: ٦٩، تذكرة الحفاظ ١: ١٥٣، التقريب ص ١٠٧. =

=٢ ـ بيان بن بشر الأحمسي، **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد بن حنبل، يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي: ثقة، وقال الدارقطني: أحد الثقات الأثبات، وقال ابن حجر: ثقة ثبت. يُنْظر: تاريخ دمشق ١٤ : ٤٧٥، تهذيب الكمال ٤ : ٣٠٥، تهذيب التهذيب ١ : ٥٠٦، التقريب ص ١٢٩.

٣ ـ داود بن أبي هند، **أقوال النقاد فيه:** قال سفيان الثَّوريّ: هو من حُفَّاظ البَصْريين، وقال يحيى بن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، والعجليّ، والنسائي: ثقة، وقال أحمد: ثقة ثقة، وقال ابن حجر: ثقة متقن كان يهم بأخرة. تاريخ دمشق ٦ : ٩، تهذيب الكمال ٨ : ٤٦١، تهذيب التهذيب ٣ : ٢٠٤، التقريب ص ٢٠٠.

٤ ـ صالح بن كيسان، **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: صالح، وقال يحيى بن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش: ثقة، وقال أحمد: بخٍ بخٍ، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه. تهذيب الكمال ١٣ : ٧٩، تهذيب التهذيب ٤ : ٣٩٩، التقريب ص ٢٧٣

٥ ـ عُقَيل بن خالد الأيلي، **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ثقة حجة، وقال أحمد، والعجلي، وابن سعد، والنسائي: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق ثقة، وقال أبو حاتم: أحب إلي من يونس، لا باس به، وقال ابن حجر: ثقة ثبت. يُنْظر: تاريخ دمشق ١١ : ٧٤٦، تهذيب الكمال ٢٠ : ٢٤٢، تهذيب التهذيب ٧: ٢٥٥، التقريب ص٣٩٦.

٦ ـ محمد بن عبدالله بن محمد الرقاشي، أقوال النقاد: وقال أبو حاتم: ثقة رضي، وقال العجليّ: ثقة، وقال الذهلي: كان متقناً، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: ثقة. يُنْظر: تاريخ بغداد ٥ : ٤١٤، تهذيب الكمال ٢٥ : ٥٥١، تهذيب التهذيب ٩: ٢٧٧، التقريب ص ٤٩٠.

٧ ـ مطرف بن طريف الحارثي، **أقوال النقاد فيه:** وقال ابن عيينة، أحمد، والعجليّ، ويعقوب الفسويّ، وأبو حاتم، وأبو داود: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة فاضل. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٨ : ٦٢، تهذيب التهذيب ١٠ : ١٧٢، التقريب ص ٥٣٤. =

(٩) صحيح الحديث جداً[١].

(١٠) ثبت، صالح الحفظ، صحيح الكتاب[٢].

=٨ ـ المغيرة بن سلمة القرشي، **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني، والنسائي، وابن الجنيد: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٨ : ٣٦٦، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٦١، التقريب ص ٥٤٣.

٩ ـ يحيى بن طلحة، **أقوال النقاد فيه:** قال العجليّ: ثقة، وذكره ابن حِبانَ في الثقات، وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. تهذيب الكمال ٣١ : ٣٨٧، الكاشف ٣ : ٢٥٩، تهذيب التهذيب ١١ : ٢٣٣، التقريب ص ٥٩٢.

يُـنْظر البقية في الملحق الرواة رقم: ٢، ١١، ٥٠، ٦٧، ٧٩، ٩١، ٩٥، ١١٣، ١٢٨، ١٤٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٣، ١٨٠، ١٩٠، ١٩٧، ٢١٣، ٢٤١، ٢٤٢.

(١) قال ذلك في محمد بن المنكدر التيمي.

أقوال النقاد فيه: قال إبراهيم بن المنذر: غاية في الإتقان والحفظ، وقال ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة فاضل.

يُـنْظر: تاريخ دمشق ١٦ : ٢٢، تهذيب الكمال ٢٦ : ٥٠٣، تهذيب التهذيب ٩ : ٢٧٤، التقريب ص ٥٠٨.

(٢) قال ذلك في أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري.

أقوال النقاد فيه: قال ابن مهدي: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم، وقال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، كان ثبتاً، وقال علي بن المديني: في قتادة ضعيف لأنه كان قد ذهب كتابه، وقال يحيى بن معين: جائز الحديث، وقال أحمد: إذ حدث من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم، وقال ابن سعد: ثقة صدوق، وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدث من كتابه، وقال أبو حاتم: كتبه صحيحة وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة، وقال ابن عبدالبر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من=

(١١) ثقة، صالح التثبت[١].

(١٢) ثقة، حسن الحديث[٢].

=كتابه، وقال ابن حجر: ثقة ثبت. يُنظر: تاريخ بغداد ١٣ : ٤٦٤، تهذيب الكمال ٣٠ : ٤٤١، تهذيب التهذيب ١١ : ١١٦، التقريب ص ٥٨٠.

(١) قال ذلك في محمد بن عبدالله بن كناسة الأسدي.

أقوال النقاد فيه: قال علي بن المديني: ثقة صدوق، وقال يحيى بن معين، والعجليّ، وأبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وذكره ابن حِبانَ في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق.

يُنظر: تاريخ بغداد ٥ : ٤٠٧ـ٤٠٨، تهذيب الكمال ٢٥ : ٤٩٢، تهذيب التهذيب ٩ : ٢٥٩، التقريب ص ٤٨٨، ووقع في تهذيب الكمال (صالح الحديث).

(٢) قال ذلك في راويين:

١ ـ بقية بن الوليد، **أقوال النقاد فيه:** قال ابن المبارك: كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر، وقال يحيى بن معين: إذا حدّث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدّث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنّى الرجل، لم يسمّ اسم الرجل فليس يساوي شيئاً، وقال ابن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عديّ: يخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلّط، وإذا روى عن المجهولين، فالعهدة منهم لا منه، وبقيّة صاحب حديث، ويروي عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبار من الناس، وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. يُنظر: تاريخ دمشق "ط" ١٠ : ٣٣٩، تهذيب الكمال ٤ : ١٩٢، تهذيب التهذيب ١ : ٤٧٣، التقريب ص ١٢٦.

٢ ـ يحيى بن أبي زكريا، **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: لم يكن بالكوفة بعد=

(١٣) ثقة، صالح الحديث[1].

(١٤) ثقة، صدوق، فاضل[2].

=الثوري اثبت منه، وقال أيضاً: هو من الثقات، وقال أحمد، وابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: قلما يخطي، وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث صدوق ثقة، وقال النسائي: ثقة ثبتٌ، وقال ابن حجر: ثقة متقن. يُنْظر: تهذيب الكمال ٣١: ٣٠٥، تهذيب التهذيب ١١: ٢٠٨، التقريب ص ٥٩٠.

(١) قال ذلك في أبي عبيدة عبدالواحد بن واصل.

أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين: كان من المتثبتين ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ ألبته، وقال أيضاً: ثقة، وكذلك قال: العجليّ، وأبو داود، والدارقطني، والخطيب البغدادي، وقال أحمد: لم يكن صاحب حفظ، إلاّ أنَّ أبا عبيدة كان كتابه صحيحاً، وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه الأزدي بغير حجة.

يُنْظر: تاريخ بغداد ١١: ٥، تهذيب الكمال ١٨: ٤٧٣، تهذيب التهذيب ٦: ٤٤٠، التقريب ص ٣٦٧.

(٢) قال ذلك في قبيصة بن عقبة.

أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين: ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان ليس بذاك القويّ فإنه سمع منه وهو صغير، وقال حنبل: قلتُ لأحمد: فما قصة قبيصة في سفيان؟ فقال: كان كثير الغلط، قلتُ له: فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط، قلتُ له: فغير سفيان؟ قال: كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً، وسُئل أبو زرعة عن قبيصة وأبي نُعيم، فقال: كان قبيصة أفضل الرجلين، وأبو نعيم أتقن الرجلين، وقال أبو حاتم: أحلى عندي من أبي نعيم وهو صدوق ولم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد سواه، وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٣: ٤٨١، شرح علل الترمذي ٢: ٨١٢، تهذيب التهذيب=

(١٥) ثقة صدوق[1].

=٨: ٣٤٧، التقريب ص ٤٥٣.

(١) قال ذلك في ثمانية عشر راوياً، منهم:

١ ـ أسباط بن محمد القرشي، **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وكان يخطئ عن سفيان، وقال أيضاً: ثقة والكوفيون يضعفونه، وقال ابن سعد: ثقة صدوق إلاّ أن فيه بعض الضعف، وقال أبو حاتم: صالح، وقال النسائيّ: ليس به بأس، وقال العقيليّ: ربما يهم في الشيء، وقال ابن حجر: ثقة ضعف في الثوري. يُنْظر: تاريخ بغداد ٧: ٤٦، تهذيب الكمال ٢: ٣٥٦، تهذيب التهذيب ١: ٢١١، التقريب ص ٩٨.

٢ ـ وخالد بن خداش، **أقوال النقاد فيه:** وقال علي بن المديني: ضعيف، وقال يحيى بن معين، وسليمان بن حرب، وأبو حاتم، وصالح بن محمد: صدوق، وقال أيضاً: كتبت عنه، ينفرد عن حماد بن زيد بأحاديث، وقال ابن سعد، والدارقطني: ثقة، زاد الدارقطني: ربما وهم، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. يُنْظر: تاريخ بغداد ٨: ٣٠٧، تهذيب الكمال ٨: ٤٥، تهذيب التهذيب ٣: ٨٥، التقريب ص ١٨٧.

٣ ـ وخلف بن تميم، **أقوال النقاد فيه:** وقال يحيى بن معين: المسكين صدوق، وقال ابن سعد: كان عالماً، وقال العجليّ: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث، وقال ابن حجر: صدوق عابد. يُنْظر: تاريخ دمشق ٥: ٦٦٧، تهذيب الكمال ٨: ٢٧٦، تهذيب التهذيب ٣: ١٤٨، التقريب ص ١٩٤.

٤ ـ وزيد بن سلام، **أقوال النقاد فيه:** قال أبو زرعة الدمشقي، والنسائي، والدارقطني: ثقة، وقال العجليّ: لا بأس به، وقال ابن حجر: ثقة. يُنْظر: تاريخ دمشق ٦: ٥٤٨، تهذيب الكمال ١٠: ١٢، تهذيب التهذيب ٣: ٣٩٥، التقريب ص ٢٢٢.

٥ ـ وسعد بن عبدالحميد، **أقوال النقاد فيه:** وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقد كتبتُ عنه، وقال أحمد: الناس ينكرون عليه أنه سمع عرض كتب مالك، وقال ابن أبي حاتم: أدركه أبي ولم يكتب عنه، سمعتُ أبي يقول ذلك، وقال صالح بن=

=محمد البغداديّ: لا بأس به، وقال ابن حبان: وكان ممن يروي المناكير عن المشاهير ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى حسن التنكب عن الاحتجاج به، وقال ابن حجر: صدوق له أغاليط. يُنْظر: تاريخ بغداد ٩: ١٢٦، تهذيب الكمال ١٠: ٢٨٥، تهذيب التهذيب ٣: ٤٧٧، التقريب ص ٢٣١.

٦ ـ وسليمان بن داود الهاشمي، **أقوال النقاد فيه:** وقال العجليّ، وابن سعد، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، والخطيب: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة جليل. يُنْظر: تاريخ بغداد ٩: ٣٢، تهذيب الكمال ١١: ٤١٠، تهذيب التهذيب ٤: ١٨٧، التقريب ص ٢٥١.

٧ ـ وعباد بن عباد المهلبي، **أقوال النقاد فيه:** وقال يحيى بن معين، وأبو داود، والنسائي: ثقة، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال ابن سعد: ثقة وربما غلط، وقال أيضاً: كان معروفاً بالطلب، حسن الهيأة، لم يكن بالقوي في الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، لا يحتج بحديثه، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم. يُنْظر: تاريخ بغداد ١١: ١٠٣، تهذيب الكمال ١٤: ١٢٨، تهذيب التهذيب ٥: ٩٥، التقريب ص٢٩٠.

٨ ـ وعبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي، **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: ثقة، وقد كان يغلط فيما روى عن عاصم بن بهدلة، وسلمة، ويُصَحِّح فيما روى عن القاسم، ومعن، وقال أحمد، وابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، إلاّ أنه اختلط في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة، وقال أبو حاتم: تغير قبل موته، وقال ابن حجر: صدوق اختلط قبل موته. يُنْظر: تاريخ بغداد ١٠: ٢٢٢، تهذيب الكمال ١٧: ٢١٩، تهذيب التهذيب ٦: ٢١٠، التقريب ص ٣٤٤.

٩ ـ عبدالعزيز بن الخطاب، **أقوال النقاد فيه:** وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق. يُنْظر: تاريخ دمشق ١٢: ٢٣٨، تهذيب الكمال ١٨: ١٢٦، تهذيب التهذيب ٦:٣٣٥، التقريب ص ٣٥٦.

يُنْظر البقية في الملحق الرواة رقم: ١٦٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٢٣.

(١٦) ثقة صدوق، وليس ممن يوصف بالضبط للحديث[١].

(١٧) ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو[٢].

---

(١) قال ذلك في محمد بن سابق.

أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أحمد: إذا أردت أبا نعيم فعليك بابن سابق، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال العجليّ: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق.

يُنْظر: تاريخ بغداد ٥ : ٣٤٠، تهذيب الكمال ٢٥ : ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٩ : ١٧٤، التقريب ص ٤٧٩.

(٢) قال ذلك في راويين، هما:

١ ـ عبدالكريم بن مالك الجزري، **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: ثبت، وقال أيضاً: قلتُ ليحيى بن سعيد: حدّث عبدالكريم عن عطاء في لحم البغل؟ فقال: قد سمعته، وأنكره يحيى وأبى أن يحدثني به، وقال أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين: ثقة ثبت، وقال أيضاً: حديث عبدالكريم عن عطاء رديء، وقال ابن سعد، وابن نمير، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن عمار، والعجلي، والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة متقن. يُنْظر: تاريخ دمشق ١٠ : ٤٤١-٤٤٢، تهذيب الكمال ١٨ : ٢٥٢، تهذيب التهذيب ٦ : ٣٧٣، التقريب ص ٣٦١.

٢ ـ ومحمد بن مسلم الأسدي، **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد بن حنبل: كان أيوب السختياني يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، قيل لحمد: كأنه يضعفه؟ قال: نعم، وتكلم فيه سفيان بن عيينة، وشعبة، وقال الشافعي: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة، وقال يحيى بن معين، والنسائي، والعجليّ: ثقة، وقال أبو زرعة: روى عنه الناس، فقيل: يحتج بحديثه؟ فقال: إنما يحتج بحديث الثقات، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٦ : ٤٠٢، تهذيب التهذيب ٩ : ٤٤٠، التقريب ص ٥٠٦.

(١٨) شيخ صالح صدوق[١].

(١٩) صدوق، صالح الحديث[٢].

(٢٠) رجل صدق، لا بأس به[٣].

---

(١) قال ذلك في سريج بن يونس.

أقوال النقاد فيه: قال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: ليس به بأس، وقال ابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: ثقة عابد.

يُنْظر: تاريخ بغداد ٦: ٣٥٩، تهذيب الكمال ١٠: ٢٢١، تهذيب التهذيب ٣: ٤٥٧، التقريب ص ٢٢٩.

(٢) قال ذلك في زهير بن محمد الخراساني.

أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين ـ في رواية الدارمي ـ: ثقة، وقال أيضاً ـ في رواية معاوية ابن صالح ـ: ضعيف، وقال أحمد: ثقة، وقال أيضاً: الشاميون يروون عنه مناكير، وقال البخاريّ: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح، وقال العجليّ: جائز الحديث، وذكره أبو زرعة في الضعفاء، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدّث مِن حفظِه ففيه أغاليطٌ، وما حدَّث من كتبه فهو صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أيضاً: ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سلمة عنه مناكير، وقال ابن حجر: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها.

يُنْظر: تاريخ دمشق ٦: ٤٦١ ـ٤٦٢، تهذيب الكمال ٩: ٤١٨، تهذيب التهذيب ٣: ٣٤٨، التقريب ص ٢١٧.

(٣) قال ذلك في عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان.

أقوال النقاد فيه: قال أحمد: لم يكن بالقوي في الحديث، وقال يحيى بن معين: لين، وقال=

(٢١) صدوق ولم يكن بالضابط[١].

(٢٢) ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو[٢].

(٢٣) صدوق، صالح الحديث، وإلى الضعف ما هو[٣].

=علي بن المديني، وابن معين ـ في رواية الدوري ـ والعجلي و أبو زرعة: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ثقة، يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم الحديث، وقال أبو داود: ليس به باس، وقال دحيم: ثقة يرمى بالقدر، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ ورمي بالقدر وتغير بأخرة.

يُنْظر: تاريخ بغداد ١٠: ٢٢٤، ، تهذيب الكمال ١٧: ١٢، تهذيب التهذيب ٦: ١٥٠، التقريب ص ٣٣٧.

(١) قال ذلك في أحمد بن جميل المروزي.

أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين: ليس به بأس، سمع من ابن المبارك وهو صغير، كان يقول: كنتُ أسمع منه وأنا أنظر إلى العصافير، وكتب عنه أحمد، وقال أبو حاتم: صدوق، ووثقه عبدالله بن أحمد.

يُنْظر: تاريخ بغداد ٤: ٧٧، تعجيل المنفعة ص ٢٤.

(٢) قال ذلك في علي بن زيد بن جدعان.

أقوال النقاد فيه: وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أحمد: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: فيه ضعف ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان يتشيع، وقال العجليّ: كان يتشيع، لا بأس به، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عديّ: لم أر أحداً من البصريين، وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغلي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن حجر: ضعيف.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٠: ٤٣٤، تهذيب التهذيب ٧: ٣٢٢، التقريب ص ٤٠١.

(٣) قال ذلك في عبدالله بن عبدالله أبو أويس المدني. =

(٢٤) صالح، وليس من المتثبتين[١].

(٢٥) ثقة صدوق، وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط[٢].

=**أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً، وقال يحيى بن معين ـ في رواية ابن أبي خيثمة ـ: صالح ولكن حديثه ليس بذاك الجائز، وقال أيضاً ـ في رواية ابن الجنيد ـ: ضعيف، وقال أحمد: صالح، وقال عمرو بن عليّ: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق، وقال أبو زرعة: صالح صدوق كأنّه ليّنٌ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وليس بالقوي، وقال أبو داود: صالح الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهم.
يُنْظر: تاريخ بغداد ١٠ : ٨، تهذيب الكمال ١٥ : ١٦٦، تهذيب التهذيب ٥ : ٢٨٠، التقريب ص ٣٠٩.

(١) قال ذلك في سماك بن حرب، أقوال النقاد فيه: قال يعقوب بن شيبة: قلتُ لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس؛ إسرائيل، وأبو الأحوص، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أيضاً: أصح حديثاً من عبدالملك بن عمير، وقال العجلي: جائز الحديث إلاّ أنه في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة وهو كما قال أحمد، وقال ابن حجر: صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخرة فكان ربما تلقن. يُنْظر: تهذيب الكمال ١٢ : ١١٥، تهذيب التهذيب ٤ : ٢٣٢، التقريب ص ٢٥٥.

(٢) قال ذلك في إسرائيل بن يونس السبيعي في قول، وقال في موضع آخر: صالح الحديث، وفي حديثه لين، وقال في موضع آخر أيضاً: ..رواه جماعة عن أبي إسحاق ثقات منهم: .. وإسرائيل ابن يونس، فيظهر أن يعقوب كان يتردد فيه، فتارة يتابع يحيى القطان، وابن المديني في جرحه، وأُخرى يخالفهما، ويظهر من كلام النقاد فيه أنّه ثقة.
أقوال النقاد فيه: قال أحمد بن حنبل: إسرائيل ثبتٌ في الحديث، كان يحيى ـ يعني القطان ـ=

(٢٦) صدوق، وإلى الضعف ما هو[1].

التعليق:

١- قول يعقوب: ثقة ثبت متقن صحيح الكتاب قليل الخطأ والسقط - وثقة ثبت متقن - وثقة فيما تفرد به وشورك فيه متقن صدوق فقيهٌ مأمون - وكان ثقة ثبتاً صاحب حفظ - وثقة ثبت صدوق - وثقةٌ ثقة - و ثبتٌ جداً - وثقةٌ ثبت -وصحيح الحديث جداً - وثبت صالح الحفظ صحيح الكتاب.

هذه الألفاظ المركبة التي استعملها يعقوب بن شَيْبَة تعد من تكرير ألفاظ التَّعديل، وهذا التكرير يُعطي الراوي مزيداً من القوة والضبط خلافاً لمن لم يكرر

=يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير، وقال ابن معين، والعجلي، وابن سعد: ثقة، وقال ابن المديني: ضعيف، وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه بلا حجة.

يُنْظر: تاريخ بغداد ٧: ٢٤، تهذيب الكمال ٢: ٥٢١، تهذيب التهذيب ١: ٢٦٢ التقريب ص ١٠٤.

(١) قال ذلك في أيمن بن نابل الحبشي.

أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين، وابن عمار، والعجليّ، والترمذي: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن عدي: له أحاديث، وهو لا بأس به فيما يرويه، ولم أر أحداً ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أنَّ أحاديثه لا بأس بها صالحة، وقال ابن حجر: صدوق يهم.

يُنْظر: تاريخ دمشق ٣: ٢٤٨، تهذيب الكمال ٣: ٤٥٠، تهذيب التهذيب ١: ٣٩٣، التقريب ص ١١٧.

فيه هذا اللفظ.

قال العراقي عند شرحه لقوله:

فأرفع التَّعديل ما كررته ❖❖ كثقةٍ ثبتٍ ولو أعدته

قال: «فالمرتبة الأولى العليا من ألفاظ التَّعديل، ولم يذكرها ابن أبي حاتم، ولا ابن الصلاح فيما زاده عليه، وهي إذا كُرر لفظ التوثيق المذكور في هذه المرتبة الأولى إمَّا مع تباين اللفظين كقولهم: ثبت حجة، أو ثبت حافظ، أو ثقة ثبت، أو ثقة متقن أو نحو ذلك، وإما مع إعادة اللفظ الأول كقولهم: ثقة ثقة ونحوها، وهذا المراد بقولي ولو أعدته أي ولو أعدت اللفظ الأول بعينه، فهذه المرتبة أعلى العبارات في الرواة المقبولين، كما قاله الحافظ أبو عبدالله الذهبيّ في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال»، وقولي كثقة ثبت أشير بالمثال إلى أن المراد تكرار ألفاظ هذه المرتبة الأولى، لا مطلق تكرار التوثيق»[1]، وقال أيضاً: «وقد زاد الحافظ أبو عبدالله الذهبيّ في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال» درجة قبل هذه هي أرفع منها، وهي أن يكرر لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولى إما با للفظ بعينه كقولهم: ثقة ثقة، أو مع مخالفة اللفظ الأول كقولهم: ثقة ثبت، أو ثبت حجة أو نحو ذلك، وهو كلام صحيح لأنَّ التأكيد الحاصل بالتكرار لا بدَّ أن يكون له مزية على الكلام الخالي عن التأكيد، والله أعلم»[2].

---

(١) فتح المغيث للعراقي ص ١٧١ـ١٧٢.

(٢) التقييد ص ١٣٣.

إذاً فمقتضى هذا الكلام أنَّ اللفظ كلما كُرِّر كان أدل على القوة والمتانة، فما كرر ثلاث مرات مثلاً أرفع مما كُرر مرتين ـ إذا كان على سبيل التَّعديل والتوثيق لا على سبيل البيان والتفسير كما هو معلوم ـ، وقد نبه على هذا الأمر السخاوي فقال: «وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة: ثقةٌ مأمونٌ ثبتٌ حجةٌ صاحبُ حديث[1]، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بنُ دينار وكان ثقة ثقة تسع مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه»[2].

وأقوالُ يعقوب بن شَيْبَة المذكورة من هذا الباب، فإنَّ في قوله الأول تكريرَ ألفاظ التوثيق خمسَ مرات، و في قوله الثاني ثلاثَ مرات وهكذا.

وأما مرتبةُ ألفاظ التوثيق المكررة فهي في المرتبة الأولى عند الذهبيّ، والعراقي، وفي المرتبة الثالثة عند السخاوي، وأما ابن حجر فقد اختلف تصرفه:

ـ ففي مقدمة كتابه «تقريب التهذيب» دمج بين صيغة أفعل، وتكرير الصفة وجعلهما في المرتبة الثانية، فقال: «الثانية: من أُكد مدحه: إما: بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ»[3].

ـ وفي كتابه «نخبة الفكر» فرّق بينهما فقال: «ومن المهم معرفة: ...ومراتب

---

(١) الطبقات ٧: ٢٨٠.

(٢) فتح المغيث ١: ٣٦٢ـ٣٦٣.

(٣) التقريب ص ٧٤.

التَّعديل: وأرفعها: الوصف بأفعل كأوثق الناس، ثم ما تأكد بصفة أو صفتين كثقة ثقة، أو ثقة حافظ»[1].

٢- لفظة (ثقة صدوق) لها في كلام يعقوب بن شَيْبَة عدة حالات:

الحالة الأولى: أن تقرن بما يدل على مكانة الراوي وفضله، كقوله: (ثقة صدوق فاضل).

الحالة الثانية: أن تفرد بدون إضافات، فيقول: (ثقة صدوق) فقط، وقد وقفت على ثمانية عشر راوياً أطلق عليهم ذلك، ويظهر لي ـ بعد دراسة هؤلاء الرواة، وتقدم ذكر بعضهم ـ أنَّ غالبَ من أطلق عليهم يعقوب لفظة (ثقة صدوق) إما متكلمٌ فيهم أو لم يوثق توثيقاً قوياً وغير ذلك نادرٌ، لذا يظهر أنَّ قوله: (ثقة صدوق) درجة بين (الثقة) و(الصدوق)، فهي أرفع من لفظة (صدوق) ودون لفظة (ثقة).

الحالة الثالثة: أن تقرن بما يدل على نزول حديثه نوعاً ما عن درجة من قيل فيه (ثقة صدوق)، من ذلك قوله ـ كما في العبارات السابقة ـ: ثقة صدوق، وليس ممن يوصف بالضبط للحديث ـ ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو ـ ثقة صدوق، وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط.

الحالة الرابعة: أن تقرن بما يدل على ضعف حديث الراوي، فتكون ثقة صدوق هنا بمعنى في دينه لا في حديثه، من ذلك:

---

(١) النخبة ص ٦٧.

١ ـ قوله: «رجل صالح، صدوق ثقة، ضعيفٌ جداً»[1].

٢ ـ وقوله: «صدوق ثقة، سيئ الحفظ جداً»[2].

٣ ـ وقوله: «ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق، رجل صالح»[3].

---

(١) قال ذلك في الربيع بن صَبيح.
أقوال النقاد فيه: قال علي بن المديني: صالح وليس بالقوي، وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث، وقال أحمد: لا بأس به رجل صالح، وقال ابن سعد والنسائي: ضعيف، وقال أبو زرعة: شيخ صالح صدوق، وقال أبو حاتم: رجل صالح، والمبارك أحب إليّ منه، وقال ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٩: ٨٩ـ٩٤، تهذيب التهذيب ٣: ٢٤٧ـ٢٤٨، التقريب ص ٢٠٦.

(٢) قال ذلك في شَريك بن عبدالله القاضي.
أقوال النقاد فيه: قال علي بن المديني: شريك أعلم من إسرائيل، وقال يحيى بن معين: ثقة إلاّ أنه لا يتقن ويغلط، وقال أحمد: صدوق، وقال ابن سعد: ثقة مأمون وكان يغلط كثيراً، وقال أبو زرعة: كثير الخطأ، صاحب حديث وهو يغلط أحياناً، وقال ابن عمار: شريك كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلاّ إسحاق الأزرق، وقال أبو حاتم: له أغاليط، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء.
يُنْظر: تاريخ بغداد ٩: ٢٨٤، تهذيب الكمال ١٢: ٤٦٢ـ٤٧٥، تهذيب التهذيب ٤: ٣٣٣ـ٣٣٧، التقريب ص ٢٦٦.

(٣) قال ذلك في عبدالرحمن بن زياد الأفريقي.
أقوال النقاد فيه: قال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عنه، وقال علي بن المديني: كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا عليه أحاديث، تفرد بها لا تعرف، وقال أحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وأبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أحمد أيضاً: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف، وقال ابن حجر: ضعيف في حفظه.
يُنْظر: تاريخ بغداد ١٠: ٢١٧، تهذيب الكمال ١٧: ١٠٢ـ١١٠، التقريب ص ٣٤٠.

ومن هذا التفصيل يُعلم غلط من قال: إنَّ مراد يعقوب من قوله: (ثقة صدوق) تمامُ العدالة والمروءة والزهد والعبادة[1]، فلا بدَّ من التفصيل المتقدم والتفريق بين لفظة (ثقة صدوق) المضافة وغير المضافة، والله أعلم.

٣- قول يعقوب (إلى اللين ما هو)، و (وإلى الضعف ما هو)، معناه أنَّ الراوي متردد بين القوة والضعف، وهو أقرب إلى الضعف، قال البقاعي: «إلى الصدق ما هو، معناه عند أهل الفن أنه غير مدفوع عن الصدق، وتحقيق معناها في اللغة أنَّ حرف الجر متعلق بما يصلح التعلق به وهو قريب، فالمعنى: فلانٌ قريبٌ إلى الصدق»[2]، وقال السيوطي: «وقولهم: إلى الصدق ما هو، وللضعف ما هو، معناه قريبٌ من الصدق، والضعف، فحرف الجر يتعلق بقريب مقدراً، وما: زائدةٌ في الكلام»[3]، وقد وضعت هذه اللفظة في أدنى مراتب الجرح، فقد جعلها العراقيُّ في المرتبة الخامسة[4]، وجعلها السخاوي في المرتبة السادسة[5]، والكلام السابق إنما هو في اللفظة المجردة، أما المقرونة بغيرها ـ كما في قول يعقوب ـ فبحسب الإضافة.

(١) شفاء العليل ص ٣٠٥.
(٢) توضيح الأفكار ٢: ٢٦٥.
(٣) تدريب الراوي ١: ٤١٢.
(٤) فتح المغيث للعراقي ص ١٧٧.
(٥) فتح المغيث للسخاوي ١: ٣٦٩.

المطلب الثاني
التنبيه على ألفاظ
قد يفهم منها التعديل ولا تدل ذلك

تقدم ذكر الألفاظ التي يستعملها يعقوب بن شَيْبَة في التَّعديل، وأذكر هنا ألفاظاً وردت في كلام يعقوب لا تدل على توثيق ولا تعديل، ذكرتها لاحتمال أن يفهم منها التَّعديل، وهذه الألفاظ هي:

١_ لفظة (صاحب حديث)، و(أحد أصحاب الحديث).

٢_ لفظة (مشهور).

٣_ لفظة (معروف).

فهذه الألفاظ الثلاثة التي ترد في كلام النقاد على الرواة هي في ذاتها لا تدل على توثيق ولا تعديل، لذا تقرن كثيراً بألفاظ الجَرْح والتَّعديل ـ كما سيأتي في كلام يعقوب بن شَيْبَة، قال ابن القطان عند ذكره قول ابن معين في حرب بن عبيد الله[1]: (مشهور) قال: «وهذا غير كافٍ في تثبيت روايته فكم من مشهور لا تقبل روايته»[2]،

---

(١) هو: حرب بن عبيد الله الثقفي، روى عن خالٍ له من بكر بن وائل. يُنْظر: الجرح والتعديل ٣: ٢٤٩.

(٢) بيان الوهم والإيهام ١: ورقة ٢٦٠.

وقال أيضاً ـ تعليقاً على قول البزار في عبدالرحمن بن مسعود[1] إنه (معروف) ـ: «وهذا غيرُ كافٍ فيما يبتغى من عدالته، فكم من معروفٍ غير ثقةٍ»[2].

وما قاله ابن القطان بيِّن لمن تأمل من قيل فيه هذه الألفاظ، لذا فإنَّ حكم هذه الألفاظ خاضعٌ للإضافات المقرونة بها.

مراد يعقوب بن شَيْبَة بهذه المصطلحات:

كما تقدم أنَّ هذه الألفاظ لا تدل بذاتها على توثيق ولا تعديل، وهذا بَيِّن في كلام يعقوب بن شَيْبَة إذْ كثيراً ما يقرنُ هذه الألفاظ بألفاظِ الجَرْح والتعديل، من ذلك:

١ـ (صاحب حديث)، و(أحد أصحاب الحديث):

١ ـ قال في أحمد بن أبي شريح الدارمي الرازي: «وابنُ أبي شريج هذا أحد أصحاب الحديث...، وكان ثقة ثبتاً»[3].

٢ ـ وقال في خالد بن القاسم المدائني: «خالد المدائني صاحب حديث، (غير)[4]

---

(١) هو: عبدالرحمن بن مسعود بن نيار الأنصاري، قال ابن حجر: (مقبول، من الرابعة). يُنْظر: التقريب ص ٣٥٠.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٢: ورقة ٤٤ أ.

(٣) تاريخ بغداد ٤: ٢٠٦. **أقوال النقاد فيه:** قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حبان: يغرب على استقامة فيه، وقال ابن حجر: حافظ له غرائب.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١: ٣٥٥، تهذيب التهذيب ١: ٤٤، التقريب ص ٨٠.

(٤) ما بين القوسين سقط من تاريخ بغداد ومن الميزان وهو على الصواب في اللسان، والسياق يقتضيه.

متقن متروك الحديث، كل أصحابنا مجمع على تركه، غير علي بن المديني فإنه كان حسن الرأي فيه»[(١)].

٣ ـ وقال في سهل بن محمود أبي السري: «كان أحد أصحاب الحديث، وأحد النساك»[(٢)].

٤ ـ وقال في محمد بن الصباح: «كان ثقة صاحب حديث»[(٣)].

فتبين من هذا أنَّ مصطلح (صاحب حديث)، و(أحد أصحاب الحديث) يطلقه يعقوب على الثقات وغيرهم، وهو يدل على أنَّ من قيل فيه ذلك معروف بطلب الحديث وروايته، وأحياناً يراد به كثرة حديث الرجل.

٢ـ لفظة (مشهور):

١ ـ قال يعقوبُ في سفيان بن حسين: «مشهور، وقد حمل الناس عنه،

---

(١) تاريخ بغداد ٨: ٣٠٣. **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد بن حنبل: لا أروي عنه شيئاً، وقال ابن راهواية: كان كذاباً، وقال الأزدي: أجمعوا على تركه، وقال البخاري: تركه علي والناس. يُنْظر: الميزان ١: ٦٣٨، اللسان ٢: ٣٨٣.

(٢) تاريخ بغداد ٩: ١١٥. **أقوال النقاد فيه:** قال ابن سعد: كان ثقة، وقال الدارقطني: فاضل. يُنْظر: الطبقات ٧: ٣٥٦، تاريخ بغداد ٩: ١١٦.

(٣) تاريخ بغداد ٥: ٣٦٦. **أقوال النقاد فيه:** سُئل أحمد بن حنبل عنه فقال: شيخنا ثقة، وقال يحيى بن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة ممن يحتج بحديثه، حدّث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال العجلي: ثقة، وكان أحمد يعظمه، وقال ابن حجر: ثقة حافظ. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٥: ٣٨٨، تهذيب التهذيب ٩: ٢٢٩، التقريب ص ٤٨٤.

وفي حديثه ضعف»[1].

٢ ـ وقال في عبدالرحمن بن غنم: «مشهور من ثقات الشاميين»[2].

٣ ـ وقال في عطاء بن ميسره الخراساني: «مشهور، له فضل وعلم، ... وهو ثقة ثبت»[3].

(١) تاريخ بغداد ٩: ١٥١. **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ثقة في غير الزهري، وقال أحمد: ليس بذاك في حديثه عن الزهري، وقال ابن سعد: ثقة يخطئ في حديثه كثيراً، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان ثقة، ولكنه كان مضطرباً في الحديث، وقال ابن حجر: ثقة في غير الزهري باتفاقهم.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١١: ١٣٩ـ١٤٢، تهذيب التهذيب ٣: ١٠٧ـ١٠٩، التقريب ص٢٤٤.

(٢) تاريخ دمشق ١٠: ١٤٨. **أقوال النقاد فيه:** قال ابن سعد، والعجليّ: كان ثقة، وقال ابن حجر: مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١٧: ٣٣٩، تهذيب التهذيب ٦: ٢٥٠، التقريب ص ٣٤٨

(٣) تاريخ دمشق ١١: ٦٦٣. **أقوال النقاد فيه:** قال ابن معين ـ كما رواية الدوري وإسحاق بن منصور ـ: ثقة، وكذلك قال الأوزاعي، ابن سعد، والعجلي، والترمذي، وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن عطاء الخراساني؟ فقال: لا بأس به صدوق، قلتُ: يحتج بحديثه؟ قال: نعم، وقال البخاري: ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، وقال شعبة: حدثنا عطاء الخراساني، وكان نسياً، وذكره أبو زرعة الرازي في كتابه" أسامي الضعفاء، وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله غير أنه رديء الحفظ كثير الوهم يخطئ ولا يعلم فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي: صدوق، مشهور، وقال ابن حجر: صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس. =

٤ ـ وقال في العلاء بن صالح التيمي: «مشهور»[(١)].

٥ ـ وقال في يحيى بن حمزة: «ثقة مشهور»[(٢)].

فتبين أنَّ هذا المصطلح لا يدل على توثيق ولا تعديل، وإن كان يدل على أنَّ صاحبه معروف عند العلماء بطلب الحديث.

٣ ـ لفظة (معروف):

لم أقف إلى الآن على إطلاق لفظة معروف في كلام يعقوب بن شَيْبَة إلاَّ في موضع واحد، حيث قال عن عبيد بن سلمان[(٣)]: «معروف»، وذلك فيما رواه

=يُنْظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٧٦٠، أسامي الضعفاء رقم ٢٥٠، تهذيب الكمال ٢٠: ١٠٦، المغني ٢: ٤٣٤، تهذيب التهذيب ٧: ٢١٢، التقريب ص ٣٩٢.

(١) تهذيب الكمال ٢٢: ٥١٢. **أقوال النقاد فيه:** وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن نمير، والعجلي، والفسوي، وابن حبان، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به. يُنْظر: ترجمته في تهذيب الكمال.

(٢) تهذيب الكمال ٣١: ٢٨٢. **أقوال النقاد فيه:** قال ابن معين، والغلابي، ودحيم، والنسائي: ثقة، وقال ابن معين: كان قدرياً، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٣١: ٢٧٨، تهذيب التهذيب ١٠: ٣، التقريب ص ٥٨٩

(٣) عبيد هو ابن سلمان الكلبي الطابخي، روى عن أبي ذر وأبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان، وعنه ابنه البختري، ويزيد بن عبدالملك النوفلي، قال أبو حاتم، الدارقطني، وابن حجر: مجهول، وقال الذهبيّ: تابعي لا يعرف.
يُنْظر: الجَرْح والتعديل ٧: ٧، سنن الدارقطني ١: ١٠٢، المغني ٢: ٤١٩، الميزان ٣: ١٩، لسان الميزان ٤: ١١١، و ١٢٥، التقريب ص ٣٧٧.

ابن عساكر في تاريخه، قال: أخبرنا أبو محمد بن طاوس[1]، قال: أخبرنا أبو الغنائم بن أبي عثمان قال: أخبرنا أبو عمر بن مهدي قال أخبرنا أبو بكر محمد ابن أحمد بن يعقوب بن شَيْبَة قال حدثنا جدي يعقوب قال: وروى بقية عن حماد أبي يحيى[2] ـ مجهول ـ، عن البختري الكلبي[3]، عن عبيد بن سلمان ـ وهو معروف ـ عن أبي ذر عن عمر عن النبي ﷺ..[4].

ويظهر أنَّ مراد يعقوب بن شَيبة بلفظة معروف معرفة شخص الرجل أي: اسمه ونسبه وقبيلته ومكانته، ذلك أنَّ عبيد بن سلمان كان ممن يجلس عند معاوية بن أبي سفيان، كما تدل على ذلك القصة التي ساقها ابن عساكر في تاريخه، ومراد من وصفه بالجهالة جهالة حاله فلم يذكر فيه جَرْحٌ ولا تعديل.

---

(١) هو: هبة الله بن أحمد البغدادي، قال الذهبيّ: (كان ثقة متصوناً)، مات سنة ٥٣٦هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ٢٠: ٩٨.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) هو: البختري بن عبيد الكلبي، قال ابن حجر: (ضعيف متروك)، لم تذكر سنة وفاته. يُنْظر: تهذيب الكمال ٤: ٢٥، التقريب ص ١٢٠.

(٤) تاريخ دمشق"ط" ٣٨: ٢٠٦، تهذيب الكمال ٤: ٢٥.

المبحثُ الثاني

أحكامه على الرجال

وفيه عدّة مطالب:

- المطلب الأول: طريقته في عرض الحكم على الراوي.
- المطلب الثاني: الرواة المبتدعة ومنهج يعقوب فيهم.
- المطلب الثالث: الرواة الذين قواهم يعقوب لرواية بعض الأئمة عنهم.
- المطلب الرابع: الرواةُ الذين فصّل يعقوبُ بن شيبة في أحوالهم.

المطلب الأوَّل
طريقته في عرض الحكم على الراوي

من خلال تتبع واستقراء الرجال الذين حكم عليهم يعقوب جرحاً أو تعديلاً ؛ يُلاحظ أنَّ له عدة طرق وأساليب في عرض الحكم على الراوي ، وهذه الطرق هي :

أ ـ أن يَحْكُمَ على الراوي مباشرةً:

١ ـ جرحاً كقوله : «إسماعيل بن أبان الأكبر الكوفي..متروك الحديث»[(١)].

٢ ـ أو تعديلاً كقوله في إبراهيم بن إسحاق الطالقاني : «ثقة ثبت ، كان يقول بالإرجاء»[(٢)].

٣ ـ أو تفصيلاً كقوله في سماك بن حرب : «وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وهو في غير عكرمة صالح ، وليس من المتثبتين ، ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيحٌ مستقيم ، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرةٍ»[(٣)].

---

(١) المتفق والمفترق ص ٤٠٨.

(٢) تاريخ بغداد ٦ : ٢٥ ، تهذيب الكمال ٢ : ٤١ ، تهذيب التهذيب ١ : ١٠٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٢ : ١٢٠.

٤ ـ أو تفضيلاً كقوله: «حدثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي، وهو أثبت من يعقوب وكلٌ ثقة»[(١)].

من غير تعرضٍ للخلاف في الراوي.

ب ـ أن ينقل الحكم عن غيره من الأئمة:

وقد تقدم ذكر الأئمة الذين استفاد منهم في باب الجرح والتعديل في ذكر مصادره، ومن أمثلة هذا النوع:

١ ـ قوله في إسماعيل بن عياش العنسي: «وإسماعيل بن عياش ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالما بناحيته»[(٢)].

٢ ـ وقوله في مندل بن علي العنزي: «كان أشهر من أخيه حبان وهو أصغر سناً منه، وأصحابنا يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهما من نظرائهم يضعفونه في الحديث، وكان خيراً فاضلا صدوقاً، وهو ضعيف الحديث، ...»[(٣)].

٣ ـ وقوله في عبدالعزيز بن أبان: «عبدالعزيز بن أبان عند أصحابنا جميعاً متروكٌ، كثير الخطأ كثير الغلط، وقد ذكروه بأكثر من هذا، وسمعت

---

(١) تاريخ بغداد ٤: ٢٧، تهذيب الكمال ١: ٢٦٤، تهذيب التهذيب ١: ١٤.

(٢) تاريخ بغداد ٦: ٢٢٧، تهذيب الكمال ٣: ١٧٧.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠: ٢٩٨.

محمد بن عبدالله بن نمير يقول: ما رأيت أبين أمراً منه، وقال هو كذاب»[1].

وغير ذلك من الأمثلة[2].

وأبرز الأئمة الذين نقل عنهم في الجرح والتَّعديل ـ من شيوخه وشيوخ شيوخه ـ: شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ)، وسفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ)، ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، وعبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)، وعبدالرحمن بن مهدي العنبري (ت ١٩٨هـ)، ووكيع بن الجراح الرؤاسي (ت ١٩٨هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، ومحمد بن عبدالله ابن نمير (ت٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت١ ٢٤هـ).

وهؤلاء هم أبرزُ أئمةِ الجرحِ والتَّعديلِ في أزمانهم، والمعتمدِ عليهم في نقد الرواة، ومَنْ طالعَ كتب الرجال، والجرح والتّعديل تبين له ذلك جليّاً.

ج ـ أن يذكر الخلاف في الراوي مع الترجيح:

ذلك أنه يذكر الأقوال التي قيلت في الراوي، ثم يحكم عليه بما يراه أليق بحاله، من ذلك:

---

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٤٦، تهذيب الكمال ١٨ : ١١١ ـ ١١٢.

(٢) انظر: شرح علل الترمذي ٢ : ٨١٢، تاريخ بغداد ٢ : ٣٠٣، تهذيب الكمال ٢٥ : ٦٣٥، تهذيب الكمال ٢٤ : ٣٥.

١ ـ قوله في عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان: «عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان رجل شامي، اختلف أصحابنا فيه، فأما يحيى بن معين فكان يضعفه و أما علي بن المديني فكان حسن الرأي فيه وكان ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به، استعمله أبوجعفر و المهدي بعده على بيت المال وقد حمل الناس عنه»[1].

٢ ـ وقوله في قيس بن أبي حازم: «وقيس من قدماء التابعين، وقد روى عن أبي بكر الصديق فمن دونه وأدركه وهو رجل كامل، ويقال: إنه ليس أحد من التابعين جمع أن روى عن العشرة مثله إلاّ عبدالرحمن ابن عوف فإنا لا نعلمه روى عنه شيئاً، ثم قد روى بعد العشرة عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ وكبرائهم، وهو متقن الرواية، وقد تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في الحديث وحمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على عليّ رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه، ومنهم من قال: إنه مع شهرته لم يرو عنه

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ٢٢٤، تاريخ دمشق ٩ : ٨٩١، تهذيب الكمال ١٧ : ١٥.

كبير أحد، وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء، وقد روى عنه جماعة منهم: إسماعيل بن أبي خالد؛ وهو أرواهم عنه، وكان ثقة ثبتاً، وبيان بن بشر وكان ثقة ثبتاً ـ وذكر آخرين ـ ثم قال: كل هؤلاء قد روى عنه، وأبوه أبو حازم قد أدرك النبي ﷺ»[1].

٣ ـ وقوله في ابن أبي ذئب: «ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه منه عرض، ولم يطعن بغير ذلك، والعرض عند جميع من أدركنا صحيحٌ، قال: وسمعت أحمد ويحيى يتناظران في ابن أبي ذئب، وعبدالله بن جعفر المخرمي، فقدم أحمد المخرمي على ابن أبي ذئب، فقال يحيى: المخرمي شيخ وأيش عنده من الحديث؟! وأطرى ابن أبي ذئب وقدمه على المخرمي تقديماً كثيراً متفاوتاً، فقلت لعليّ بعد ذلك: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن أبي ذئب أحب إلي، وهو صاحب حديث، وأيش عند المخرمي من الحديث، وسألت علياً عن سماعه من الزهري، فقال: هو عرض، قلت: وإن كان عرضاً كيف؟ قال: هي مقاربة أكثر»[2].

---

(١) تاريخ دمشق ١٤ : ٤٧٥، تهذيب الكمال ٢٤ : ١٣ـ١٤.

(٢) تاريخ بغداد ٢ : ٣٠٣، تهذيب الكمال ٢٥ : ٦٣٥.

د ـ أن يذكر الخلاف في الراوي دون أن يرجح شيئاً:

من ذلك:

١ ـ قوله في علي بن عاصم: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، فمنهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان ـ رحمة الله علينا وعليه ـ من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده»[١].

٢ ـ وقوله في القاسم بن عبدالرحمن[٢]: «كان من أصحاب أبي أمامة، وقد اختلف الناس فيه، فمنهم من يضعف روايته، ومنهم من يوثقه»[٣].

٣ ـ وقوله في معاوية بن صالح[٤]: «قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٦، تهذيب الكمال ٢٠: ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

(٢) هو: الدمشقي أبو عبدالرحمن صاحب أبي أمامة الباهلي، قال ابن حجر: (صدوق يغرب كثيراً)، مات سنة ١١٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ٤٥٠.

(٣) تاريخ دمشق ١٤: ٣٣٨، تهذيب الكمال ٢٣: ٣٨٩.

(٤) هو: الأشعري أبو عبيد الله الدمشقي، قال ابن حجر: (صدوق)، مات سنة ٢٦٣هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥٣٨.

وسط، ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه»[1].

(١) تاريخ دمشق ١٦ : ٦٦٩، تهذيب الكمال ٢٨ : ١٩٢.

المطلب الثاني
الرواة المبتدعة ومنهج يعقوب فيهم

قلمَّا يخلو كتاب من كتب المصطلح أو كتاب من كتب الجَرْح والتَّعديل من الحديث عن رواية المبتدع من حيث قبولها أو ردها[1]، وحُقَّ لهم ذلك إذ ثمرة هذه المسألة عظيمة، وهي قبول كثير من الأحاديث أو ردها.

وقبل الحديث عن الرواة المبتدعة ومنهج يعقوب فيهم يحسن تعريف البدعة لغةً واصطلاحاً، وذكر آراء العلماء في رواية المبتدع.

البدعة في اللغة وفي الاصطلاح:

قال ابن فارس: «بدع: الباء والدال والعين أصلان: أحدهما ابتداء الشيء وصنعه لا عَنْ مثال، والآخر الانقطاع والكلال، فالأول قولهم: أبدعتُ الشيء قولاً أو فعلاً، إذا ابتدأته لا عن سابق مثال، والله بديع السماوات والأرض،

---

(١) انظر: أحوال الرجال ص ١٢، الكفاية ص ١٢٥، الإحسان ١: ١٦٠، المجروحين ١: ٨١، الثقات ٦: ٨٤، علوم الحديث ص ١٠٣ـ١٠٤، التقييد والإيضاح ص ١٢٦ـ١٢٧، شرح علل الترمذي ١: ٣٥٦ـ٣٥٨، تدريب الراوي ١: ٣٨٣ـ٣٩٠، فتح المغيث ١: ٣٢٧، الباعث الحثيث ص ٤٢، التنكيل ١: ٤٢ـ٥٢، المدخل ص ٢٤، سير أعلام النبلاء ٧: ١٥٤، الموقظة ص ٨٧، المقنع ١: ٢٦٥ـ٢٧١، الاقتراح ص ٦٣٦، نزهة النظر ص ٤٧ـ٤٨.

والعرب تقول: ابتدع فلان الرَّكيَّ إذا استنبطه، وفلانٌ بدعٌ في هذا الأمر، قال الله تعالى: ﴿مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]، أي: ما كنتُ أوَّل»[١].

وقال الشاطبي[٢]: «وأصل مادة بدع للاختراع على غير مثال سابق، ومنه قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، أي مخترعهما من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]، أي ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد، بل تقدمني كثير من الرسل، ويقال: ابتدع فلان بدعةً يعني ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق، وهذا أمر بديع يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن، فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه»[٣].

وأما في الاصطلاح فقال ابن رجب: «والمراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدلُ عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع يدلُّ عليه فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغةً...فكلُّ من أحدث شيئاً ونسبه إلى الدين ولم يكن له أصلٌ من الدين يرجع إليه فهو ضلالة والدين بريء منه، وسواء في ذلك مسائل

(١) معجم مقاييس اللغة ١ : ٢٠٩.

(٢) هو: إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي، قال ابن مخلوف: (أحد العلماء الأثبات، وأكابر الأئمة الثقات)، مات سنة ٧٩٠ هـ. يُنْظر: شجرة النور الزكية ص ٢٣١.

(٣) الاعتصام ١ : ٢٧.

الاعتقادات أو الأعمال أو الأقوال الظاهرة والباطنة»[1]، وقال السخاوي: «البدعة هي: ما أحدث على غير مثال متقدم..فالمبتدع من اعتقد ذلك لا بمعاندة بل بنوع شبهة»[2].

وقال الشاطبي ـ معرفاً البدعة ـ: «طريقة في الدين مخترعة تُضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»[3]، وقد أسهب رحمه الله في شرح هذا التعريف.

وليس المراد هنا استعراض آراء العلماء في تعريف البدعة، فما تقدم كافٍ في تحديد مدلول البدعة، والمبتدع في اللغة والاصطلاح، والمقصود هنا بيان حكم رواية المبتدع عند علماء الحديث.

حكم رواية المبتدع:

قال ابن رجب: «وهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها، قديماً وحديثاً، وهي الرواية عن أهل الأهواء والبدع، فمنعت طائفة من الرواية عنهم، كما ذكره ابن سيرين، وحكي نحوه عن مالك، وابن عيينة، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق[4]،

(١) جامع العلوم والحكم ص ٢٥٢.

(٢) فتح المغيث ١: ٣٢٦-٣٢٧.

(٣) الاعتصام ص ٢٨.

(٤) هو: أبو إسرائيل السبيعي الكوفي، قال ابن حجر: (صدوق يهم قليلاً)، مات سنة ١٥٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ٦١٣.

وعلي بن حرب[1]، وغيرهم..ورخص طائفة في الرواية عنهم إذا لم يُتهموا بالكذب، منهم: أبوحنيفة، والشافعي، ويحيى بن سعيد، وعلي بن المديني، ..وفرَّقت طائفة أخرى بين الداعية وغيره، فمنعوا الرواية عن الداعية إلى البدعة دون غيره، منهم: ابن المبارك، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، ورُوي أيضاً عن مالك»[2].

وقال النووي: «من كُفِّرَ ببدعته لم يحتج به بالاتفاق، ومن لم يُكفر قيل: لا يحتج به مطلقاً، وقيل: يُحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه وحكي عن الشافعي، وقيل: يُحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعية»[3].

والحق أنَّ من تأمل في هذه المسألة في ضوء أقوال الأئمة وتصرفاتهم ظهر له جلياً أن القول بقبول رواية المبتدع الصدوق هو الذي عليه عمل أكثر الأئمة المحدثين، قال الذهبيّ: «فجميع تصرفات أئمة الحديث تُؤذن بأنَّ المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبح دمه فإنَّ قبول ما رواه

(١) هناك اثنان بهذا الاسم، الأوّل: علي بن حرب الطائي، قال ابن حجر: (صدوق فاضل)، مات سنة ٢٦٥هـ، والثاني: علي بن حرب الجُنْديسابوري، قال ابن حجر: (ثقة)، مات سنة ٢٥٨هـ. يُنْظر: التقريب ص ٣٩٩. ونصُّ كلام علي بن حرب مذكور في الكفاية ص ١٢٣.

(٢) شرح علل الترمذي ١: ٣٥٦ـ٣٥٧، ويُنْظر: الكفاية ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

(٣) تدريب الراوي ١: ٣٨٣ـ٣٨٥.

سائغ»[1].

فمن أقوال الأئمة في قبول رواية المبتدع:

١ ـ قول يحيى بن سعيد القطان، فقد قال في عبدالعزيز بن أبي روَّاد ـ وهو ممن يرى الإرجاء ويُعلنه ـ: «ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه»[2]، وقال علي بن المديني: «قلتُ ليحيى بن سعيد القطان: إنَّ عبدالرحمن بن مهدي قال: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأساً في البدعة، فضحك يحيى بنُ سعيد فقال: كيف يصنع بقتادة، كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني[3]، كيف يصنع بابن أبي روَّاد؟، وعدَّ يحيى قوماً أمسكتُ عن ذكرهم ثم قال يحيى: إن ترك عبدالرحمن هذا الضرب ترك كثيراً»[4].

٢ ـ وقول الشافعي: «أجيز شهادة أهل الأهواء كلهم إلاَّ الرافضة، فإنه يشهد بعضهم لبعض»[5]، أي إنهم يستحلون الكذب، وكان الشافعي يُحدث عن إبراهيم الأسلمي[6] وكان قدرياً، فيقول: حدثنا الثقة في

(١) سير أعلام النبلاء ٧: ١٥٤.

(٢) الجَرْح و التَّعديل ٥: ٣٩٤، تهذيب الكمال ١٨: ١٣٨.

(٣) هو: المُرْهبي، قال ابن حجر: (ثقة رمي بالإرجاء)، مات سنة ١٥٣هـ. يُنْظر: التقريب ص ٤١٢.

(٤) الكفاية ص ١٢٩، تهذيب الكمال ٢٣: ٥٠٩ـ٥١٠.

(٥) السنن الكبرى ١٠: ٢٠٨، الكفاية ص ١٢٠.

(٦) هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، قال الذهبيّ: (لا يرتاب في ضعفه)، مات سنة=

حديثه المتهم في دينه[1].

٣ ـ وقول يحيى بن معين، فقد قال إبراهيم الختلي سمعت يحيى بن معين ذكر حسيناً الأشقر[2]، فقال: كان من الشيعة الغالية الكبار، قلتُ: وكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلتُ: صدوق؟ قال: نعم، كتبتُ عنه عن أبي كُدينه[3] ويعقوب القُمي[4].

٤ ـ وقول علي بن المديني، فقد قال: «لو تركت أهل البصرة لحال القدر، وتركتُ أهل الكوفة لذلك الرأي ـ يعني للتشيع ـ خربت الكتب»[5]، قال الخطيب البغداديّ: «قوله: خربت الكتب يعني لذهب الحديث».

٥ ـ وقول محمد بن عبدالله بن عمار[6]، فقد قال الحسين بن إدريس[7]:

=١٨٤هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ٨: ٤٥٠.

(١) فتح المغيث ١: ٣٢٩.

(٢) هو: حسين بن حسن الأشقر الفزاري، قال ابن حجر: (صدوق يهم ويغلو في التشيع)، مات سنة ٢١٠ هـ. يُنْظر: التقريب ص ١٦٦.

(٣) هو: يحيى بن المهلب البجلي الكوفي، قال ابن حجر: (صدوق). يُنْظر: التقريب ص ٥٩٧.

(٤) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٣٥، الكفاية ١٣٠ـ١٣١.

(٥) الكفاية ص ١٢٩، شرح علل الترمذي ١: ٣٥٦.

(٦) هو: أبو جعفر البغدادي الحافظ، قال عنه الذهبيّ: (الإمام الحافظ الحجة محدث الموصل..)، مات سنة ٢٤٢هـ. تاريخ بغداد ٥: ٤١٦، سير أعلام النبلاء ١١: ٤٦٩.

(٧) هو: الحسين بن إدريس الهروي، قال الذهبيّ: (الإمام المحدث الثقة الرحال)، مات سنة ٣٠١هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٤: ١١٣.

سألتُ محمد بن عبدالله عن علي بن غُراب[1]، فقال: كان صاحب حديث بصيراً به، قلتُ: أليس هو ضعيفاً، قال: إنه كان يتشيع ولستُ أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث، بعد أن لا يكون كذاباً للتشيع أو للقدر، ولستُ براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح الموصلي[2]»[3]، وهذا كلامٌ جليٌّ من إمامٍ جليلٍ.

٦ ـ وقول ابن عدي في أبان بن تغلب الكوفي[4] فقد قال: «ولأبان أحاديث ونسخ، وأحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات وإن كان مذهبه مذهب الشيعة»[5].

٧ ـ وقول الحاكم، فقد قال في كتابه «المدخل»: «القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، فإنَّ

(١) هو: الفزاري مولاهم، قال ابن حجر: (صدوق، وكان يدلس ويتشيع)، مات سنة ١٨٤هـ. يُنْظر: التقريب ص ٤٠٤.

(٢) هو: فتح بن سعيد الموصلي أبو نصر، قال الذهبيّ: (الزاهد الولي العابد)، مات سنة ٢٢٠ هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٠ : ٤٨٣.

(٣) الكفاية ص ١٣٠، تهذيب التهذيب ٧: ٣٧٢.

(٤) هو: أبو سعد الكوفي، قال ابن حجر: (ثقة تكلم فيه للتشيع)، مات سنة ١٤٠ هـ. يُنْظر: التقريب ص ٨٧.

(٥) الكامل ١ : ٣٩٠.

رواياتهم عند أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، فقد حدَّث محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجني[١] وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة[٢] يقول: حدثنا الصدوق في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب[٣]، وقد احتج البخاري أيضاً في الصحيح محمد بن زياد الألهاني[٤] وحريز بن عثمان الرحبي[٥] وهما ممن اشتهر عنهما النصب، واتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمد بن خازم وعبيد الله بن موسى وقد اشتهر عنهما الغلو، وإنما جعلت هؤلاء مثالاً لآخرين»[٦].

وللخطيب البغداديّ كلام طويل في «الكفاية» حول هذه المسألة[٧]، ذكر أثناءه من يَقْبلُ خبرَ المبتدع من الأئمة فقال: «وأمَّا من رأى أن يُروى عن سائر

---

(١) هو: أبو سعيد الكوفي، قال ابن حجر: (صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون)، مات سنة ٢٥٠ هـ. يُنْظر: التقريب ص ٢٩١.

(٢) قال الربيع بن سليمان: (استفدنا من ابن خزيمة أكثر مما استفاد منا)، مات سنة ٣١١هـ. يُنْظر: سير أعلام النبلاء ١٤: ٣٦٥.

(٣) روى الخطيب في الكفاية (ص ١٣٢) أنَّ ابن خزيمة رجع عن الرواية عنه لغلو عباد في التشيع.

(٤) هو: أبو سفيان الحمصي، قال ابن حجر: (ثقة). يُنْظر: التقريب ص ٤٧٩.

(٥) هو: الحمصي، قال ابن حجر: (ثقة ثبت رمي بالنصب)، مات سنة ١٦٣هـ. يُنْظر: التقريب ص ١٥٦.

(٦) المدخل ص ٤٢.

(٧) الكفاية ص ١٢٠ _١٣٢.

أهل البدع والأهواء من غير تفصيل...»، ثم ذكر يحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وقتادة، وأبا دواد، وابن عمار، وسفيان بن عيينة، وابن معين، وغيرهم[1].

وقال المعلمي: «هذا وقد وثق أئمة الحديث جماعة من المبتدعة واحتجوا بأحاديثهم، وأخرجوها في الصحاح، ومن تتبع رواياتهم وجد فيها كثيراً مما يوافق ظاهرُهُ بدعتهم، وأهل العلم يتأولون تلك الأحاديث غير طاعنين فيها ببدعة راويها، ولا في راويها بروايته لها..»[2].

فهذه النصوص من الأئمة تدل على قبول رواية المبتدع، وأما القول بقبول رواية المبتدع غير الداعية، وردّ رواية الداعية فهو وإنْ كان من أقوى الأقوال في المسألة إلاّ أنّ الذي يظهر من عمل بعض كبار أئمة الحديث قبول روايته أيضاً، قال ابن كثير في ردِّه على من يفرق بين الداعية وغيره، ـ بعد ذكر كلام الشافعي المتقدم ـ: «قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلاّ الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، فلم يُفرق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره ثم ما الفرق في المعنى بينهما؟ وهذا البخاري قد خرَّج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبدالرحمن بن ملجم قاتل علي، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة، والله أعلم»[3].

---

(١) الكفاية ص ١٣٠.

(٢) التنكيل ١ : ٥٠.

(٣) الباعث الحثيث ص ٤٢.

وهناك عدة مبتدعة دعاة وثقهم بعضُ الأئمة، منهم:

١ ـ عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن ابي روَّاد، أبو عبدالحميد المكي، قال أبوداود: «ثقة، حدثنا عنه أحمد، ويحيى بن معين.. وكان مرجئاً داعية للإرجاء»[(١)]، وقال أحمد بن حنبل: «ثقة، وكان فيه غلوٌ في الإرجاء، وكان يقول: هؤلاء الشُّكاك»[(٢)]، وقال ابن معين: «ثقة، وكان يعلن بالإرجاء»[(٣)]، وقال النسائي: «ثقة»[(٤)]، ومن تكلم فيه فبسبب خفة ضبطه، قال البخاري: «لا يعرف له خمسة أحاديث صحاح»[(٥)]، وقال الذهبي: «صدوق مرجىء»[(٦)]، وقال ابن حجر: «صدوق يخطيء، وكان مرجئاً»[(٧)].

٢ ـ وعدي بن ثابت الأنصاري، قال أبو حاتم: «صدوق، وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم»[(٨)]، وقال الدارقطني: «رافضي غال، وهو

---

(١) تهذيب الكمال ١٨ : ٢٧٤.
(٢) المرجع السابق ص ٢٧٣.
(٣) المرجع السابق ص ٢٧٣.
(٤) المرجع السابق ص ٢٧٤.
(٥) ميزان الاعتدال ٢ : ٦٤٩.
(٦) ميزان الاعتدال ٢ : ٦٤٨.
(٧) التقريب ص ٣٦١.
(٨) الجرح والتعديل ٧ : ٢.

ثقة»[1]، وقال احمد بن حنبل: «ثقة إلاّ أنه كان يتشيع»[2]، وقال ابن معين: «كان يُفرط في التشيع، ..وقال المسعودي: ما رأيتُ أحداً أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت»[3]، وقال الذهبيّ: «رافضي غال، وهو ثقة»[4]، وقال ابن حجر: «احتج به الجماعة، وما أخرج له في الصحيح شيءٌ مما يقوي بدعته»[5]!!.

وقد أخرج له مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه، من روايته عن زر ابن حبيش[6] عن علي بن أبي طالب قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي ﷺ إليّ أنه لا يحبني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق»[7]، وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ، وعدي بن ثابت قد تفرد بهذا الحديث، ومع ذلك قبل الأئمة حديثه هذا، ولم يُعله أحد.

---

(١) ميزان الاعتدال ٣: ٦١.

(٢) الثقات لابن شاهين ص ٢٥٤.

(٣) تاريخ ابن معين ٢: ٣٩٧.

(٤) الرواة الثقات ص ١٣٧.

(٥) هدي الساري ٤٢٤ _٤٢٥.

(٦) هو: زر بن حبيش الأسدي، قال ابن حجر: (ثقة جليل)، مات سنة ٨١هـ. يُنْظر: التقريب ص ٢١٥.

(٧) مسلم ـ كتاب الإيمان ـ باب الدليل على أن حب الأنصار من الإيمان ١: ٨٦، والنسائي في ـ الإيمان ٨: ١١٧، والترمذي ـ في المناقب ـ ٥: ٦٠١٠، وابن ماجه ـ في المسنة ـ ١: ٤٢.

٣ ـ ويونس بن راشد، قال الذهبي: «قال أبو زرعة: لا بأس به، وقال البخاري: كان مرجئاً، زاد النسائي: وكان داعياً»[(١)].

وغيرهم ممن وصف بالدعوة للبدعة ومع ذلك وثقه الأئمة.

رأي يعقوب بن شَيْبَة في هذه المسألة:

من خلال جمع وتأمل أقوال يعقوب بن شَيْبَة في الرجال يتبين أنَّ مذهبه في رواية المبتدع القبول مطلقاً، فقد وثق ستة رواة مع وصفه لهم بالبدعة، وهم:

١ ـ إبراهيم بن إسحاق الطالقاني[(٢)]، قال يعقوب: «ثقة ثبت، كان يقول بالإرجاء»[(٣)].

٢ ـ وسلمة بن كهيل الحضرمي[(٤)]، قال يعقوب: «ثقة ثبت على تشيعه»[(٥)].

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ : ٤٨١.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين ـ رواية ابن أبي خيثمة ـ: ثقة، وقال أيضاً: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف، وقال الذهبي: ثبتُ مرجئ، وقال ابن حجر: صدوق يغرب.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٢ : ٣٩، الكاشف ١ : ٧٥، تهذيب التهذيب ١ : ١٠٣، التقريب ص ٨٧.

(٣) تاريخ بغداد ٦ : ٢٥.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: متقن للحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة متقن، وقال العجلي والنسائي: ثقة ثبت، وقال أبو داود: كان يتشيع، وقال ابن حجر: ثقة.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١١ : ٣١٣، تهذيب التهذيب ٤ : ١٥٥، التقريب ص ٢٤٨.

(٥) تاريخ دمشق ٧ : ٥١٣، تهذيب الكمال ١١ : ٣١٦.

٣ ـ وعبدالله بن عمرو المنقري[١]، قال يعقوب: «أبو معمر كان ثقة ثبتاً صحيح الكتاب، وكان يقول بالقدر، وكان غالباً على عبدالوارث، قال علي بن المديني: قد كتبتُ كتب عبدالوارث عن عبدالصمد وأنا أشتهي أنْ أكتبها عن أبي معمر»[٢].

٤ ـ وعبدالله بن يسار ابن أبي نجيح[٣]، قال يعقوب: «ثقة قدري»[٤].

٥ ـ ومحمد بن خازم، أبو معاوية الضريري[٥]، قال يعقوب: «محمد بن

---

(١) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: أبو معمر في عبدالوارث أحبُّ إلي من عبدالوارث في رجاله، قال يحيى بن معين: أبو معمر صاحب عبدالوارث ثقة ثبت، وقال أيضاً: ثقة نبيل عاقل، وقال أبو زرعة: كان ثقة حافظاً، وقال أبو حاتم: صدوق متقن قوى الحديث غير أنه لم يكن يحفظ، وقال العجلي: ثقة، وكان يَرَى القَدَر، وقال ابن خراش: أبو معمر صاحب عبدالوارث كان صدوقاً، وكان قدرياً، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، رمي بالقدر.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١٥ : ٣٥٣، تهذيب التهذيب ٥ : ٣٣٥، التقريب ص ٣١٥.

(٢) تاريخ بغداد ١٠ : ٢٤ ـ ٢٥، تهذيب الكمال ١٥ : ٣٥٥.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال عليّ: سمعتُ القطان يقول: كان ابن أبي نجيح من رؤوس الدعاة، وقال ابن المديني أيضاً: أما الحديث فهو ثقة، وأما الرأي فكان قدرياً معتزلياً، وقال أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١٦ : ٢١٥، ميزان الاعتدال ٢ : ٥١٥، تهذيب التهذيب ٦ : ٥٤، التقريب ص ٣٢٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ٦ : ١٢٥.

(٥) **أقوال النقاد فيه:** قال البرذعي: قيل لأبي زرعة في أبي معاوية ـ وأنا شاهد ـ: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم، كان يدعو إليه، قال أحمد: أبو معاوية مرجئ، وقال أيضاً: =

خازم الضرير مولى لبني عمرو بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم رهط سعير بن الخمس، و كان من الثقات وربما دلس، وكان يرى الإرجاء فيقال: إنَّ وكيعاً لم يحضر جنازته لذلك»[1].

٦ ـ وقوله في محمد بن راشد المكحولي[2]، قال يعقوب: «حمصي ثقة صدوقٌ كان يرى القدر»[3].

هؤلاء الرواة الستة الذين وثقهم يعقوب بن شيبة مع نصه على بدعتهم.

وقد عدَّلَ ستة عشر راوياً ممن رمي بالبدعة ولم ينصَّ على بدعتهم؛ وهم:

=أبو معاوية أحفظ أصحاب الأعمش، وقال ابن معين، والعجلي، وابن سعد، والنسائي: ثقة، وقال أبو داود: رئيس المرجئة بالكوفة، وقال ابن حبان: كان حافظاً متقناً، ولكنه كان مرجئاً خبيثاً، وقال ابن حجر: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره.

يُنْظر: أبو زرعة وجهوده ص ٤٠٧، تهذيب الكمال ٢٥: ١٢٣، تهذيب التهذيب ٩: ١٣٩، التقريب ص ٤٧٥.

(١) تاريخ بغداد ٥: ٢٤٩، تقدم ذكر أقوال النقاد فيه، وعدّه بعض الأئمة من الدعاة إلى الإرجاء.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال ابن المبارك: صدوق اللسان، وأُراهُ اتهم بالقدر، وقال علي بن المديني: ثقة، وقال يحيى ابن معين: ثقة صدوق، وقال أحمد: ثقة ثقة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالقدر.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٥: ١٨٦، تهذيب التهذيب ٩: ١٥٨، التقريب ص ٤٧٨.

(٣) تاريخ دمشق ١٥: ٣٢١.

١ ـ إسماعيل بن أبان الوراق[١]، قال يعقوب: «.. إسماعيل بن أبان الوراق كوفي..وهو ثقة، وقد كتبت عنهما جميعاً»[٢].

٢ ـ وخالد بن سلمة المخزومي[٣]، قال يعقوب: «ثقةٌ»[٤].

٣ ـ وخلف بن سالم المُخرَّمي[٥]، قال يعقوب: «كان ثقة ثبتاً»[٦].

---

(١) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: ثقة، وكذلك قال يحيى بن معين، والرمادي وأبو داود، ومطيّن، وقال البخاريّ: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، وقال البزار: وإنما كان عيبه شدة تشيعه لا على أنه عيب عليه في السماع، وقال الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث، قال ابن عديّ: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع، وأما الصدق فهو صدوق في الرواية، وقال ابن حجر: ثقة تُكُلم فيه للتشيع.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٣: ٥، تهذيب التهذيب ١: ٢٦٩، التقريب ص ١٠٥.

(٢) المتفق والمفترق ص ٤٠٨.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني، و أحمد، ويحيى بن معين، ومحمد بن عمار، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق، رمي بالإرجاء.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٨: ٨٣، تهذيب التهذيب ٣: ٩٥، التقريب ص ١٨٨.

(٤) تهذيب الكمال ٨: ٨٥.

(٥) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: لا يشك في صدقه، وقال يحيى بن معين: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حبان: كان من الحذاق المتقنين، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، عابوا عليه التشيع ودخوله في شيء من أمر القاضي.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٨: ٢٨٩، تهذيب التهذيب ٣: ١٥٢، التقريب ص ١٩٤.

(٦) تاريخ بغداد ٨: ٣٢٩.

٤ ـ والربيع بن حبيب الكوفي[١]، قال يعقوب: «الربيع بن حبيب كوفي، أخو عائذ بن حبيب بن ملاّح، ثقتان جميعاً»[٢].

٥ ـ وصفوان بن سليم[٣]، قال يعقوب: «ثقة ثبت مشهور بالعبادة»[٤].

٦ ـ وعائذ بن حبيب[٥]، قال يعقوب: «الربيع بن حبيب كوفي، أخو عائذ ابن حبيب بن ملاّح، ثقتان جميعاً»[٦].

---

(١) **أقوال النقاد فيه:** وقال أحمد: حدّث عن عبيد الله بن موسى أحاديث مناكير، وقال يحيى بن معين: الربيع بن حبيب أخو عائذ بن حبيب يقال لهما: بني الملاّح، وهما ثقتان، وقال البخاري، وأبو حاتم، والنسائي: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: كان شيعياً، وقال ابن حجر: صدوق ضُعّف بسبب روايته عن نوفل بن عبدالملك، قال أبو أحمد الحاكم: الحمل على نوفل.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٩: ٦٧، تهذيب التهذيب ٣: ٢٤٠، التقريب ص ٢٠٦.

(٢) المتفق والمفترق ص ٩٦٥، تهذيب الكمال ٩: ٦٨، تهذيب التهذيب ٣: ٢٤٠

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: ثقة من خيار عباد الله، وقال سفيان بن عيينة، وابن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي: ثقة، وقال المفضل الغلابي: كان يقول بالقدر، وقال ابن حجر: ثقة مفت عابد رمي بالقدر.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١٣: ١٨٤، تهذيب التهذيب ٤: ٤٢٥، التقريب ص ٢٧٦.

(٤) تاريخ دمشق ٨: ٣٣٣.

(٥) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: ليس به بأس، قد سمعنا منه، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة إن شاء الله، وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث، وقال الجوزجاني: غالٍ زائغ، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١٤: ٩٥، تهذيب التهذيب ٥: ٨٨، التقريب ص ٢٨٩.

(٦) المتفق والمفترق ص ٩٦٥.

٧ ـ وعبدالأعلى بن عبدالأعلى البصري[١]، قال يعقوب: «وعبدالأعلى وبشر ثقتان، وبشر بن المفضل أثبت من عبدالأعلى وهما ثبتان»[٢].

٨ ـ وعبدالرحمن بن إسحاق القرشي[٣]، قال يعقوب: «صالح»[٤].

٩ ـ وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان[٥]، قال يعقوب: «عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان رجل شامي، اختلف أصحابنا فيه، فأما يحيى بن معين فكان يضعفه و أما علي بن المديني فكان حسن الرأي فيه وكان ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به، استعمله أبوجعفر و المهدي بعده على بيت المال وقد حمل الناس عنه»[٦].

---

(١) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين، وأبو زرعة، والعجلي: ثقة، وقال ابن سعد: لم يكن بالقوي في الحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان: كان متقناً في الحديث، قدرياً غير داعية إليه، وقال أحمد: كان يرى القدر، وقال ابن حجر: ثقة.

يُنْظر: تهذيب الكمال ١٦ : ٣٥٩، تهذيب التهذيب ٦ : ٩٦، التقريب ص ٣٣١.

(٢) مسند عمر ص ٣٤.

(٣) تقدم ذكر أقوال النقاد فيه ص ٢٦٢، وقد كان يرى القدر.

(٤) تهذيب الكمال ١٦ : ٥٢٣.

(٥) تقدم ذكر أقوال النقاد فيه ص ٢٧١، وقد كان يرى القدر.

(٦) تهذيب الكمال ١٧ : ١٥.

١٠ـ وعبدالرزاق بن همام الصنعاني[(١)]، قال يعقوب: «ثقة ثبت»[(٢)].

١١ـ وعبيدالله بن موسى العبسي[(٣)]، قال يعقوب: «عبيد الله بن موسى، ومحاضر، ومندل، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، ويحيى بن عيسى كل هؤلاء ثقة في الأعمش»[(٤)].

١٢ـ وعلي بن زيد بن جدعان[(٥)]، قال يعقوب: «ثقة، صالح الحديث،

(١) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبدالرزاق، وقال يحيى بن معين: أثبت في حديث معمر من هشام، وقيل لابن معين: إنَّ أحمد بن حنبل قال: إنَّ عبيدالله بن موسى يُرَدُّ حديثه للتشيع، فقال: كان والله الذي لا إله إلاَّ هو عبدالرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضعف، ولقد سمعتُ من عبدالرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبيد الله، وقال أحمد: ما رأيت أحسن حديثاً منه، وقال أبو زرعة: عبدالرزاق أحد مَنْ ثَبَتَ حديثُه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال العجلي: ثقة وكان يتشيع، وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع.

يُنْظر: تهذيب الكمال ١٨ : ٥٢، تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٠، التقريب ص ٣٥٤.

(٢) تاريخ دمشق ١٠ : ٣٠١.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: كان صاحب تخليط وحدث بأحاديث سوء أخرج تلك البلايا فحدث بها، وقال يحيى بن معين، والعجلي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً..وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة فضُعِّف بذلك عند كثير من الناس، وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة حسن الحديث، وقال أبو داود: كان محترقاً شيعياً، جاز حديثه، وقال ابن حجر: ثقة كان يتشيع.

يُنْظر: تهذيب الكمال ١٩ : ١٦٤، تهذيب التهذيب ٧: ٥٠، التقريب ص ٣٧٥.

(٤) شرح علل الترمذي ٢ : ٧١٨.

(٥) **أقوال النقاد فيه:** وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أحمد: ليس بالقوي، وقال=

وإلى اللين ما هو»[1].

١٣ـ وقتادة بن دعامة السدوسي[2]، قال يعقوب: «قتادة وداود بن أبي هند ثقتان ثبتان»[3].

١٤ـ ومالك بن إسماعيل أبو غسان[4]، قال يعقوب: «ثقة صحيح الكتاب، وكان من العابدين»، وقال في موضع آخر: «كان ثقة

=ابن سعد: فيه ضعف ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان يتشيع، وقال العجليّ: كان يتشيع، لا بأس به، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عديّ: لم أر أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغلي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن حجر: ضعيف.

يُنظر: تهذيب الكمال ٢٠: ٤٣٤، تهذيب التهذيب ٧: ٣٢٢، التقريب ص ٤٠١.

(١) تهذيب الكمال ٢٠: ٤٣٨.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أيضاً: سلاّم بن مسكين، وقتادة، وسعيد، والدستوائي، يذهبون إلى القدر، وقال أحمد: أحفظ أهل البصرة..، وقال ابن سعد: ثقة مأمون حجة، وكان يقول بشيء من القدر، وقال أبوزرعة: من أعلم أصحاب الحسن، وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس، وقال ابن حجر: ثقة ثبت.

يُنظر: تهذيب الكمال ٢٣: ٤٩٨، تهذيب التهذيب ٨: ٣٥١، التقريب ص ٤٥٣.

(٣) تاريخ دمشق ٦: ٩.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين، والنسائي، والعجلي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً متشيعاً شديد التشيع، وقال أبو حاتم: لم أر بالكوفة أتقن منه..، وقال أبو داود: كان صحيح الكتاب، جيد الأخذ، وقال ابن حجر: ثقة متقن صحيح الكتاب عابد.

يُنظر: تهذيب الكمال ٢٧: ٨٦، تهذيب التهذيب ١٠: ٣، التقريب ص ٥١٦.

متثبتاً»[١].

١٥ـ ويحيى بن حمزة[٢]، قال يعقوب: «ثقة مشهور»[٣].

١٦ـ ويحيى بن عيسى[٤]، قال يعقوب: «عبيد الله بن موسى، ومحاضر، ومندل، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، ويحيى بن عيسى كل هؤلاء ثقة في الأعمش»[٥].

التَّعْليق:

من خلال هذه المقابلة بين أقوال يعقوب بن شيبة وأقوال النقاد في الرواة المبتدعة يتبين ما يلي:

١ ـ عدمُ اعتبارِ يعقوب بن شيبة البدعةَ جرحاً في الراوي، لذا فهو يوثق المبتدعة.

٢ ـ لا يُفرّق بين البدع، فهو يوثق مَنْ رُمِيَ بالقَدَر، ومَنْ رُمِيَ بالتشّيع،

---

(١) تهذيب الكمال ٢٧ : ٨٩.

(٢) تقدم ذكر أقوال النقاد فيه، وقول يحيى بن معين: (كان قدرياً) ص ٢٧٩.

(٣) تهذيب الكمال ٣١ : ٢٨٢.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: ما اقرب حديثه، وقال يحيى بن معين: ضعيف لا يكتب حديثه، وقال العجلي: ثقة وكان فيه تشيع، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو معاوية: اكتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش، وقال ابن عدي: عامة رواياته مما لا يتابع عليه، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ ورمي بالتشيع.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٣١ : ٤٨٨، تهذيب التهذيب ١١ : ٢٦٢، التقريب ص ٥٩٥.

(٥) شرح علل الترمذي ٢ : ٧١٨.

ومَنْ رُمِيَ بالإرجاء.

٣ ـ لا يُفرّق بين مَنْ كانت بدعته خفيفة أو شديدة، وبين من كان داعية أو غير داعية، فكلهم عنده ثقات إذا توفر فيهم الضبط والحفظ.

٤ ـ مما يلاحظ أنَّ إبراهيم بن إسحاق الطالقاني لم ينصَّ على قوله بالإرجاء من النقاد المتقدمين إلاَّ يعقوبُ بنُ شيبة فقط، ولا شك أنَّ يعقوب بن شيبة من أعرف الناس به لأنَّ إبراهيم شيخ له.

٥ ـ أنَّ يعقوب بن شيبة لم يتفرد بتوثيق هؤلاء الرواة، بل كثيرٌ من الأئمة على توثيقهم.

المطلب الثالث

الرواة الذين قواهم يعقوب لرواية بعض الأئمة عنهم

اشتهر بعض الأئمة بأنهم لا يروون إلاَّ عن ثقة أو بأنهم ينتقون الرواة ـ كما هو تعبير يعقوب بن شيبة ـ، وهذا مستفادٌ إمَّا من كلامهم ونصهم على ذلك أو من نصّ العلماء على ذلك نتيجةً لاستقراء شيوخ وأحوال ذلك الإمام، وعلى رأس هؤلاء الإمامانِ مالكُ بنُ أنس ويحيى القطان ـ ويأتي الكلام عليهما ـ، ومنهم أيضاً:

١ ـ أحمد بنُ حنبل، قال ابن حجر: «لأنّ أحمد، و علي بن المديني لا يرويان إلاَّ عن مقبول»[١].

٢ ـ وإسماعيل بن أبي خالد، قال العجلي: «كان لا يروي إلاَّ عن ثقة»[٢].

٣ ـ وبقي بن مخلد[٣]، قال الحافظ ابن حجر: «وروى عنه بقي بن مخلد،

(١) تهذيب التهذيب ٩: ١١٤، وانظر: فتح المغيث ١: ٣١٦، التنكيل ١: ٣٠ الحاشية.

(٢) تهذيب التهذيب ١: ٢٩٢، ولم أجد هذا القول في كتاب العجلي المطبوع في ترجمة إسماعيل ١: ٢٢٤!.

(٣) هو: بقي بن مخلد القرطبي أبو عبدالرحمن، قال أبو الوليد الفرضي: (ملأ بقيّ الأندلس حديثاً)، مات سنة ٢٧٦هـ. يُنْظر: تاريخ علماء الأندلس ١: ١٠٧، الصلة ١: ١١٨.

وكان لا يحدث إلاَّ عن ثقة»[1].

٤ ـ وحريز بن عثمان، قال أبوداود: «مشايخ حريز بن عثمان كلهم ثقات»[2].

٥ ـ وابن أبي ذئب، قال ابن معين: «كلُّ من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلاَّ جابر البياضي»[3].

٦ ـ وأبو زرعة، قال الحافظ ابن حجر: «فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدث إلاَّ عن ثقة»[4].

٧ ـ وسليمان بن حرب، قال أبو حاتم: «كان سليمان بن حرب قلَّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخٍ، فاعلم أنه ثقة»[5].

٨ ـ وأبو سلمة الخزاعي، قال أحمد بن حنبل: «أبو سلمة الخزاعي، والهيثم، وأبو كامل كان لهم بصر بالحديث والرجال، ولا يكتبون إلاَّ عن الثقات»[6].

٩ ـ وشعبة بن الحجاج، قال ابن أبي حاتم: «سمعتُ أبي يقول: إذا رأيت

(١) تهذيب التهذيب ١ : ٣٠.

(٢) شرح علل الترمذي ٢ : ٨٧٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٩ : ٣٠٤.

(٤) لسان الميزان ٢ : ٤١٦.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٠ : ٣٣٢، شرح علل الترمذي ٢ : ٨٧٩.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٠ : ١٢٥.

شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة، إلاّ نفراً بأعيانهم»[1]

١٠ـ وعبدالرحمن بن مهدي، قال أحمد بن حنبل: «إذا حدَّث عبدالرحمن عن رجلٍ، فهو ثقة»[2].

١١ـ وعلي بن المديني، تقدم كلام ابن حجر في وصفه بذلك في ترجمة أحمد بن حنبل.

١٢ـ ومُظَفَّر بن مُدْرِك[3]، تقدم كلام أحمد في وصفه بذلك في ترجمة أبي سلمة الخزاعي.

١٣ـ ومنصور بن المعتمر قال أبوداود: «كان منصور لا يروي إلاّ عن ثقة»[4].

١٤ـ والهيثم بن جميل[5]، تقدم كلام أحمد في وصفه بذلك في ترجمة أبي سلمة الخزاعي.

ولا شك أنَّ رواية هؤلاء الأئمة ـ وغيرهم ممن وصف بذلك ـ عن الراوي

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل ١ : ١٢٨، وانظر: الصارم المنكي ص ٢٨ وص ٩٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩ : ٢٠٣.

(٣) هو: أبو كامل الخراساني، قال ابن حجر: (ثقة متقن، كان لا يحدّث إلا عن ثقة)، مات سنة ٢٠٧هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥٣٥.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠ : ٣١٣.

(٥) هو: أبو سهل البغدادي، قال ابن حجر: (ثقة من أصحاب الحديث، كان تُرك فتغير)، مات سنة ١١٣هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥٧٧.

مما يقويه، قال السخاوي ـ عند ذكره أقوال العلماء في رواية العدل الحافظ الضابط عن غيره هل تعد تعديلاً له ـ: «والثالث التفصيل: فإن عُلم أنه لا يروي إلاّ عن عدل كانت روايته عن الراوي تعديلاً له، وإلاّ فلا، وهذا هو الصحيح»[1].

وقال ابن رجب: «والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلاّ عن ثقة، فروايته عن إنسان تعديل له، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي»[2].

ورواية هؤلاء نافعةٌ للمجاهيل والمستورين، لما فيها من تقويتهم، قال ابن أبي حاتم: سالتُ أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة، مما يقويه؟، قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإن كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه..وسألتُ أبا زرعة عن رواية الثقات عن الرجل، مما يقوي حديثه؟، قال: إي لعمري[3].

ورواية هؤلاء نافعةٌ أيضاً في تقوية المراسيل والمنقطعات، لذا قَوَّى يحيى القطان مراسيل مالك، قال العلائي ـ مُعَللاً ذلك ـ: «لأنَّ مالكاً لم يرو إلاّ عن ثقة عنده، ووافقه الناس على توثيق شيوخه إلاّ في النادر منهم»، وقال أيضاً:

---

(١) فتح المغيث ١ : ٣١٦.

(٢) شرح علل الترمذي ١ : ٣٧٦ـ٣٧٧.

(٣) شرح علل الترمذي ١ : ٣٨١.

«وأمَّا القول المختار وهو أنَّ من عرف من عادته أنه لا يرسل إلاَّ عن عدل موثوق به مشهور بذلك فمرسله مقبول، ومن لم يكن عادته ذلك فلا يقبل مرسله»[(١)].

وقال ابن عبدالهادي[(٢)]: «إنَّ مأخذ رد المرسل عنده إنما هو احتمال ضعف الواسطة، وأنَّ المرسل لو سماه لبان أنه لا يحتج به، وعلى هذا المأخذ فإذا كان المعلوم من عادة المرسل أنه إذا سمى لم يسم إلاَّ ثقة، ولم يسم مجهولاً كان مرسله حجة، وهذا أعدل الأقوال في المسألة.. ـ إلى أن قال ـ فإنَّ الثقة إذا كان من عادته أن لا يروي إلاَّ عن ثقة كانت روايته عن غيره تعديلاً له، إذ قد علم ذلك من عادته، وإن كان يروي عن الثقة وغيره لم تكن روايته تعديلاً لمن روى عنه: وهذا التفصيل اختيار كثير من أهل الحديث والفقه والأصول، وهو أصح»[(٣)].

فالحاصل أنَّ من عرف عنه أنه لا يروي إلاَّ عن ثقة تكون روايته نافعة للمروي عنه خاصة إذا كان المروي عنه مجهولاً، وحسبك أنَّ الأئمة يذكرون هذه القاعدة ويشيرون إليها في معرض كلامهم عن الرواة محتجين بها، كما تقدم عن أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي داود وغيرهم من المتقدمين،

---

(١) جامع التحصيل ٩٠، ٨٦.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبدالهادي، قال الذهبيّ: (الفقيه البارع المقرئ المجود المحدث الحافظ)، مات سنة ٧٤٤هـ. يُنْظر: المعجم المختص ٢١٥.

(٣) الصارم المنكي ص ١٠٩.

وكذلك يستعمل هذه القاعدة الذهبي[1]، وابن حجر في كلامهم على الرواة.

كلام يعقوب بن شَيْبَة في هذه المسالة:

يعقوب بن شَيْبَة ممن يعمل بهذه القاعدة في تعديله للرواة، وقد نصَّ على ذلك في كلامه على ثلاثة رواة؛ وهم:

١ ـ عبدالكريم بن مالك الجزري، قال يعقوب: «إلى الضعف ما هو، وهو صدوق ثقة، وقد روى مالك عنه؛ وكان ممن ينتقي الرجال»[2].

٢ ـ وعبدالله بن محمد بن عقيل[3]، قال يعقوب عن علي: ولم يروعنه مالك بن أنس، ولا يحيى بن سعيد القطان، قال يعقوب: «وهذان ممن ينتقي الرجال»، وقال أيضاً: «وابن عقيل صدوق وفي حديثه ضعف شديد جداً»[4].

---

(١) يُنْظر: ميزان الاعتدال ٢: ٥٣٢، ٣: ٥٤٥، ٦١٣، ٤: ٥١٤، ٥٤٠.

(٢) تاريخ دمشق ١٠: ٤٤١_٤٤٢.

(٣) أقوال النقاد فيه: قال علي بن المديني، ويحيى بن معين: ضعيف، وقال أحمد، وابن سعد: منكر الحديث، وزاد ابن سعد: لا يحتجون بحديثه، وقال أبو زرعة: مختلف عنه في الأسانيد، وقال أبو حاتم: لين الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١٦: ٧٨_٨٥، تهذيب التهذيب ٦: ١٣_١٥، التقريب ص ٣٢١.

(٤) تهذيب الكمال ١٦: ٨١.

٣ ـ وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، قال يعقوب: «عطاء الخراساني مشهور، له فضل وعلم، معروف بالفتوى والجهاد، روى عنه مالك ابن أنس، وكان مالك ممن ينتقي الرجال، وابن جريج، وحماد بن سلمة والمشيخة، وله أخبار.. وهو ثقة ثبت، قلتُ لعلي بن الديني: عطاء الخراساني ابن من هو؟ قال: ابن ميسرة»[1].

التَّعليق:

يستفاد مما تقدم:

١ ـ أنَّ يعقوب بن شيبة يُقَوِّي بعض الرجال لرواية بعض الأئمة عنهم، فهو من النقاد الذين يعملون بهذه القاعدة.

٢ ـ أنَّ تَرْكَ بعضِ الأئمة لراوٍ وعدمِ الروايةِ عنه ـ مع إمكانية الرواية عنه ـ دليلٌ على ضعفه عندهم، كما تقدم في نقل يعقوب بن شيبة عن علي ابن المديني في كلامه على عبدالله بن محمد بن عقيل.

٣ ـ وصف يعقوب بن شيبة اثنين من الأئمة بانتقاء الرواة، هما:

الأول: مالك بن أنس الأصبحي الإمام المشهور، وقد نصَّ على تحرز مالك في شيوخه غير واحد من الأئمة؛ منهم: علي بن المديني[2]،

---

(١) تاريخ دمشق ١١ : ٦٦٣.

(٢) الكامل ١ : ٩١.

وأحمد بن حنبل[1]، ويحيى بن معين[2]، والنسائي[3]، وابن حبان[4] وغيرهم، بل إنَّ الإمام مالكاً نفسه نصَّ على ذلك، فقد سئل عن رجل، فقال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي[5].

وقد يُعَكِّرُ على هذا أنَّ الإمام مالكاً روى عن بعض الضعفاء أمثال: عاصم بن عبيد الله[6]، وعبدالكريم بن أبي المخارق[7]، والجواب عن ذلك أن يقال:

أولاً: إنَّ هؤلاء قلة جداً بالنسبة لشيوخ مالك، فلا يحتج بهم في خرم القاعدة.

قال العلائي: «قلتُ: لأنَّ مالكاً لم يرو إلاَّ عن ثقة عنده، ووافقه الناس على توثيق شيوخه إلاَّ في النادر منهم كعبدالكريم بن

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) التعديل والتجريح ٢: ٦٥٩ـ ٧٠٠.

(٤) الثقات ٧: ٣٨٣.

(٥) مقدمة صحيح مسلم ١: ٢٦، وانظر تعليق ابن القطان على قول مالك هذا في بيان الوهم والإيهام ٢: ورقة ٢بـ٣أ.

(٦) هو: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، قال ابن حجر: (ضعيف)، مات سنة ١٣٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ٢٨٥.

(٧) هو: أبو أمية المعلم البصري نزيل مكة، قال ابن حجر: (ضعيف)، مات سنة ١٢٦هـ. يُنْظر: التقريب ص ٣٦١.

أبي المخارق، وعطاء الخراساني»[1].

ثانياً: إنَّ بعض من ضعف من شيوخ مالك لا يوافق على ضعفهم فعطاء الخراساني أقل أحواله أنه صدوق، قال ابن رجب: «وقد ذكرنا فيما تقدم أن عطاء الخراساني ثقة، عالم رباني، وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يوافق على ما ذكره»[2].

ثالثاً: إنَّ المذكورين بالضعف من شيوخ مالك ضعفهم يسير، قال النسائي: «لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلاَّ عاصم بن عبيد الله، فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو[3] وهو أصلح من عاصم، وعن شَريك بن أبي نمر[4] وهو

---

(١) جامع التحصيل ص ٩٠.

(٢) شرح علل الترمذي ٢ : ٨٧٧.

(٣) هو: أبو عثمان مولى المطلب، قال أحمد: ليس به باس، وقال العجلي، وأبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن عدي: لا بأس به، إلاَّ أنّ مالكاً قد روى عنه، ولا يروي مالك إلاّ عن صدوق ثقة، وقال ابن معين: ضعيف، قال الذهبيّ: حديثه صالح حسن منحط عن الدرجة العليا من الصحيح، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٢ : ١٦٨، ميزان الاعتدال ٣ : ٢٨١، تهذيب التهذيب ٨ : ٨٢، التقريب ص ٤٢٥.

(٤) هو: أبو عبدالله المدني، قال ابن معين، والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن سعد، والعجلي، وأبو داود: ثقة، وقال ابن الجارود: كان يحيى القطان لا يحدث عنه، وقال الذهبيّ: تابعي صدوق، وقال ابن حجر: صدوق. يُنْظر: تهذيب الكمال ١٢ : ٤٧٥، ميزان الاعتدال ٢ : ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٤ : ٣٣٧، التقريب ص ٢٦٦.

أصلح من عمرو، ولا نعلم مالكاً حدث عن أحد يترك حديثه إلاَّ عن عبدالكريم أبي أمية»[1].

وذكْرُ النسائي لعمرو بن أبي عمرو، وشريك بن أبي نمر فيه نظر، إذْ الأظهر أنهما لا ينزلان عن درجة الصدوق كما يظهر من أقوال العلماء فيهما.

وقد نحى بعض الأئمة منحىً آخر في الجواب عن رواية مالك عن بعض الضعفاء، فقال إسماعيل بن إسحاق القاضي[2]: «إنما يعتبر بمالك في أهل بلده فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم»، قال ابن رجب ـ معلقاً على ذلك ـ: «وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبدالكريم أبي أمية وغيره من الغرباء»[3].

غير أنَّ هذا الجواب فيه نظر، ذلك أن الإمام مالكاً روى عن عاصم بن عبيد الله وهو مدني.

وللذهبي كلامٌ جيد في هذه المسألة وهو قوله: «قال بشر بن عمر الزهراني: سألتُ مالكاً عن رجل، فقال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي،

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٨٧٦ـ٨٧٧.

(٢) هو: أبو إسحاق الأزدي مولاهم، قال الخطيبُ: (كان عالماً متقناً فقيهاً)، مات سنة ٢٨٢هـ. يُنْظر: تاريخ بغداد ٦: ٢٨٤.

(٣) شرح علل الترمذي ١: ٣٨٠ـ٣٨١.

فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلاَّ عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أنَّ كلَّ من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلاَّ أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رحمه الله»[1].

وقد نبه أبو الوليد الباجي إلى أنَّ المتكلم فيهم من شيوخ مالك بن أنس لم يرو عنهم في الأحكام شيئاً[2].

الثاني: من الأئمة الذين وصفهم يعقوب بن شَيْبَة بانتقاء الرواية، يحيى ابن سعيد القطان الإمام المشهور، فقد قال يعقوب تعليقاً على كلام شيخه علي بن المديني في عبدالله بن محمد بن عقيل، قال يعقوب عن علي: ولم يرو عنه مالك بن أنس، ولا يحيى بن سعيد القطان، قال يعقوب: «وهذان ممن ينتقي الرجال»[3].

وقد نصَّ على ذلك غير واحد من الأئمة، قال العجلي: «كان يحيى ابن سعيد نقيَّ الحديث، لا يحدث إلاَّ عن ثقة»[4]، وقال الحاكم

(١) سير أعلام النبلاء ٨: ٦٤.

(٢) التعديل والتجريح ٢: ٦٩٩_٧٠٠.

(٣) تهذيب الكمال ١٦: ٨١.

(٤) سير أعلام النبلاء ٩: ١٨١.

أبو عبدالله: «يحيى بن سعيد كان لا يروي إلاّ عن ثقة»[1]، قال ابن حجر: «هو كذلك لكن عنده»[2]، وقال الذهبي ـ في ترجمة عبدالواحد بن صفوان[3] ـ: «حدّث عنه يحيى القطان، ولولا أنه عنده صالح الحال لما روى عنه»[4].

(١) المستدرك ١ : ٢٣٩

(٢) موافقة الخُبر الخَبر ١ : ٤٢٢.

(٣) هو: عبدالواحد بن صفوان بن أبي عياش الأموي، قال ابن حجر: (مقبول). يُنْظر: التقريب ص ٣٦٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٢ : ٦٧٤.

المطلب الرابع
الرواة الذين فصّل يعقوبُ بن شيبة في أحوالهم

يراعي يعقوب بن شَيْبَة في أحكامه على الرواة التفصيل في أحوالهم قبولاً ورداً، وهذا الأمر يجعل لكلامه أهمية خاصة في الحكم على الرجال، ويمكن تقسيم تفصيله في أحوال الرجال إلى عدة أقسام[1]:

- **القسم الأوّل: الرواة الذين ضُعف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض،** وهم ثلاثة أضرب:

١ ـ مَنْ حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط.

٢ ـ من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.

٣ ـ من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

- **القسم الثاني: الرواة المُقَدَّمون في بعض شيوخهم.**

(١) بعض هذا التقسيم مستفادٌ من ابن رجب في كتابه القيم «شرح علل الترمذي».

- **القسم الثالث: الرواة المُتَكَلّم في روايتهم عن بعض شيوخهم.**
- **القسم الرابع: الترجيح بين الرواة، ومن يقدّم منهم عند الاختلاف.**
- **القسم الخامس: الرواة الذين حديثهم من كتابهم أصح.**
- **القسم السادس: الرواة الذين تُكُلم في حديثهم إذا جمعوا شيوخهم في الرواية، وسبب ذلك.**

فأذكر في كل قسم الرواة الذين تكلم عليهم يعقوب بن شيبة، وأذكر في الحاشية أقوال النقاد في الراوي.

القسم الأوّل: الرواة الذين ضُعف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض.

الضرب الأول: مَنْ حدّث في مكانٍ لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدّث في مكان آخر من كتبه فضَبَط، منهم:

١ ـ معمر بن راشد(١)، قال يعقوب: «سماع أهل البصرة من معمر حين

---

(١) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: معمر ويونس عالمين بالزهري، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة، وقال أيضاً: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلاّ عن الزهري، وابن طاووس، فإنَّ حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وقال أحمد: لا تضم أحداً إلى معمر إلاّ وجدته يتقدمه في الطلب، كان من أطلب أهل زمانه للعلم، وقال أحمد أيضاً: حديث عبدالرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاءِ البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر ـ يعني في اليمن ـ، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة، وقال أبو حاتم: ما حدث معمر بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث، وقال النسائي: معمر بن راشد الثقة المأمون، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل إلاّ أنَّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا=

قدم عليهم فيه اضطراب، لأنَّ كتبه لم تكن معه»[1]، وهذا النص عن يعقوب بن شَيْبَة مع أهميته لم يذكره المزيُّ ولا مغلطاي ولا ابن حجر!!.

٢ ـ وهشام بن عروة[2]، قال يعقوب: «ثبتٌ ثقةٌ، لم ينكر عليه شيء إلاّ بعدما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي يرى أن هشاماً يسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلاّ بما سمعه منه فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه»[3]، وقال أيضاً: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه

=فيما حدّث به في البصرة.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٨ : ٣٠٣، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٤٣، التقريب ص ٥٤١، شرح علل الترمذي ٢ : ٧٦٧، إكمال تهذيب الكمال ورقة ١٢٩.

(١) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٦٧.

(٢) أقوال النقاد فيه: قال أحمد: كأنَّ رواية أهل المدينة عنه أحسن، أو قال: أصح، وقال ابن خراش: كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصحيح، بلغني أنَّ مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدِمَ الكوفة ثلاث مرات، قَدْمةً كان يقول: حدثني أبي، قال سمعتُ عائشة، وقَدِمَ الثانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقَدِمَ الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً حجة، وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة فقيه.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٣٠ : ٢٣٨، تهذيب التهذيب ١١ : ٤٨، التقريب ٥٧٣.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٤٠، تهذيب الكمال ٣٠ : ٢٣٨.

بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، و لا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده كأنه على ما يذكر من حفظه، يقول: عن أبيه عن النبي ﷺ، ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله، وهذا فيما نرى أنَّ كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها»[1].

الضرب الثاني: من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ، منهم:

إسماعيل بن عياش العنسي[2]، قال يعقوب: «وإسماعيل بن عياش ثقة

---

(١) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٦٩.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال المَرُّوذيُّ: سألته ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن إسماعيل بن عياش، فحسَّن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم، وقال يحيى بن معين: إذا حدّث عن الشاميين، وذكر الخبر، فحديثه مستقيم، وإذا حدّث عن الحجازيين والعراقيين، خَلَّطَ ما شئت، وقال علي بن المديني: كان يُوَثَّقُ فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف، وقال البخاري: إذا حدَّثَ عن أهل بلده فصحيحٌ، وإذا حدَّث عن غير أهل بلده ففيه نظر، وقال ابن رجب: إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه، وقال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّط في غيرهم.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٣: ١٧٧، شرح علل الترمذي ٢ : ٧٧٣، تهذيب التهذيب ١ : ٣٢١، التقريب ص ١٠٩.

عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالما بناحيته»[1].

الضرب الثالث: من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه، منهم:

عبيدالله بن عمر العمري[2]، قال ابن رجب: «ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً»[3].

عبيد الله بن عمر العمري من الثقات الأثبات، المتفق على صحة حديثهم، لكن يبدو أنَّ بعض من روى عنه من أهل الكوفة أخطأ في أشياء عنه لذا قال يعقوب بن شيبة هذا الكلام، وهذا النص لم أجد من ذكره غير ابنِ رجب، ولم أجد ما يدل عليه من أقوال النقاد، والله أعلم.

القسم الثاني: الرواة المُقَدَّمون في بعض شيوخهم

هذا القسم هامٌ جداً في باب العلل والترجيح بين الراوة عند الاختلاف والتعارض، وكذا في الحكم على الرواة قوةً وضعفاً، فهناك رواة حديثهم عن بعض شيوخهم أقوى إمَّا لطول صحبتهم لهم، أولخصوص عنايتهم بحديثهم، ومن هؤلاء الرواة الذين نصَّ عليهم يعقوب بن شيبة :

---

(١) تاريخ بغداد ٦ : ٢٢٧.

(٢) يُنْظر: تهذيب الكمال ١٩ : ١٢٤، تهذيب التهذيب ٧ : ٣٨، سير أعلام النبلاء ٦ : ٣٠٤.

(٣) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٧٢

١ ـ إسحاق بن يوسف الواسطي الأزرق[1]، قال يعقوب في حديث رواه معاوية بن هشام عن شريك: «وكان من أعلمهم بحديث شريك هو وإسحاق الأزرق»[2].

٢ ـ وحماد بن زيد البصري[3]، قال يعقوب: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة ـ وكلٌّ ثقةٌ ـ غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد ويقف المرفوع كثير الشك لتوقيه، وكان جليلاً، لم يكن له كتاب يرجع إليه فكان أحيانا يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا

---

(١) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: إسحاق وعباد بن العوام ويزيد كتبوا عن شريك بواسط من كتابه، وقال أيضاً: سماع هؤلاء أصح عنه، قيل: إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: إي واللهِ ثقة، وقال يحيى بن معين، وابن سعد، والعجلي: ثقة، وزاد ابن سعد: وربما غلط، وقال أبو حاتم: صحيح الحديث، صدوق، لا بأس به، وقال ابن عمار: شريك كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلاَّ إسحاق الأزرق، وقال ابن حجر: ثقة.

ينظر: تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٦، تهذيب التهذيب ١ : ٢٥٧، التقريب ١٠٤.

(٢) تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٩، و ٢٨ : ٢٢٠.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين والإسلام، وهو أحب إليّ من حماد بن سلمة، وقال أيضاً: حماد بن زيد أكثر مجالسةً له [أي لأيوب] فهو أشدُّ معرفةً به، وقال يحيى بن معين: ليس أحدٌ في أيوب أثبت من حماد بن زيد، وسُئل أبو زرعة عن حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، فقال: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، وأصح حديثاً، وأتقن، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه رضيه الأئمة.

ينظر: تهذيب الكمال ٧: ٢٣٩، تهذيب التهذيب ٣ : ٩.

يرفعه، وكان يُعَدُّ من المتثبتين في أيوب خاصةً، حدثني الحارث بن مسكين عن ابن عيينة قال: لربما رأيت الثوري جاثياً بين يدي حماد ابن زيد»[1].

والحق أنَّ كلام يعقوب بن شيبة في حماد بن زيد من أحسن ما قيل فيه بياناً وتفصيلاً وتفضيلاً.

٣ ـ وحماد بن سلمة البصري[2]، قال يعقوب: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة ـ وكلٌ ثقةٌ ـ..»[3]، وقال أيضاً: «حماد بن سلمة ثقة في

(١) تهذيب التهذيب ٣: ١١.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: حماد بن سلمة أثبت في ثابت من معمر، وقال يحيى بن معين: أثبت الناس في ثابت البُنَانيّ حماد بن سلمة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وربما حدّث بالحديث المنكر، وقال مسلم بن الحجاج: اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أنَّ أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة، وحماد يعد عندهم إذا حدّث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ..فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وقال العجلي: ثقة رجل صالح حسن الحديث، وقال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين إلاّ أنه لما كبر ساء حفظه فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد، وقال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة.

ينظر: تهذيب الكمال ٧: ٢٥٣، تهذيب التهذيب ٣: ١١، التقريب ١٧٨، التمييز ص ٢١٧ـ٢١٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٣: ١١.

حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مقدم على غيره فيهم، منهم: ثابت البُنَانيّ، وعمار بن أبي عمار»[1].

٤ ـ وسفيان بن سعيد الثوري، ومحمد بن خازم أبو معاوية[2]، قال يعقوب: «سفيان الثوري وأبو معاوية مقدمان في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش»[3].

٥ ـ وعبدالله بن عمرو المنقري، قال يعقوب: «أبو معمر كان ثقة ثبتاً صحيح الكتاب، وكان يقول بالقدر، وكان غالباً على عبدالوارث، قال علي بن المديني: قد كتبتُ كتب عبدالوارث عن عبدالصمد وأنا أشتهي أنْ أكتبها عن أبي معمر»[4].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٨١.

(٢) **أقوال النقاد فيهما:** قال يحيى بن معين ـ في رواية ابن أبي خيثمة ـ: لم يكن أحدٌ أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري، وقال أيضاً: أبو معاوية كنا إذا ذكرناه حديث الأعمش، فكأنا لم نسمع الحديث ـ يشير إلى كثرة حديثه، وسعة حفظه ـ، وقال أحمد: لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش إلاّ أن يكون الثوري، وقال علي ابن المديني: كان أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش، حافظاً عنه، وقال الدارقطني: أرفع الرواة عن الأعمش الثوريُّ، وأبو معاوية، ووكيع، ويحيى القطان، وابن فضيل وقد غلط عليه في شيء.
يُنْظر: شرح علل الترمذي ٢ : ٧١٥، تهذيب الكمال ١١ : ١٤٥، تهذيب التهذيب ٤ : ١١١.

(٣) شرح علل الترمذي ٢ : ٧١٦.

(٤) تاريخ بغداد ١٠ : ٢٤ ـ٢٥، تهذيب الكمال ١٥ : ٣٥٥.

تقدم ذكرُ أقوالِ النقاد فيه، وقولِ علي بن المديني ويحيى بن معين في تقديمه في عبدالوارث على غيره.

٦ ـ وعبدالرزاق بن همام، قال يعقوب: «عبدالرزاق متثبت في معمر، جيد الإتقان»[(١)]، وقال أيضاً: «ثقة ثبت»[(٢)].

تقدم ذكرُ أقوالِ النقاد فيه، وقولِ أحمد بن حنبل، ويحيى بنِ معين في تقديمه في معمر على غيره.

٧ ـ ومحمد بن الصباح، قال يعقوب: «كان ثقة عالماً بهشيم»[(٣)].

٨ ـ ومعاوية بن هشام القصار الكوفي[(٤)]، قال يعقوب: «كان من أعلمهم بحديث شريك هو، وإسحاق الأزرق»[(٥)].

٩ ـ ومعمر بن راشد، قال يعقوب: «ومعمر ثقة، وصالح التثبت عن

---

(١) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٠٦.

(٢) تاريخ دمشق ١٠ : ٣٠١.

(٣) تاريخ بغداد ٥ : ٣٦٦.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: صالح وليس بذاك، وقال أبو حاتم: قلتُ لعلي بن المديني: فمعاوية بن هشام، وقبيصة، والفريابيّ؟ قال: متقاربون، وقال ابن سعد: صدوق، وقال العجلي، وأبو داود: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن معاوية بن هشام ويحيى بن يمان؟ فقال: ما أقربهما، ثم قال: معاوية بن هشام كأنه أقوم حديثاً، وهو صدوق، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٨ : ٢١٨، تهذيب التهذيب ١٠ : ٢١٨، التقريب ص ٥٨٣.

(٥) تهذيب الكمال ٢٨ : ٢٢٠.

الزهري»[1].

تقدم ذكر أقوال النقاد فيه، وقول يحيى بن معين: معمر ويونس عالمين بالزهري، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة.

١٠ـ وهشام بن حسان الأزدي[2]، قال يعقوب: «وهو يُعَدُّ في أصحاب ابن سيرين، ومن العلماء به وليس يُعَدُّ من المتثبتين في غير ابن سيرين»[3].

١١ـ ويونس بن يزيد الأيلي، قال يعقوب: «صالح الحديث، عالم بحديث الزهري»[4].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٨ : ٣٠٩.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** سُئل أحمد عنه فقال: صالح وهشام أحب إلي من أشعث، وقال الدارمي: سالتُ يحيى بن معين فقلتُ: هشام بن حسان أحب إليك أو جرير بن حازم؟ فقال: هشام أحب إليَّ، قلتُ: فهشام أحب إليك في ابن سيرين أو يزيد بن إبراهيم؟ قال: كلاهما ثقة، وقال العجلي: ثقة حسن الحديث، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وكان يتثبت في رفع الأحاديث عن محمد بن سيرين، وقال علي بن المديني: أحاديث هشام بن حسان عن محمد صحاح، وقال البرديجي: أحاديث هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أكثرها صحاح..، وقال ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٣٠: ١٨١، شرح علل الترمذي ٢ : ٦٨٨، تهذيب التهذيب ١١ : ٣٤، التقريب ص ٥٧٢.

(٣) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٨٨.

(٤) تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥٧.

١٢ ـ وقال أيضاً: «عبيد الله بن موسى، ومحاضر[١]، ومندل، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، ويحيى بن عيسى كل هؤلاء ثقة في الأعمش»[٢].

ومن عنايته بهذا الجانب نقلُهُ عن الأئمة في ذلك، فمن ذلك ما نقله عن ابن المديني وهو قوله: «كان أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش، حافظاً عنه»[٣]، وما نقله بإسناده عن جرير بن عبدالحميد الضبي قوله: «أبو معاوية حفظ حديث الأعمش، ونحن أخذناها من الرقاع»[٤].

القسم الثالث: الرواة المُتَكلَّم في روايتهم عن بعض شيوخهم

وكما بيّن يعقوب من كان مُقَدَّماً في بعض الشيوخ، بيَّن من كان في روايته عن بعض شيوخه كلام ينقصُ من ضبطه عن ذلك الشيخ المعيَّن، ويجعلُ غيرَه يُقَدّمُ عليه؛ إما لأنه سمع من ذلك الشيخ وهو صغير فلم يضبط، أو لأنه سمع بعض حديث شيخه ولم يسمع الباقي، أو لأنه لم يعتن بحديث

(١) هو: محاضر بن المورع الكوفي، قال ابن حجر: (صدوق له أوهام)، مات سنة ٢٠٦هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥٢١.

(٢) شرح علل الترمذي ٢: ٧١٨.

(٣) شرح علل الترمذي ٢: ٧١٦.

(٤) المرجع السابق.

ذلك الشيخ فوقع في روايته عنه أغلاط، وبعضهم تُكُلم في روايته عن بعض شيوخه لأنَّ روايته عنه عَرْضٌ وليست سماعاً، وردَّ يعقوب بن شيبة هذا الكلام كما سيأتي[1]، والرواة الذين تكلم عليهم يعقوب بن شيبة في هذا الجانب؛ هم:

١ ـ سماك بن حرب، قال يعقوب: قال زكريا بن عدي[2] عن ابن المبارك: سماك ضعيف الحديث، قال يعقوب بن شيبة: «وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة، وسفيان فحديثهم عنه صحيحٌ مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرةٍ»[3].

٢ ـ وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي[4]، قال يعقوب: «والأوزاعي اسمه

(١) نظراً لأهمية هذه الجزئية فقد أخذت رسالة علمية ـ ماجستير ـ بعنوان "الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم" تأليف: صالح الرفاعي، وهي مفيدة في بابها، وقد ناقش يعقوب في بعض كلامه في هذه الجزئية.

(٢) هو: زكريا بن عدي بن الصلت التيمي، قال ابن حجر: (ثقة جليل يحفظ)، مات سنة ٢١١هـ. يُنْظر: التقريب ص ٢١٦.

(٣) تهذيب الكمال ١٢ : ١٢٠.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ثقة ما أقل ما روى عن الزهري، وقال أيضاً: الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي، وقال أحمد و أبو حاتم: إمام، =

عبدالرحمن بن عمرو وكنيته أبو عمرو وهو ثقة ثبت، إلاّ أن روايته عن الزهري خاصة؛ فإن فيها شيئاً..»[1]، وقال أيضاً: «علي والأوزاعي ثقتان، والأوزاعي أثبتهما، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري خاصةً شيء، ..»[2].

٣ ـ وعلي بن المبارك[3]، قال يعقوب: «علي والأوزاعي ثقتان..، ورواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصة فيها وهاء[4]، وقد سمع منه يحيى ـ يعني ابن سعيد ـ وكان يحدث عنه بما سمع منه ويحدث عنه بما كتب به إليه، ويحدث عنه من كتاب كان يحيى تركه عنده، وسمعتُ علي بن المديني وقيل له: سماع علي بن المبارك من يحيى بن أبي كثير، فقال عليّ: قال يحيى ـ يعني: ابن سعيد ـ كان عنده كتابان؛ واحد

=وقال ابن سعد: ثقة مأمون صدوق، وقال الجوزجاني: وأما الأوزاعي فربما يهم عن الزهري، وقال ابن حجر: ثقة جليل.

ينظر: تهذيب الكمال ٧: ٣٠٧، شرح علل الترمذي ٢: ٦٧٤، تهذيب التهذيب ٦: ٢٣٨، التقريب ص ٣٤٧، والثقات الذين ضعفوا ص ٩٤.

(١) مسند يعقوب ص ٦٧، تاريخ دمشق ١٠: ٨٢.

(٢) تهذيب الكمال ٢١: ١١٢ـ١١٣، الثقات الذين ضعفوا ص ٩٤، وص ٢٢٢.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ٢١: ١١١، تهذيب التهذيب ٧: ٣٧٥، التقريب ص ٤٠٤، والثقات الذين ضعفوا ص ٢٢٢.

(٤) أيّ: ضعف، قال ابن منظور: وَهَى الشيء والسقاء، ووَهِيَ يَهِي فيهما جميعاً وهياً، فهو واهٍ: ضعُفَ، ..قال ابن الأعرابي: وهى: إذا ضعُفَ. لسان العرب ١٥: ٤١٧ـ٤١٨.

سمعه من يحيى والآخر تركه عنده، قيل لعلي: فرواية يحيى بن سعيد عنه ـ يعني: عن علي بن المبارك ـ فقال: عليٌّ لم يسمع يحيى بن سعيد منه إلاَّ ما سمع من يحيى بن أبي كثير، وسمعتُ علي بن عبدالله يقول: علي بن المبارك أحب إلي من أبان»[1].

٤ ـ قَبِيصة بن عقبة، قال يعقوب: «كان ثقة صدوقاً فاضلاً تكلموا في روايته عن سفيان خاصة، كان ابن معين يضعف روايته عن سفيان»[2].

٥ ـ والليث بن سعد[3]، قال يعقوب: «ثقة وهو دونهم في الزهري ـ يعني دون مالك ومعمر وابن عيينة ـ، قال: وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب»[4].

---

(١) تهذيب الكمال ٢١ : ١١٢ـ١١٣.

(٢) شرح علل الترمذي ٢ : ٨١٢، يُنْظر: الثقات الذين ضعفوا ص ١٤١.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** وقال علي بن المديني، وأحمد بن حنبل: ثقة ثبت، وقال يحيى بن معين، والنسائي، والعجليُّ: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث صحيحه، وقال عمرو بن عليّ: صدوق، وسماعه من الزهري قراءة، وقال ابن أبي حاتم سألتُ أبا زرعة عنه، فقال: صدوق، قلتُ: يحتج بحديثه؟ قال: إي لعَمري، وقال أبو حاتم: أحب إلي من مفضل، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.
ينظر: تهذيب الكمال ٢٤ : ٢٥٥، تهذيب التهذيب ٨: ٤٥٩، التقريب ص ٤٦٤، والثقات الذين ضعفوا ص ١٤١.

(٤) تهذيب التهذيب ٨: ٤٦٢، الثقات الذين ضعفوا ص ١١٤.

٦ ـ ويحيى بن يمان[١]، قال يعقوب: «كان صدوقاً كثير الحديث، وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، وهو من متقدمي أصحاب سفيان في الكثرة عنه ويُعَدُّ من أصحاب سفيان مع أبي أحمد الزُّبيري[٢]، ومُؤمل بن إسماعيل[٣]، وقَبيصة بن عقبة، ومحمد بن يوسف الفِرْيابي[٤]، ونظرائهم من المتأخرين، ويُعَدُّ في كثرة الرواية عن

(١) **أقوال النقاد فيه:** وقال علي بن المديني: صدوق، وكان قد فُلِجَ فتغير حفظُهُ، وقال أحمد: ليس بحجة، وقال يحيى بن معين: ليس بثَبْتٍ، لم يكن يبالي أي شيء حدَّث، كان يتوهم الحديث، وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان، ..قلتُ: فيحيى بن يمان؟ قال: أرجو أن يكون صدوقاً، قلتُ: فكيف هو في حديثه؟ قال: ليس بالقوي، وقال وكيع: هذه الأحاديث التي يُحدث بها يحيى بن يمان ليست من أحاديث سفيان، وقال ابن نمير: حديثه لا يشبه حديث أصحابنا يتوهم الشيء فيحدث به وخاصة لما فلج، وقال أبو زرعة: يهم كثيراً، وقال أبو داود: يخطئ في الأحاديث ويقلبها، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: صدوق عابد يخطئ كثيراً وقد تغير.
ينظر: تهذيب الكمال ٣٢: ٥٥، شرح علل الترمذي ٢: ٧٢٣، تهذيب التهذيب ١١: ٣٠٦، التقريب ص ٥٩٨.

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن الزبير أبو أحمد، قال ابن حجر: (ثقة ثبت إلاّ أنه قد يخطئ في حديث الثوري)، مات سنة ٢٠٣هـ. يُنْظر: التقريب ص ٤٨٧.

(٣) هو: أبو عبدالرحمن البصري، قال ابن حجر: (صدوق سيئ الحفظ)، مات سنة ٢٠٦هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥٥٥.

(٤) هو: الضبي مولاهم، قال ابن حجر: (ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، =

سفيان مع الأشجعي[(١)] والمتقدمين»[(٢)].

وأحياناً ينقل عن الأئمة في ذلك، فقد نقل عن أحمد بن حنبل قوله: «حديث الأوزاعي عن يحيى مضطرب»[(٣)]، وعن ابن معين قوله: «الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزُّبَيدي[(٤)]»[(٥)].

ونقل عن ابن المديني قوله: «حديث الأعمش عن الصغار كأبي إسحاق، وحبيب[(٦)]، وسلمة[(٧)] ليس بذاك»[(٨)].

وأحياناً يسأل الأئمة في ذلك، من ذلك:

=وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق)، مات سنة ٢١٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥١٥.

(١) هو: عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي، قال ابن حجر: (ثقة مأمون، أثبت الناس كتاباً في الثوري)، مات سنة ١٨٢هـ. يُنْظر: التقريب ص ٣٧٣.

(٢) تاريخ بغداد ١٤ : ١٢٣_١٢٤.

(٣) مسند يعقوب ص ٦٠.

(٤) هو: محمد بن الوليد أبو الهذيل الحمصي، قال ابن حجر: (ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري)، مات سنة ١٤٦هـ.

(٥) شرح علل الترمذي ٢ : ٦٧٥.

(٦) هو: حبيب بن أبي ثابت الأسدي مولاهم، قال ابن حجر: (ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس)، مات سنة ١١٩هـ. يُنْظر: التقريب ص ١٥٠.

(٧) هو: سلمة بن كهيل الحضرمي، تقدمت ترجمته.

(٨) شرح علل الترمذي ٢ : ٨٠٠.

ـ قوله: سمعت يحيى بن معين يقول: كان جعفر بن برقان أمياً، فقلت له: جعفر بن برقان كان أمياً؟ قال: نعم، فقلت له: فكيف روايته؟ فقال: كان ثقة صدوقاً، وما أصح روايته عن ميمون بن مهران وأصحابه، فقلتُ: «أمَا روايته عن الزهري فليست مستقيمة؟ قال: نعم، وجعل يضعف روايته عن الزهري»[1].

ـ وقوله: قلتُ لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس؛ إسرائيل وأبو الأحوص[2].

وأحياناً مع النقل ينقد القول ويدافع عن الراوي، فمن ذلك قوله في محمد ابن عبدالرحمن بن أبي ذئب: «ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه منه عرض، ولم يطعن بغير ذلك، والعرض عند جميع من أدركنا صحيحٌ، قال: وسمعت أحمد ويحيى يتناظران في ابن أبي ذئب، وعبدالله ابن جعفر المخرمي، فقدم أحمد المخرمي على ابن أبي ذئب، فقال يحيى: المخرمي شيخ وأيش عنده من الحديث؟! وأطرى ابن أبي ذئب وقدمه على المخرمي تقديماً كثيراً متفاوتاً، فقلت لعليّ بعد ذلك: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن أبي ذئب أحب إلي، وهو صاحب حديث، وأيش عند المخرمي من

(١) الكامل ٢: ١٤٠، تهذيب الكمال ٥: ١٤، شرح علل الترمذي ٢: ٧٩١.
(٢) تهذيب الكمال ١٢: ١٢٠.

الحديث، وسألت علياً عن سماعه من الزهري، فقال: هو عرض، قلت: وإن كان عرضاً كيف؟ قال: هي مقاربة أكثر»[1].

وينقل عن الأئمة في الدفاع عن المتكلم فيه، فمن ذلك قوله: «وقد تُكُلِمَ في رواية وكيع عن الأعمش بشيء دفعه عيسى بنُ يونس، حدثني أحمد بن داود الحُدَّاني قال: قيل لعيسى بن يونس ـ وأنا أسمع ـ إنَّ وكيعاً سمع من الأعمش وهو صغير، قال: لا تقولوا ذاك، إنه كان ينتقيها ويعرفها، أو قال: ينقّيها»[2].

القسم الرابع: الترجيحُ بين الرواةِ، ومَنْ يُقَدّم منهم عند الاختلاف

هذه النقطة هامة جداً، خاصةً عند الاختلاف والتعارض، ولا يستطيع الكلام في هذا القسم إلاَّ جهابذة النقاد، قال ابن رجب: «اعلم أنَّ معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيّن، لأنَّ الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في والوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارستها لوقوف على

(١) تاريخ بغداد ٢: ٣٠٣، تهذيب الكمال ٢٥: ٦٣٥.

(٢) شرح علل الترمذي ٢: ٧١٨.

دقائق علل الحديث»[1].

ولطول ممارسة يعقوب بن شَيْبَة لعلم العلل، وبراعته فيه، يراعي هذا الجانب في كلامه على الرواة، فالرواة الذين تكلم عليهم في هذا القسم هم:

١ ـ أحمد بن إسحاق الحضرمي رَجّحَهُ على أخيه يعقوب، قال يعقوب: «حدثنا أحمد ابن إسحاق الحضرمي، وهو أثبت من يعقوب وكلٌّ ثقة»[2].

٢ ـ وإسحاق بن أبي إسرائيل[3] رَجّحَهُ على سريج بن يونس، قال يعقوب: «سريج ابن يونس شيخ صالح صدوق، وإسحاق بن أبي إسرائيل أثبت منه»[4].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢ : ٦٦٣.

(٢) تاريخ بغداد ٤ : ٢٧.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: ثقة، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أيضاً: ابن أبي إسرائيل أثبت من القواريري، وأكيس وأضبط منه ومن أبيه ومن أهل قريته أجمعين، ثقة، مأمون، ضابط، والقواريري ثقة صدوق، وليس هو مثل إسحاق، وقال ابن سعد: وكان مخلطاً متنقلاً، وقف في القرآن، ورجع مراراً، وقال البغوي، والدارقطني: ثقة، وقال صالح جَزَرة: صدوق في الحديث، إلاّ أنه كان يقول: القرآن كلام الله ويقف، وقال أبو حاتم: كتبتُ عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنتُ أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقاً واحداً، وقال الساجيُّ: تركوا إسحاق بن أبي إسرائيل لموضع الوقف وكان صدوقاً، وقال ابن حجر: صدوق تُكُلم فيه لوقفه في القرآن.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٢ : ٣٩٨، تهذيب التهذيب ١ : ٢٢٣، التقريب ص ١٠٠.

(٤) تاريخ بغداد ٦ : ٣٥٩.

٣ ـ وإسحاق بن إسماعيل الطالقني[١] رجّحَهُ على عثمان بن أبي شيبة[٢] في الرواية، قال يعقوب: «وعثمان بن محمد وإسحاق بن إسماعيل ثقتان، وإسحاق أتقن من عثمان رواية، وكان يحيى بن معين يوثق إسحاق بن إسماعيل جداً»[٣].

٤ ـ وبشر بن المفضل[٤] رَجّحَهُ على عبدالأعلى بن عبدالأعلى[٥]، قال

---

(١) **أقوال النقاد فيه:** ضعفه علي بن المديني، وقال يحيى بن معين: صدوق، وقال أحمد: لا أعلم إلاّ خيراً، وقال أبو داود والدارقطني: ثقة، وقال عثمان بن خُرَّزاذ: ثقة ثقة، وقال ابن حبان: من ثقات أهل العراق ومتقنيهم، حسده بعض الناس فحلف أن لا يحدث حتى يموت وذلك في أول سنة خمس وعشرين ومئتين، ومات في آخرها، مستقيم الحديث جداً، وقال ابن حجر: ثقة تُكلم في سماعه من جرير وحده.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٢ : ٤١٢، تهذيب التهذيب ١ : ٢٢٦، التقريب ص ١٠٠.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ثقة صدوق ليس فيه شك، وقال أحمد: ما علمت إلاّ خيرا وأثنى عليه، وقال أبو حاتم: صدوق، وسُئل ابن نمير عنه فقال: سبحان الله ومثله يُسأل عنه، إنما يُسأل هو عنّا، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ شهير وله أوهام.
يُنْظر: تهذيب الكمال ١٩ : ٤٧٨، تهذيب التهذيب ٧ : ١٤٩، التقريب ص ٣٨٦.

(٣) تاريخ بغداد ٦ : ٣٣٦.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وعده ابن معين في أثبات شيوخ البصريين، وقال ابن سعد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي: ثقة.، وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٤ : ١٤٧، تهذيب التهذيب ١ : ٤٥٨، التقريب ص ١٢٤.

(٥) تقدم ذكر أقوال النقاد في عبدالأعلى بن عبدالأعلى: ص ٢٩٧.

يعقوب: «وعبدالأعلى وبشر ثقتان، وبشر بن المفضل أثبت من عبدالأعلى وهما ثبتان»[1].

٥ ـ وحماد بن زيد رَجّحَهُ على حماد بن سلمة، قال يعقوب: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة ـ وكلٌّ ثقةٌ ـ ...»[2].

٦ ـ خلف بن سالم رَجّحَهُ على مسدد بن مسرهد والحميديّ، قال محمد ابن أحمد بن يعقوب: «ذكر جدي مسدداً والحميدي، فقال: كان خلف بن سالم أثبت منهما»[3].

٧ ـ وزهير بن حرب[4] رَجّحَهُ على عبدالله بن محمد بن أبي شيبة[5]،

---

(١) مسند عمر ص ٣٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٣: ١١، تقدم ذكر أقوال النقاد في الحمادين، وترجيحهم ابن زيد على ابن سلمة.

(٣) تاريخ بغداد ٨: ٣٢٩.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال جعفر بن محمد: سألتُ محمد بن عبدالله بن نمير، قلتُ له: أيما أحبُّ إليك أبو خيثمة أو أبو بكر بن أبي شيبة؟ فقال: أبو خيثمة وجعل يطري أبا خيثمة، ويضع من أبي بكر، وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال الحسين بن فهم: ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة ثبت روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث.

يُنْظر: تهذيب الكمال ٩: ٤٠٢، تهذيب التهذيب ٣: ٣٢٤، التقريب ص ٢١٧.

(٥) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد: صدوق وهو أحبُّ إليّ من عثمان، وقال يحيى بن معين: صدوق، وقال ابن أبي حاتم: قيل لأبي زرعة: بلغنا عنك أنك قلت لم أر أحداً أحفظ من=

قال يعقوب: «زهير أثبت من عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، وكان في عبدالله تهاون بالحديث، لم يكن يَفْصِلُ هذه الأشياء ـ يعني: الألفاظ ـ»(1).

القسم الخامس: الرواة الذين حديثهم من كتابهم أصح

هذا القسم مما عُني به المحدثون في كلامهم على الرواة، وهو دالٌّ على مدى الدقة التي كانوا يتصفون بها في نقدهم للرواة، وغالب المحدثين كانت عندهم كتب وأصول يحدثون منها، بل كان الأئمة يحثون على التحديث من الكتب، قال الذهبيّ: «والورع أنَّ المحدث لا يحدث إلاَّ من كتاب كما كان يفعل ويوصي به الإمام أحمد بن حنبل»(2).

ومن مسالك الترجيح في العلل تقديم ما في الكتب على ما في الصدر، وممن ذكر ذلك إمام الصنعة البخاريُّ فقال في حديث: «وهذا أصح، لأنَّ الكتاب أحفظ عند أهل العلم، لأنَّ الرجل يُحدث بشيءٍ ثم يرجع إلى الكتاب فيكون

=أبي شيبة؟ فقال: نعم في الحفظ، ولكن في الحديث ـ كأنه لم يحمده ـ، وقال العجلي، وأبو حاتم، وابن خراش: ثقة، وقال الدارقطني: حافظ وقال ابن حجر: ثقة حافظ صاحب تصانيف.

يُنْظر: تهذيب الكمال ١٦ : ٣٤، تهذيب التهذيب ٦ : ٢، التقريب ص ٣٢٠.

(1) تاريخ بغداد ٨ : ٤٨٣، تهذيب الكمال ٩ : ٤٠٤.

(2) سير أعلام النبلاء ٩ : ٣٨٣.

كما في الكتاب»[1]، فرجح تلك الرواية لأنها من كتاب.

وقال الحازمي[2] ـ عند ذكر وجوه الترجيح ـ: «الوجه الرابع والعشرون: أنْ يكون راوي أحد الحديثين مع حفظه صاحب كتاب يرجع إليه، والراوي الآخر حافظ غير أنه لا يرجع إلى كتاب فالحديث الأول أولى أن يكون محفوظاً، لأنَّ الخاطر قد يخون أحياناً، وقال علي بن المديني: قال لي سيدي أحمد بن حنبل: لا تُحدثنَّ إلاَّ من كتاب»[3].

ومما يدل أيضاً على أنَّ الكتاب أصح عند المحدثين ما قاله الخطيب البغداديّ في «الكفاية»: «بابٌ في أنَّ السيئ الحفظ لا يعتد من حديثه إلاَّ بما رواه من أصل كتابه»[4]، وذكر آثاراً في ذلك عن عفان الصفار، وابن عيينة، وابن عمار، ويحيى القطان وغيرهم، إذاً هناك رواة لا يعتد بما حدثوا من حفظهم بخلاف ما إذا حدثوا من كتبهم، قال مروان بن محمد[5]: لا غنى لصاحب حديث عن صدقٍ وحفظٍ وصحة كتب، فإذا أخطأته واحدة وكانت فيه واحدة، لم يضره إن لم يكن له حفظ ورجع إلى

(١) جزء رفع اليدين ص ١١٥، نصب الراية ١ : ٣٩٦.

(٢) هو: محمد بن موسى الهمذاني، قال ابن النجار: (كان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله)، مات سنة ٥٨٤هـ. يُنْظر: تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣٦٣.

(٣) الاعتبار ص ١٧.

(٤) الكفاية ص ٢٢٣.

(٥) هو: الطَّاطري الدمشقي، قال ابن حجر: (ثقة)، مات سنة ١١٠ هـ. يُنْظر: التقريب ص٥٢٦.

الصدق، وكُتُبه صحيحةٌ لم يضره إن لم يحفظ[1]، وقال ابن رجب: «ومن هذا النوع[2] أيضاً قومٌ ثقاتٌ لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يُحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويُحدثون أحياناً من كتبهم فيضبطون»[3].

ومعرفة أنَّ الراوي حدَّث من كتابه تُعرف بأمور منها:

١ ـ تصريح الراوي عنه بأنَّ فلاناً حدثهم من كتابه، وهذا كثيراً ما يذكر في الأسانيد.

٢ ـ نصُّ أحد الأئمة على ذلك، كقول أحمد في حديث رواه عبدالرزاق ابن همام عن معمر عن الزهري عن سالم[4] عن أبيه أنَّ النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً، قال أحمد: «هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب»[5]، وقول أبي داود عن إبراهيم بن موسى الصغير[6]: «لا يحدث إلاّ من كتابه»[7].

---

(١) تهذيب الكمال ١: ١٦٢.

(٢) أي من النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض.

(٣) شرح علل الترمذي ٢: ٧٥٦.

(٤) هو: سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، قال ابن حجر: (أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت)، مات سنة ١٠٦هـ.يُنْظر: التقريب ص ٢٢٦.

(٥) شرح علل الترمذي ٢: ٧٥٦.

(٦) قال ابن حجر: (ثقة حافظ)، مات سنة ٢٢٠ هـ.يُنْظر: التقريب ص ٩٤.

(٧) تهذيب التهذيب ١: ١٧١.

٣ ـ رواية الأئمة النقاد الذين ينتقون من أحاديث الرواة، مثل القطان وابن معين وغيرهما، قال ابن معين: «ما كتبت عن عبدالرزاق حديثاً واحداً إلاَّ من كتابه كله»[(١)].

كلام يعقوب بن شَيْبَة في هذه المسألة:

يعتني يعقوب بن شيبة في كلامه على الرواة بذكر كتبهم وصحتها، والرواة الذين ذكر كتبهم هم:

١ ـ حفص بن غياث النخعي[(٢)]، قال يعقوب: «ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه»[(٣)].

٢ ـ وشَريك بن عبدالله القاضي، قال يعقوب: «ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه»[(٤)].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٧٥٧.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى القطان: ثبت، قيل له: إنه يهم، قال: كتابه صحيح، وقال يحيى ابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن خراش: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة مأمون، وقال أبوزرعة: ساء حفظه بعد ما استقضي فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلاَّ فهو كذا وكذا، وقال أبو حاتم: أتقن وأحفظ من أبي خالد الأحمر، وقال داود بن رُشيد: حفص كثير الغلط، وقال ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٧: ٥٦، شرح علل الترمذي ٢: ٧٦٢، تهذيب التهذيب ٢: ٤١٥، التقريب ص ١٧٣.

(٣) تاريخ بغداد ٨: ١٩٨، تهذيب الكمال ٧: ٦٠.

(٤) تاريخ بغداد ٩: ٢٨٤، تقدم ذكر أقوال النقاد فيه ص ٢٧٥.

٣ ـ وعبدالله بن عمرو المنقري، قال يعقوب: «أبو معمر كان ثقة ثبتاً صحيح الكتاب، وكان يقول بالقدر، وكان غالباً على عبدالوارث..»[(١)].

٤ ـ وعفان بن مسلم، قال يعقوب: «كان عفان ثقة ثبتاً متقناً، صحيح الكتاب، قليل الخطأ والسقط»[(٢)].

٦ ـ وقيس بن الربيع[(٣)]، قال يعقوب: «قيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جداً مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته»[(٤)].

٧ ـ ومالك بن إسماعيل أبو غسان، قال يعقوب: «ثقة صحيح الكتاب، وكان من العابدين»[(٥)].

٨ ـ والوضاح أبو عوانة، قال يعقوب: «وأبو عوانة ثبتٌ، صحيح

---

(١) تاريخ بغداد ١٠: ٢٤ ـ ٢٥، تهذيب الكمال ١٥: ٣٥٥.

(٢) تاريخ بغداد ١٢: ٢٧٦، وانظر تاريخ بغداد ٨: ٤٠٣.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه، وضعفه علي ابن المديني جداً، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: روى أحاديث منكرة، وقال ابن سعد: ضعيف، وقال أبوزرعة: فيه لين، وقال أبو حاتم: محله الصدق وليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو حاتم أيضاً، وأبو زرعة، والدارقطني، والترمذي: ضعيف، وقال ابن حجر: صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٤: ٢٥ـ٣٨، تهذيب التهذيب ٨: ٣٩١ـ٣٩٥، التقريب ص ٤٥٧.

(٤) تهذيب الكمال ٢٤: ٣٥.

(٥) تهذيب الكمال ٢٧: ٨٩.

الكتاب، وحفظه صالح، وكان أبو عوانة سبياً»[1].

وأحياناً ينبه أنَّ فلاناً حدَّث وكتبه ليست معه، كقوله في معمر بن راشد: «سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأنَّ كتبه لم تكن معه»[2]، وأيضاً ينبه أنَّ فلاناً ليس عنده كتاب يرجع إليه، كقوله في حماد بن زيد: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة ـ وكلٌّ ثقةٌ ـ غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد ويقف المرفوع كثير الشك لتوقيه، وكان جليلاً، لم يكن له كتاب يرجع إليه فكان أحيانا يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه، وكان يُعَدُّ من المتثبتين في أيوب خاصةً..»[3].

القسم السادس: الرواة الذين تُكُلم في حديثهم إذا جمعوا شيوخهم في الرواية، وسبب ذلك.

قال ابن رجب: «وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه الإرشاد: ذاكرت بعض الحفاظ، قلتُ: لِمَ لَمْ يدخل البخاريّ حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس، يقول: أخبرنا قتادة، وثابت، وعبدالعزيز ابن صهيب[4]، عن أنس، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلتُ: أليس ابن وهب

(١) تاريخ بغداد ١٣ : ٤٦٤.

(٢) شرح علل الترمذي ٢ : ٧٦٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٣ : ١١.

(٤) هو: البناني البصري، قال ابن حجر: (ثقة)، مات سنة ١٣٠ هـ. يُنْظر: التقريب ص ٣٥٧.

اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول أنا مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ»، ثم قال ابن رجب: «ومعنى هذا أنَّ الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أنَّ لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلاَّ من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي وغيره، ممن لا يضبط هذا..»[1].

وقد وصف يعقوب بن شيبة بعض الرواة بأنهم يجمعون شيوخهم من غير تمييزٍ لألفاظهم، والرواة الذين وصفهم يعقوب بن شيبة بذلك هم:

١، ٢ ـ جابر بن يزيد الجعفي[2]، وليث بن أبي سُليم[3]، قال يعقوب:

---

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٨١٥ـ٨١٦.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه، ولا كرامة، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن سعد: كان يدلس وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته، وقال الذهبي: من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ، وقال ابن حجر: ضعيف رافضي.
يُنْظر: تهذيب الكمال ٤: ٤٦٥، تهذيب التهذيب ٢: ٤٦، التقريب ص ١٣٧.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال يعقوب بن شيبة: هو صدوق، ضعيف الحديث، وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عن ليث، وقال يحيى بن معين: ضعيف يكتب حديثه، وقال أيضاً: هو ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع بين طاووس وغيره فزيادة، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال ابن سعد، وأبو حاتم: ضعيف، وقال أبوزرعة: لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم، وقال الدارقطني: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد، وقال=

«يقال: إنَّ ليثاً كان يسأل عطاء وطاووساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له، قال: وقد طُعن بمثل هذا على جابر الجعفي، كان يجمع الجماعة في المسألة الواحدة وربما سأل بعضهم، وأمَّا يحيى فضعف ليثاً، وقال: إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً»(١).

٣ـ وسفيان بن عيينة، قال يعقوب: «كان سفيان بن عيينة ربما يُحدث بحديثٍ واحدٍ عن اثنين، ويسوقه سياقة واحد منهما، فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه»(٢).

فيبدو أنَّ سفيان بن عيينة فعل ذلك مرّة أو مرتين كما يُشعر بذلك قول يعقوب: ربما التي للتقليل، وقد ذكر ابن رجب مثالاً على ذلك من حديث سفيان فقال: «ومن هذا المعنى أنَّ ابن عيينة كان يروي عن ليث وابن أبي نجيح جميعاً، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن علي حديث (القيام للجنازة) قال الحميدي: فكنا إذا وقفنا عليه لم يدخل في الإسناد أبا معمر إلاَّ في حديث ليث خاصة، يعني: أنَّ حديث ابن أبي نجيح كان يرويه عن مجاهد، عن علي

=ابن حجر: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.

يُنظر: تهذيب الكمال ٢٤: ٢٧٩ـ٢٨٨، تهذيب التهذيب ٨: ٤٦٥ـ٤٦٨، التقريب ص ٤٦٤.

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٨١٤.

(٢) شرح علل الترمذي ٢: ٨١٦؛ وانظر ص ٨٦٦.

منقطعاً»[1].

ونقل يعقوب بن شَيْبَة عن شعبة تحذيره من عطاء بن السائب إذا جمع بين شيوخه، فروى عن علي بن طِبراخ عن ابن علية أنَّ شعبة قال له: إذا حدثك عطاء بن السائب عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع فقال: زاذان وميسرة وأبو البختري فاتقه، كان الشيخ قد تغير[2].

التَّعليق:

يُستفاد مما تقدم عدةُ أمور:

١ ـ أنَّ تفصيل يعقوب بن شيبة في الرواة يرجع:

إمّا إلى المكان الذي حدّث فيه الراوي، أو إلى الزمان الذي حدّث فيه الراوي، أو إلى شيوخ الراوي، أو إلى تلاميذ الراوي، أو إلى حال الشيخ عند تحديثه.

٢ ـ تقسيمه أصحاب سفيان الثوري إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المتقدمون من أصحابه وهم: من أكثر عن سفيان الثوري مع ضبطه عنه، وسمّى منهم: الأشجعي.

القسم الثاني: المتأخرون من أصحاب سفيان وهم: من خفَّ ضبطه، وسمّى منهم: محمد بن عبدالله الزُّبيري، ومُؤمل بن إسماعيل، وقَبيصة بن

---

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٨٦٥ ـ ٨٦٦.

(٢) شرح علل الترمذي ٢: ٨١٣.

عقبة، ومحمد بن يوسف الفِرْيابي.

القسم الثالث: من كان مع المتقدمين من حيثُ الكثرة عن سفيان، ومع المتأخرين من حيث الضبط عنه، ولم يسمٍّ من هذا الضرب إلاَّ يحيى بن يمان.

٣ ـ نقله عن الأئمة وسؤالهم عن أحوال الرجال، كابن معين، وابن المديني، واحمد بن حنبل.

٤ ـ نقده بعض الأقوال، أحياناً ينقدها بنفسه، وأحياناً ينقل عن الأئمة.

ومما تقدم في هذا المطلب يعلم غلط من يعتمد في الحكم على الرواة على المختصرات التي لا تفصّل القولَ في الراوي، بل لا بدَّ من الرجوع إلى الأصول والمطولات في هذا الفن لاستيعاب الأقوال في الراوي وإلاَّ كان الحكم على الراوي قاصراً غير كامل، والله الموفق.

خلاصة منهج يعقوب بن شيبة في التَّعديل:

في هذه الخلاصة أذكر أهم ما يلاحظ على كلام يعقوب بن شيبة في التَّعديل، فمن ذلك:

- توثيقه للمبتدعة مطلقاً من غير تفريق بين أنواع البدع؛ فهو يوثق مَنْ رُمِيَ بالقَدَر، ومَنْ رُمِيَ بالتشّيع، ومَنْ رُمِيَ بالإرجاء، ولا يُفرّق أيضاً بين مَنْ كانت بدعته خفيفة أو شديدة، وبين من كان داعية أو غير داعية، فكلهم عنده ثقات إذا توفر فيهم الضبط والحفظ كما تقدم.
- وتقويته بعض الرجال لرواية بعض الأئمة عنهم، ومن الأئمة الذين نصَّ عليهم مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان وتقدم بيان ذلك.
- وتفصيله في أحوال الرجال، فبعض الرواة قد يكون مقبولاً في حالٍ، ومردوداً في حالٍ أخرى، وهذه الأحوال ترجع:

١ـ إمّا إلى المكان الذي حدّث فيه الراوي.

٢ـ أو إلى الزمان الذي حدّث فيه الراوي.

٣ـ أو إلى شيوخ الراوي.

٤ـ أو إلى تلاميذ الراوي.

٥ـ أو إلى حال الشيخ عند تحديثه.

وتقدم بيان ذلك مبسوطاً.

- وتأثره في ألفاظه وأحكامه ببعض الأئمة، منهم: ابن سعد، وابن معين.
- وعنايته بألفاظ الرواية، حتى إنه رجح بعض الراوة على بعض لهذا السبب، فقد قال: «زهير أثبت من عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، وكان في عبدالله تهاون بالحديث، لم يكن يَفْصِلُ هذه الأشياء ـ يعني الألفاظ ـ»[1]، ويلاحظ هذا الاعتناء أيضاً في طريقة يعقوب في الرواية، ودقته المتناهية في ذلك كما تقدم.
- وتأثره أيضاً في ألفاظه وأحكامه على الرجال بعلم العلل، وتقدم أن يعقوب بن شَيْبَة كان من المُبَرّزين في علم العلل، ويظهر ذلك جلياً في ألفاظه وأحكامه على الرجال، لذا يتكرر في كلامه ألفاظ الترجيح بين الرواة كفلان أثبت من فلان أو أتقن أو أعلم ونحوها من العبارات الهامة في علم علل الحديث.
- ويلاحظ استعماله بعض العبارات الرفيعة في التَّعديل في وصف رواة لا يبلغونها، من ذلك قوله في عطاء الخراساني: ثقة ثبت، وأقوال النقاد فيه تدور بين ثقة وصدوق وضعيف كما تقدم.

ومن خلال ما تقدم في هذا المبحث يتبين أنَّ يعقوب بن شيبة معتدل في التعْديل، وإن كان لا يخلو من تشددٍ أحياناً، فقد تشدد في:

١ـ عبدالسلام بن حرب، حيثُ غَمَزَه والجمهور على توثيقه كما سيأتي

---

(١) تهذيب الكمال ٩: ٤٠٤.

ـ إن شاء الله ـ.

٢ـ والوليد بن أبي مالك، لم يتكلم عليه إلاّ يعقوب، وهو متفق على توثيقه.

٣ـ وإسرائيل بن يونس السبيعي.

وهكذا غالب الأئمة المعتدلين، فإنهم قد يتشددون أحياناً، وأحياناً يتساهلون، وما أحسنَ وأدق كلمةَ المعلميّ التي قال فيها: «ما اشتهر أنَّ فلاناً من الأئمة مُسَهِّل، وفلاناً مُشَدِّد، ليس على إطلاقه، فإنَّ منهم من يُسهل تارةً، ويُشدد أُخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفةُ هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلاّ باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام»[1]، والله أعلم.

(١) مقدمة الفوائد المجموعة ص: ط.

الفصل الثاني

منهج يعقوب بن شيبة في الجرح

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول: مصطلحاته في الجرح ـ حصر ودراسة ـ.**
- **المبحث الثاني: أحكامه على الرجال، وفيه مطلبان:**
  - المطلب الأول: الرواة المجهولون ومنهج يعقوب فيهم.
  - المطلب الثاني: الآفات المفسدة لأحاديث الرواة المستنبطة من كلام يعقوب.

المبحث الأول
مصطلحاته في الجَرْح ـ حصر ودراسة ـ

يظهر من تأمل أقوال يعقوب بن شَيْبَة في الجَرْح أنَّ عنده تورعاً وتحفظاً في إطلاق ألفاظ الجَرْح على الرواة، يدلُّ على ذلك عدةُ أمورٍ منها:

١ ـ أنَّ أشد ما وقفتُ عليه من ألفاظ الجَرْح عنده لفظة: (متروك الحديث)، ولفظة: (ليس بشيء)، وهؤلاء الذين وصفهم يعقوب بن شَيْبَة بهذين اللفظين أطلق عليهم غيرُهُ لفظة: كذَّاب أو وضَّاع، ومع ذلك لم يصفهم يعقوب بهذا الوصف مكتفياً بذكر ما يدل على طرح حديثهم وعدم الاعتبار به، مع إطلاعه على أقوالهم فيهم.

٢ ـ أنه كثيراً ما يقرن ألفاظ الجَرْح بألفاظ تدل على تعديل هؤلاء المجروحين في دينهم وأمانتهم وصلاحهم، مشيراً بذلك إلى أنَّ الجَرْح منصباً على ضبطهم وحفظهم فقط، من ذلك: قوله في عبدالرحمن بن زياد الأفريقي: «ضعيف الحديث، وهو ثقةٌ صدوقٌ، رجلٌ صالح، وكان من الأمَّارين بالمعروف الناهين عن المنكر»[1]، وقوله في الربيع بن

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ٢١٧، تاريخ دمشق ٩ : ٩٤٣، تهذيب الكمال ١٧ : ١٠٦.

صَبيح: «رجل صالح، صدوق ثقة، ضعيفٌ جداً»[(١)]، وقوله في شَريك بن عبدالله القاضي: «صدوق ثقة، سيئ الحفظ جداً»[(٢)]، وقوله في مندل بن علي: «كان خيراً فاضلاً صدوقاً، وهو ضعيف الحديث»[(٣)]، وقوله في موسى بن عبيدة الرَّبَذي: «روى موسى بن عبيدة الرَّبَذي، وهو ضعيف الحديث جداً، وهو صدوق»[(٤)]، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

٣ ـ وهناك أقوال ليعقوب يلاحظ فيها التورّع، من ذلك نَقْلُه الألفاظ القاسية والشديدة عن غيره من الأئمة، كقوله في عبدالعزيز بن أبان: «عبدالعزيز بن أبان عند أصحابنا جميعاً متروكٌ، كثير الخطأ، كثير الغلط، وقد ذكروه بأكثر من هذا، وسمعت محمد بن عبدالله بن نمير يقول: ما رأيت أبين أمراً منه، وقال هو كذاب»[(٥)]، وقصده في قوله: وقد ذكروه بأكثر من هذا..أنه رُمِيَ بالكذب، ولم يُصرّح بذلك من نفسه بل نقل ذلك عن شيخه ابن نُمير.

---

(١) تهذيب الكمال ٩ : ٩٣.

(٢) تهذيب الكمال ١٢ : ٤٧١.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٩٨.

(٤) تهذيب الكمال ١٥ : ٢٦٥.

(٥) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٤٦، تهذيب الكمال ١٨ : ١١١ـ ١١٢.

ـ وقوله أيضاً في الهيثم بن عدي: «كانت له معرفة بأمور الناس وأخبارهم، ولم يكن في الحديث بالقوي، ولا كانت له به معرفة وبعض الناس يحمل عليه في صدقه»[1]، ويشير في قوله: وبعض الناس يحمل عليه في صدقه إلى من رماه بالكذب كابن معين[2]، وقد كذّبه العجلي[3]، وأبو داود[4]، ويعقوب الفَسَويّ[5]، وقال البُخَاريّ: سكتوا عنه[6]، وذكره الدارقطنيّ في الضعفاء والمتروكين[7].

وما أحسَنَ قولَ يعقوب بنِ شَيْبَة في علي بن عاصم حيث يقول: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، فمنهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان ـ رحمة

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٥٣.
(٢) تاريخ ابن معين ٢ : ٦٢٦.
(٣) معرفة الثقات ٢ : ٣٣٧.
(٤) تاريخ بغداد ١٤ : ٥٣.
(٥) المعرفة والتاريخ ٣: ٥٦.
(٦) الضعفاء ص ١٢٢
(٧) ص ٢٤٨.

الله علينا وعليه ـ من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده»[1].

وهذا التحفظ في استعمال مصطلحات الجرح ليس غريباً على يعقوب بن شَيْبَة فقد وُصِفَ بالزهدِ والصلاحِ كما تقدم، هذا ما يتعلق بالسمة البارزة على مصطلحات يعقوب في الجرح، وأما ألفاظه في الجرح فقد راعيتُ في ترتيبها الإفراد والتركيب كما فعلتُ في ألفاظه في التعديل في الفصل الأول، فجعلتها في قسمين:

القسم الأوَّل: الألفاظ المفردة في الجَرْح.

والقسم الثاني: الألفاظ المركبة في الجَرْح.

والله الموفق.

القسم الأوَّل: الألفاظ المفردة في الجَرْح

الألفاظ المفردة في الجَرْح التي وقفتُ عليها في كلام يعقوب بن شَيْبَة هي:

متروك الحديث ـ وليس بشي ـ وكثير المناكير ـ ومنكر الحديث ـ وفي روايته اضطراب كثير ـ ومضطرب الحديث ـ وفي حديثه اضطراب ـ وفي حديثه عن فلان بعض الاضطراب ـ وضعيف الحديث ـ ويضعف ـ وفيه ضعف ـ وفي حديثه ضعف ـ ولم يكن في الحديث بذاك ـ ولم يكن في الحديث بالقوي.

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٦، تهذيب الكمال ٢٠: ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

ـ بيان رُتَبِ ومعاني هذه الألفاظ:

١ـ لفظة (متروك الحديث)

هذه اللفظة من ألفاظ الجَرْح الشديد عند المحدثين، قال ابن أبي حاتم: «وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة»[١]، وجعلها والذهبيّ والسخاوي في المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح، قال الذهبيّ: «وأردى عبارات الجَرْح: دجال...ثم متهم بالكذب...ثم متروك...»[٢].

هذا وقد نُقِلَ عن بعض الأئمةِ المتقدمين صفةُ مَنْ يُتركُ حديثه، من ذلك أنَّ شعبة سُئل: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طُرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه[٣]، وقال أحمد بن صالح الحافظ[٤]: «لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال فلانٌ ضعيف، فأما أن يقال فلانٌ متروك فلا، إلاَّ أن يجتمع

---

(١) الجرح والتَّعديل ٢: ٣٧.

(٢) الميزان ١: ٤.

(٣) الجَرْح و التَّعديل ٢: ٣٢، الكامل ١: ١٥٤، تهذيب الكمال ١: ١٦٢.

(٤) هو: أبو جعفر الطبري المصري، قال ابن حجر: (ثقة حافظ)، مات سنة ٢٤٨هـ. يُنْظر: التقريب ص ٨٠.

الجميع على ترك حديثه»[1]، وقال الذهبيّ: «الصدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك»[2].

ـ المراد بلفظة (متروك الحديث) في كلام يعقوب بن شَيْبَة:

هذه اللفظة من أشد الألفاظ التي استعملها يعقوب بن شَيْبَة في جرحه للرواة، إذْ أنه ـ كما تقدم ـ يتورّعُ في إطلاق ألفاظ الجَرْح على الرواة، وقد وصف بهذه اللفظة سبعةً من الرواة، وجميع هؤلاء السبعة متفقٌ على تركهم وعدمِ الاعتبار بهم، بل كلهم رموا بالكذب، فلعلي أن أذكرهم، وأذكر أقوال النقاد فيهم، ليتبين حالهم:

١ ـ إسماعيل بن أبان الأكبر الكوفي[3]، قال يعقوب: «إسماعيل بن أبان الأكبر الكوفي روى عن هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد وهو متروك الحديث..»[4].

٢ ـ الحسن بن عُمارة[5]، قال يعقوب: «الحسن بن عُمارة مولى لبجيلة،

(١) الكفاية ص ١١٠، المعرفة والتاريخ ٢: ١٩١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩: ٤٢٩.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: كذاب لا يكتب حديثه، وقال البخاري: متروك تركه أحمد والناس، وقال المزي: مجمع على ضعفه.
يُنظر: تهذيب الكمال ٣: ١١ـ١٣، تهذيب التهذيب ١: ٢٧٠ـ٢٧١، التقريب ص ١٠٥.

(٤) المتفق والمفترق ص ٤٠٨.

(٥) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: كان يضع، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، =

يُكنى أبا محمد متروك الحديث»[1].

٣ ـ خالد بن القاسم المدائني[2]، قال يعقوب: «خالد المدائني صاحب حديث، غير متقن متروك الحديث، كل أصحابنا مجمع على تركه، غير علي بن المديني فإنه كان حسن الرأي فيه»[3].

٤ ـ داود بن الزبرقان[4]، قال يعقوب: «متروك الحديث»[5].

٥ ـ عبدالله بن حكيم الداهري أبو بكر[6]، قال يعقوب: «متروك

=وقال ابن سعد: ضعيف في الحديث، وقال أحمد بن حنبل وأبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.

يُنظر: تهذيب الكمال ٦: ٢٦٥ـ٢٧٧، تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٤ـ٣٠٨، التقريب ص ١٦٢.

(١) تاريخ بغداد ٧: ٣٥٠.

(٢) أقوال النقاد فيه: قال أحمد بن حنبل: لا أروي عنه شيئاً، وقال البخاري: تركه علي والناس، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه، كان يعمد إلى الحديث المنقطع فيسنده.

يُنظر: تاريخ بغداد ٨: ٣٠٣، الميزان ١: ٦٣٧ـ٦٣٨، اللسان ٢: ٣٨٣.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: كتبت عنه شيئاً يسيراً، ورميت به ضعفه جداً، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: متروك، وقال الجوزجاني: كذاب، وقال ابن حجر: متروك وكذبه الأزدي.

يُنظر: تهذيب الكمال ٨: ٣٩٢ـ٣٩٥، تهذيب التهذيب ٣: ١٨٥، التقريب ص ١٩٨.

(٥) تاريخ بغداد ٨: ٣٥٩، تهذيب الكمال ٨: ٣٩٥.

(٦) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: ليس بشيء، لا يكتب حديثه، وقال يحيى بن معين: =

الحديث»[1].

٦ ـ عبدالعزيز بن أبان[2]، قال يعقوب: «عبدالعزيز بن أبان عند أصحابنا جميعاً متروكٌ، كثير الخطأ كثير الغلط، وقد ذكروه بأكثر من هذا، وسمعت محمد بن عبدالله بن نمير يقول: ما رأيت أبين أمراً منه، وقال: هو كذاب»[3].

٧ ـ علي بن الحزور الغنوي[4]، قال يعقوب: «قد ترك حديثه، وليس ممن أحدث عنه»[5].

=ليس بثقة، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: كذاب، وقال ابن خراش وإبراهيم ابن أبي طالب: متروك الحديث، وقال الذهبيّ: واهٍ متهم بالوضع.

يُنظر: تاريخ بغداد ٩: ٤٤٦ـ٤٤٨، ميزان الاعتدال ٢: ٤١٠ـ٤١١، لسان الميزان ٣: ٢٧٦.

(١) تاريخ بغداد ٩: ٤٤٧.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: ليس هو بذاك وليس هو في شيء من كتبي، وقال يحيى بن معين: كذاب خبيث يضع الحديث، وقال أحمد: تركته، وقال أبو زرعة: ضعيف وترك حديثه، وقال أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني: متروك، وقال ابن حجر: متروك وكذبه ابن معين وغيره.

يُنظر: تهذيب الكمال ١٨: ١٠٧ـ ١١٢، تهذيب التهذيب ٦: ٣٢٩ـ٣٣١، التقريب ص ٣٥٦.

(٣) تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٦، تهذيب الكمال ١٨: ١١١ـ ١١٢.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: ليس يحل لأحد أن يروي عنه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال البخاري: فيه نظر، وقال الأزدي: لا اختلاف في ترك حديثه، وقال ابن حجر: متروك شديد التشيع.

يُنظر: تهذيب الكمال ٢٠: ٣٦٦ـ٣٦٧، تهذيب التهذيب ٧: ٢٩٦ـ٢٩٧، التقريب ص ٣٩٩.

(٥) تهذيب الكمال ٢٠: ٣٦٧.

٢ـ لفظة (ليس بشي)

فرّق الذهبيُّ والسخاويُّ بين هذه اللفظة ولفظة (متروك الحديث) من حيث الرتبة فجعلوا هذه اللفظة في المرتبة الرابعة، ولفظة(متروك الحديث) في المرتبة الثالثة فهي عندهما أشد من لفظة (ليس بشي)، ولم يذكرا دليلاً على هذا التفريق، والذي يظهر من عمل المحدثين المتقدمين عدم التفريق، ذلك أنَّ كثيراً من الرواة الذين يطلقون عليهم لفظة (متروك الحديث)، يقولون عنهم أيضاً (ليسوا بشيء)، من ذلك:

١ ـ الحسن بن عمارة، قال أحمد عنه: (متروك الحديث)، وفي رواية أخرى: (ليس بشي)[١].

٢ ـ وداود بن الزبرقان، قال أبو داود عنه: (ترك حديثه)، وفي رواية أخرى: (ليس بشي)[٢].

٣ ـ والقاسم العمري، قال ابن معين عنه: (ليس بشيء)[٣]، وقال ابن المديني: (ضعيف عندنا، ليس بشيء)[٤]، وقال أحمد: (ليس بشيء)، وفي رواية قال: (هو عندي كان يكذب)[٥].

---

(١) تهذيب التهذيب ٢ : ٣٠٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٣: ١٨٥.

(٣) تاريخ ابن معين ٣: ١٦٠.

(٤) سؤالات محمد بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ١١٣.

(٥) الضعفاء الكبير ٣: ٤٧٣.

٤ ـ وخارجة بن مصعب، قال ابن معين عنه: (ليس بشيء)[١]، وفي رواية: (كذاب)[٢].

٥ ـ ومحمد بن حميد الرازي، قال النسائي: (ليس بشيء)، فقال له حمزة الكناني: ألبته، قال: نعم، فقال له: ما أخرجتَ له شيئاً؟ قال: لا[٣].

٦ ـ وأبو الحسين المكي، قال أبو زرعة الكَّشي: (ليس هو بشيء، وكان يكذب)[٤].

وكذلك أطلق هذه العبارة ابن المديني وابن معين على عمرو بن عبيد[٥]، طلحة بن عمرو[٦]، وأبي بكر الداهري[٧]، وهم متفق على تركهم وعدم الاحتجاج بحديثهم.

وقد نُقِلَ عن الشافعي هذا المعنى، قال السخاوي: «قد روينا عن المزني قال سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول فلانٌ كذاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم أُكْسُ

---

(١) تاريخ ابن معين ٢: ١٤٢، تاريخ الدارمي ١٠٦، سؤالات ابن الجنيد ١١١، من كلام أبي زكريا ٣٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٣: ٧٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٩: ١٣١.

(٤) سؤالات حمزة السهمي ص ١٥١.

(٥) سؤالات محمد بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ٧٥، تاريخ يحيى بن معين ٤: ٨٨.

(٦) سؤالات محمد بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ١١٢، تاريخ يحيى بن معين ٣: ٦٣.

(٧) سؤالات محمد بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ١٥٠، تاريخ يحيى بن معين ٤: ٤٠٩.

ألفاظك أحسنها، لا تقل: فلانٌ كذاب، ولكن قل حديثه ليس بشيء»، قال السخاوي ـ معلقاً على كلام الشافعي ـ: «وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية»[1]، فجَعْلُهَا في كلام الشافعي فقط في المرتبة الثانية، فيه نظرٌ كما تقدم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ويقول أهل الحديث عن بعض المحدثين: ليس بشيء، أو عن بعض الأحاديث: ليس بشيء، إذا لم يكن ممن ينتفع به في الرواية، لظهور كذبه عمداً أو خطأ»[2].

وللمنذري كلام جيّد ومتين حول كلمة (ليس بشيء) جديرٌ بالنقل، قال: «وأما قولهم: فلانٌ ليس بشيء، ويقولون مرةً: حديثه ليس بشيء، فهذا ينظر فيه: فإن كان الذي قيل فيه هذا قد وثقه غيرُ هذا القائل واحتج به، فيحتمل أن يكون قوله محمولاً على أنه ليس حديثه بشيء يحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار وللاستشهاد وغير ذلك، وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهوراً بالضعف، ولم يوجد من الأئمة من يُحَسِّن أمره، فيكون محمولاً على أنَّ حديثه ليس بشيء يحتج به ولا يعتبر به ولا يستشهد به، ويلتحق هذا بالمتروك، والله ﷻ أعلم»[3].

---

(١) فتح المغيث ١ : ٣٧١.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٥ : ١٥٦.

(٣) جواب الحافظ أبي محمد المنذري عن أسئلة في الجَرْح و التَّعديل ص ٨٥ـ٨٦.

إذاً الغالب عند النقاد استعمال هذه اللفظة في الجَرْح الشديد إلاَّ إذا دلت قرينة على إرادة معنىً آخر فتحمل عليه[1]، والله أعلم.

ـ المراد بلفظة (ليس بشي) في كلام يعقوب بن شَيْبَة:

يستعمل يعقوب بن شَيْبَة هذه اللفظة في الجَرْح الشديد، فقد أطلقها على نصر بن حماد الوراق[2]، وهو متفق على ضعفه.

٣، ٤ ـ لفظة (كثير المناكير) و لفظة (منكر الحديث)

يطلق النقاد هذين اللفظين ويريدون بهما جرح الراوي وبيان أنَّ أحاديثه مناكير، ـ ويأتي تعريف المنكر في المطلب الثاني من المبحث الثاني إنْ شاء الله ـ، قال ابن حجر: «فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال»[3]، ونُقِلَ عن البُخَارِيّ

---

(١) من ذلك ورودها في كلام بعض النقاد بمعنى قلة أحاديث الراوي، وقال ابن حجر: (وذكر ابن القطان الفاسي أنَّ مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات (ليس بشيء) يعني أنَّ أحاديثه قليلة جداً). هدي الساري ص ٤٢٠.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال ابن معين: كذاب، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال مسلم: ذاهب الحديث، وقال أبو زرعة: لا يكتب حديثه، وقال أبو حاتم، والأزدي: متروك، وقال ابن حجر: ضعيف أفرط الأزدي فزعم أنه يضع.

يُنظر: تاريخ بغداد ١٣: ٢٨١، تهذيب الكمال ٢٩: ٣٤٢ـ٣٤٥، تهذيب التهذيب ١٠: ٤٢٥ـ٤٢٦، التقريب ص ٥٦٠.

(٣) النزهة ص ٦٧.

ـ بسندٍ صحيح ـ قوله: «كلُّ من قلتُ فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»[1].

وقال ابن دقيق العيد: «لأنَّ من يقال فيه: منكر الحديث ليس كمن يقال فيه: روى أحاديث منكرة، لأنَّ منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً»[2].

هذا وقد بَيِّنَ الإمامُ مسلمٌ في مقدمة صحيحة علامةَ المنكر، فقال: «وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايتُهُ روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعمله»[3].

ولابن رجب بحثٌ قَيِّم حول المنكر وتعريفه ومناهج العلماء فيه، قال في نهايته: «فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان، والإمام أحمد، والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلاَّ بالمتابعة، وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم، وأما الشافعي وغيرهُ فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية، ولم يخالفه غيره فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى»[4].

---

(١) الطبقات الكبرى للشافعية ٢ : ٢٢٤، الميزان ١ : ٥، لسان الميزان ١ : ٢٠.

(٢) نصب الراية ١ : ١٧٩.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ١ : ٧.

(٤) شرح علل الترمذي ٢ : ٦٥٩.

وذهب بعض المحدثين إلى أنّ لفظة المنكر يطلقها بعض الأئمة المتقدمين على مجرد التفرد، قال العراقي: «وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً»[1]، وللنووي كلامٌ نحو هذا[2]، وقال ابن حجر: «أطلق الإمام أحمد، والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»[3]، وقال ابن حجر ـ تعليقاً على قول البرديجي في يونس بن القاسم[4]: (منكر الحديث) ـ: «أوردت هذا لئلا يستدرك، وإلاَّ فمذهب البرديجي أنَّ المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله: (منكر الحديث) جرحاً بيناً كيف وقد وثقه يحيى بن معين»[5].

قلتُ: والذي يظهر لي أنّ تطبيقات الأئمة المتقدمين لا تدل على هذا المعنى فعند تأمل سياقات الكلام التي وردت فيها هذه اللفظة تجد أنها ـ مع إرادة التفرد ـ تحمل معنى الجَرْح فالإمام أحمد بن حنبل مثلاً ـ وهو ممن ذكر أنه يريد بالنكارة مجرد التفرد ـ ورد عنه ما يفيد أنه يريد بالنكارة الجَرْح، من ذلك ما رواه ابن أبي حاتم قال: أخبرنا عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال:

---

(١) فتح المغيث ١ : ٣٧٣.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١/٥٧).

(٣) النكت ٢ : ٦٧٤.

(٤) هو: الحنفي، أبو عمر اليمامي، قال ابن حجر: (ثقة). يُنْظر: التقريب ص ٦١٤.

(٥) هدي الساري ٤٥٥، وانظر أيضاً: ٣٩٢، ٤٣٧، ٤٥٣.

قال أبي: روى أسامة بن زيد[1] عن نافع[2] أحاديث مناكير، قلتُ له: إنَّ أسامة حسن الحديث، فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف النُّكرة فيها[3].

وهذه المسألة تحتاج إلى بسط وتوسع ليس هذا موضعه، وقد نبه على هذا المعنى الذي ذكرته عددٌ من المتخصصين[4].

المراد بلفظتي (كثير المناكير) و(منكر الحديث) في كلام يعقوب بن شَيْبَة:

يرد هذان اللفظان في كلام يعقوب لجرح الرواة وبيان نكارة أحاديثهم ومخالفته الأحاديث الثقات، ولفظة (كثير المناكير) أشد من لفظة (منكر الحديث)، ذلك أنَّ اللفظة الأولى وصف بها محمد بن حميد الرازي[5]، واللفظة الثانية وصف بها عكرمة ابن إبراهيم الأزدي[6]، ومحمد بن حميد أشدُّ ضعفاً من عكرمة بن إبراهيم.

---

(١) هو: الليثي مولاهم، قال ابن حجر: (صدوق يهم)، مات سنة ١٥٣هـ. يُنْظر: التقريب ص ٩٨.

(٢) هو: نافع أبو عبدالله مولى ابن عمر، قال ابن حجر: (ثقة ثبت فقيه مشهور)، مات سنة ١١٧هـ. يُنْظر: التقريب ص ٥٥٩.

(٣) الجَرْح والتعديل ٢: ٢٨٤، وانظر: الكامل ١: ٣٧٣، وتاريخ بغداد ١٠: ٢١٦.

(٤) انظر: "المنتخب من العلل للخلال" (ص: ١٤) لطارق بن عوض الله.

(٥) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين عنه: ثقة لا بأس به، وقال أحمد: حديثه عن ابن المبارك وجرير صحيح، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو زرعة، وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، وضعفه أبو حاتم جداً، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حجر: حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه.
انظر: تاريخ بغداد ٢: ٢٦٠، تهذيب الكمال ٢٥: ٩٧ـ١٠٨، تهذيب التهذيب ٩: ١٢٧ـ ١٣١، التقريب ص ٤٧٥.

(٦) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين، وأبو داود عنه: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، =

٥، ٦، ٧، ٨ _ لفظة (ضعيف الحديث)، و(فيه ضعفٌ)، و(في حديثه ضعفٌ)، و(يُضعّف)

هذه الألفاظ الأربع التي استعملها النقاد ومنهم يعقوب بن شَيْبَة في جرح الرواة تبين مدى دقتهم المتناهية في وصفهم للرواة، وإنزالهم منازلهم اللائقة بهم، وهذه الألفاظ مرتبة حسب شدتها في كلام يعقوب بن شَيْبَة.

_ لفظة (ضعيف الحديث)

قال ابن أبي حاتم _ ذاكراً المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح: «وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه بل يعتبر به»[(١)].

وذكرها الذهبيّ في المرتبة الثانية، وجعلها السخاوي في المرتبة الخامسة، وقال ابن حجر في مقدمة التقريب: «الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يُفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف»[(٢)].

_ مراد يعقوب بن شَيْبَة بهذه اللفظة:

وصف يعقوب خمسةً من الرواة بهذا الوصف، هم:

=وقال العقيلي: في حديثه اضطراب، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به.

انظر: فتح الباري _لابن رجب_ ٧: ١٥٤، ميزان الاعتدال ٣: ٨٩، لسان الميزان ١٨١_١٨٢، تعجيل المنفعة ٢: ٢١_٢٢.

(١) الجرح والتَّعديل ٢: ٣٧.

(٢) التقريب ص ٧٤.

١ ـ بكر بن خنيس[1]، قال يعقوب: «ضعيف الحديث، وهو موصوف بالعبادة والزهد»[2].

٢ـ والحارث بن نبهان[3]، قال يعقوب: «ضعيف الحديث»[4].

٣ـ وحكيم بن جبير[5]، قال يعقوب: «ضعيف الحديث»[6].

٤ـ وخارجة بن مصعب[7]، قال يعقوب: «هو ضعيف الحديث عند جميع

(١) **أقوال النقاد فيه:** ضعفه علي بن المديني، وقال يحيى بن معين: صالح لا بأس به، إلاّ أنه يروي عن ضعفاء، ويكتب من حديثه الرقاق، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، وقال النسائي وعمرو بن علي: ضعيف، وقال ابن حجر: صدوق، له أغلاط.ا.

انظر: تهذيب الكمال ٤ : ٢٠٨ـ٢١١، تهذيب التهذيب ١ : ٤٨١ـ٤٨٢، التقريب ص ١٢٦.

(٢) تاريخ بغداد ٧ : ٩٠، تهذيب الكمال ٤ : ٢١٠.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني : كان ضعيفاً ضعيفاً، وقال يحيى بن معين: ليس بشي، وقال أحمد: لم يكن يعرف الحديث، ولا يحفظ منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. انظر: تهذيب الكمال ٥ : ٢٨٨ـ٢٩٠، تهذيب التهذيب ٢ : ١٥٩، التقريب ص ١٤٨.

(٤) تهذيب التهذيب ٢ : ١٥٩.

(٥) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين عنه: ليس بشيء، وقال أحمد: ضعيف الحديث، مضطرب، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال ابن حجر: ضعيف رمي بالتشيع.

انظر: تهذيب الكمال ٧ : ١٦٥ـ١٦٩، تهذيب التهذيب ٢ : ٤٤٥، التقريب ص ١٧٦.

(٦) تهذيب الكمال ٧ : ١٦٨.

(٧) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني عنه: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: لا يكتب حديثه، وقال ابن سعد: اتقى الناس حديثه فتركوه، وقال البخاري: تركه=

أصحابنا..»[1].

٥ـ وعبدالواحد بن زيد أبو عبيدة[2]، قال يعقوب: «رجل صالح متعبد، وكان يقص يعرف بالنسك والتزهد وأحسبه كان يقول بالقدر، وليس له بالحديث علم، وهو ضعيف الحديث»[3].

وهؤلاء الرواة الخمسة كلهم متفق على ضعفهم، بل ثلاثة منهم متروكون كما هو بيّن من أقوال النقاد، وهذا يدل على تحفظ يعقوب بن شَيْبَة وتورعه في إطلاق ألفاظ الجَرْح، فما يجرحه ففي الغالب يكون متفقاً على جرحه، كما في هذه الأمثلة.

ـ لفظتا (فيه ضعفٌ)، و(في حديثه ضعفٌ)

هاتان اللفظتان أخف جرحاً من قولهم (ضعيف الحديث)، قال

=ابن المبارك ووكيع، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر: متروك، وكان يدلس عن الكذابين.انظر: حاشية تهذيب الكمال ٨: ١٦ـ٢٢، تهذيب التهذيب ٣: ١٦ـ٧٨، التقريب ص ١٨٦.

(١) إكمال تهذيب الكمال ١: ورقة ٣٠٨ـ حاشية تهذيب الكمال ٨: ٢٢ـ، تهذيب التهذيب ٣: ٧٨.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال البخاري: منكر الحديث يذكر بالقدر، وقال أيضاً: تركوه، وقال يحيى ابن معين: ليس بشيء، وقال عمرو بن علي: متروك الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عبدالبر: أجمعوا على ضعفه. انظر: الكامل ٥: ٢٩٧ـ٢٩٨، ميزان الاعتدال ٢: ٦٧٢، لسان الميزان ٤: ٨٠.

(٣) تاريخ دمشق ١٠: ٥٥٥، تعجيل المنفعة ١: ٨٣٠.

ابن الصلاح: «وربما قيل: ..فلانٌ فيه أو في حديثه ضعفٌ، وهو في الجَرْح أقل من قولهم: فلانٌ ضعيف الحديث»[1].

وقد جعل العراقي والسخاوي هاتين اللفظتين في أدنى مراتب الجَرْح، فهي عند العراقي في المرتبة الأولى، وعند السخاوي في المرتبة السادسة.

ـ مراد يعقوب بن شَيْبَة بهاتين اللفظتين (فيه ضعف) و(في حديثه ضعف):

هاتان اللفظتان تفيدان الجَرْح الخفيف في كلام يعقوب، فقد وصف بلفظة (فيه ضعف) عبيد الله بن عبدالرحمن بن موهب، وفيه كلام يسير[2]، فعبارة يعقوب بن شَيْبَة دقيقة في وصف حاله.

ووصف بلفظة(في حديثه ضعف) ثلاثةً من الرواة، هم:

١ـ فليح بن سليمان المدني[3].

---

(١) علوم الحديث ص ١١٤.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين، والعجلي عنه: ثقة، وقال يحيى بن معين ـ في رواية الدوري ـ: ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال ابن حجر: ليس بالقوي.
انظر: تهذيب الكمال ١٩: ٨٤ـ٨٧، تهذيب التهذيب ٧: ٢٨ـ٢٩، التقريب ص ٣٧٢.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني عنه: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.
انظر: تاريخ دمشق ١٥: ٥٦٠، تهذيب الكمال ٢٣: ٣١٧ـ٣٢٢، تهذيب التهذيب ٨: ٣٠٣ـ ٣٠٥، التقريب ص ٤٤٨.

٢ـ ومحمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزهري[١].

٣ـ والوليد بن عبدالرحمن بن أبي مالك[٢].

فتبين من أقوال النقاد أنَّ الأوّل والثاني فيهما ضعف، وأما الراوي الثالث فلم أجد من تكلم فيه غير يعقوب، فيظهر أنَّ يعقوب بن شيبة تشدد في الحكم عليه، ويأتي أنَّ يعقوب قد يتشدد أحياناً في الحكم على الرواة.

ـ لفظة (يُضَعّف)

هذه اللفظة من حيثُ الدِّلالةُ اللغويةُ أقل تجريحاً من لفظتي (فيه ضعف)، و(في حديثه ضعف)، لأنَّ هاتين اللفظتن المبنيتين للمعلوم فيهما جزم بخلاف الفعل المبني للمجهول، غير أنَّ يعقوب بن شَيْبَة وصف بها زيد بن الحواري العَمّي[٣] وهو

---

(١) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين ـ في رواية الدارمي: ضعيف، ـ وفي رواية ابن أبي خيثمة ـ: صالح، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. انظر: تاريخ دمشق ١٥: ٥٦٠، تهذيب الكمال ٢٥: ٥٥٤ـ٥٥٩ تهذيب التهذيب ٩: ٢٧٨ـ٢٨٠، التقريب ص ٤٩٠.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد بن حنبل، والعجلي، والفسوي عنه: ثقة، وقال المفضل الغلابي، وابن خراش، والدارقطني: لا بأس به، قال الذهبيّ: صالح، وقال ابن حجر: ثقة. انظر: تاريخ دمشق ١٧: ٨٣٥، تهذيب الكمال ٣١: ٤٠ـ٤٢، تهذيب التهذيب ١١: ١٣٩ ـ١٤٠، التقريب ص ٥٨٢.

(٣) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ضعيف وفي رواية: يُضَعّف، وقال أحمد: صالح وهو فوق يزيد الرقاشي، وفضل بن عيسى، وقال ابن سعد: ضعيف في الحديث، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، واهي الحديث ضعيف، وقال أبو حاتم: =

أشد ضعفاً من الرواة الذين وصفهم بلفظتي (فيه ضعف) و(في حديثه ضعف).

٩، ١٠، ١١، ١٢ ـ لفظة (في روايته اضطراب كثير)، و(مضطرب الحديث)، و(في حديثه اضطراب)، و(في حديثه عن فلان بعض الاضطراب)

هذه الألفاظ من الجرح المفسر، فهي تدل على أنَّ الراوي يضطرب في حديثه فمرةً يصل المرسل، وأخرى يرفع الموقوف ونحو ذلك من الاختلاف المؤثر، وقد وضع الذهبيّ والعراقي لفظة (مضطرب الحديث) في المرتبة الثانية من مراتب الجَرْح، فمن وصف بهذه اللفظة قبل في الشواهد والمتابعات.

ـ مراد يعقوب بن شَيْبَة بهذه الألفاظ:

ترد لفظة (مضطرب) في كلام يعقوب مفردةً ومركبة، فالمركبة كقوله (كان لا بأس به، وحديثه مضطرب جداً)[١]، وقوله (واهي الحديث، في حديث اضطراب كثير، وهو صدوق)[٢] ونحو ذلك من الألفاظ المركبة ـ ويأتي ذكرها ـ.

وأما الألفاظ المفردة فهي ـ حسب شدتها ـ:

١ ـ (في روايته اضطراب كثير) قال عن إسماعيل بن عياش: «.. في روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالما

=ضعيف الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر: ضعيف. انظر: تهذيب الكمال ١٠ : ٥٦ـ٦٠، تهذيب التهذيب ٣: ٤٠٧ـ٤٠٩، التقريب ص ٢٢٣.

(١) تاريخ دمشق ٨: ٣٠٠؛ تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٢.

(٢) تاريخ بغداد ٨: ٢٣٦، تهذيب الكمال ٥ : ٤٢٧.

بناحيته»[١]، وتقدم ذكر كلام النقاد عليه وأنه ثقة في روايته عن الشاميين، وضعيف في روايته عن العراقيين والمدنيين.

٢ـ (مضطرب الحديث)، قال عن عاصم بن عبيد الله[٢]: «..هو مضطرب الحديث»[٣].

٣ـ (في حديثه اضطراب) قال عن أبي بكر بن عياش[٤]: «له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس، ورواية للحديث يعرف له سنه وفضله، وفي حديثه اضطراب»[٥].

---

(١) تاريخ بغداد ٦: ٢٢٧، تهذيب الكمال ٣: ١٧٧.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين عنه: ضعيف، وقال أحمد: ليس بذاك، وقال ابن سعد: لا يحتج به، وقال أبوحاتم: منكر الحديث، مضطرب الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وضعفه ابن عيينة، والنسائي، وابن عدي، والبزار وغيرهم، وقال ابن حجر: ضعيف.
يُنظر: تهذيب الكمال ١٣: ٥٠٠ـ٥٠٦، تهذيب التهذيب ٥: ٤٦ـ٤٩، التقريب ص ٢٨٥.

(٣) تاريخ دمشق ٨: ٦٤٦.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال ابن حبان عنه: كان يحيى القطان، وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وقال يحيى بن معين: ليس بذاك في الحديث، وقال أحمد: ثقة ربما غلط، وقال ابن سعد: عُمِّرَ حتى كتب عنه الأحداث، وكان من العباد، وكان ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث والعلم إلاّ أنه كثير الغلط، وقال أبو زرعة: في حفظه شيء، وقال أبوحاتم: هو وشريك في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتاباً، وقال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح.
يُنظر: تهذيب الكمال ٣٣: ١٢٩ـ١٣٥، تهذيب التهذيب ١٢: ٣٤ـ٣٧، التقريب ص ٦٢٤.

(٥) تاريخ بغداد ١٤: ٣٧٨.

٤ـ (في حديثه عن فلان بعض الاضطراب) قال عن الليث بن سعد: «..في حديثه عن الزهري بعض الاضطراب»[(١)]، وتقدم كلام النقاد فيه وأنه ثقة ثبت غير أنَّ روايته عن الزهري فيها كلام يسير.

١٣، ١٤ ـ لفظة (لم يكن في الحديث بالقوي)، ولفظة (لم يكن في الحديث بذاك)

ظاهر اللفظتين الجَرْح الخفيف غير أنَّ يعقوب بن شَيْبَة وصف بها راويين، وكلاهما رمي بالكذب والوضع؛ هما:

١ـ الهيثم بن عدي[(٢)]، قال يعقوب: «كانت له معرفة بأمور الناس وأخبارهم، ولم يكن في الحديث بالقوي، ولا كانت له به معرفة وبعض الناس يحمل عليه في صدقه»[(٣)].

٢ـ ويوسف بن خالد السمتي[(٤)]، قال يعقوب: «أحد الفقهاء، ولم يكن

---

(١) تهذيب التهذيب ٨: ٤٦٢.

(٢) **أقوال النقاد فيه:** قال علي بن المديني عنه: لا أرضاه في شيء، وقال يحيى بن معين، وأبو داود، والعجلي، ويعقوب الفسوي: يكذب، وقال البخاري، وأبو زرعة: سكتوا عنه، وقال أبوحاتم، والنسائي: متروك.

يُنظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص ١٩١، تاريخ بغداد ١٤: ٥٣، لسان الميزان ٦: ٢٠٩.

(٣) تاريخ بغداد ١٤: ٥٣.

(٤) **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين عنه: كذاب زنديق، وقال ابن سعد: ضعيف، وقال=

في الحديث بذاك»[1].

القسم الثاني: الألفاظ المركبة في الجَرْح

الألفاظ المركبة التي وقفتُ عليها في كلام يعقوب بن شيبة هي:

١ ـ شيخ ضعيف جداً و منهم من لا يكتب حديثه لضعفه[2].

٢ ـ صدوق، ضعيف الحديث جداً، ومن الناس من لا يكتب حديثه لوهائه، وضعفه، وكَثْرة اختلاطه، وكان من أهل الصدق[3].

=عمرو بن علي، وأبو داود: يكذب، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث ضعيف، وقال أبوحاتم: ذاهب الحديث، وقال ابن حجر: تركوه وكذبه ابن معين. يُنظر: تهذيب الكمال ٣٢: ٤٢١ـ٤٢٤، تهذيب التهذيب ١١: ٤١ ـ٤١٣، التقريب ص ٦١٠.

(١) تهذيب الكمال ٣٢: ٤٢٣.

(٢) قال ذلك في طلحة بن يحيى بن النعمان الزرقي.

أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن سعيد: لم يكن بالقوي، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أحمد: مقارب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو داود: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق يهم. يُنظر: تاريخ بغداد ٩: ٣٤٨، تهذيب الكمال ١٣: ٤٤٤ـ٤٤٦، تهذيب التهذيب ٥: ٢٨ـ٢٩، التقريب ص ٢٨٣.

(٣) قال ذلك في موسى بن عبيدة الربذي.

أقوال النقاد فيه: كان يحيى القطان لا يحدث عنه، وقال علي بن المديني: ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير، وقال يحيى بن معين: لا يحتج بحديثه، وقال أحمد: لا تحل الرواية عنه، وقال ابن سعد: ثقة وليس بحجة، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حجر: ضعيف. =

٣ ـ صدوق وفي حديثه ضعف شديد جداً[1].

٤ ـ ضعيف الحديث جداً له أحاديث مناكير[2].

٥ ـ ضعيف الحديث جداً[3].

٦ ـ رجل صالح، ضعيف الحديث جداً[4].

=يُنظر: تهذيب الكمال ٢٩: ١٠٤ـ١١٤، تهذيب التهذيب ١٠: ٣٥٦ـ٣٦٠، التقريب ص ٥٥٢.

(١) تهذيب الكمال ١٦: ٨١، قال ذلك في عبدالله بن محمد بن عقيل.

(٢) قال ذلك في الحكم بن عبدالملك البصري.
أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين: ضعيف، ليس بثقة، وليس بشيء، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث وليس بقوي، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: منكر الحديث.
يُنظر: تاريخ بغداد ٨: ٢٢١، تهذيب الكمال ٧: ١١٠ـ١١٢، تهذيب التهذيب ٢: ٤٣١ـ٤٣٢، التقريب ص ١٧٥.

(٣) قال ذلك في سليمان بن أرقم.
أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين: ليس بشيء ليس يسوى فلساً، وقال أحمد: ليس بشيء، لا يسوى حديثه شيئاً، وقال البخاري: تركوه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ذاهب الحديث، وقال أبو حاتم والترمذي والنسائي وابن خراش وغيرهم: متروك الحديث.
يُنظر: تاريخ دمشق ٧: ٥٤٣، تهذيب الكمال ١١: ٣٥١ـ٣٥٥، تهذيب التهذيب ٣: ١٦٨ـ١٦٩، التقريب ص ٢٥٠.

(٤) قال ذلك في فرقد بن يعقوب السبخي.
أقوال النقاد فيه: قال يحيى القطان: ما يعجبني الحديث عنه، وقال علي بن المديني: لم يكن بثقة، وقال يحيى بن معين: ليس بذاك، وفي رواية: ثقة، وقال أحمد: رجل صالح ليس بقوي في الحديث، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً منكر الحديث، وقال البخاري: في حديثه مناكير، =

٧ ـ كان لا بأس به، وحديثه مضطرب جداً[١].

٨ ـ صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جداً مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته[٢].

٩ ـ ضعيف الحديث جداً، وهو صدوق[٣].

١٠ ـ رجل صالح، صدوق ثقة، ضعيفٌ جداً[٤].

١١ ـ صدوق ثقة، سيئ الحفظ جداً[٥].

=وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، وقال ابن حجر: صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٣: ١٦٤ـ١٧٠، تهذيب التهذيب ٨: ٢٦٢ـ٢٦٤، التقريب ص ٤٤٤.

(١) قال ذلك في إسحاق بن يحيى بن طلحة القرشي.

أقوال النقاد فيه: قال علي بن المديني: نحن لا نروي عنه شيئاً، وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أيضاً: ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال أحمد: منكر الحديث ليس بشيء، وقال أيضاً: متروك الحديث، وقال ابن سعد: يستضعف، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولا بمكان أن يعتبر بحديثه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو داود: ضعيف، وقال البخاري: يهم في الشيء بعد الشيء إلاَّ أنه صدوق، وقال ابن حجر: ضعيف. يُنْظر: تاريخ دمشق "ط" ٨: ٣٠٠، تهذيب الكمال ٢: ٤٨٩ـ ٤٩٢، تهذيب التهذيب ١: ٢٥٤ـ٢٥٥، التقريب ص ١٠٣.

(٢) تهذيب الكمال ٢٤: ٣٥، قال ذلك في قيس بن الربيع.

(٣) تهذيب الكمال ١٥: ٢٦٥، قال ذلك في موسى بن عبيدة الربذي المتقدم ذكره.

(٤) تهذيب الكمال ٩: ٩٣، قال ذلك في الربيع بن صبيح السعدي.

(٥) تهذيب الكمال ١٢: ٤٧١، قال ذلك في شريك بن عبدالله القاضي.

١٢ـ واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق، وكان أحد الفقهاء[1].

١٣ـ صدوق مضطرب الحفظ ولاسيما بعدما عمي[2].

١٤ـ ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه[3].

١٥ـ هو رجل صالح، مذكور بالعلم والصلاح وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب ويزيد في الأسانيد كثيراً[4].

---

(١) قال ذلك في الحجاج بن أرطاة الكوفي.
أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين: صدوق ليس بالقوي، وقال أحمد بن حنبل: كان من الحفاظ، قيل له: فَلِمَ ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأنَّ في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة، وقال ابن سعد: ضعيف في الحديث، وقال أبو زرعة: صدوق مدلس، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس. يُنظر: تاريخ بغداد ٨: ٢٣٦، تهذيب الكمال ٥: ٤٢٠ـ٤٢٧، تهذيب التهذيب ٢: ١٩٦ـ١٩٨، التقريب ص ١٥٢.

(٢) قال ذلك في سويد بن سعيد الحدثاني.
أقوال النقاد فيه: قال علي بن المديني: ليس بشيء، وقال يحيى بن معين: حلال الدم، وقال أحمد: ثقة أو صالح، وقال أبو زرعة: كتبه صحاح، وأما حفظه فلا، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال البخاري: كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه، وقال ابن حجر: صدوق في نفسه إلاَّ أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول. يُنظر: تاريخ بغداد ٩: ٢٣١، تهذيب الكمال ١٢: ٢٤٧ـ٢٥٥، تهذيب التهذيب ٤: ٢٧٢ـ ٢٧٥ التقريب ص ٢٦٠.

(٣) تاريخ بغداد ٩: ٢٨٤، قال ذلك في شريك بن عبدالله القاضي.

(٤) تهذيب التهذيب ٥: ٣٢٨، قال ذلك في عبدالله بن عمر العمري المتقدم ذكره.

١٦ـ واهي الحديث، كثير المنكرات[١].

١٧ـ كان خيراً فاضلاً صدوقاً، وهو ضعيف الحديث[٢].

١٨ـ ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق، رجل صالح[٣].

١٩ـ صدوق، ضعيف الحديث[٤].

---

(١) قال ذلك في علي بن يزيد الألهاني، **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث ضعيف، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أحاديثه منكرة، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حجر: ضعيف. يُنْظر: تاريخ دمشق ١٢: ٥٦٩، تهذيب الكمال ٢١: ١٧٨ـ١٨٢، تهذيب التهذيب ٧: ٣٩٦ـ٣٩٧، التقريب ص ٤٠٦.

(٢) قال ذلك في مندل بن علي العنزي، **أقوال النقاد فيه:** قال أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والنسائي: ضعيف، وقال ابن سعد: فيه ضعف، وقال ابن نمير: حبان وأخوه مندل، أحاديثهما فيها بعض الغلط، وقال البخاري: مندل ضعيف أنا لا أكتب حديثه، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: ما به بأس، وقال أيضاً: شيخ، وقال ابن حجر: ضعيف. يُنْظر: تهذيب الكمال ٢٨: ٤٩٣ـ٤٩٩، تهذيب التهذيب ١٠: ٢٩٨ـ٢٩٩، التقريب ص ٥٤٥.

(٣) تاريخ بغداد ١٠: ٢١٧، تهذيب الكمال ١٧: ١٠٦، قال ذلك في عبدالرحمن بن زياد الأفريقي.

(٤) قال ذلك في ثلاثة رواة هم:

١ ـ النضر بن إسماعيل البجلي، أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: لم يكن يحفظ الإسناد، وقال أبو زرعة والنسائي: ليس بالقوي، وقال العجلي: ثقة وقال الدارقطني: صالح، وقال ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه، استحق الترك من أجله، وقال ابن حجر: ليس بالقوي. يُنْظر: تاريخ بغداد ١٣: ٤٣٤، =

٢٠ـ ثقة صدوق، وفي حديثه ضعف[1].

٢١ـ ثقة وفي حديثه لين[2].

=تهذيب الكمال ٢٩: ٣٧٥ـ٣٧٧، تهذيب التهذيب ١٠: ٤٣٥ـ٤٣٦، التقريب ص ٥٦١.

٢ ـ وأبو بكر النهشلي الكوفي، أقوال النقاد فيه: قال ابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو داود، والعجلي: ثقة، وقال ابن سعد: منهم من يستضعفه، وقال أبو حاتم: شيخ صالح يكتب حديثه، وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً فاضلاً غلب عليه التقشف حتى صار يهم ولا يعلم، ويخطئ ولا يفهم فبطل الاحتجاج به، وقال الذهبي: حسن الحديث صدوق، وقال ابن حجر: صدوق. يُنْظر: تاريخ بغداد ١١: ٤٥٣، تهذيب الكمال ٣٣: ١٥٦ـ١٥٩، ميزان الاعتدال ٤: ٤٩٦، تهذيب التهذيب ١٢: ٤٤ـ٤٥، التقريب ص ٦٢٥.

٣ ـ وليث بن أبي سليم.

(١) قال ذلك في راويين هما:

١ ـ عبدالرحمن بن أبي الزناد، أقوال النقاد فيه: قال ابن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً، وقال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: ضعيف، وقال ابن سعد: كان يضعف في روايته عن أبيه، وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، وقال أيضاً: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد. يُنظر: تهذيب الكمال ١٧: ٩٥ـ١٠١، تهذيب التهذيب ٦: ١٧٠ـ١٧٣، التقريب ص ٣٤٠.

٢ ـ سفيان بن حسين الواسطي.

(٢) قال ذلك في عبدالسلام بن حرب الملائي.

أقوال النقاد فيه: قال الحسن بن عيسى سألت ابن المبارك عن عبدالسلام فقال: قد عرفته، =

٢٢ـ ثقة صدوق، وفي حديثه اضطراب[١].

٢٣ ـ ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ما هو[٢].

=وكان إذا قال قد عرفته فقد أهلكه، وقال يحيى بن معين: صدوق، وفي رواية: ثقة، وقال ابن سعد: كان به ضعف في الحديث، وكان عسراً، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العجلي: هو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به، وقال ابن حجر: ثقة حافظ له مناكير.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٨: ٣٣٦، تهذيب الكمال ١٨: ٦٦ـ٧٠، تهذيب التهذيب ٦: ٣١٦ـ٣١٧، التقريب ص ٣٥٥.

(١) قال ذلك في عبدالله بن عمر العمري.

أقوال النقاد فيه: قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وقال علي بن المديني: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس به باس، وقال أحمد: صالح، لا بأس به، وقال أيضاً: كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً، وقال ابن سعد: يستضعف، وقال البخاري: ذاهب لا أروي عنه شيئاً، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر: ضعيف عابد. يُنظر: تاريخ بغداد ١٠: ٢٠، تهذيب الكمال ١٥: ٣٢٧ـ٣٣٢، تهذيب التهذيب ٥: ٣٢٦ـ٣٢٨، التقريب ص ٣١٤.

(٢) قال ذلك في كثير بن زيد.

أقوال النقاد فيه: قال يحيى بن معين ـ في رواية الدَّورقي ـ: ليس به بأس، وقال أيضاً ـ في رواية ابن أبي خيثمة ـ: ليس بذاك، وقال أحمد: ما أرى به بأس، وقال ابن عمار: ثقة وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. يُنْظر: تاريخ دمشق ١٤: ٥٠٢، تهذيب الكمال ٢٤: ١١٣، تهذيب التهذيب ٨: ٤١٣، التقريب ص ٤٥٩.

٢٤ـ ليس من أصحاب الحديث، ولا يعرفه أحد بالطلب[1].

التَّعليق:

مما يسترعي الانتباه في هذه الألفاظ المركبة جمعُ يعقوب بنِ شيبةَ في الراوي الواحد بين ألفاظ الجرح وألفاظ التَّعديل في سياقٍ واحدٍ، ففي سبعة عشر لفظة من الألفاظ المذكورة جمع بين ذلك، والذي تَبَيِّن لي أنَّ ألفاظ التوثيق والتصديق والصلاح ونحوها من الألفاظ المقرونة بألفاظ الجرح منصبةٌ على عدالةِ الراوي في نفسِه ودينهِ لا في حديثهِ وضبطهِ، والذي دلَّ على ذلك أمرانِ:

أولهما: أنَّ جميع ألفاظ الجرح المقرونة بألفاظ التَّعديل قُيِّدت بالحديث أو بالحفظ ـ عدا لفظةٍ واحدةٍ ـ، وأما ألفاظ التعديل فلم تُقيّد بذلك بل هي مطلقة، مما يَدلُ على أنَّ الجرح منصبٌ على الحديث بخلاف التعديل.

الثاني: أنَّ هناك رواة جمع يعقوب بن شيبة في كلامه عليهم بين هذه الألفاظ، وهم متفقٌ على ضعفهم أو الجمهور على تضعيفهم.

---

(١) قال ذلك في أحمد بن محمد بن أيوب. **أقوال النقاد فيه:** قال يحيى بن معين: كذاب، وقال أحمد: لا بأس به ما أعلم أحداً يدفعه بحجة، وقال أبو حاتم: روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكرة، وقال ابن حجر: صدوق كانت فيه غفلة، لم يدفع بحجة، قاله أحمد. يُنظر: تاريخ بغداد ٤: ٣٩٤، تهذيب الكمال ١: ٤٣١ـ٤٣٣، تهذيب التهذيب ١: ٧٠ـ٧١، التقريب ص ٨٣.

فهذا الجمع من يعقوب بن شيبة لا يخالف القواعد العلمية حيث إنَّ الإنسان قد يكون ثقة في دينه ونفسه وصدوقاً في كلامه، ولكنه في ميزان ضبط الحديث وحفظه ليس كذلك، وهذا المعنى ـ أي الجمع بين ألفاظ التعديل والجرح في سياق واحد ـ يرد في كلام بعض النقاد كابن معين[1]، والفلاس[2]، وأبي حاتم[3] وغيرهم، ولكني لم أجد ـ بعد الاستقراء والتتبع ـ من يعتني بهذه الناحية مثل عناية يعقوب بن شَيْبَة، وهذا من الأدلة على تورعه وتحفظه في إطلاق ألفاظ الجرح.

ثم إنَّ ألفاظ الجرح المفردة والمركبة عند يعقوب بن شيبة ليست على درجة واحدة من حيثُ الضعف، فهناك ألفاظ يعتبر بأصحابها وألفاظ لا يعتبر بأصحابها مطلقاً، وذلك أنَّ أيَّ راوٍ لا يخلو من أحدِ أحوالٍ ثلاثةٍ:

١ ـ أن يكون الراوي عدلاً في نفسه، ضابطاً لحديثه، نادراً غلطُهُ، فهذا النوع من الرواة يحتج بحديثهم، ويعمل به.

٢ ـ أن يكون غير عدلٍ في نفسه إمَّا لفسقه أو لكذبه ونحو ذلك من الأسباب الخارمة لعدالته، أو يكون غير ضابطاً لحديثه، يغلب عليه الوهم والغلط وسوء الحفظ ونحو ذلك من الأسباب الخارمة لضبطه،

(١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين ـ رواية الدقاق ـ ص ٩٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٢ : ٣٠٦.

(٣) الجرح والتعديل ٢ : ٣٨٤.

فهذا النوع من الرواة يترك حديثهم، ولا يكتب إلاَّ للمعرفة والتحذير منه.

٣ـ أن يكون الراوي عدلاً في نفسه، غير أنَّ ضبطه لا يخلو من ضعف وحديثه لا يخلو من اضطراب، فهذا النوع من الرواة إن علمنا أنه حفظ حديثه وذلك عن طريق متابع له قبلنا حديثه، وإلاَّ لم نحتج بما انفرد به، إذْ انفراده مظنة الخطأ والغلط والسهو، وهذه مرتبة الاعتبار.

فهذه ثلاثة أحوال للرواة:

الأولى: لمن يحتج بحديثهم.

والثانية: لمن يعتبر بحديثهم.

والثالثة: لمن يترك حديثهم.

فلا يخلو أي راو من أحدها ـ على تفاوت كبيربين الرواة في الحال الواحدة ـ، وألفاظ أئمة الحديث واضحةٌ في اعتبار هذه المراتب الثلاثة، من ذلك قول ابن أبي حاتم في بيان مرتبة الاحتجاج: «ووجدتُ الألفاظ في الجَرْح والتَّعديل على مراتب شتى: فإذا قيل للواحد إنه ثقة، أو متقنٌ ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه»، فهذه درجة الاحتجاج، وقال في بيان درجة الاعتبار: «وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بليِّن الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا ليس بقويّ فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلاَّ أنه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه

بل يعتبر به»، وقال في بيان درجة الترك: «وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة»[1].

وقال ابن رجب: «رواة الحديث على أربعة أقسام: من هو متهم بالكذب، ومن هو صادق، لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم، لسوء حفظه، وهذا[2] القسمان متروكان. ومن هو صادق ويغلط أحياناً، وهذا القسم هو المحتج بحديثه. ومن هو صادق ويخطئ كثيراً ويهم، ولكن لا يغلب الخطأ عليه وهؤلاء مختلفٌ في الرواية عنهم، والاحتجاج بهم»[3].

والحق أنَّ هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى الأحوال الثلاثة المذكورة سابقاً، فالقسم الأول والثاني لمن يترك حديثه، والقسم الثالث لمن يحتج بحديثه، والقسم الرابع لمن يعتبر حديثه، وقد تقدم ذكر ألفاظ مرتبة الاحتجاج في الفصل الأوَّل، وأذكر هنا ألفاظ مرتبة الاعتبار وألفاظ مرتبة الترك، وقد حرصت على التفريق بينهما من خلال مدلول اللفظة في كلام يعقوب على الرواة، فمثلاً قول يعقوب: (لم يكن في الحديث بذاك) وقوله: (لم يكن في الحديث بالقوي) ظاهر اللفظتين الجَرْح الخفيف، لكن يعقوب وصف بهما من رمي بالكذب والوضع، فهما عند يعقوب في مرتبة الترك، والله الموفق.

---

(١) الجرح والتَّعديل ٢ : ٣٧.

(٢) لعل الأصوب "هذان" لأنه يشير إلى مثنى.

(٣) شرح علل الترمذي ٢ : ٥٦٠.

ألفاظ درجة من يعتبر بحديثه (عند يعقوب بن شيبة)

١ـ ليس من أصحاب الحديث ولا يعرفه أحد بالطلب ـ ثقة صدوق وفي حديثه ضعف ـ مشهور وقد حمل الناس عنه وفي حديثه ضعف ـ في حديثه ضعف ـ ثقة صدوق وفي حديثه اضطراب ـ في حديثه اضطراب ـ ثقة وفي حديثه لين ـ فيه ضعف.

٢ـ يضعف ـ شيخ ضعيف واهي الحديث ـ قد حمل الناس عنه وفي أحاديثه ضعف وله أحاديث مناكير ـ صدوق ضعيف الحديث ـ ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح ـ كان خيراً فاضلا صدوقاً وهو ضعيف الحديث ـ ثقة صدوق صحيح الكتاب رديء الحفظ مضطربه ـ صدوق مضطرب الحفظ ـ منكر الحديث ـ في روايته اضطراب كثير ـ مضطرب الحديث ـ ضعيف الحديث ـ واهي الحديث في حديثه اضطراب كثير وهو صدوق ـ كثير المناكير.

٣ـ صدوق وفي حديثه ضعف شديد جداً ـ رجل صالح ضعيف الحديث جداً ـ صدوق وكتابه صالح وهو رديء الحفظ جداً مضطربه كثير الخطأ ضعيف في روايته ـ ضعيف الحديث جداً له أحاديث مناكير ـ ضعيف الحديث جداً ـ ضعيف الحديث جداً وهو صدوق ـ صدوق ثقة سيء الحفظ جداً ـ كان لا بأس به وحديثه مضطرب جداً ـ رجل صالح صدوق ثقة ضعيفٌ جداً.

ألفاظ درجة من يترك حديثه(عند يعقوب بن شيبة)

١ـ متروك الحديث ـ ليس بشي ـ قد ترك حديثه وليس ممن أحدث عنه.

٢ـ شيخ ضعيف جداً و منهم من لا يكتب حديثه لضعفه ـ صدوق ضعيف الحديث جداً ومن الناس من لا يكتب حديثه لوهائه وضعفه وكَثْرة اختلاطه وكان من أهل الصدق ـ لم يكن في الحديث بذاك ـ لم يكن في الحديث بالقوي.

المبحثُ الثاني

أحكامه على الرجال

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الرواة المجهولون ومنهج يعقوب فيهم.
- المطلب الثاني: الآفات المفسدة لأحاديث الرواة المستنبطة من كلام يعقوب.

المطلب الأول

الرواة المجهولون ومنهج يعقوب بن شيبة فيهم

من المسائل التي عُني بها المحدثون رواية المجهول وما يتعلق بها من مباحث، فلا يخلو كتاب من كتب الجَرْح والتعديل أو كتاب من كتب مصطلح الحديث من الكلام عليها[1]، ولا شك أنَّ هذه المسألة لها أهميتها الكبيرة في الحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً.

والأئمة المحدثون لهم مناهج متعددة في التعامل مع المجهول من حيث الحجية، ومن حيث ما ترتفع به الجهالة، ويجدر بنا قبل الحديث عن الجهالة عند يعقوب بن شَيْبَة أن نذكر تعريف المجهول في اللغة والاصطلاح.

الجهالة في اللغة:

قال ابن فارس: «جهل: الجيم والهاء واللام أصلان: أحدهما خلاف العلم، والآخر الخِفّة وخلاف الطمأنينة، فالأوّل الجهل نقيض العلم، ويقال

---

(١) انظر: الكفاية ص ٨٨ـ٨٩، علوم الحديث ص ١٠٠ـ١٠٣، التقييد والإيضاح ص ١٢١ـ١٢٦، شرح علل الترمذي ١ : ٣٧٧ـ٣٨١، تدريب الراوي ١ : ٣٧٢ـ٣٧٨، فتح المغيث ١ : ٣٢٠ـ٣٢٦، الباعث الحثيث ص ٧٩، التنكيل ١ : ٦٦ـ٦٩، الموقظة ص ٧٨ـ٧٩، المقنع ١ : ٢٥٦ـ٢٦٤، نزهة النظر ص ٤٧، توضيح الأفكار ٢ : ١٧٣ـ١٩٨.

للمفازة التي لاعَلَمَ بها مجهل...»[1].

وقال الراغب الأصفهاني: «الجهل على ثلاثة أضرب: الأول: وهوخلو النفس من العلم، هذا هو الأصل...، والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه، والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل سواءٌ اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً»[2].

المجهول في اصطلاح المحدثين:

قسّم ابنُ الصلاح ومَنْ تبعه المجهولَ إلى ثلاثة أقسام:

١ـ مجهول العين.

٢ـ مجهول العدالة ظاهراً وباطناً.

٣ـ مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً.

غير أنَّ الحافظ ابن حجر قسمه تقسيماً ثنائياً، فجعل النوعين الأولين نوعاً واحداً فقال: «فإن سُمِّيَ الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين؛ كالمبهم فلا يقبل حديثه إلاَّ أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد إذا كان متأهلاً لذلك، أو إنْ روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق؛ فهو مجهول الحال، وهو المستور»[3].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١ : ٤٨٩.

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ١٠٠.

(٣) نزهة النظر ص ٤٧.

والتقسيم الثنائي أدق من التقسيم الثلاثي، قال د. نور الدين عتر: «وسبب اختيارنا هذا التقسيم الثنائي أنه أقرب للعمل به، فإنَّ التقسيم الثلاثي السابق إنما يمكن لمن شاهد العدالة الظاهرة والباطنة معاً بالبحث والفحص أو يشاهد الظاهرة فقط، فيكون الراوي عنده مستوراً، وأمَّا بالنسبة إلينا فليس أمامنا إلاَّ المصنفات في الرجال، وهذه يصعب العثور فيها على التمييز بين مجهول الحال والمستور، فكان هذان القسمان بالنسبة إلينا سواء»[1]، وما قاله الدكتور ظاهر وبيِّن.

وقال الخطيب البغداديّ: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ»[2]، وهذا التعريف ينطبق على مجهول الحال، ومجهول العين:

- فقوله: «كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به» ينطبق على مجهول الحال.
- وقوله: «ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو» ينطبق على مجهول العين.

---

(١) منهج النقد ص ٩١.

(٢) الكفاية ص ٨٨.

كلام يعقوب بن شَيْبَة في الجهالة

وفيه فرعان:

الفرع الأول: سؤال يعقوب بن شيبة ابنَ معين عن الحدِّ الذي يَخْرُجُ به الراوي عن الجهالة.

اشتهر في كتب المصطلح المتأخرة أنَّ الراوي يخرج من حيز الجهالة برواية اثنين فصاعداً، وممن ذكر ذلك الخطيب البغداديّ، وتبعه ابنُ الصلاح وغيرُهُ، وما ذكره هؤلاء العلماء لا يَعْدُ أنْ يكون رأياً لبعض الأئمة المتقدمين، وليس رأياً متفقاً عليه، وأول منْ عرف عنه هذا الرأي الإمام محمد بن يحيى الذهلي، فقد روى الحاكم والخطيب أنه قال: «إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع اسم الجهالة عنه»[(١)].

والحق أنَّ عمل كثير من أئمة المحدثين على خلاف هذا الرأي؛ منهم يحيى ابن معين فقد سأله يعقوب بن شَيْبَة فقال: قلتُ ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟ قال: "إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبيّ، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول"، قلتُ: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: "هؤلاء يروون عن مجهولين"[(٢)].

فهذا النص من هذا الإمام يفيد أنَّ العبرة في معرفة الراوي وجهالته بإمامة الرواة عنه، فإن كان الرواة عنه معروفين بانتقاء الرجال وتحرزهم في الأخذ منهم

(١) الكفاية ص ٨٩، سير أعلام النبلاء ١٢ : ٢٨١.

(٢) شرح علل الترمذيّ ١ : ٣٧٧.

ارتفعت جهالتهم وإلاّ لم ترتفع، ومحمد بن سيرين وعامر الشعبي ـ المذكوران في كلام ابن معين ـ معروفان بانتقاء الرجال، والتحرز في الأخذ من الرواة، بخلاف سماك بن حرب وأبي إسحاق السبيعي فليس عندهما هذا الشيء.

قال ابن رجب ـ بعد ذكره كلام ابن معين السابق ـ: «وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي، الذي تبعه عليه المتأخرون، أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلاّ برواية رجلين فصاعداً عنه»(١)، وقال أيضاً عن ابن المديني: «والظاهر أنه يَنْظُرُ إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه، ونحو ذلك لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه»(٢)، ثم نقل أمثلةً من أقوال الأئمة تدل على معنى كلام ابن معين السابق، نقل عن ابن المديني، وأبي حاتم، وأحمد بن حنبل ثم قال: «وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات»(٣).

الفرع الثاني: الرواة الذين قال فيهم يعقوب: (مجهول)، أو (لا علم لي به)، أو (لم يرو عنه إلاّ واحد) وأقوال الأئمة فيهم.

١ ـ إبراهيم بن محمد بن عبدالعزيز(٤).

روى عن أبيه، وعنه إبراهيم بن المنذر ويعقوب بن محمد.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ص٣٧٩.

(٣) المرجع السابق ص٣٧٩.

(٤) انظر: المجروحين ١ : ١١٤، الكامل ١ : ٢٥١، المغني ١:٢٤، شرح علل الترمذي ٢ : ٨٨٨.

قال يعقوب: «لا علم لي به»[1].

وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال أيضاً: منكر الحديث، وقال ابن حبان: تفرد بأشياء لا تعرف حتى خرج عن حد الاحتجاج به مع قلة تيقظه في الحفظ والإتقان، وقال ابن عدي: ليس بكثير الحديث، وعامة ما يرويه مناكير، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق، وقال الذهبيّ: واهٍ، تركوه، وقال ابن رجب ـ عن إبراهيم وآله ـ: يظهر أنَّ جميعهم ضعفاء، لأن أحاديثهم منكرة، لا توافق حديث الثقات.

٢ـ بركة أبو العريان[2].

روى عن بشير بن نَهِيك وابن عمر و ابن عباس، وعنه خالد الحذاء وسليمان التيمي.

قال يعقوب: «بركة هو أبو العريان المجاشعي، ولا نحفظ أحداً روى عن هذا الشيخ غير خالد الحذاء»[3].

قال الدوري: سئل ابن معين عن بركة الذي روى عن ابن عباس: أهو الذي روى عنه التيمي؟ قال: نعم، وقال أبوزرعة، وابن خلفون، والذهبي، وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

---

(١) شرح علل الترمذي ٢ : ٨٨٨.

(٢) انظر: تهذيب الكمال ٤ : ٤٧، وتهذيب التهذيب ١ : ٤٣٠، والتقريب ص ١٢١.

(٣) مسند يعقوب ص ٣٤.

٣ـ حماد أبو يحيى.

روى عن البختري بن عبيد، وعنه بقية بن الوليد.

قال يعقوب: «مجهول»[١].

لم أقف على ترجمته، وليس هو المذكور في التاريخ الكبير، وفي الجَرْح والتعديل لاختلاف طبقتهما، فهذا يروي عن أتباع التابعي وذاك يروي عن التابعين.

٤ـ حفص بن حميد[٢].

روى عن زياد بن حدير، وشمر بن عطية، وعكرمة مولى ابن عباس، وفضيل الناجي، وعنه أشعث القمي، ويعقوب القمي.

قال يعقوب: «وحديثه أنّ النبيّ ﷺ قال: إني ممسك بحجزكم عن النار، وهو حديث حسن الإسناد غير أنّ في إسناده رجلاً مجهولاً، رواه يعقوب القُمي عن حفص بن حميد عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه، وحفص بن حميد هذا لا نعلم أحداً روى عنه إلاّ يعقوب القمي، ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر إلاّ من هذا الوجه»[٣].

وقال ابن معين: صالح، وقال ابن المديني: مجهول لا أعلم أحداً روى عنه

---

(١) تهذيب الكمال ٤: ٢٥

(٢) انظر: تهذيب الكمال ٧: ٨ـ٩، وتهذيب التهذيب ٢: ٣٩٩، والتقريب ص ١٧٢.

(٣) مسند عمر ص ٦٣ ـ طبعة سامي ـ.

غير يعقوب القمي، وقال أبوحاتم: شيخ، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: لا بأس به.

٥ـ داود بن خالد المدني[١].

روى عن إبراهيم بن عبيد، وربيعة الرأي، ومحمد بن المنكدر، ويزيد بن قسيط، وعنه ابن أبي فديك، والواقدي، ومحمد بن معن الغفاري.

قال يعقوب: «مدني مجهول، لا نعرفه، ولعله ثقة»[٢].

وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبيّ: وثق، وقال ابن حجر: صدوق.

وقال ابن المديني: لا يحفظ عنه إلا هذا الحديث الواحد عن ربيعة في قبور الشهداء[٣].

---

(١) انظر: تهذيب الكمال ٨: ٣٨٢ـ٣٨٣، و ميزان الاعتدال ٢: ٧، وتهذيب التهذيب ٣: ١٨٢، والتقريب ص ١٩٨.

(٢) ميزان الاعتدال ٢: ٧، وتهذيب التهذيب ٣: ١٨٢.

(٣) هذا الحديث رواه أحمد في مسنده ١: ١٦١، وأبوداود في سننه، كتاب الحج، باب زيارة القبور ٢: ٢١٨، والبزار في مسنده ٣: ١٦٨ـ١٦٩، و البيهقي في السنن الكبرى ٥: ٢٤٩، وفي دلائل النبوة ٣: ٣٠٦ من طريق داود بن خالد عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن ربيعة يعني ابن الهدير قال: ما سمعت طلحة بن عبيد الله يحدث عن رسول الله ﷺ حديثا قط غير حديث واحد قال قلت: وما هو قال: (خرجنا مع رسول الله ﷺ يريد قبور الشهداء حتى إذا أشرفنا على حرة واقم فلما تدلينا منها وإذا قبور بمَحْنِيَة، قال قلنا: يا رسول الله أقبور إخواننا هذه، قال: "قبور أصحابنا" فلما جئنا قبور الشهداء قال: "هذه قبور إخواننا"). =

٦ـ طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن التيمي[1].

روى عن أبيه، وعفير بن أبي عفير، ومعاوية بن جاهمة، وعائشة أم المؤمنين، وأسماء بنت أبي بكر الصديق، وعنه ابنه شعيب بن طلحة، وعثمان ابن أبي سليمان، وعَكّاف بن خالد، وابنه محمد بن طلحة.

قال يعقوب في حديث من حديثه: «ورجال إسناده معروفون، ولا علم لي بطلحة من بينهم»[2].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول.

٧ـ محمد بن ثابت بن شرحبيل[3].

روى عن ستة من الصحابة، منهم: عبدالله بن سويد، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن يزيد وغيرهم، وروى عنه سبعة، منهم: ابنه إبراهيم بن محمد، وعبدالله بن أبي بكر، ويزيد بن قسيط وغيرهم.

قال المزي: «وقال يعقوب بن شيبة في حديث موسى بن عبيدة، عن محمد ابن ثابت، عن أبي حكيم مولى الزبير "ما من صباح يصبح العباد إلاّ مناد ينادي

=قال علي بن عبدالله المديني: «لا يحفظ عنه إلاّ هذا الحديث»، الجَرْح والتعديل ٣: ٤١٠، وقال البزار ـ بعد روايته للحديث ـ: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلاّ عن طلحة بن عبيدالله بهذا الإسناد».

(١) انظر: تهذيب الكمال ١٣: ٤٠٣ـ٤٠٤، وتهذيب التهذيب ٥: ٣١، والتقريب ص ٢٨٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٣: ٤٠٤.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ٢٤: ٥٥٧ـ٥٥٨، وتهذيب التهذيب ٩: ٨٦، والتقريب ص ٤٧٠.

سبحان الملك القدوس" إنه محمد بن ثابت بن شرحبيل من بني عبدالدار، قال: وهذا رجل مجهول»[1].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول.

الملاحظات على عبارات يعقوب:

الملاحظة الأولى: استعمل يعقوب في وصف المجاهيل لفظة (مجهول)، ولفظة (لا علم لي به)، ولفظة (لم يرو عنه إلاَّ فلان).

- فأما لفظة (مجهول) فقد وصف بها كما تقدم أربعةً من الرواة، ويظهر أنه يريد بها أحياناً جهالة العين كما في قوله على حفص بن حميد، وأحياناً يريد بها جهالة الحال كما في قوله على داود بن خالد المدني، و محمد بن ثابت بن شرحبيل، ولقلة الرواة الذين وصفهم بالجهالة لا نستطيع أن نضع معنى غالباً لإطلاق لفظة "مجهول" في كلامه.

- وأما لفظة (لا علم لي به) فقد وصف بها راويين:

١ـ أحدهما مجهول الحال؛ وهو طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن التيمي.

٢ـ والآخر متروك الحديث؛ وهو إبراهيم بن محمد بن عبدالعزيز، ويظهر أن يعقوب لم يتبين له حال هذا الرجل فقال هذه العبارة، وتبين حاله لغيره من الأئمة فحكموا عليه بما تبين لهم، ومن علم حجة على من لم يعلم.

---

(١) تهذيب الكمال ٢٤: ٥٥٨.

ـ وأما لفظة (لم يرو عنه إلا فلان)، فقد وصف بها بركة أبو العريان، وهو عنده مجهول العين.

الملاحظة الثانية: قول يعقوب بن شيبة المتقدم في داود بن خالد المدني: «مدني مجهول، لا نعرفه، ولعله ثقة»، وإنْ لم يكن فيه جزم بالتوثيق؛ لكنه يُشعر أنَّ المجهول قد يوثق.

وتوجيه ذلك أنَّ عمدة الأئمة في الحكم على الراوي سبر أحاديثه ومقارنتها بأحاديث الثقات؛ فإن وجدت مستقيمة قووه وإلاَّ تكلموا فيه، قال المعلمي: «فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سماه في تاريخه من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره وإن كان الرجل معروفاً مكثراً، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلاَّ واحد ولم يبلغهم عنه إلاَّ حديث واحد، فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب الأسقع بن الأسلع والحكم بن عبدالله البلوي ووهب بن جابر الخيواني وآخرون، وممن وثقه النسائي رافع بن إسحاق وزهير بن الأقمر وسعد بن سمرة وآخرون، وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبدالله بن عمرو بن العاص حديثاً، ولا يعرف الأسود وحنظلة إلاَّ في تلك الرواية فوثقهما

ابن معين، وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً، ولا يعرف قدامة إلاَّ في هذه الرواية فوثقه ابن معين، مع أنَّ الحديث غريب وله علل أخرى، (راجع سنن البيهقي ٣: ٢٤٨).

ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي، وقد صرح ابن حبان بأنَّ المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك في الثقات وذكره ابن حجر في لسان الميزان ج١ ص١٤ واستغربه، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه؛ فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثقه..»[1].

وقال أيضاً: «من أحب أن ينظر في كتب الجَرْح و التَّعديل للبحث عن حال رجل وقع في سندٍ، فعليه أن يراعي أموراً: ...

التاسع: ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجَرْح و التَّعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره، فقد عرفنا في الأمر السابق رأي بعض من يوثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيماً، ولو كان حديثاً

(١) التنكيل ١: ٦٦_٦٧.

واحداً لم يروه عن ذاك المجهول إلاّ واحد، فإن شئت فاجعل هذا رأياً لأولئك الأئمة كابن معين، وإنْ شئت فاجعله اصطلاحاً في كلمة ثقة، كأن يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة»[1].

وقد نقلتُ كلام العلاّمة المعلمي رحمه الله بطوله لنفاسته ومتانته وحسن صياغته ودلالته على المراد من كلام يعقوب بن شَيْبَة، فهو يسير على هذا المنهج الذي وضحه المعلميُّ.

وقد أشار إلى هذا الذهبيُّ فقال: «وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به»[2].

فتبين من هذا أن توثيق المجاهيل ـ بعد سبر أحاديثهم وبيان استقامتها ـ مذهب غير واحد من كبار النقاد منهم: ابن معين، وابن سعد، والنسائي[3]، والعجلي وغيرهم.

---

(١) التنكيل ١ : ٦٨.

(٢) ديوان الضعفاء ص٤٧٨، وانظر كلام ابن كثير في اختصار علوم الحديث ص٩٧.

(٣) انظر: رسالة "منهج النسائي" ص٨٩٠ـ٨٩٣.

الملاحظة الثالثة: متابعة يعقوب بن شيبة لشيخه علي بن المديني في كلامه على حفص بن حميد، وتقدم ذكر كثير من الأمثلة والتي فيها متابعة يعقوب لشيخه علي بن المديني في أحكامه على الرواة والأحاديث، وهذا مما يدل على شدة تأثره بمنهجه وأسلوبه.

المطلب الثاني

الآفات المفسدة لأحاديث الرواة

هذا العنوان بدا لي من قول يعقوب بن شَيْبَة في علي بن عاصم: «وقد كان ـ رحمة الله علينا وعليه ـ من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات[1] تفسده»، والحق أنَّ هذا العنوان المقتبس من كلام يعقوب مُعَبِّرٌ وبوضوحٍ عن مقصود هذا المطلب، وهو ذكر الطُّعون في الرواةِ الواردةِ في كلام يعقوب بن شَيْبَة سواءٌ كانت من كلامه أو من كلام غيره، وسواءٌ كانت مؤثرة أو غير مؤثرة.

ولا يخفى أنَّ الطعون في الرواة ترجع إلى أمرين:

أولهما: الطعن في عدالة الراوي، ويشمل: الكذب، والتهمة به، والفسق، والجهالة، والبدعة.

ثانيهما: الطعن في ضبط الراوي، ويشمل: سوء الحفظ، وفحش الغلط، والغفلة، والوهم، ومخالفة الثقات[2].

---

(١) الآفات: جمع آفة، وهي العاهة أوعرض مُفْسِدٌ لما أصابه. القاموس ص١٠٢٦، المصباح المنير ص٣٣.

(٢) نزهة النظر ص ٤٠.

وأما الآفات المفسدة لأحاديث الرواة الواردة في كلام يعقوب بن شَيْبة فهي:

١ـ اضطراب حديث الراوي.

٢ـ نكارة حديث الراوي.

٣ـ تغيير الشيخ ما في أصل كتابه.

٤ـ كثرة الغلط والخطأ.

٥ـ سوء الحفظ ورداءته.

٦ـ التغير والاختلاط.

٧ـ الإصرار على الخطأ وعدم التراجع.

٨ـ الجمع بين الشيوخ مع اختلاف روايتهم من غير تمييز لها.

٩ـ العرض.

١٠ـ مذهب الراوي العَقَدَي.

١١ـ الرواية عن غير المعروفين.

١ـ اضطراب حديث الراوي.

الحديث المضطرب هو الذي تختلف الرواية فيه سنداً أو متناً من غير مُرَجّح لأحدها[١]، وقد يكون الاضطراب من راوٍ واحد وقد يكون من عدة رواة، فالراوي المضطرب هو الذي يروي الحديث على عدة أوجه على سبيل الخطأ والوهم.

---

(١) علوم الحديث ص ٨٤، فتح المغيث ١ : ٢٣٧، تدريب الراوي ١ : ٣٠٨.

وهذا الاضطراب يختلف من حيث الكثرة والقلة ومن حيث نوعية الاضطراب، فكلما كثر الاضطراب في حديث الراوي دلَّ ذلك على ضعف ضبطه فلا يحتج بما انفرد به، وقد يفحش فيترك حديثه، والاضطراب في الوصل والإرسال والرفع والوقف أشد من الاضطراب في أسماء الرواة وفي تصحيف بعض الكلمات ونحو ذلك من الاضطراب الخفيف الذي يقع لكبار الأئمة كشعبة ومالك وسفيان وغيرهم[١].

والرواة الذين وصفهم يعقوب بن شيبة بالاضطراب هم:

١ ـ إسحاق بن يحيى بن طلحة القرشي، قال يعقوب: «كان لا بأس به، وحديثه مضطرب جداً»[٢].

٢ ـ والحجاج بن أرطاة، قال يعقوب: «واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق، وكان أحد الفقهاء»[٣].

٣ ـ وأبو بكر بن عياش، قال يعقوب: «وأبو بكر بن عياش شيخ قديم معروف بالصلاح البارع، وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس، ورواية للحديث يعرف له سنه وفضله، وفي حديثه اضطراب»[٤].

---

(١) التمييز ص ١٧٠، شرح علل الترمذي ١ : ٤٣٧.

(٢) تاريخ دمشق ٨ : ٣٠٠، تهذيب الكمال ٢ : ٤٩٢.

(٣) تاريخ بغداد ٨ : ٢٣٦، تهذيب الكمال ٥ : ٤٢٧.

(٤) تاريخ بغداد ١٤ : ٣٧٨.

٤ـ وحماد بن سلمة، قال يعقوب: «حماد بن سلمة ثقة في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم...»[١].

٥ـ وابن أبي ذئب، قال يعقوب: «ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب..»[٢].

٦ـ وسماك بن حرب، قال يعقوب: «وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين...»[٣].

٧ـ وعاصم بن عبيد الله، قال يعقوب: «..وهو مضطرب الحديث»[٤].

٨ـ والليث بن سعد، قال يعقوب: «...في حديثه عن الزهري بعض الاضطراب»[٥].

٩ـ ومعمر بن راشد، قال يعقوب: «سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأنَّ كتبه لم تكن معه»[٦].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٧٨١.

(٢) تاريخ بغداد ٢: ٣٠٣، تهذيب الكمال ٢٥: ٦٣٥.

(٣) تهذيب الكمال ١٢: ١٢٠.

(٤) تاريخ دمشق ٨: ٦٤٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٨: ٤٦٢.

(٦) شرح علل الترمذي ٢: ٧٦٧.

ويلاحظ في كلام يعقوب بن شيبة على الرواة:

١ ـ مراعاته قلة وكثرة الاضطراب في حديث الراوي، ولا شك أنَّ كثرة الاضطراب في حديث الراوي تدل على سوء حفظه وضبطه؛ فلا يحتج به إذا انفرد.

٢ ـ ومراعاته أيضاً تحديد الشيوخ والتلاميذ الذي يقع في روايتهم اضطراب، وهذا مما يدل دقة يعقوب بن شيبة، ومعرفته بأحاديث الراوي، وتأثره بعلم العلل.

٣ ـ وذكره أحياناً سبب الاضطراب.

٤ ـ ونقله عن غيره من الأئمة في بيان اضطراب الرواة.

٥ ـ ويلاحظ أيضاً في قول يعقوب بن شيب المتقدم في حماد بن سلمة: «حماد بن سلمة ثقة في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم»، حيث جعل حسن الحديث مقابل الاضطراب، وهذا يُفسر لنا قول النقاد في بعض الرواة: فلانٌ حسن الحديث، أو فلانٌ ثقةٌ حسن الحديث، فليس المقصود بالحسن هنا الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ـ كما قد يفهم البعض ـ، بل المقصود بحسن الحديث عدم الاضطراب، واستقامة الروايات.

ولعلي أذكر مثالاً عملياً من كلام يعقوب بن شَيْبَة بَيِّنَ فيه اضطرابَ أحد الرواة، قال ابن عساكر في تاريخه: «قال أبو يوسف[1]: حديث "تابعوا بين الحج"

(١) أبو يوسف كنية يعقوب بن شَيْبة السدوسي.

حديثٌ رواه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو مضطرب الحديث، فاختلف عنه فيه فرواه عن عاصم عبيدُالله بنُ عمر وشريكُ بنُ عبدالله وسفيانُ بنُ عيينة، فأما عبيدالله بن عمر فإنه وَصَلَه وجَوده، فرواه عنه عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر[1] عن النبي ﷺ فلم يذكر فيه عمر، ورواه مرة أخرى عن عمر عن النبي ﷺ، ولا نرى هذا الاضطراب إلاَّ من عاصم، وقد بين ابن عيينة ذلك في حديثه، قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عاصم يقول: عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر، ومرةً يقول: عن عبدالله بن عامر عن عمر ولا يقول: عن أبيه»[2].

٢ـ نكارة حديث الراوي

الحديث المنكر في اصطلاح المتأخرين هو ما رواه الضعيف مخالفاً الثقة[3]، وأما في اصطلاح المتقدمين فليس له معنى محدد يسيرون عليه ـ مثله مثل بقية الألفاظ التي يحددها السياق والسباق والقرائن والاستقراء ـ، قال ابن رجب: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه إلاَّ على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة

---

(١) كذا وقع في المطبوع من تاريخ دمشق!، وسياق الكلام يدل على حذف كلمة "عمر".

(٢) تاريخ دمشق ٢٥ : ٢٥٩ ط.

(٣) النزهة ص ٣٢، منهج النقد ص ٤٣٠.

لايعرف ذلك الحديث وهو متن الحديث إلاّ من طريق الذي رواه فيكون منكراً، ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس عن النبي ﷺ، وهذا كالتصريح بأنَّ كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر»[1]، وقال الذهبيّ: «المنكر هو ما انفرد الراوي الضعيف به»[2].

ومن هنا يتبين أنَّ لفظة منكر في اصطلاح المتقدمين أعَمُّ منها عند المتأخرين، وقد تقدم أن الأئمة إذا وصفوا الراوي بذلك فأنهم يريدون جرحه.

ثم لابد من ملاحظة أن النكارة تتفاوت من حيث الكثرة والقلة، ومن حيث الشدة والخفة، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وكذلك مَنْ الغالبُ على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عُرِضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايتُهُ روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين عبدالله بن محرر...ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به»[3]، وقال ابن حجر: «ولا تضر رواية المناكير إلاّ إذا

---

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٦٥٣.

(٢) الموقظة ص ٤٢.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ١: ٧.

كثرت»[1].

والرواة الذين وصفهم يعقوب بن شيبة برواية المناكير هم:

١ـ بقية بن الوليد، قال يعقوب: «صدوق ثقة، ويتقى حديثه عن مشيخته الذين لا يعرفون، وله أحاديث مناكير جداً»[2].

٢ـ والحكم بن عبدالملك البصري، قال يعقوب: «الحكم بن عبدالملك ضعيف الحديث جداً، له أحاديث مناكير»[3].

٣ـ وعلي بن يزيد الألهاني، قال يعقوب: «واهي الحديث، كثير المنكرات»[4].

٤ـ وعكرمة بن إبراهيم الأزدي، قال يعقوب: «منكر الحد يث»[5].

٥ـ وقيس بن أبي حازم، قال يعقوب: «وقد تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي

(١) هدي الساري ص ٣٩٤.

(٢) تاريخ بغداد ٧: ١٢٦، تاريخ دمشق ١٠: ٣٤٦.

(٣) تاريخ بغداد ٨: ٢٢١.

(٤) تاريخ دمشق ١٢: ٥٦٩، تهذيب الكمال ٢١: ١٧٩.

(٥) فتح الباري لابن رجب ٧: ١٥٤.

غرائب»[1].

٦ـ ومحمد بن حميد الرازي، قال يعقوب: «كثير المناكير»[2].

ويلاحظ في كلام يعقوب بن شيبة على الرواة:

١ـ مراعاته قلة وكثرة النكارة في حديث الراوي.

٢ـ ومراعاته أيضاً لنوعية النكارة خفةً وغلظةً.

٣ـ وتفريقه بين النكارة والغرابة؛ كما يظهر من قوله في قيس بن أبي حازم المتقدم، والتفريق بينهما ظاهر في كلام النقاد المتقدمين، فالنكارة في الغالب تقابل الصحة، والغرابة تقابل الشهرة سواءً كان الحديث صحيحاً أو غير صحيح، قال الذهبيّ: «الغريب ضد المشهور، فتارةً ترجع غرابته إلى المتن، وتارةً إلى السند، والغريب صادق على ما صح، وعلى مالم يصح»[3]، وقال ابن رجب: «وأما الحديث الغريب فهو ضد المشهور، وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب منه في الجملة»[4].

ولعلي أذكر مثالاً عملياً من كلام يعقوب بن شَيْبة في وصف حديث بعض

---

(١) تاريخ دمشق ١٤: ٤٧٥، تهذيب الكمال ٢٤: ١٣ـ١٤.

(٢) تاريخ بغداد ٢: ٢٦٠، تهذيب الكمال ٢٥: ١٠٢.

(٣) الموقظة ص ٤٣.

(٤) شرح علل الترمذي ٢: ٦٢١.

الرواة بالنكارة، قال يعقوب: «حديث "من عزى مصاباً فله مثل أجره" حديث كوفي منكر يرون أنه لا أصل له مسنداً ولا موقوفاً، رواه علي بن عاصم عن محمد بن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ، ولا نعلم أحداً اسنده ولا وقفه غير علي بن عاصم، وقد رواه أبوبكر النهشلي وهو صدوق ضعيف الحديث، رواه عن محمد بن سوقة فلم يجاوز به محمداً إلى أحد فوقه، وقال: يرفع الحديث، وهذا الحديث من أعظم ما أنكره الناس على عليّ بن عاصم، وتكلموا فيه مع ما أنكر عليه سِواه»[1].

٣ـ تغيير الشيخ ما في أصل كتابه

تقدم أنَّ غالب المحدثين في القرن الأول والثاني وما بعده كانت عندهم كتب وأصول يكتبون فيها أحاديثهم، ويحفظون منها، ويرجعون إليها عند الشك والغلط، ويقدمونها عند الاختلاف والتعارض، قال أبوداود: سمعت الحلواني يقول: أوَّل من أظهر كتابه روح بن عبادة، وأبو أسامة، قال الخطيب البغداديّ: يعني أنهما رويا ما خولفا فيه، فاظهرا كتبهما حجة لهما على مخالفيهما إذ روايتهما عن حفظهما موافقة لما في كتبهما[2].

وقد جرح المحدثون عدداً من الرواة بسبب عدم اعتناءهم بأصولهم منهم: سفيان بن وكيع، وعلي بن عاصم وغيرهما، وبعضهم جرح بسبب أنه

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٣، تهذيب الكمال ٢٠ : ٥١٣.

(٢) تاريخ بغداد ٨ : ٤٠٢.

لُقِّنَ[1] فَغَيَّر أصل كتابه، وقد كان يفعل هذا الشيء محمد بن حميد الرازي فَأُنكِر عليه ذلك، قال أبوحاتم الرازي: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلتُ: يكون في كتابه شيء فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول، فقال: بئس هذه الخصلة[2].

هذا وقد جعل يعقوب بن شَيْبَة تغيير الشيخ لما في أصله أشد الأشياء التي سمعها في روح بن عبادة، فقال: «ولم أسمع في روح شيئاً أشد عندي من شيء دفع إلى محمد بن إسماعيل صاحبنا كتاباً بخطه نسخت منه ـ فكان فيه ـ حدثنا عفان قال حدثني غلام من أصحاب الحديث يقال له عمارة الصيرفي أنه كان يكتب عن روح بن عبادة هو وعلي بن المديني، فحدثهم بشيء عن شعبة عن

---

(١) المراد بالتلقين ـ كما قال الذهبيّ ـ أنَّ الراوي كان يحدث المحدثين فيتوقف في الحديث ويتغلط، فيردون عليه فيقول بما قالوه، وقال العراقي: «هو أن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه». وقد ذكر ابن حبان في مقدمة كتابه المجروحين عشرين نوعاً من أنواع جرح الرواة، وذكر التلقين في النوع السابع، وقال الخطيب البغداديّ في كتابه الكفاية: «باب ردِّ حديث من عُرِف بقبول التلقين»، فذكر آثاراً كثيرة عن النقاد في هذا الباب، وذكر أيضا قول الحميدي والذي فصل فيه القول في حكم رواية من يقبل التلقين، فقال: «ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً، وأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لُقن».

(٢) الجَرْح و التَّعديل ٧: ٢٣٢.

منصور عن إبراهيم، قال فقلت له هذا عن الحكم؟ قال فقال روحٌ لعلي بن المديني ما تقول؟ قال: صدق هو عن الحكم، قال فأخذ روح قلماً فمحى منصور وكتب الحكم، قال عفان: فسألت علي بن المديني ـ وعمارة معي ـ فقال: صدق، قد كان هذا»[1].

٤ـ كثرة الغلط والخطأ

لايخفى أنَّ الإنسان لا يسلم من الخطأ والنسيان، ورواة الحديث كغيرهم من البشر يطرأ عليهم الخطأ والغلط، فما سلم أحد من ذلك، وقد قال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحدٌ»[2]، وقال الإمام مسلم: «فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً واتقاناً لما يحفظ وينقل ـ إلاَّ الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[3].

غير أنَّ الخطأ والغلط إذا كثر في حديث الراوي دلَّ ذلك على ضعف ضبطه وحفظه فلا يوثق بروايته، وأقوال الأئمة النقاد في جرح الرواة بكثرة الغلط والخطأ كثيرة، وقد قال الخطيب البغداديّ في كتابه الكفاية: «باب ترك الاحتجاج بمن كثر

---

(١) تاريخ بغداد ٨: ٤٠٣، تهذيب الكمال ٩: ٢٤٢ـ ٢٤٤، ومن العجيب أن مغلطاي نسب هذا الكلام لأبي خيثمة زهير بن حرب وتبعه ابن حجر!!، مع وضوح السياق؟!، انظر إكمال تهذيب الكمال ورقة ٢٨، هدي الساري ص ٤٠٢، تهذيب التهذيب ٣: ٢٩٥.

(٢) الكفاية ص ١٤٤.

(٣) التمييز ص ١٧٠.

غلطه وكان الوهم غالباً على روايته»، ونقل في ذلك قول ابن مهدي: " لا يترك حديث رجل إلاّ رجلاً متهماً بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط"، وغير ذلك من الأقوال[1].

وقال ابن حجر في كلامه على الرواة الموصفين بكثرة الغلط في صحيح البخاري: «وأما الغلط فتارةً يكثر من الراوي وتارةً يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط يُنظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلاّ من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمدالله من ذلك شيء»[2].

والرواة الذين وصفهم يعقوب بن شيبة بهذا الأمر هم:

١ـ عبدالعزيز بن أبان، قال يعقوب: «عبدالعزيز بن أبان عند أصحابنا جميعاً متروكٌ، كثير الخطأ كثير الغلط، وقد ذكروه بأكثر من هذا، وسمعت محمد بن عبدالله بن نمير يقول: مارأيت أبين أمراً منه، وقال: هو كذاب»[3].

٢ـ وعلي بن عاصم، قال يعقوب: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف

---

(١) الكفاية ص ١٤٣، وانظر شرح علل الترمذي ٢ : ٥٦٥

(٢) هدي الساري ص ٣٨٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٤٦، تهذيب الكمال ١٨ : ١١١ـ ١١٢.

أصحابنا فيه، فمنهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ..»[1].

٣ـ وقيس بن الربيع، قال يعقوب: «قيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جداً مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته»[2].

٤ـ ويحيى بن يمان، قال يعقوب: «كان صدوقاً كثير الحديث، وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، ..»[3].

٥ـ سوء الحفظ ورداءته

سيء الحفظ هو: من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه[4]، وذكر ابن حجر أنَّ البخاري يخرج لسيء الحفظ في المتابعات فقال: «وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلاَّ أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك»[5]، وقصد بأولئك المكثرين من الغلط المتقدم ذكرهم.

ولاشك أن سوء الحفظ ورداءته يتفاوت فيه الرواة خفةً وغلظةً، و يعقوب

---

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٦، تهذيب الكمال ٢٠ : ٥٠٦ ـ٥٠٧.

(٢) تهذيب الكمال ٢٤ : ٣٥.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ١٢٣ـ١٢٤، وتهذيب الكمال ٣٢ : ٥٨.

(٤) النزهة ص ٤١و ٤٨.

(٥) هدي الساري ص ٣٨٤.

ابن شَيْبَة يراعي ذلك في كلامه، فممن وصفه بسوء الحفظ ورداءته:

١ـ شريك بن عبدالله القاضي، قال يعقوب: «ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه»[١]، وقال أيضاً: «صدوق ثقة سيء الحفظ جداً»[٢].

٢ـ وعلي بن عاصم، قال يعقوب: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، فمنهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ... ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له..»[٣].

٣ـ وقيس بن الربيع، قال يعقوب: «قيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جداً مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته»[٤].

٦ـ التغير والاختلاط

حقيقة الاختلاط عند المحدثين: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أو عرض أو مرض من موت ابن، وسرقة مال

---

(١) تاريخ بغداد ٩ : ٢٨٤.

(٢) تهذيب الكمال ١٢ : ٤٧١.

(٣) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٦، تهذيب الكمال ٢٠ : ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

(٤) تهذيب الكمال ٢٤ : ٣٥.

كالمسعودي، أوذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن[1].

وهناك فرق بين التغير الناتج عن الكبر وبين الاختلاط، فالمؤثر عند المحدثين الثاني دون الأول، قال الذهبيّ في ترجمة هشام بن عروة: «الرجل حجة مطلقاً ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، فإنَّ الحافظ قد يتغير إذا كبر وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثم أحد بمعصوم عن السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، ...»[2]، وقال في ترجمة عبدالملك بن عمير: «والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق وسعيد المقبري، لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم وساءت أذهانهم ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها»[3]، وقال أيضاً: «كلُّ تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه»[4]، وقد يرد التغير في كلام بعض النقاد بمعنى الاختلاط كما

(١) فتح المغيث ٣: ٣٦٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦: ٣٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٢: ٦٦١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٥٤، وانظر أيضاً ص٢٦٩ من الجزء نفسه.

قال معاذ بن معاذ والعجلي ويعقوب بن شَيبة وأبوحاتم في المسعودي، ودلَّ على ذلك كلام بقية النقاد في المسعودي منهم ابن نمير وابن سعد وابن عمار وهاشم ابن القاسم وابن حبان[1].

ويرد الاختلاط في كلام يعقوب بن شَيْبَة على معنيين:

١ـ الاختلاط الدائم غير الطارىء، وهذا ملازمٌ ـ في الغالب ـ لرواية سيء الحفظ[2]، قال يعقوب بن شَيبة في موسى بن عبيدة الربذي: «صدوق، ضعيف الحديث جداً، ومن الناس من لايكتب حديثه لوهائه، وضعفه، وكَثْرة اختلاطه، وكان من أهل الصدق»[3].

٢ـ الاختلاط الطارىء لعلة من العلل كما تقدم، والاختلاط إذا أطلق عند المحدثين ينصرف إلى هذا المعنى، وممن وصفهم يعقوب بن شَيْبَة بالاختلاط:

١ـ سعيد بن أبي سعيد المقبري، قال يعقوب: «وكان سعيد المقبري مولى لبني ليث من كنانة، وكانت وفاته في أول خلافة هشام بن عبدالملك، قد كان تغير وكبر واختلط قبل موته، يُقال: بأربع سنين، حتى استثنى بعض المحدثين عنه ما كتب عنه في كبره مما

(١) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب ٦ : ٢١١.

(٢) اليواقيت والدرر ٢ : ٤٧٥.

(٣) تهذيب الكمال ٢٩ : ١١٢.

كتب قبله، فكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعدما كبر»[1].

٢ـ وعبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود المسعودي، قال يعقوب: «ثقة صدوق، وقد كان تغيربأخرة»[2]، والمراد بالتغير هنا الاختلاط كما تقدم.

٧ـ الإصرار على الخطأ وعدم التراجع

من الأمور التي شدد فيها النقاد اصرار الراوي على غلطه مع تنبيه العلماء له ووضوح الغلط، وقد سُئل أحمد بن حنبل عمن يكتب العلم؟ فقال: "عن الناس كلهم، إلاّ عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل"[3]، وقال ابن المبارك: "يكتب الحديث إلاّ عن أربعة: غلاّط لايرجع، وكذاب، وصاحب بدعة وهوى يدعوا إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه"[4]، وقال الخطيب البغداديّ: «قد ذكرنا في الباب قبل هذا عن عبدالله بن المبارك، وأحمد بن حنبل وعبدالله بن الزبير الحميدي الحكم في من غلط في رواية حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه، وأقام على رواية ذلك الحديث أنه لايكتب عنه، وإن هو رجع قبل

---

(١) تاريخ دمشق ٧: ٣٤٥، تهذيب الكمال ١٠: ٤٧٠.

(٢) تاريخ بغداد ١٠: ٢٢٢، تاريخ دمشق ١٠: ١٠.

(٣) الكفاية ص ٢٤٤.

(٤) المرجع السابق ص ١٤٣.

منه وجازت روايته، وهذا القول مذهب شعبة بن الحجاج أيضاً، أخبرنا محمد بن الحسين القطان قال: أخبرنا أحمد بن عمر بن العباس القزويني قال: حدثنا محمد ابن موسى الحلواني قال: حدثني محمد بن جعفر العسكري قال حدثني نعيم بن حماد قال: حدثني عبدالرحمن بن مهدي قال: كنا عند شعبة فسئل: يا أبا بسطام حديث من يترك؟ قال: من يكذب في الحديث، ومن يكثر الغلط، ومن يخطيء في حديث مجتمع عليه فيقيم على غلطه فلا يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وليس يكفيه في الرجوع أن يمسك عن رواية ذلك في المستقبل حسب، بل يجب عليه أن يظهر للناس أنه كان قد أخطأ فيه وقد رجع عنه»[1].

هذا وينبغي أن يعلم أنَّ الإصرار ليس دائماً جرحاً في الرواة، بل قد يدل أحياناً على ضبط الراوي وأمانته، قال المعلمي مبيناً ذلك: «الخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصر نفسه، وذلك كمن يسمع حديثاً بسندٍ صحيح فيغلط فيركب على ذاك السند متناً موضوعاً فينبهه أهل العلم فلا يرجع، وليس ما وقع للهيثم من هذا القبيل، إنما وقع عنده في حديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان، ووقع عنده محمد بن الربيع بدل محمود بن الربيع وثبت على ذلك، وهذا لا مفسدة فيه، بل ثبات

(١) المرجع السابق ص ١٤٥.

الهيثم يدل على عظم أمانته وشدة تثبته إذ لم يستحل أن يغير ما في أصله، وقد وقع لمالك بن أنس الإمام نحو هذا، كان يقول في عمرو بن عثمان: عمر بن عثمان وثبت على ذلك»(١).

وقد نقل يعقوب بن شَيْبَة أنَّ من النقاد من أنكر على علي بن عاصم هذا الأمر، فقال: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، فمنهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ...»(٢).

٨ـ الجمع بين الشيوخ مع اختلاف روايتهم من غير تمييز لها.

هناك نوعٌ من الرواة يضعفون أو يزدادون ضعفاً إذا جمعوا في الرواية عدة شيوخ، وقد تكلم ابن رجب على هذه المسألة بكلام مفيد جديرٌ بالعناية، فقال: «وقال أبويعلى الخليلي في كتابه الإرشاد: ذاكرت بعض الحفاظ، قلتُ: لِمَ لمْ يدخل البخاريّ حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس، يقول: نا قتادة وثابت وعبدالعزيز بن صهيب عن أنس، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلتُ: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول أنا مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ، ومعنى هذا أنَّ الرجل إذا جمع

(١) التنكيل ١ : ٤١.

(٢) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٦، تهذيب الكمال ٢٠ : ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أنَّ لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلاَّ من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي وغيره، ممن لا يضبط هذا..»[1].

هذا وقد نقل ابن رجب كلاماً ليعقوب بن شَيْبَة في هذا المعنى، وهو قوله: «يقال: إنَّ ليثاً كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له، قال: وقد طعن بمثل هذا على جابر الجعفي، كان يجمع الجماعة في المسألة الواحدة وربما سأل بعضهم، وأمَّا يحيى فضعف ليثاً، وقال: إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً»[2].

وقوله: «كان سفيان بن عيينة ربما يُحدث بحديثٍ واحدٍ عن اثنين، ويسوقه سياقة واحد منهما، فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه»[3].

ونقل يعقوب بن شَيْبَة عن علي بن طبراخ عن ابن علية أنَّ شعبة قال له: "إذا حدثك عطاء بن السائب عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع فقال: زاذان وميسرة وأبو البختري فاتقه، كان الشيخ قد تغير"[4].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢: ٨١٥ـ٨١٦.

(٢) المرجع السابق ٢: ٨١٤.

(٣) المرجع السابق ٢: ٨١٦؛ وانظر ص ٨٦٦.

(٤) المرجع السابق ٢: ٨١٣.

٩ـ العَرْض

تقدم تعريف العَرْض وحكمه عند علماء الحديث ورأي يعقوب بن شَيْبَة فيه وأنه صحيح ويحتج به، غير أنه نقل عن بعض النقاد الطعن في رواية ابن أبي ذئب عن الزهري لأنها عَرْض وليست سماعاً، وردَّ يعقوب بن شَيْبَة مبيناً أنَّ العرض عند جميع العلماء صحيح، فقال: «ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالإضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه منه عَرْض، ولم يطعن بغير ذلك، والعَرْض عند جميع من أدركنا صحيحٌ، .. وسألت علياً عن سماعه من الزهري، فقال: هو عَرْض، قلت: وإن كان عَرْضاً كيف؟ قال: هي مقاربة أكثر»[١].

١٠ـ مذهب الراوي العقدي

تقدم الكلام على رواية المبتدع وحكمها عند العلماء ورأي يعقوب بن شَيْبَة فيها، وقد نقل يعقوب عن بعضهم الطعن في رواية قيس بن أبي حازم من أجل النصب، فقال: «وقد تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في الحديث وحمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على عليّ رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة، والمشهور

---

(١) تاريخ بغداد ٢ : ٣٠٣، تهذيب الكمال ٢٥ : ٦٣٥.

عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه، ..»[1].

١١ـ الرواية عن غير المعروفين

هناك نوعٌ من الرواة إذا روى عن غير المعروفين وقع في روايته مناكير، وقد نبه النقاد على ذلك، وقد قال ابوحاتم في عبدالرحمن بن محمد المحاربي: «صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين»[2]، وقال العجلي في مروان بن معاوية: «ثقة ثبت، ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدث عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيء»[3]، وقال يعقوب بن شَيْبَة عن بقية بن الوليد: «صدوق ثقة، ويتقى حديثه عن مشيخته الذين لا يعرفون، وله أحاديث مناكير جداً»[4]، وقال أيضاً: «بقية بن الوليد ثقة صادق، ويتقى من حديثه ما حدثه عن المجهولين، فإنه يكثر الحديث عنهم، وكلها أو عامتها مناكير»[5].

هذه أهم الآفات التي وقفتُ عليها في كلام يعقوب بن شَيْبَة من كلامه أو من نقله عن غيره، ورأيتُ أنها تستحق الذكر والبيان، والله أعلم.

---

(١) تاريخ دمشق ١٤ : ٤٧٥، تهذيب الكمال ٢٤ : ١٣ـ١٤.

(٢) الجَرْح والتعديل ٥ : ٢٨٢.

(٣) معرفة الثقات ٢ : ٢٧٠.

(٤) تاريخ بغداد ٧: ١٢٦، تاريخ دمشق ١٠ : ٣٤٦.

(٥) تاريخ دمشق ١٠ : ٣٤٦.

خلاصة منهج يعقوب بن شيبة في الجرح

في هذه الخلاصة أذكر أهم ما يلاحظ على كلام يعقوب بن شيبة في الجرح، فمن ذلك:

١ـ جمعه في كلامه على الراوي الواحد بين ألفاظ الجرح وألفاظ التعديل في آنٍ واحد، غير أنه يُقَيِّد ألفاظ الجرح بالحديث، ويُطلق ألفاظ التعديل، مما يدل على أنَّ التعديل منصبٌ على صلاح الرجل في نفسه ودينه لا في حديثه وضبطه، وتقدم التنبيه على ذلك في التعليق على الألفاظ المركبة.

٢ـ أنَّ السِّمة الغالبة على ألفاظ يعقوب بن شيبة في جرح الرواة سمةُ الخشيةِ والورع، وتجنب الألفاظ القاسية والشديدة؛ كالفظة: كذاب، أو وضّاع، أو زنديق، وغير ذلك من الألفاظ التي استعملها بعض شيوخه، كابن معين، وابن نُمير، و ابن المديني.

٣ـ أنَّ يعقوب بن شيبة مع اعتداله في جرحه للرواة إلاَّ أنَّه قد يتشدد أحياناً في بعض الرواة، كما تشدد في حكمه على أبي بكر النهشلي حيث قال فيه: «صدوق، ضعيف الحديث»، مع أنَّ جميع شيوخ يعقوب على توثيقه إلاَّ ما كان من إشارة ابن سعد المذكورة، وكما تشدد أيضاً في حكمه على عبدالسلام بن حرب الملائي حيث قال فيه: «ثقة، وفي حديثه لين، وكان عسراً في الحديث..»، ونحو هذا الكلام قاله ابن سعد

في عبدالسلام هذا، وتقدم قول المعلمي: «ما اشتهر أنَّ فلاناً من الأئمة مُسَهِّل، وفلاناً مُشَدِّد، ليس على إطلاقه، فإنَّ منهم من يُسهل تارةً، ويُشدد أُخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفةُ هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلاَّ باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام»[1]، وكلام المعلمي هذا يدل عليه واقع النقاد ومنهم يعقوب بن شيبة.

٤ـ ومما يلاحظ أيضاً أنَّ يعقوب بن شيبة ينقل أقوال النقاد ـ شيوخه وغيرهم ـ في الرواة، وتقدم نقله عن عبدالله بن المبارك، ويحيى القطان، والفضل بن موسى، وابن المديني، وابن معين، وابن نُمير وغيرهم من أئمة الجرح والتَّعديل.

٥ـ ويلاحظ أيضاً تفسيره للجرح أحياناً، وقد تقدم في المطلب الثالث ذكر الطعون التي من أجلها يُجْرَحُ الرواة فلا نعيد ذكرها.

٦ـ ويلاحظ أيضاً أنَّه لا يكتفي أحياناً بذكر الجرح في الراوي؛ بل يذكر فضلَ الرجل وصلاحَه وعبادتَه وزهدَه، وأمرَه بالمعروف ونهيَه عن المنكر، وفقهه، ومعرفته بأخبار الناس وسيرهم، وغير ذلك من الأمور التي يتصف بها الراوي المجروح؛ كما في قوله في أبي بكر بن عياش: «وأبو بكر بن عياش شيخ قديم معروف بالصلاح

(١) مقدمة الفوائد المجموعة ص"ط".

البارع، وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس، ورواية للحديث يعرف له سنه وفضله، وفي حديثه اضطراب»، وقوله في الهيثم بن عدي: «كانت له معرفة بأمور الناس وأخبارهم، ولم يكن في الحديث بالقوي، ولا كانت له به معرفة وبعض الناس يحمل عليه في صدقه»، وغيرهما من الرواة المتقدم ذكرهم.

٧ـ ويلاحظ أيضاً توثيقه النسبي لبعض المجروحين عنده، إما توثيق في بعض الشيوخ كقوله في مندل بن علي العنزي: «كان أشهر من أخيه حبان وهو أصغر سناً منه، وأصحابنا يحيى بن معين وعلي ابن المديني وغيرهما من نظرائهم يضعفونه في الحديث، وكان خيراً فاضلاً صدوقاً، وهو ضعيف الحديث، وهو أقوى من أخيه في الحديث»، وقال أيضاً: «عبيدالله بن موسى، ومحاضر، ومندل، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، ويحيى بن عيسى كل هؤلاء ثقة في الأعمش»، أو توثيق بسبب المتابعة كقوله في أبي بكر بن عياش: «وأبو بكر بن عياش شيخ قديم معروف بالصلاح البارع، وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس، ورواية للحديث يعرف له سنه وفضله، وفي حديثه اضطراب»، وقال أيضاً في كلامه على أحد الأحاديث: «..رواه جماعةٌ عن أبي إسحاق ثقات منهم: زائدة بن قدامة، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وأبو بكر ابن عياش، وسفيان بن عيينة، وإسرائيل بن يونس».

٨ـ ومما يلاحظ أيضاً تنبيهه أحياناً على عقائد الرواة، مع التحرز في ذلك؛ فقد قال في عبدالواحد بن زيد أبي عبيدة: «رجل صالح متعبد، وكان يقص يعرف بالنسك والتزهد وأحسبه كان يقول بالقدر، وليس له بالحديث علم، وهو ضعيف الحديث».

٩ـ ومما يلاحظ أيضاً تصريحه بعدم التحديث عن المتروكين؛ فقد قال في علي بن الحزور الغنوي: «قد تُرِكَ حديثه، وليس ممن أحدثُ عنه»، وهذا يدل على انتقاءه لشيوخه.

١٠ـ ومما يلاحظ أيضاً متابعة لبعض النقاد في أحكامهم وألفاظهم؛ كابن سعد، وابن معين، فإنَّ ابن سعد قال في عبدالسلام بن حرب: «كان به ضعف في الحديث، وكان عسراً»، وقال يعقوب فيه: «ثقة وفي حديثه لين، وكان عسراً في الحديث..»، وتقدم أنَّ يعقوب استفاد كثيراً من ابن سعد في طبقات الرواة وأخبارهم، وأما ابن معين فقال عن زيد الحواري: «يُضعّفُ»، وكذلك قال فيه يعقوب كما تقدم.

١١ـ ومما يلاحظ أيضاً تنبيهه على أنَّ بعض الضعفاء يزددون ضعفاً إذا جمعوا في روايتهم بين بعض شيوخهم، وتقدم بيان سبب ذلك.

١٢ـ أنَّ تَرْكَ بعضِ الأئمة لراوٍ وعدمِ الروايةِ عنه دليلٌ على ضعفه عندهم، كما تقدم في نقل يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني في كلامه على عبدالله بن محمد بن عقيل، وبيَّن يعقوب أنَّ هذا لمن كان

ينتقي الرواة كمالك بن أنس ويحيى القطان.

١٣ـ دقة بعض ألفاظه في الجَرْح.

فمن ذلك مثلاً قوله: فيه ضعف، وقوله: في حديثه ضعف، وقوله: في روايته عن فلان بعض الاضطراب.

١٤ـ تفسيره للجرح أحياناً.

فمن ذلك قوله في معمر: «سماع أهل البصرة من معمر[١] حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأنَّ كتبه لم تكن معه»[٢].

١٥ـ عنايته بالتفصيل في أحوال بعض الرواة.

فمن ذلك قوله في سماك بن حرب: «وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان[٣] فحديثهم عنه صحيحٌ مستقيم، والذي قاله ابن المبارك[٤] إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرةٍ»[٥].

---

(١) أبو عروة معمر بن راشد الأزدي البصري نزيل اليمن (ت ١٥٣) ثقة ثبت. انظر: التقريب ص ٥٤١.

(٢) شرح علل الترمذي ٢: ٧٦٧.

(٣) سفيان بن سعيد الثوري(ت ١٦١)إمام حافظ فقيه. انظر: تاريخ بغداد ٩: ١٥١، سير أعلام النبلاء ٧: ٢٢٩.

(٤) عبدالله بن المبارك الحنظلي(ت ١٨١) إمام من الأئمة. انظر: تاريخ بغداد ١٠: ١٥٢، سير أعلام النبلاء ٨: ٣٧٨.

(٥) تهذيب الكمال ١٢: ١٢٠.

١٦ـ نقله أقوال كبار النقاد في الرجال واختلافهم فيهم مع المقابلة والترجيح، ونقله ما يجري بينهم من مناظرات في الجَرْح والتَّعديل، من ذلك:

ـ قوله: «..سمعت أحمد ويحيى يتناظران في ابن أبي ذئب، وعبدالله ابن جعفر المُخَرَّمي، فقدم أحمد المخرمي على ابن أبي ذئب، فقال يحيى: المخرمي شيخ وأيش عنده من الحديث؟! وأطرى ابن أبي ذئب وقدمه على المخرمي تقديماً كثيراً متفاوتاً، فقلت لعليّ بعد ذلك: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن أبي ذئب أحب إلي، وهو صاحب حديث، وأيش عند المخرمي من الحديث، وسألت علياً عن سماعه من الزهري، فقال: هو عرض، قلت: وإن كان عرضاً كيف؟ قال: هي مقاربة أكثر»(١).

ـ وقوله: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، فمنهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون

(١) تاريخ بغداد ٢: ٣٠٣، تهذيب الكمال ٢٥: ٦٣٥. وانظر: تاريخ بغداد ١٢: ٣٥٢، تهذيب الكمال ٢٣: ٢٠٦، تاريخ بغداد ٨: ٤٠٣، تهذيب الكمال ٩: ٢٤٢ـ ٢٤٤.

له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان ـ رحمة الله علينا وعليه ـ من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده»[1].

والخلاصة أنَّ أحكام يعقوب بن شيبة في الجرح تتسم بالاعتدال ـ في الغالب ـ، وتعابيره تتسم بالخفة وعدم الشدة والقسوة.

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٦، تهذيب الكمال ٢٠ : ٥٠٦ ـ٥٠٧، تاريخ دمشق ١٤ : ٤٧٥، تهذيب الكمال ٢٤ : ١٣ـ١٤.

الخَاتِمَة

بعد أن عشت زمناً ليس بالقصير مع هذا العلم الجهبذ يعقوب بن شيبة السدوسي، أرجو أن أكون قد وقفت لبيان سيرته وآثاره ومنهجه في الجرح والتعديل، وأظهرت مكانة هذا الإمام الذي لم ينل ما يستحق من الإشادة والذكر، مع تقدم زمانه حيث عاصر آخر الدولة العباسية الأولى وأول الدولة العباسية الثانية، فقد ولد سنة مائة واثنتين وثمانين من الهجرة، وتوفي سنة مائتين واثنتين وستين، فعاش ثمانين سنة.

فعلى هذا يكون يعقوب بن شيبة قد عاصر فترةً تعد من أزهى العصور العلمية التي مرت على الأمة الإسلامية، فقد كانت بعض مجالس الحديث في ذلك الوقت تمتلئ بمئات بل بألوف المحدثين والمستمعين؛ منها مجلس علي بن عاصم الواسطي، وابنه عاصم وغيرهما من المحدثين، وفي تلك الفترة ألفت أبرز المصنفات في الحديث، وفيها ظهر علم الجرح والتعديل كعلم مستقل له من يتصدى له من النقاد كيحيي بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل وغيرهم من كبار الأئمة الذابين عن السنة، وعلى يد هؤلاء تتلمذ إمامنا يعقوب بن شيبة.

ومن المفيد هنا أن أذكر أبرز ما وصلت إليه في هذا البحث من نتائج، فمن ذلك:

١ ـ أنَ يعقوب بن شيبة وأسرته موالي لهميان بن عدي السدوسي وأبنائه.

٢ ـ أنَّ أسرته من الأسر التي لها عناية بالعلم، فقد ظهر منها غير واحد من المحدثين كما تقدم.

٣ ـ أنَّ يعقوب ليس له كبير رحلة، وسبب ذلك فيما يظهر أنه عاش في بغداد وهي دار الحديث في ذلك الوقت، وإليها يرد جميع الحفاظ والمحدثين، ومعلوم أن الرحلة إنما هي لطلب الحديث وعلو السند ولقاء الحفاظ، فإذا وجدت هذه في بلد المحدث فلا فائدة من الرحلة حينئذ كما نص على ذلك الخطيب البغدادي.

٤ ـ كثرة شيوخ يعقوب ومن حدث عنهم، فقد أحصيت من شيوخه ستة وخمسين ومائتي شيخ، ومن أبرز من تأثر بهم ولازمهم علي بن المديني، ويحيى بن معين.

٥ ـ دقة يعقوب في روايته عن شيوخه مما يدل على ورع تام وتحفظ شديد.

٦ ـ قلة تلاميذ يعقوب فمع إمامته وعلو سنده، وكثرة حديثه، ودقته في علم العلل وعلم الرجال، لم يذكر من تلاميذه سوى اثنين فقط، وإن كنت قد استطعت ـ ولله الحمد ـ جمع تسعة تلاميذ رووا عنه، إلاَ أنَ هذا العدد قليل جدا بالنسبة لمكانة هذا الإمام، ولعل من الأسباب

الرئيسة في قلة الرواية عنه موقفه من قضية خلق القرآن.

٧ ـ تحقيق القول في عقيدة يعقوب، وبيان أنه سلك في مسألة خلق القرآن مسلك بعض شيوخه المحدثين، وهو مسلك التورع ـ في نظرهم واجتهادهم ـ والتوقف في أمر لم يتكلم فيه السلف الصالح، مع الإيمان بأنه كلام الله غير مخلوق، وهذا الموقف من يعقوب حدا بالإمام أحمد ابن حنبل أن يتكلم فيه ـ كما تكلم في يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي نصر التمار وغيرهم من الثقات الأثبات بسبب موقفهم من هذه المحنة ـ.

٨ ـ أتفاق الأئمة على إمامة وجلالة يعقوب، وبروزه في علم الحديث والعلل خاصة، وتقدم ذكر نصوصهم في ذلك.

٩ ـ أن يعقوب أخذ الفقه من كبار أئمة المالكية، وعَد من كبار أصحابهم، ومن ناشري هذا المذهب في العراق، بل وكان من المرشحين لأعلى منصب قضائي في الدولة العباسية وهو منصب قاضي القضاة.

١٠ ـ رجوعه في كل علم وفن إلى أئمته المبرزين فيه، سواء أكان في علم الجرح والتعديل، أو في علم المغازي والأخبار والسير والأنساب والوفيات، أو في اللغة وغريب الحديث.

١١ ـ جلالة مسند يعقوب، وحسن تنظيمه وغزارة ما أودع فيه من علم مما جعل العلماء يعنون به ويثنون عليه بل قال بعض العلماء: إن الدار

قطني أخذ علله من مسند يعقوب، وحسن تنظيمه وغزارة ما أودع فيه من علم مما جعل العلماء يعنون به ويثنون عليه بل قال بعض العلماء: إن الدار قطني أخذ علله من مسند يعقوب، وقد بينت أن هذا القول ليس على إطلاقه، فالدار قطني استفاد من يعقوب كما استفاد من غيره، وبينت أيضا أن يعقوب لم يكمل تأليف المسند، فلم يظهر منه إلا عدت مسانيد لبعض الصحابة، وقد فقد كثير منه، ومن تيسير الله أن وُجدتْ قطعة منه وهي الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب وقد طبعت بعناية سامي حداد[1].

١٢ـ ورود لفظة الحسن في أحكام يعقوب على بعض الأحاديث، وظهر لي أن مراده بذالك غرابة الحديث.

١٣ـ عدم صحة ما نسب ليعقوب من القول بأن المؤنن حكمه الانقطاع.

١٤ـ بيان مذهب يعقوب في حكم التدليس وأنه مكروه، ويؤخذ من كلام يعقوب تعريفه تدليس الإسناد فهو من أقدم من عرف هذا لنوع من التدليس.

١٥ـ نفي التدليس عن يعقوب بن شيبة.

١٦ـ صحة العرض عند يعقوب بن شيبة، ونقله صحة العرض عن جميع من أدرك من العلماء.

---

(١) وقد أعدتُ تحقيقها، وطبعت ضمن هذه الموسوعة.

١٧ـ عناية يعقوب ببيان طبقات الرواة، واستفادته في ذلك من ابن سعد، وخليفة بن خياط.

١٨ـ تقويته لرواية أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه مع أنه لم يسمع منه؛ وعلل ذلك بمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وأنه لم يأت فيها بحديث منكر، وتطبيقه ذلك عملياً في أحكامه على الأحاديث.

١٩ـ أنَّ يعقوب من أكثر الأئمة جمعاً بين ألفاظ الجرح والتعديل في الراوي الواحد في سياق واحد، غير أنه يقيد ألفاظ الجرح بالحديث، ويطلق ألفاظ التعديل، مما يدل على أنَّ التعديل منصب على صلاح الرجل في نفسه ودينه لا في حديثه وضبطه.

٢٠ـ توثيقه للمبتدعة مطلقاً من غير تفريق بين أنواع البدع.

٢١ـ أنّ أحكام يعقوب بن شيبة في الجرح والتعديل تتسم بالاعتدال ـ في الغالب ـ، وتعابيره في الجرح تتسم بالخفة وعدم الشدة.

هذه بعض نتائج البحث وثمراته التي توصلت إليها بفضل الله ﷻ.

وفي الختام أسأل الله سبحانه أن يرزقنا الإخلاص في السر والعلن، وأن يحفظنا من فتنةِ القولِ والعملِ، إنه على كل شيءٍ قدير، وصلى اللهُ على نبينا محمدٍ وآله وصحبهِ وسلّم.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة